

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۶۴۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: حاشیه اثر ۵ به ۱ به

مؤلف: دکتر میرزا حسن کرمانی

جلد: ۴۱ (از کتب خطی)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۳۰۷۴۸

۴۴۴۹

۱۴۷۸۰

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳

۱۵



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: هفت ابراهیم بر ۱ مجلد
 (تقریباً ۱۵۰ صفحه)
 مؤلف: نورانی، میرزا کاظم
 پند (۴۱) از کتب (خطی) اهدائی
 آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

دار و بخت کتابی

۳۰۷۳۸

۴۴۴

کتابخانه
 مجلس شورای
 ملی
 ۶۴۱

بازرسی شد
 ۶-۲۷

۲۷-۶



حاشیه ملا محمد امین
استزادى على الاستيفار
كثير النفع في تحقيق العمل
بجرا الواحد وغيره من
التحقيقات

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[Faint handwritten text or signature in the bottom right corner of the right page.]

الحمد لله على نعمائه ومن جملتها انه فطر العباد كلهم
سعيد هم شقيهم وصغيرهم وكبيرهم على توحيدهم وخلقهم
عليهم يوم الميثاق بعرفة وحلائته وانه امتنع على الجحيم
بما آثمهم وعرفهم وابنت المعرفة في قلوبهم ونسوا
الموقف كقولنا ولئن سألهم من خلق السموات
والارض لم يقولن الا الله ثم ارسل اليهم رسولا انزل عليهم الكتاب
فامروهم ونهى ولم يملنا في معرفته ومعرفته وجرانته
والعلم باحكامه وما يرضيه وما يسيخط الى انفسه و
اخبارنا ليهلك من هلك عن بينه ويحيى من حيى عن بينه

وانه اخذ ضغنا من الحق وضغنا من الباطل فغفينا ثم
اخرجنا الى الناس ثم بعث انبياء يفرقون بيننا منقبتنا
الانبياء والاوصياء فبعث الله الانبياء ليعرفوا ذلك
وجعل الانبياء قبل الاوصياء ليعلم الناس من يفضل
الله ومن يحتق ولولكان الحق على حدة والباطل على حدة
كل واحد منهما قاطب يربى ما احتاج الناس الى
ولا وصية ولكن الله خلطها وجعل قلوبهم الى الانبياء
والاوصياء من عباد الله وجعل على علم الشرع قضاة
جعل مقتضاها ان يسئل الرعية اهل الذكوة وانه ما اذن
لا احد من الرعية ان يستنبطوا الاحكام النظر الشرع
فبكر لانه يفضي الى الاهتلاف في الدين وان كل ما احتاج
المسلم الائمة الى يوم القيمة ورد منه خطاب حتى ارسل الخراسان
وان الاحكام كلها مودعة عند اهل الذكوة وانه ما زلت

فيها

الارض الا والله في الجنة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس
الى سبيل الله ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل وان
الجنة لا تقوم لله على خلقه الا امام من يعرفه وان
ليس لله على خلقه ان يعرفوا وللخلق على الله ان يعرفوه
والله على الخلق اذا عرفهم ان يتبعوا وان اخبر من يموت
الامام لهذا يحتاج احد على الله انه ذكره بعينه عليه
وانه اجاز العباد بطرق الهدى وشرح لهم منها الناس
واجزهم كي يسهلوا وقال على لسان نبينا ص اقتضوا
الطريق بالناس من النار والمؤمنين وراء الحج المبارك
تستكملوا امر دينكم وتؤمنوا بالله ربكم وتبع الناس
على عن الاخذ عن عيون كذرة تغرق بعضها في بعض
وامرهم ان ياخذوا من عيون صافه تجري بامر ربها
لا تقاد لها ولا تعطع فعالا سلوا اهل الذكر ان

كنتم

٢

ان كنتم لا تعلمون وان لم تذكروا في قومكم سوف تسئلون
وقال بل هو ايات سنات في صدور الذين اوتوا العلم
وقال لا يعلم تاويل الا الله والواهيون في العلم يعني الوالي
لك يا محمد ولا اهل بيتك وان ايات سنات في صدوركم
ولا يعلم مراد الله منه في الاكبر الا الله الا الله وانتم
واهل بيته فانه ورد في الاكبر على وجه التسمية والافراد
بالنسبة الى اذهال الرعية وحصلكم بذلك لتكونوا ولاء
الامر الى الاخذ عنكم ويكونوا امرهم والوالي عليهم
ولما اجعوا ما لم يعلموا حتى يلقوكم ويلقوا احاديثكم
ولما لا يستنبطوا الاحكام بكم التي ليست اليكم من
الاحكام

بديها تال ذهن بافيا هم عند الاختلاف في المسائل الشرعية
 اذا راجعوا اليكم وسلكوا لكم وانه جوز لنا الاعتقاد على
 الظن في غير احكام في صور دون اخرى مثلا جوز لنا العمل
 بالظنون العقلية والعرفية في بعض جهه القبلة وفي عدد الركعات
 التي صدرت عنا وفي ارشاد الجنائيات وفي قيم التلعات
 وفي خصال التي رعا اصولها دفعا للمخرج البين ولم يجوز
 لنا التحريم والاجتهاد في ما اذا استنبه الله النجس المطهر
 او اللحم الذكي بخير الذكي او الثوب المطهر بالنجس في الزجر
 بالاجنبية بل اوجب علينا الاجتناب عن الكلال ولم يجوز لنا
 الاقناء بالظنون في نفس احكامه احكاما فيه من المخدورات
 والفتن في سفك الزمما وفيه الاموال والتصرف في اعراض

المسلم

المسلمين واختلاف فتاوى المجتهدين واحكام الفتاوى
 في الفروج وغيرها بل اوجب مع فقد العلم بما هو حكم الله
 في الواقع وما ورد عنهم عليهم السلام التوقف عن العقول في
 الاحكام في العمل في بعض الصور وانه ما من احد من الذين
 بلغهم الحق الا قد يرد عليهم الحق حتى يصدق قلبه ام
 شكه وذلك ان الله يقول في كتابه بل نقذف على الباطل
 فيندمغه فاذا هو راقق ولكم الويل مما تصفون في
 انه يحول بين المرء وقلبه وانه اني ان يعرف باطلا حقا
 واني ان يجعل الحق في قلبه المرء باطلا لا شك فيه واني
 ان يجعل الباطل في قلبه المكاف المني ان حقا لا شك فيه
 ولو لم يجعل هذا هكذا ما عرف حق من باطل وان كل قوم

هم

يعملون على دينة من امرهم ومثل من راىهم الا اهل الحق
 فانهم على يقين من امرهم وقد قطعت منجاة ملك احاد
 متواترة عن العزة الطاهرة عليهم السلام قد ذكرنا جملة منها
 في الغزاية الدينية منها الكفاية وان شئت الاستقصاء فبحره
 في بعض كتبنا ان شاء الله تعالى والصلوة والسلام على سيدنا
 والسلام على سيدنا انسانيه النبوة الى الامة لبيان ما يحجب
 اليه اليوم القصة ما بان ان تكوا به ترتفع المات جرات
 من بينهم وتندفع الاحكامات وتزول التجرأت في ما يتعلق
 بنظام الحاشى والحادو على الهوايين بروح القدس
 الحافظين لجميع ما جاء به نبينا ص بقية رحمانية لا يتق
 سريرة الناطقين وقتا ويفهم عن وجى الهي لا راي

سرى

سرى النصوص من الله تعالى للمتابع الاختلاف
 في المسائل الشرعية لوسا النعم الموعودة وعشكت
 بظلامهم ولتحصل المحل المنطوق له تعالى من بعث
 الرسل من بعد ما تموت من حطت في زمن حيوتهم
 وكيف لا وقد انزل الله تعالى يوم يفسهم على الخلق و
 مرجعها و ملاذا اليوم الملك لكم ويحكم وامتت عليكم
 نعتي و بعد فمعه فزاد سريرة علقها على كتاب
 الاستبصار لرئيسى اطلانه محي الامار الطائفة العزة الطاهرة
 ايهو محمد بن الحسن الطوسي مدسى من استغاثت
 من الاقا ضل بتراة لدرى فمكة العظمى اشرت مهنه كل باب
 من ابواب الكتاب الى الحديث الذى يجب العمل به والى
 الذى يجب طرحه والى اى وجه من الوجوه الى ذكرها من
 الطائفة عند اختلاف المذهب بجه على مذهب الحاشى و اى
 وجه منها بجه على مذهب الحاشى و اى ذكره قد استقصا

سرى

عند اختلاف المجتهدين في الاجتهاد واثبت موطا بقول قاض حلت
 بكذا ثم الفرة الاولى اقره قواخر من عندهم من قال بانه يجوز
 لنا في زمن الغيبة الافتاء والعمل بالاستنباطات الظنية
 فنحوز عند هذا خطا وارا المجتهدين في المسائل الشرعية
 ويلزم مهم ان يكون فصل الخصومات عند اختلاف المجتهدين
 بقول قاض حلت لانه نص لفصل الخصومات كما قاله الى
 الا انهم خصوه بزمن الغيبة والى عمدة والسبب في انكاره
 ما ذكرناه من الالفة بما ذكره كتب العامة والسبب في انكاره
 الدلالة والشكوك لهم وطال التعارف في المدارس كتبتهم
 تعلم علومهم ومنهم من قال بانه لا يجوز الافتاء ولا العمل
 بالاجتهاد في الظنية المتعلقة بنفس حكامه ما وبانه لا يجوز
 اختلاف المجتهدين في نفس احكامه ما وبان قول قاض

حلت

حلت لا يدخل لا مدخل له في الفصل في ما اختلفت فيه الا
 وبان انكس ما مورون بسواهم اهل الزكر عليهم السلام
 والرد اليهم التسليم لهم وواقعه يجب علينا التوقف فيها
 عن الافتاء وقد يجب الاحتياط في العمل كما يجب بيان
 موضوعا شائلا للفتا في طائفة وهم قدماء الامامية
 اصحاب الاية ومن قرب عهدهم من غير اصحابهم
 قد اختار هذه الطريقة في ادائهم وهو افرس في
 في الحديث والفقه والرجال الامام العلامة والقادة
 الهام الغمامة عمدة المحققين زبدة المدققين قدوة
 القديسين سند المحدثين فقيه اهل البيت عليهم السلام
 محمد الاستر اباي نور الله مرقدته الى وروا المدفون
 بيلد الله الامين وقد اخترت طريقة قدمائنا وابنت
 حقيقتها وبطلان ما سواها ما لا ينقطع ذكرها في التواضع

دات
 حلت

المدينه وقيل بلغ ان جماعة من الخوارج اذنوا على الله
 يحكم بيني وبينهم يوم القيمة **فايدة** الاحكام الشرعية ينقسم
 اقسام ثلثة منها بدعيات الدين كوجوب صلوات
 الخمس ومنها بدعيات المذهب كطلاق التوراة و
 التعصيب ومنها نظرياتهما ومن يقول لاجلها الظن في
 نفس احكامها انما يقول يجوز في القسم الثالث **فايدة**
 ذكر ابن الحزم في شرح نهج البلاغة في مقام الاعتذار
 الفتن والحروب التي وقعت بين المسلمين بعده صل الله
 واله سبها اقم بعدها اعتمادا على الاجماع الطائفة
 في نفس احكامها انما اتى كلامه واقر استناد من كلام اهل
 الذكر عليهم السلام ان سبها في بعض علم بهواه وفي بعض
 علم برأيه اي ظنه وفي بعض علم بما نزل من السماء عليه
 الانبياء عليه وعليهم السلام **فايدة** قد توافقت الاجبا

عن الامم

عن الامم الاطهار عليهم السلام بانه اقمتم الامة بعده صل الله عليه واله
 الاقسام ثلثة فمنهم من اخذ بهواه ومنهم من اخذ برأيه ومنهم
 من غلبت برديات العزة الطاهرة عليهم السلام **فايدة** قد
 توافقت الاجبا عن الامم الاطهار عليهم السلام بان كلام الله
 تعالى وكلام النبي صل الله عليه واله وروايت الاثر على وجه التعبد
 بالنسبة اليه اذهال الرعية وبانها يحتمل ان النسخ المنسوخ والنسخ
 والتخصيص والتاويل وعدمها ويجب على الناس الرجوع اليها
 الباين لانها لا يعلم ان الامم جفت بخلاف احاديثها فانها
 لا يحتمل ان يكون منسوخة ونحن نعلمنا فيها على قدر عقول
 الرعية وان استسقط الاحكام التي ليست من بدعيات الدين
 من كتاب الله وسنة نبيه صل الله عليه وسلم لا تستعمل
 الرعية لما مر ولا ان افكارهم غرصة عن الخطاء فستع فيها
 التناقضات ولا يجوز ذلك في الدين **فايدة** قد توافقت
 الاجبا عنهم عليهم السلام بان كل ما قول لم يكن حكما من بدعيات
 الدين يجب عليكم فيها التمسك بكلامنا واذا فقدتم كلامنا
 يجب عليكم التوقف عن الافتاء وقد يجب الاحتياط في العمل

لم يبق على هذا اباحة
قبل وصول هذا الكلام اعني في

ايضا كما سيجي بيان موضوعه وبانه لا يجوز لكم الفتوى ولا العمل بالظن
المتعلق بنفس احكامه بل لان كل ما يحتاج اليه الامامة اليوم الغيبة
ورده خطاب وحكم من الله تعالى في ارضي الخدش على حسب
الحكم والمصالح المنظورة له وما في تلك الاحكام مودعة عندنا وكثير
مخزون عندنا لم نطلع بعد قلت فلم يبق شي على مجرد اباحة
الاصلية فلا يمكن التسك بالاصل بحيث الحاله التي اذا دخل الشيء ونفط
عليها في نفي الاحكام الا لله كما هو عادة العامة ومما حرمي فيهم
حيث يقولون في كثير من الوقايح قسنا صاحب الملك المعترف في جهاد
ولم يجد فيها خطاب من الله تعالى فظن انما رده في الواقع وبما
على مجرد حالتها الاصلية وظنه جهة على نفسه وعما من يريد تعليقه
بالاجماع لا يقال في اهلنا وهو ان يكون الخطاب الذي علمنا
وروده ولم نعلمه فحينه موافقا للاباحة الاصلية لاننا نقول هذا
كلام واه وذلك لان الاحكام الالهية وردت بحسب المصالح المنظورة
له تعالى ومن الواهيات القول بان مقتضى المصالح موافقة للاصل
ناية مترقاة لا جبار عنهم عليهم السلام بان المصالح لله على عن
العباد موضوع عنهم ادا مواكفوا المحقق انه بعد ما بلغنا الاحكام

للشبهة

المتضمنة وجوب الاحكام في مواضع الشبهات المتعلقة بنفس
احكامه تعالى لم يبق لهذا الحديث الشريف مصداق في نفس احكامه
بل سوى وضع الافعال الوجوه التي لم تظهر دلالة معبرة على
وجوبها عنا كوجوب غسل يوم الجمعة وجوب كفارة الاحرام
في الافعال التي لم تظهر نص صريح صحيح والى وجوب الكفارة
فيها كوجوب صلوة الوتر وقطاع يديها لو كانت واجبة في
الواقع **ناية** من لا يجوز من اصحابنا التمسك في نفس احكامه بما
بالاسس الطينية صاقت عليه ديرة الفتوى بحسب طائفة
والخصم ان اهل الذكر عليهم السلام وسقوها فافهم جواز النكاح
والعمل بما قطعنا بوروده عنهم عليهم السلام ولو كان وروده من
باب النعمة والسفينة في حق الوجه لاسيما باب ما ان الحق و
قد كبرت احاديثهم عليهم بعبية البلوى وما لا يتم من الاحكام
وذلك كله من بركة الصادق عليه السلام في جملة ما بلغنا به ذلك

وقد التزم بذكر الاحاديث المذكورة في الاصول الكافية وهم عليهم السلام
 كانوا ما مورين بذلك لخصائص الشيع من الهيمنة والحيثية في زمن
 العينية كما يظهر من كثرة الروايات كما سيجي ما ذكره في توضيح ان شاء
 الله تعالى قد استمر بين جميع من متاخرى اصحابنا مواثيقا للقاء
 ان الجمع من المحدثين مما يمكن ولو يعرف اللغز عن طاهر
 الى من بعيد ادلى من طرح احدهما واخر قد غفلوا عن ان
 تلك القاعدة انما تجتمع عند من لم يزل يورود حديث من باب الشيع
 فمما اخذوا هذه القاعدة من كتب العامة وادروا جوهرا في كتبهم
 الاصولية من باب عدم التفرع في سرها والتفتيش عما هو الرب
 فيها فائدة اقول يجب علينا بحسب الشرح وكل تحقيق فانوث
 اداب البحث ان ترجع اليهم عليهم السلام اذا رايتم الاختلاف بين
 احاديثهم وهم عليهم السلام عنيوا ان يظروا سهلا متقنا للخصائص
 عن هذا الاستكمال قد سلك ما يظن اصحابنا كشيخنا الصدوق
 والامام في الاسلام محمد بن يعقوب الكليني ومن قد فهم وهو

انه يجب علينا انما اخذنا ما علمنا ورواه عنهم عليهم السلام من الحديث
 المتضمن دون ما لم نعلم انما في العلم ما اخذنا ما هو متفق
 للعامة ونترك ما هو متوافق لهم ومع انما في ذلك
 نترك ما هو الاثر عند الاثر عند العامة ومع فقد ذلك
 او مع القوة الاطلاع على ذلك ان كان في باب العبادات وما بها
 اخذت من باب التمسك بهم عليهم السلام ونسكت وان كان في
 عز العبادات خارجة عن تلك اما في باب الوجوب عند
 الشهادة فيمن الاقامة في العلمات ومن ارتكب الشبهة
 ارتكب المحرمات وعلقت من حيث لا يدري اذا علمت تلك
 القاعدة الشريفة فتدبرها وسلكها طلبة اخرى وهي
 حرف اللفظ الى محلا بعيدة تغيب مجيبون ادا ب
 البحث عن محال الشريعة والنية ارادة النية البعيدة
 في مقام اليقين والتشهر لا تصدر عن حكيم فكيف تصدر
 معنى اجتمعت في نهاية الحكمة مع العزيمة والنية لا والله
 على جواز سلوك الطريقة والنية سلوك الطريقة
 من على جواز الاختار والعمل بالامارات تعطينة لم تفر

بقرينة الحق قطعية وقد ابطالناه في الفوائد المدونة بآلة قطع
 لا يقال جماعة من متدسسي احيانا لرؤس الطائفة قد سلكوا
 تلك الطريقة لانا نقول مقصد رؤس الطائفة واثباته استقصا
 البحث والنظر واستيفاء ما يجمل ويختص بالبحث على مذهب
 النجاة تارة وعلى مذهب النجاة اخرى والحرام وخلاف
 الادب القول بمقتضى الحق لا يجوز ذكره للعرض المذكور **فائدة**
 لاستبلاء دولة اهل الخلافة ببلاد الاسلام بعدد وسرع
 تعليم كتبهم وتعلق بين الامم ايتلفت اذهانهم الى هذه
 بحارة كتبهم حتى ان رؤس الطائفة قد مع ما علم من علو
 اذكاره وكرمه فضاعته في العلوم كلها وقرب عمده اليهم
 وحضور اصول قدر ما ساس يديه وذكرها في كتبه ما نال
 انه لا يجوز الاختلاف في الفروع الفقهية حسب حال في اول كتاب
 فقهية الحديث ذكر في بعض الاحصاء من اوجب حجة
 باحادث احيانا وما وقع فيها من الاختلاف التضاوية
 لا يلا وتفتت جزاها بآراء ما يضاف ولا يسلم حديث الا في
 مقابلة ما فيها فيه حتى جعل مخالفتنا من اعظم الطعون على

مذهبا

على مذهبنا وقطر قوا بذلك الا ابطال معتقدا وذكروا ان لم يزل
 شيو حكم السلف والمخالف يطعنون على ما فيهم وبالاختلاف
 الذين يدعون الله تعالى وشيخون عليهم باقتاف كل من
 في النزوع ويذكرون ان هذا امر متكاثر ان يتعذر الحكيم و
 لا ان ينجح ليعمل به العليم وقد وجدناكم كثيرا مختلفا من مخالفتكم
 واكثر تباينا من مباينكم ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقاد
 كم بطلان ذلك يدل على انكم لا اصل حتى دخل على جماعة من
 ليس له قوة في العلم شبه وكثير منهم خرج عن اعتقاد الحق
 اشتبه عليه الوجه في ذلك وعجز عن حل الشبهة فنه سمعت شيخنا
 ابا عبد الله يذكر ان ابا الحسن المروي العلوي كان يعتقد الحق
 ويرين بالامامة فرجع عنها لما التبس عليه الامر في اختلاف
 الاحاديث وترك المذهب في الا بغية لما لم يثبت له وجود
 المعاني فيها وهذا يدل على انه دخل فيه على غريرة واعند

رجع ابا عبد الله
 المحسن المروي

المذهب من جهة العقل لان الاختلاف في الفروع لا يوجب تركها
 ثبت بالدلالة من الاصول ان كل كلامه اذ ام الله اياه وذكر مثله
 في او اخر كتاب العدة كما ينبغي بانه قد ساق كلامه في مواضع
 مساق ما في كتابه الى مة منها انه قال في اوائل نهضت الاطهار
 اذا اقبلت الاحاديث بين الوجه فيها اما بما ولى اجمع بينها
 او اذكر وجه المصادمة بعضها اما من ضعف ثبوتها او عمل
 العصاة بخلاف متضمنه فاذا اتفقت الاموال على وجه لا ترجح لا
 حدهما على الاخر ثبت ان العمل بحججها يكون بما توافق دلائل الاصل
 وترك العمل بما يخالفه وكذلك ان كل الحكم مما لا يفسد على التعيين
 حمله على ما يقتضيه الاصل انتهى قلت في تحقيق كلام الشيخ اولا
 انه قد نوزع في كتب الاصول ان الاذعان اليه ان كان عن موجب
 من حتى او ضرورة او عادة فهو اليقين والعلم وان لم يكن كذلك
 كونه عن دليله احد او شبهه محذور لا عبادته اصطلاح الاصوليين

دنايا

وثانيا ان الاعداد قد يطلق على مطلق الاذعان وقد يطلق
 على مطلق الجزم وثالثا ان قصد الشيخ قدس سره اذ عانه هذه
 الحق ان كان عن موجب لما زال بشكك المشكك فيقر في
 الاصول ورابع ان لمحض شبه الخصم ان اسمه الا ما مية على
 قولهم لمحضون عن الموحى فكيف الاختلاف في فتاويهم وان
 الامامية يحرمون الاختلاف في الفتاوى فكيف وقع من
 اجتماعهم عليهم السلام ولمحض الجواب اجبالا ان اختلاف الاما
 قد يكون بحسب ظاهر الامر لا عند التحقيق وقد يكون بحسب
 التحقق والسبب فيه اما ورود بعضها من باب البعد او
 ضعف رواية وحاسا انه ينبغي ان يحمل ضعف الاستدلال في كلام
 الشيخ هذه ما يشمل الضعف بالسبب وذلك بان يكون راوي
 احدهما في نفسه اولى بالاعتدال على روايته مع اشتراكهما
 في امها ما حذر ان من الكتب المجمع على ورود كل ما فيها من

و ينبغي ان يحل العباد على الاحتياط على الحديث الذي هو
 خلاف واما اختراجه من المحل لا ينبغي من اجبار الشيخ والسيد
 المرتضى ونحوه الا سلام وسما الصدوق بفتح ا جاديت كتبت بها
 الحمد على عليه عند قدامنا وهو ما شئت وروى عن العمري بالبر
 اي القرائن او الاجماع ومنها انه قال في او اخر كتاب العدة
 في محبت الاجتهاد وروى عن كل امر لا يجوز تغيره عما هو عليه
 من وجوب انه عظم او من حسن المصنف فلا خلاف من اهل العلم
 المحصل ان الاجتهاد في ذلك لا يجوز وان الحق فيه في واحد
 وان من خالفه حال فاسق وربما كان كافرا وذلك نحو قوله بان
 العالم قد يرد او محدث واذا كان حال له صانع ام لا والظاهر
 صفات الصانع وتوجيهه وعدله والظاهر في النبوة والامامة
 وغير ذلك ذلك والظاهر ان الظلم والعتب والكذب جميعا
 كل حال وان سكر النعم ورد الوديعة والافاضة حسن

لما

على كل حال وما جرى مجرى ذلك وانما قالوا ذلك لان
 الاشياء لا يبعث فيها في نفسها ولا يخرجها عن صفتها
 التي عليها الا ترى ان العالم اذا ثبت انه محدث فاعتنا
 من اعتدائه قد يرد لا يكون الا جهلا والجهل لا يكون الا بغير
 ذلك اذا ثبت ان له صانعا فاعتنا دانه ليس له صانع لا يكون
 الا جهلا ولكن القول في صفة وتوجيهه وعدله ذلك اذا ثبت
 ان له صانع صادق فاعتنا من اعتدائه لا يكون الا جهلا ذلك
 المبني على الباقية وحكم عن قول شذوذ لا يبعد ما قد اظهر
 قالوا ان كل محقق فيها محقق وقد لهم باطل بما قلناه واما
 ما يقع في غير ذلك من خروج عن الحسن الى البعث ومن المحذور
 لا الا بغير فلا خلاف من اهل العلم انه كان يجوز ان يختلف المصنف
 في ذلك ما يكون حسنا من زير يكون قبيحا من عرو وما يقع
 في حال مقبها بحسن منه في حال اخرى ويجوز ذلك في
 اختلاف اجزاء المصنف بحسب اجتهادهم وانما قالوا ذلك لان
 هذه الاشياء تابعة للمصنف وما هذا حكم فلا ينبغي ان يتغير الى

العلم فيه لهذه جاز السخ وتعل الخلق على ما نرا عليه لا خلاف بحسب
 يقتضيه مصداقهم الا ان مع تجزئ ذلك العقل هل ثبت ذلك
 بالشرح ام لا فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب اكثر المتكلمين
 والعقلاء الى ان كل مجتهد مصيب في اجتهاده وفي الحكم وهو
 مذهب الجعفي وابي هاشم وابي الحسن واكثر المتكلمين واليه
 ذهب ابو حنيفة واصحابه في حكمه ابو الحسن عنهم وقد
 حكى عنه من العلماء عن ابي حنيفة خلافه وذهب الاحم وبشر المريسي
 الى ان الحق واحد من ذلك وهو ما يقولون به وان ما عداه
 خطأ حتى قال الاحم ان حكم الحاكم يعقوب به ويقولون ان الخطأ
 غير معذور في ذلك الا ان كل خطأ صغير وان سبيل ذلك
 سبيل الخطأ في اصول الديانات وذهب اهل فقه القياس
 من الاستدلال وغيره الى ان الحق من ذلك واحد واما السامع
 فان كلامه يختلف في كنهه فما قال ان الحق واحد وعليم بل
 فانيروان ما عداه خطأ وربما يمتثل له ان كل مجتهد قد ادى
 ما حكمه وربما يقول انه قد اخطأ مع ضرورة عنه وقد اختلف
 علماء

اصحاب

اصحابه في حكمية مذهبه فمنهم من يقول ان الحق واحد من ذلك
 وان عليه دليلا وان لم تقطع على الوصول اليه وان ما عداه خطأ
 لكن الدليل على الصواب من القولين لما غمض ولم يظهر كان
 المخطئ معذورا ومنهم من يحكي ان كل مجتهد مصيب في اجتهاده
 وفي الحكم وان كان احدهما يعال منه قد اخطأ الاستدلال
 الله تعالى والى اذهب اليه وهو مذهب جميع شيوخنا للكلين
 والتابعين وهو الذي اختاره سيدنا المرتضى في هذه والمية
 كان يذهب سحبا ابو عبد الله الى ان الحق واحد وان عليه
 دليلا من خالفه كان مخطيا فاستأوا علم ان الاصل في هذه المسئلة
 القول بالواحد والعلل باجبار الاحاد لان ملطوفة التواتر وظل هو
 التواتر فلا خلاف من اهل العلم ان الحق واحد معلوم من ذلك
 وانما اختلفوا في بيان بعض الاصلين في ما ذكرناه وقد دللنا
 على بطلان ما يقيس وجهه واحد الذي يختص بالواحد ان جرد اية

واذا كنت في ذلك راعيا ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة المحقة واما
 ما اخبرته من القول في الاخبار المختلفة المردية من جهة الحقيقة فلا يتيقن
 ذلك لان عزضا في هذا المكان ان يبين ان الحق في الجهة التي
 فيها الطائفة المحقة واما الجهة التي جالفتها وان كان حكم ما
 يختص بالطائفة والاختلاف التي بينها الحكم الذي يحق الملا
 عليه في باب الكلام في الاخبار فاعلم ان في بين القولين وهذه الجمل
 في هذه المادبة اعلم ان شبح كلام الخائف وطرفه التي سيذكر
 بها على صحة ذلك لان ما مضى من الكلام في ابطال التبعات في كلاما
 عليه اكر شبحه واخلط فيها فلا معنى للمعاداة في هذا الباب
 انتهى كلامه اعلم اللامتناه وانا اقول قد علمت ان مختار هؤلاء
 الاجلاء للتدسين ومختار جميع شيوخنا المسلمين والمباشرين
 انه لا يجوز الاختلاف في الفروع الغفيرة وان من اختلف فيها
 فهو اثم فاستق وهو الحق عندي وقد استأه في التوازي للمل
 يبراهيمي فاعلم ان الاختلاف جميع من قدما فينا

في النواوي

في النواوي بحال الظاهر للاختلاف ما بلغه من الاحاد في الحديث
 التجميع من باب الاختلاف والانا قض بين قتالهم وذك
 لان من كلام كل واحد منهم انه علم وروى ذلك الذي عنهم
 عليهم السلام وعلم انه يجوز له العمل بما علم وروى منهم
 عليهم السلام لان يظهر له انه من باب العلم وذلك الظهور
 انا يظهر المهدي عليه السلام او شئ اخر وليس مع كلامه فيها
 حكم الله الواقع فيكون منا قضا لتتوي غير ما ذكرناه
 هو حقيقة ما مضى في كلام ربي الطائفة هذه في باب الكلام
 في الاخبار واقول انك تحققت المأم وتقصي ان التناقض
 في التتوي قد نيت ان اقول جميع دون جميع بانه بقيت على حالته
 الاصلية كل واقعة لم يظهر فيها خطاب من الشارع عنده
 صاحب الملكة المحترمة في الاجتهاد والعقيدة بعد تقييد ذلك
 لان انك قد اظهرت من ندي احياء كل ما جاء وما حصص
 احدا بتعليم احكام الله تعالى وتوفرت الدواعي على اخذ
 وشدة ولم يقع بعده حادثة او جيتا خفا، بعضها علولا

فمنها خطاب دار من الشارح لظهور عنده ولم يظهر وجه بطلان
انه لم يكن في الواقع وصاحب الملك المذكورة حجة عما فيه على
من يريد ان يقلده وقديس من قول جمع دون جمع باسما
حكم شرعي في محل مقيد بغير زوال بعد زوال ذلك القيد عند
كان في مسئلة وجد ان المصلح بتميم الما في اثنا الصلوة وقديس
من اطلاع دون بعض على نسخ او قيد او تاويل في ايه او حديث
وقديس من بلوغ حديث بعضهم دون بعض وقديس
من ثبوت صحة حديث عند جمع دون جمع وقديس من اطلاع
بعض على التدرج في رواه دون بعض وقديس من قول
بعض وجوب الاحتياط عند التسميات وقول بعض بالمثل
بلا اصل جمع وقديس من قول بعض دون بعض يجوز ان يكون
العرفا مع عن خطاب وحكم وقديس من جمع دون جمع
بانه لا يمكن الاطلاع على نسخ القرآن وما نسخه ومثله ومثله
ومحضة واحد ذلك الا من جملة اهل الذكر عليهم السلام
وكذا الاحاديث النبوية صلى الله عليه وآله جميع ما جاءه عندهم

دون

دون غيرهم والناس ما موردن سواهم والتوقف في كل واقعه
لم يظفر وفيها بطلا مظهر عليهم السلام وقديس من قول
جميع دون جمع ما القرآن ورد على وجه التعميم بالنسبة الى الرعية
في الاكثر وكذا الاحاديث النبوية وما استنباط فطرات الدين
من كتاب الله ومنه بينه صلى الله عليه وآله شغلهم عليهم السلام
لا يتخلل الرعية وقديس من قول جمع دون جمع بانه يجوز
التفوي والاحمل بدالات لفظية لم تقصر بقرينة الحاشية قطعية
وقديس من قول جمع دون جمع بان كل ما يحتاج اليه
الامة اليوم العترة ورد فيه جميعه خطاب قطعي من الشارع
حتى ارش الحاشية والاحكام الشرعية كلها مودعة عند
اهل الذكر عليهم السلام ومن هذا ظهور ذلك وانكشف لديك
عدم احصاء رتبة فضل القناوي في ذكره الشيخ من
قول بعض دون بعض بالقياس وبخبر الواحد غير المتفق في
الروايات ومنها انه ذكر في واحد كتاب العدة في ذكر حكم

عليك

ليس

الثاني هل عليه دليل أم لا والظاهر استصحاب الحال ذهب قديم إلى
أن الثاني على دليل كما أن من قال ليست عالما بالشيء لا دليل
عليه وكما أن المنكر للمدعى ليس عليه بينة وكما لا دليل على من
في بنوة المدعى للنبوة ومنهم من قال على الثاني لما لحكم العقيلة
دليلا وليس على الثاني لما لحكم السرعة ذلك ذهب المحصولون
من المسلمين والعقلاء إلى أن كل من نفي حكم من الأحكام عقليا
كان أو سمعيا كان عليه الدليل واليه اذهب لامة الصريح الذي
يرى على ذلك الثاني للحكم مدعى للعلم بأن ما فاته من نفي لامة ادعى
النسب في ذلك فلا يلزم الدلالة لأن قوله لا يبعد مذهبها ولا يظن أن
عليه وإذا كان مدعى للعلم وقد ثبت أن العلوم المكتسبة لا تثبت
من أدلة وطرق موصلة إلى العلم فإذا ثبت ذلك ففي طلب
الثاني بالمدعى لا يفتا على طالب على أداء النظر إليه في ما فاته
مفعلين بأن دلالة كى يحتمل البينة ذلك لكن طريق الاستدلال
يختلف في ذلك لأن الثاني للحكم يستدل بأن يقول الحكم الشرعي

إذا بقية

إذا تعبد الله تعالى فلا بد من أن يدل عليه فإذا عرفت الدلالة
من الكتاب والسنة والاجماع وجميع طرق الأدلة علمت أن
الحكم ينتف حينئذ ما ينفى، التعبد به على نفي لزومه وكذا قد يستدل
بما ينفى، ظهور العلم المجزئ على يد المدعى للنبوة على نفي بنوة بان
يقال لو كان بينا لوجب ظهور المجزئ عليه فإذا لم يظهر علمت بانبعاث
انفعا، كونه بينا وكذا يستدل بانبعاث الأحكام الصفات كما يستدل
على نفي الهيئة على القدر غير تعالى بانبعاث حكم لها ونقول لو كان له هيئة
لوجب أن يكون لها حكم فلم لم يجز لها حكم علمنا انبعاثها وكذا
يستدل على انبعاث الصفات الزائدة على الصفات المعقولة
في الجواهر والأعراض بأن نقول لو كانت لها صفات أكثر
من ذلك لما كانت لها أحكام معلومة أما ضرورة أو استدلالا
فلم لم يجزها معلومة من هذين الطرفين علمنا انبعاثها
كل هذه أدلة على الحقيقة لا ما عولنا في نفي ما نفينا على القول
بأن يحتاج إلى دليل بطرق الأدلة تختلف وقد طول الكلام من

على ذلك

تقدم في هذا الباب في هذا القدر الذي يخصناه كما في ما في على العبد
 من ذلك فاما قول من قال ليس عليه دليل كما لا يبين على المكروه فمجرد
 طريق ذلك الشرح وليس هو مما عليه دليل عقلي او شرعي وما هذا
 حكمه بحكم فيه محسوس ورد عن الشرع به وبقا من تلك المزايا
 على ما ذكرناه على ان المكروه كان لا دليل عليه كما وجب عليه البين
 كما لا يحتاج للمادة الى دليل ولا غير على انه قد قيل ان كون الشيء
 يرد في حكم اللالة ولذلك لم يكن في يده لكان حاله حال المدعي
 الاخر فقد ثبت سقوط حكمه التعلق بذلك فما من نفي بنية
 المتبني فقد بينا ان عليه دليلا وهو ان يقول لو كان سببا لوجب
 ظهور العلم على يده فلم يظهر علمت انه ليس به وانما ذاب
 في دعواه وهذه الجملة التي ذكرنا قيتين لنا ان الثاني عليه دليل
 فان ذلك لا يخص حكم عقليا من حكم شرعي فيجب القضاء به
 في ذلك فاما استحباب الحال فمفردة ما يقول اصحاب الشافعي
 من ان المتبني اذا دخل في الصلوة لم يراى الماء فانه قد ثبت انه

قيل

قبل روية الماء يجب عليه المضي في الصلوة بالاتفاق فاذا حدث
 روية الماء يجب عليه المضي في الصلوة بالاتفاق فاذا حدث روية
 الماء فيجب ان يكون على ما كان عليه من حكم الحال الا في غير ذلك
 من المسائل وقد اختلفوا العلماء في ذلك فذهب اكثر المتكلمين
 كثير من الفقهاء من اصحاب الازهر وغيرهم ان ذلك ليس
 بذلك وهو يفرق المرتضى قدس سره وذهب اكثر اصحاب الشافعي
 وغيرهم وهو الذي كان يفرق شيخنا ابو عبد الله الى ان ذلك
 دليل في ذلك فذلك نظر غير انه يمكن ان يقال في المثال الذي ذكره
 قد ثبت وجوب المضي في الصلوة قبل روية الماء ولم يرد دليل على ان
 روية الماء حدث ولو كان حدثا لكان عليه دليل شرعي فلم لم
 يكن عليه دليل على انه ليس بحدث ووجب المضي في الصلوة غير
 ان هذا يخرج عن باب استحباب الحال ويرجع الى الطريقة الاولى
 من الاستدلال بطرقة النفي و(عرض من لا استحباب الحال
 طريقه من ذلك في حال حال الحالة الثانية غير الاولى بل الحالة الثانية

مختلف فيها والمقالة الاولى متفق عليها فكيف يحكم في احدهما بحكم
 الاخرى بلا دليل ولانه لا وقت بين من على ما قاله وبين عويل
 في حل مسألة على اخرى على ما قال فيها مثلها من غير ان يبين
 فيها علة توجب الجمع بينهما وذاك ظاهر المطلبان قالوا
 الذي يكشف عن ذلك ان الذي لا جمل فله في الحالة الاولى عا
 قلناه انما كان للاتفاق في الدليل على ذلك وذلك معقود
 في الحالة الثانية فيجب ان لا يكون حكمه حكم الاول بل كان بحيث
 لا يجوز على الحالة الثانية الا بما يقوم عليه دليل كقلناه في الاول
 وذلك سبيل استصحاب الحالة وقوله انما عا ما كنا عليه دليل على
 ان الحالة الثانية حال اجتهاد عند من قال بذلك في الحالة الاولى
 متفق عليها لا يجوز فيها الاجتهاد قالوا ان حدوث
 الحوادث لا تغير الاحكام الثابتة ولم يحصل في الحالة الثانية الاحداث
 حادث فيجب ان لا يزيل الاول الا بدليل قيل ان حدوث الحوادث
 انما لا تؤثر في ثبوت الحكم اذا كان الدليل قد اقتضى دوامه قائما

اذا اقتضى

اذا اقتضى اثباته في وقت مخصوص فطر الوقت الثاني يقتضي
 زوال حكمه لا محالة على كل الحوادث وان كانت لا تؤثر في الحكم
 الثابت فان الحوادث التي اختلفت النكاح عندها في وقتها
 بقا الحكم الاول عندها مؤثرا في ذلك لان الامتياز قد زال عند
 حدوثه فعلى من استصحب الحكم الاول مستبدا ان على المتقبل
 عنه ليلا مستبدا واستصحب من نفس استصحب اليك بما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال له سيطان ان ياتي احدكم فينبغي بين اليقين
 فيقول احداثت احداثت فلا يفرق حتى يسمع صوتا او يحيط
 ربي مبعوث على الحالة الاولى اليهم فقد اتفقوا على ان من
 يتيقن الطهارة ثم شك في الحدث ان عليه ان يستصحب
 الحالة الاولى فينبغي ان يجعل ذلك عبرة في نظائره واعرض
 ذلك من نوع القول بان قال انما قلنا في هذه من الوضعين
 لتمام دليل وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم واستقرت في الحالتين وكذا الامور
 على ان حال الشك في الحدث مثل حال يقين الطهارة فلا شك

معها فنظير ذلك ان يقدم في كل موضع دليل على ان الحالة الثانية مثل
 الحالة الاولى حتى يهيم اليه والذي يمكن ان يغيره طريقة استقيا
 الحال اما ما نال اليه من ان يقال لو كان الحالة الاولى التي فيه
 مغيرة الاول لكان على ذلك دليل واحد استقيا جميع الادلة فلم
 نجد فيها ما يدل على ان الحالة الثانية هي لعل الحالة الاولى في ذلك
 على ان حكم الى ان الاولى باقية على ما كان فان قيل هذا رجوع
 لا الاستدلال بطرقة النفي وذلك خارج عن استقيا الحال
 قيل الذي نريد باستقيا بهذا الذي ذكرناه فاما غير ذلك
 فليس كما يحصل عرضي القابل به وهذه الجملة كما فيه في هذا الباب
 ومنها انه ذكر في اوائل كتاب العدة في فصل ما يجب معرفته
 من صفات الله من صفات النعم و صفات الامم عليه
 حتى تصح معرفة مرادهم اعلم انه لا يمكن معرفة المراد بخطاب
 الله ما لا ثبت العلم به شيئا منها ان تعلم ان الخطاب
 خطاب له لا انتم لم تعلم انه خطاب بل يمكن ان يستدل

عامة

على معرفة مراده ومنها ان تعلم انه لا يجوز ان لا يفيد بخطابه
 اصلا ومنها ان تعلم انه لا يجوز ان يخاطب بخطابه على وجه
 يتبع ومنها انه لا يجوز ان يريد بخطابه عزما وضع له ولا يد
 عليه في حصلت هذه العلوم مع الاستدلال بخطابه على مراد
 لم يستدل على ما ذكره من الدعوى بادلته حتى انتهى الى قول
 اما الذي يدل على انه لا يجوز ان يريد بخطابه عزما وضع له
 ولا يد عليه لان فيه الشبهة من قول لانه متى يجوز عليه التعمد
 والافار في كلامه فقد دل على قبول قوله فاما ما لا تعلقت له
 بالشرعية فيجوز ان يقع فيه من محالة الديانة وعما هذا
 يتناول قول النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يجوز في الشرع
 قال ما هو الذي في قوله لم يبرح وذلك لا يجوز في الشرع
 وليس هذا من جوارزنا جنة بلان المحمل على وقت الخطاب في
 شيء لان المحمل على هو معقود مستفاد فخارق ذلك حال
 الحق الذي لا يفهم شيء على حال فاذا ثبت الجملة التي ذكرناها

ففي ورد من الرسول خطاب وجب على حمله على ظاهره الا ان يدرك ليل
على ان المراد به غير ظاهره فحمل عليه فعل هذا فعلم مراد الرسول به
واما ما يجب ان يكون الامام عليه حتى يسمع ان تعلم مراد بخطابه
في ما لا يعلم الا من جهة مجمع الشرايط التي شرطناها في ذلك لا
بد ان يكون حاصله في الامام فالطريق فيهم واحدة فلا يمنع لنا في
القول فيه ومنها انه قال في اوائل كتاب العدة انتقلت اسماء
كثيرة عما كانت عليه في اللغة الى العرف تارة والاشربة اخرى
فما اشغل منه الا العرف نحو قولنا دابة وغايط فان هذا وان
كان اسماء في اللغة ليل ما يدرك في المكان المطين من الارض
ما ر العرف عبارة عن حيوان من مخصوص ونظاير ذلك كثيرة
واما ما اشغل منه الى فتحى قوله العلوة فانها في اللغة موضوعة
للدعاء وقد صارت في الشريعة عبارة عن افعال مخصوصة وكذلك
الزكوة في اللغة عبارة عن النوى وفي الشريعة عبارة عن اخذ
شياء مخصوص ونظاير ذلك كثيرة والسبب استعماله في حد

احكام

احكام في الشريعة لم تكن معروفة في اللغة فلا بد من الولاية عنها
فلا فرق بين ان توضع لها عبارة مخصوصة مبتدأة لا تعرف
وبين ان يقال بعض الاسماء المستعملة في غير ذلك كما ان
من يوزن ذلك لا يجوز له ان يضع لها اسما لا تعرف ولا
يجوز ان يقال بعض الاسماء المستعملة اليه الا ان مروا ان
كان على ما قلناه في نقل الاسماء عن مقتضى اللغة لا شيء
متكلم باللغة لا يعرف فيها لا يكون الحكم متكلما باللغة
بل يكون متكلما بالشرع وان سمي متكلما باللغة يكون مجازا
من حيث انه استعمل ما كانوا يستعملون وان كان قد استعمل
في غير ذلك هو متى لم يقل ذلك لزم الا يكون من تكلم باللغة
العروضة ووافق بعض اسمائها اسماء الغير ان يكون متكلما
لجميع ذلك لا يقول احد فعلم ان الصحيح ما قلناه واذا ثبت
هذه الجملة في ورد خطاب من الله سبحانه من الذي لم ينظر فيه

فان كان استعماله في اللغة والعرف وقد صار بالشرع حكما بغيره سواء
 حمل على هذه اللغة وان كان له حكمة في اللوح صار بالعرف حكمة في غيره
 وجب حمله على ما تعرف بالشرع وكذلك كانت اللغة
 منتقلة عن اللغة الى العرف ثم استعملت في الشرع على خلاف
 العرف وجب حمله على ما تعرف في الشرع لان خطاب الله تعالى
 خطاب النعم ينبغي ان يحل على ما يقتضيه الشرع لانه المنشا
 من هاتين الجهتين ومتى قل الله تعالى او رسوله من
 اللغة الى الشرع وجب عليه ان يبينه لمن هو مخاطبه دون
 من لم يخاطبه لان من ليس بمخاطبه لا يجب ما به ولا حل هذا
 لا يجب ان يبين الله تعالى مراده بالكتب ان الله تعالى لم يكن
 مخاطبين به وبعد بحقق هذه المقدمات الضرورية الاصولية
 التي استندنا بها من العيون الصافية عن النافذة عن التي كانت
 قد ما بها كيقولون بها في الابواب الفقهية ويحملون عليها

كما ينبغي

كما ينبغي من اوائل كتب المال في الامام ثم الاسلام محمد بن يعقوب
 الكليني ومن اوائل تفسير استاذه وهو علي بن ابي ابراهيم ومن
 كلام شيخنا الصدوق ومن كتاب عمدة القديماء الحمد بن احمد
 بن ابي عبد الله البرقي ومن كتاب محمد بن الحسن الصفار وغيرهم
 من شرع في تحقيق ما ذكره رئيس الطائفة هذه قال واعلم ان الاخبار
 على ضربين متواتر وغير متواتر اعلم ان الاصوليين قسموا الخبر باعتبار
 الراوي الى التواتر وهو الذي يروي رواية هذه الممنوع فواظوا
 على الكذب والغير المتواتر وسماه خبر الواحد فمقتضى خبر الواحد
 ثمانية باعتبار مصاحبه الترجيح للعلم والمقطع وعدمها الى
 المخفف بالقرينة والغير المخفف بها ثمانية باعتبار تعدد رواية
 وعدم تعدده الى المستفيض وهو السابع وقد يستغنى
 ايضا واقل رواه اسان ويصل اليه وهذه مسائل اصطلاحية
 والغير المستفيض وقد يجمع في خبر الامران التواتر ومصاحبة

قال في الدرر

ما ذكره
 الرسي

القرينة الموجبة للعلم لم يذكر الشيخ ما في هذا الكتاب افتتحت بجزء الوا
 الى المستفيض وغيره لانه لم يتعلق به العرض المسوق له الكلام فالقوله
 فما هذا سبيل يجب الحمل به المح قلت تجزئ عليه ان الجزأ المتواتر قد يكون
 متواترا وقد يكون واردا من باب النسخ فلا يصح قوله يجب الحمل
 به ولا قوله لا يقع منه التعارض ولا التصادم في اخبار البنية والاشياء
 واقول جواب اول الان الكلام في قوله لا يخبر بالام العهد والمراد
 الاخبار المعصومة الموجودة في الكتب التي اجمعت قدماء الطائفة على
 صحتها اي ورود كل ما فيها عن الائمة والتقية على ذلك قوله
 في ما بعد لانه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل وقوله لانه امر
 الجزائي المتعارضان وليس من الطائفة اجماع على صحة احد الجزئين
 ولا على ابطال الجزأ الاخر فكان اجماع على صحة الجزئين واذا كان
 اجماعا على صحتها كان العمل بغيرها جائزا وقوله وانت اذا فكرت
 في هذه المسئلة وجدت الاخبار كلها لا يخرج من قسم من هذه الاسماء

وجه الدلالة ان هذه الاسماء انما يصح في الاخبار الموجودة في تلك
 الكتب والباقي من القرآني على ذلك ما ذكره الشيخ في كتاب العدة وما
 ذكره المحقق الخ والى هذا المحقق صاحب كتاب العالم والفتنة في
 تحقيق ما هو مراد الشيخ مما ذكره وسنذكرها وانما ان
 مراد الشيخ من هذا القسم ما يكون صحة محتوية في هذه الازمنة
 متواترة وذلك مراده من القسم الثاني ما يكون القرينة موجبة للقطع
 بصحة محتوية في هذه الازمنة ويلزم من ذلك انه راجع ما
 علم بالقرينة او بالقرينة وروده عن العصور واما القيد المذكور
 في القسم الثالث لا محذور فيه لانه يصدق عليها من جهة القيمة
 المذكورة جزء الواحد المتعري عن القرآني وان كان من جهة
 اخرى متواترا او معلوما بالقرينة ولا يمكن ان يجعل المتسمر
 الاخبار الواردة لبيان الحق لانه لا يجري فيها التناقض
 ولا خلاف فالقوله والقرآني شيئا يميز منها ان يكون

مطابقة لادلة العقل ومقتضاها ضيق كون راجع الى الاجابة واما قول
 لا ينبغي ان يحل ادلة العقل هنا كما في المعنى المشهور في كتب الاصول
 ان كل مثل الاستصحاب ومثل قولهم لا امر بالمعصية سئل
 النبي عن اضداده التي هي صفة ومثل قولهم اني افلا في غير محرم في
 الواقع لان الاصل براءة الذمة عن المكلن والظنون عدم وقوع
 اذا لو كان لظهور عند المجتهد بعد قضيته لانه مظهر من يري
 احيا بكل ما جاء به وتفرقت الدواعي على اخذها وشيخ ولم يقع
 بعدهم فتنة او جبت اخفاء بعضه وذلك لان كلام الشيخ رده في
 موجبات اليقين وتلك من مفيدات الظن ان سلمت على ينبغي
 ان يحل على مثل قول الاصولين بمشع ان يتعلت تكليف بغافل
 ما دام غافلا وقولهم مقدمة الواجب واجبة ثانيا وبالعرض
 لا اولاً والذات وقولهم اذا علم استحال الذمة بعبادة و
 وقعت الحجة في تعيين كفيته البراءة للذمة وجب الاحتياط

في العمل

في العمل الى ان تظهر حقيقته الحال وشبهه تلك من التواضع القطعية وقد
 فصل الشهيد الاول في هذه الادلة العقلية في المذكرى حيث قال
 واما العقل فاما قسم لا يتوقف على الخطاب وهو في الاول
 ما استنفذ من قضية العقل كوجوب قضاء الدين ورد الوعد
 وحرمة الظلم واستحباب الاحسان وكراهية منع اقتباس النار
 واما جهة تناول المنافع الخالية عن الضرر سواء علم ذلك بالضم
 او بالنظر كصرف النافع والضرر وورد التمسح في هذه النوع
 الثالث المتكسك باجل البراءة عند عدم دليل فهو عام الورد في هذا
 الباب كنفى الخسلة الثالثة في الوضوء والقرية الزائدة في التيمم
 وفي وجوب الوتر وسبغ استسحب حال العقل وقد بنى عليه في
 الحديث بقولهم علمكم السلام كل شيء منه حلال وحرام موهوك حلال
 حتى تعرف الحلال يحينه فندعه وشبه هذا الثالث لا دليل على كذا
 فليست وكثيرا ما يستعمل الاستصحاب وهو تام عند تتبع التام
 وقد جسد الاصل براءة الرابع الاخذ بالاتباع عند فقد دليل على الاصل
 كدلالة الذي عندنا لانه المتيقن منيق الباقية على الاصل وهو راجع
 اليه الخامس احالة ما كلف وسبغ استسحب حال الشرع وما

فصل في
العلم
فصل

حكاية
حكاية

الاجماع في محل الخلاف كصلوة الميتم بحملها في الاثناء فتقول
 طهارة معلومة ولا اصل عدم طهارة و صلوة هي حجة قبل الوجوه ان
 فكذا بعده وان خلق الاصحاب في حجية وهو مترتبة الاصل
المق الثاني ما يتوقف العقل فيه على الخطاب هو سنة اولها
 مقدمة الواجب لطلقت شرط كانت كما لعلها ترفع الصلوة او
 وصلة كفعل الصلوات الثلث عند الاستبابة التي ترفع غسل
 جزء من الراس في الوجه كستر اقل الزاوية على العورة والصلوة
 الى اربع جهات وترك الاثنية المحصورة عند ثبوت نجاسة واحدة
 منها وثانيتها استلزام الامر بالشئ الذي عنده كما سيذكر
 بطلان الوجوب المفسح عند منقاة حق ادى وثانيتها في
 الخطاب وهو ان يكون المكوث عنه اول الحكم كالغيب مع
 النافذ وراعيه لحن الخطاب وهو ما يستفيد من المعنى جزو
 مثل قوله ما ان احزب بعصاك الحجر فانقلت اى فخر ب فانقلت
 وخامسها دليل الخطاب وهو المسح باليمنى واثباته كنية
 الوضع والشرط وهي بحيثان عند بعض الاصحاب ولا بأس به
 وحفظه الشرط والعدوى وله تفصيل معروف بحسب الزيادة

والنقصان والغاي مثل وانما الصيام الى الليل وهو راجع الى التوضيح
 والحر وهو حجة اما اللق فليس لاسي الله لالامات اثبات
 استنباه وجوب التعزير من قولنا لست بزان من قوله الخ
 لاسي اني في ما دسها ما قيل ان الاصل في المنافع الاباحة
 وفي المنار الحرمه انتهى كلامه اعلم الله مناه وتحتق التمام ان
 اكثر تلك الادلة لا تتجه على مذهبا وانما تتجه على مذهب المعتزلة
 من العامة وبعضها تتجه على مذهب المعتزلة والاشاعرة وقيل معها
 من موجبات البعض وهو معتبر عندنا كما مر وقوله وقدرته عليه
 في الحديث بقوله لهم عليهم السلام كل شئ منه حلال وحرام فهو ذلك
 حتى يعرف الحرام بعينه فتدبر من اعطاء الماء خنثي حيث حمله
 امثال هذا الحديث على ما اذا كانت الحيرة او الاستنباه في احكام الله
 وما وقد سبنا في القواعد الدينية انه ليس هو ادھر بما ذلك بل مرادهم
 صور الاستنباه في قول من الاجناس التي علمنا ان بعضها افرادها
 حلال وبعضها افرادها حرام كاللحم والجن والدم لانه ان لم
 تعلم حكمها اصلا فافترده ومنها ان يكون مطابقة لظاهر القرآن
 التي ملكت قد صرح كلامه هذه المطابقة قد يكون المنطوق الذي لا يحتمل

اللام غيرة وقد يكون للمنطوق الذي يحتمل اللام غيرة وقد يكون لغرض الموافقة وهو مخفي الخطاب وقد يكون لمفهوم الموافقة التي وهو دليل الخطاب فان الجرح الموافقة لظاهر القرآن قد يكون موافقا لمذهب العامة وادان باب النعم والسعة على الرعية معارضا بخلافه مني لئلا يذهب به وجه يجب طرده والاخذ بما فيه كما تواترت الاخبار عن اهل الذكوة قلت مراده هذه المطالبة لما هو من ضروريات الدين من ظواهر القرآن وعليه فتسقط المطالبة بالنسبة للمطوع بها قال هذه بجزء العمل به على شرط قلت بعد ما جعلنا القسم الاجبار للموجودة في الكتب التي اجبقت الطائفة على ورودها عن الامم ينبغي ان يكون قوله فاذا كان الخ بما لا يشترط فلا يكون الشرط ان يرد في الشرط المذكور في كتب الاصول من اسلام الراوي او ايمانه وبلوغه وعملته وصنفا او شبه ذلك وسيجب لهذا اللصم زيادة تحقق كلامنا قال فيه لانه من الباطل الذي عليه الاجماع في الفعل قلت لان القسم الاجبار للموجودة في الكتب في الجمع عليه على وجه كل ما فيها عن الامم قال المصنف هذه في كتب العدة فتي جرح الجرحي فاذا واحد من هذه القرائن كان جرحا واحدا

فلا

محض

محض ثم ينظر فيه فان كان ما تضمنه هذا الجرح هناك ما يدل على خلا متضمنة من كتب اوسنة او اجماع وجب طرده والعمل بما دل عليه وان كان ما تضمنه ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا يعرف فتوى الطائفة فظروا فان كان هناك جرحا غير ما رخصه مما يجري مجراه وجب تزيحه احد هما على الآخر وسيس من بعد ما يرجح به الاجماع بعضها على بعض وان لم يكن هناك جرحا غير بخلافه وجب العمل به كان ذلك اجماع منهم على نقله واذا اجمعا على نقله وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل به معطوفا عليه انتهى كلامه اجماع الملة وما وهو انما منه على ما ذكرناه فالجرح على بعض الوجوه وخراب من الناس ويلفت يرد عليه انه قد تواترت الاخبار عن المأخذ الاطهار بانها اذا علم موافقة احد الجزئين المتقارفين لمذهب العامة و مني لئلا الاخر وجب طرح الموافقة لهم والعمل بما يلي لف الجمهور بهذه التي عدة عمل المصنف رخص هذا الكتاب وغيره والجمع قد يكون قريبا ويهمر على وقت احد الجزئين دون الاخر والاخر وايضا قد لا يمكن الجمع الا بصرف ما ورد لبيان الحق عن ظاهره وتناوله الى ما ورد من باب النعم وعائده ما يمكن ان يقال في الجواب ان قوله

الا ان يعرف قضاؤه بخلاف غيره فاما بعد كما انه قبيح لا قبله وكيف لا يكون
لك وما بعده اولى مما قبله بان يعيد به فكلما قال وان كان هناك
ما بعد رخصه ولم يعلم ان احد الجزين موافق للقاء والآخر في العسر
لهم وقد خرج الشيخ في كتاب العدة بانه صنفه بعد كنت في الاخبار
وقال فيه في فضل ما يرجع به الاجابة بعضها على بعض قال كان
روايتها متساوية بين العدة والعدالة على ما بعدهما من قول
لأبي وبياتك العمل بما يوافقهم وان كان الجزاء يوافقان الى
او كما قال في جميع نظره في حالهما قال كان متى عمل باحد الجزين
امكن العمل بالجزء الاخر لا يمكن العمل بعد الجز ووجب العمل بالجزء الذي
يمكن مع العمل العمل بالجزء الاخر لان الجزين جميعا يجمع على كليهما و
ليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا ما يرجع به احدهما على الا
فيسبق الى العمل بها اذا امكن ولا يعمل بالجزء الذي اذا عمل به وجب اطراح
العمل بالجزء الاخر وان لم يمكن العمل بهما جميعا لتضادهما وتنافيهما
كان الانسان محررا في العمل بهما سواء اشئ كلامه على الله تعالى ويمكن
ان يحاط باياتان روايا فمعه باب اختلاف الاحاديث في
مخالفته ففي بعضها لم يذكر رعاية مخالفة العامة وبينهم من كلامه

في رخصين تختلف

الاسلام

الاسلام ٢ اولى كتاب الكافي في مسلك العمل بهذه الروايات لست
حيث قال في عام يا ابي ارشدك الله انه لا يسع احد ان يخبر
شيء منها اختلقت الرواية عنه عن العلماء عليهم براءة الاعمال ما
اطلقه العالم بقولهم اعرضوها على كتاب الله تعالى واقت كتاب
الله عز وجل فخره وما خالف كتاب الله فزوده وقوله ما
وافق العامة قال الرشيد في كتابهم وقولهم ١ خذوا بالجمع
عليه قال الجمع عليه لارباب منه ونحن لا نعرف من يجمع ذلك الا
اقله ولا يخبر شيئا حوط ولا اوسع من رد علم تلك طلبة الى
وقوله ما وسع من الامر منه بقوله بما يجد قريش باب التسليم
وسعه وبالحكمة نحن في الاحاديث التي وردت في باب اختلاف
الاحاديث انما يميز في كمال افاده نعم الاسلام واختار الاوسع
من تلك الروايات فعمل من ذلك ان رخص العامة في تارة اجاب
العمل ببعض تلك الروايات وما رة اختار العمل ببعض اخره الذي
انما اخرته بعد العلم بصحة الروايتين المتضادتين رعاية مخالفة
العامة لان الامر بتلك الرواية موجود في اكثر احاديث هذا الباب
وبعد الجز عن تلك رعاية الاحتياط والمارجح الى الثاني الامام ٣

لست

لا يخفى ان الفروع حق
الله لا حق الناس كما
رجح في الحديث بان الزنا
والله فلا يوافق من جهة اخرى

ان كانا في حقوق الناس كما الاموال والفروع والتجديد كانا في غير حقوق
الناس ككيفية الاعمال الوجودية المطلوبة وكوجوب بعض الكفارات
وعدم وجوبها لا يقال بحيل قول عذري من التأويل على ما يتم حل
احدهما على التيمم ليندفع الابراد عنه لانا نقول باني من ذلك قوله
حقا بعد واذ لم يمكن بواحد من الجزئين الا بعد طرح الاخر حمله
لتضادهما وبعده التأويل بينهما وبعده اليتى واليتى سفتا فت
السلام ونقول يمكن ان يجعل المقتضى لك الاجراء ونقول احل التيمم
ان صحة حصوله من جهة زمانا اما معلوم بالتواتر والقرينة او
لا هذا لاذالك التمسك بالخير من العمل على شروط وتلك الشروط
اختلفت اهلها وحققت في موضع فقال بعضهم لايه من العلم
والعلم بورد الحديث عن المعصوم وقال بعضهم لايه من العلم القطع
بورد الحديث عن المعصوم وقال بعضهم لايه من اسلام الراوى و
بلوغه وعمره و صنفه وقال بعضهم لايه من امرزايه هو الايمان
وقال بعضهم لايه وان يكون في الرواية ولو كان فاسقا بالاجزاء
او محيا في الاختلاف وقال اجمعت الطائفة المحقة على التسليم
والاعتوال لا يخبر كبرية مدونة في كتب مخصوصة كانت روايتها

فما خذوا الواجب وكثير منهم كانوا يستحلون الذهب والفضة لكن كانت
كتبهم ورواياتهم معتمدة جميعا على صحتها وهذا من ذهب الشيخ الطوسي
صرح في كتاب العدة وسجي بختها ان الله ورحمهم السلام
الشيخ وقال في من اوله الاخره ولا يخبر عليهم اصلا وانما خرجت عن
اجازات كثيرة واعترافات متناولة بين المأذونين والناظرين
في كلامه والسبب فيها قلة بضاعة بعض وقلة تأمل وقصور ذهن
من بعض ومن جملة تلك الاعترافات ما ذكره الشهيد الثاني
في شرح دراية الحديث حيث قال واختلفوا في العمل بالحسن فمنهم
من عمل به مطلقا كالصحيح وهو الشيخ رحمه الله ما يفكر في عمله وكل من
اكتفى في العدة بظاهر الاحكام ولم يشترط ظهورها ومنهم من رده
مطلقا وهم الاكثرون حيث شرطوا في قبول الرواية الايمان
والعدالة كما قطع العلامة في كتبه الاصولية وغيره والاعجب ان
الشيخ لم يشترط ذلك المعنى في كتبه الاصولية ووقع له في الحديث
وكتب الفروع العزايب فمارة في جعل البعز الصعيص مطلقا حتى انه
يخصص اخبارا كثيرة صحيحا حيث راضه ما بلاقها وتارة يصرح
بخصص

بود الحديث لضعفه والاخرى يرد الصحيح معلوماً بأنه جزء واحد لا يوجب
 على ولا عملاً كما هي عبارة المرتضى وفضل انزول في الحسن كالمحكيت
 في المعبر والشمعة الذكرى فقبلوا الحسن بل المرتضى درجاً بترقوا
 الى الحسنين ايضاً اذا كان العمل بمضمون مستقراً بين الامم
 حتى قد مر في علم الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمون مستقراً
 اعلم الله مقرب قلنا منهم من كلام الناس فربما ان الحديث الحسن
 اقوى من الحديث ويترجم ذلك لا يفسدوا الحديث بحديث يكون
 بحديث يكون في طريقه مخالفة عمل في مذهبه واما تحقيق كلام
 الشيخ كما يفهم من الورد معناه يعتمد على خبر ثبت دروده عن
 العصم بجمعهم او يكون راوية ثقة الرواية وان كانا من اثنين
 اذ قد اوردوا ذلك وسبغ وقد ضج ذلك وانما قال قد
 واذا لم يمكن العمل بواحد من الخبرين الا بعد طرح الاخر المحقق
 يستفاد من بعض الروايات وجوب التوقف في الخبرين
 المتقاربين الذين من جهة السند ومن جهة موافقة
 فتاوى العامة ومخالفتها الا ان لا يسمو من كثير منها التخيير في العمل

الخبر

قد جرد

وقد جمعت بينهما بحمل الاول على ما اذا كان التعارض في حقوق الناس
 وهو مورد تلك الرواية وحمل الثاني على ما اذا كان التعارض في
 في حقوق الله تعالى ووجه اخر حمل الثاني على ما اذا كان التعارض
 في خصوصيات الافعال الوجودية المطلوبة وحمل الاول على ما اذا كان
 التعارض في عزها وسكت الشيخ رده عن التفصيل الذي ذهب اليه
 واطلق القول بالتخيير وهو ظاهر كلام الامام بعد الاسلام عما واصل
 الكافي ويمكن ان يقال بما لا سلام ذكر التخيير في باب العبادات
 وحاله غير العبادات على ما ذكره في باب اختلاف الحديث
 لكن التحقيق ان الله الاسلام لما رأى اختلاف الروايات الواردة
 في باب الروايات الخساسة اخذ من بينها ما هو اوسع من البا
 وهو التخيير في حقوق الناس وفي عزها قال قد قلنا اجمع
 على صحة التخيير قلنا قد يكون مراد الشيخ رده من صحة الحديث
 مجرد ثبوت دروده عن معصوم مترادف وتخيير في وجوب النظم او
 بجمع الطائفة وهذا هو الاصطلاح المشهور من زماننا
 وقد يكون مع ذلك مع قيد زائد والثقة الزائدة قد يكون دروده
 من باب بيان الحق وقد يكون جواز العمل به من غير من العينة وقد يقال

سابقا ان هذا الكلام واسمه مبنى على ان كلامه في الاخبار الموجودة
 في الكتب التي اجمعت الطائفة على انه صحيح نقل كل ما فيها عن الاسماء عليهم السلام
 قال فمد ما علمنا عليه في هذا الكتاب جزء من خبره من كتبنا في الفتاوى
 في الخلا في الحرام لا يخ من واحد من هذه الاقسام قلت اي المعلوم باسمه
 لتواتر او المعلوم بالقرينة او المجمع بضمها فوايد فيها توضيح واما
 لما تقدم في كل عبارات الشيخ **في القافية الاولى** يتلخص كلام
 الشيخ في ان الاخبار الموجودة في الكتب العشرة بين قدم ما بينا تنقسم
 الى اقسام ثلثة قسم منها يرجب العلم بما هو حكم الله في الواقع وقسم
 منها لا يوجب ذلك لاحتمال روده من باب الغيب لكنه يوجب العمل
 وصنف منها لا يوجب علما ولا عملا لوجود محارضي راجع **في القافية الثانية**
 ذكر الشيخ في كتاب العدة وهو احسن الكتب الاصولية المصنفة بعد
 الامامية فاما ما اختاره من المذهب فحق ان جزء الواحد اذا كان دارا
 من طريق احدى الامامية في العلم بالامامية وكان ذلك مرديا عن
 الشيخ صلى الله عليه واله او عن واحد من الاسماء عليهم السلام وكان ممن لا
 يطلع في روايته ويكون سنده اذ نقله ولم يكن هناك قرينة تدل
 على ذلك كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم وعن

نذكر

نذكر المتراين ما بعد جازا العمل به والذي يدل على ذلك اجماع الرتبة
 المحقة فانهم وجهتها مجموعا العمل بهذه الاخبار التي رويها في تصانيفهم
 ورواياتهم اصولهم لا يتكروون ذلك ولا يتدخون حتى ان
 واحدا منهم اذا اختفى بشي لا يعرفونه سألوه من اين قلت فاذا
 احالهم على كتاب معروف او اصل مشهور وكان روايته لا يكون حجة
 سكتوا وسلموا الامر في ذلك وقبلوا قوله هذه عادتهم وسبقتهم
 من عهد النبي صلى الله عليه واله من بعده من الاسماء ومن زمان
 الصادق جعفر بن محمد عليهم السلام الذي انتشر العلم عنهم وكثرت
 الرواية من جهة فلولوا الى العمل بهذه الاخبار كما جازا لما اجمعوا
 على ذلك ولا يكره لان اجماعهم في معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو
 لم قال الراوي اذا كان مخالفا للاعتقاد اصل المذهب روي مع
 ذلك عن الاسماء نظرا في برويه فلا كان هناك من طرق الموثوق
 به وما يخالفه ووجب طرح خبره ويكون هناك ما يوافقه ووجب العمل
 به وان لم يكن هناك من الرتبة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه
 لا يعرفناهم قوله في وجوب اليقين اجمالا كما روي عن الصادق عليه السلام
 انه قال اذا انزلت بك لا تجدون حكما في ما روي عنا ما انظر والامارو

هذا الذي تبين لي في كلامه ويرى اجماع الاصحاب على العمل بهذه
 الاخبار حتى لو راوها غير الاماني وكان الجزم سليما عن المعارض
 استمر فقل في هذه الكتب التي الدائرة بين الاصحاب على ما اخرج
 بذلك بوجه تلك الاول دعوى اجماع على ذلك فانه ذكر ان
 قد روي الاصحاب في هذه فيهم اذا طولوا الصحة بما اخرج في التي منهم
 عول على المنقول في اصولهم العتمة وكتب المدونة في سلم له
 منهم الدعوى في ذلك وهذه سيجتهد من زمن النبي صلى الله عليه واله
 الى زمن الامامة عليهم السلام فلو ان العمل بهذه الاخبار جائز لا كرهه
 وتبركوا من العمل بها انتهى كلام المحقق فيه في كتاب الاصول
 وقال في اوائل المعبر شرح المختصر بعد ان ذكر ان الطائفة الاولى
 في باب العمل بجز الواحد وطائفة فرطانية والتوسط اصوب
 فما قبله الاصحاب او ذلك القران على صحة عمل به وما اعرض
 الاصحاب عنه او شدة يجب طراجه لوجه ذكرها معصلا عن
 لانظر كلامه بايرادها هنا ذكرنا في الغاير المدينية واقول
 تلخص من كلام الشيخ رحمه امران احدهما دعوى اجماع على تسليم
 اخبار كتب معتقدة فيهم واما بينهما ان من جملة اسباب

وقوع ذلك

وقوع ذلك اجماع كقول الراوي ثم ما مرنا من الاقراء ومن الجزم برواه
 ما شك فيه او سبى في حال روايته او حال تاليفه احدا وكتبه وهذا
 كلام جند مستقيم لا عيبا عليه لما استخذه من ان جزا الثقة بهذا التي
 دفع من الخبر المحقق في الخبر فيه المدونة لليقين **القائمة الرابعة** ذكر
 الفاضل المحقق صاحب كتاب في العالم والمنتقى رحمه الله في اصول الدين
 في فروع الايمان اخبار الاحاد النورية عن الامامية والاصوليين
 منهم كابي عبد الطوس وعنه واقتراعا قوله في الواحد ولم
 يتركوا سوى المرتضى واتباعه فيهم حصلت لهم وذكر الشيخ
 في جواب المسائل النبائية ان اصحابنا لا يعملون بجز الواحد
 وان ادعاه خلافة ذلك عليهم دفع للضرورة قال لاننا فقم على
 جز وري لا يدخل في مثل ريب ولا شك ان عليا الامام
 يذهبون لان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا
 التعويل عليها وانها ليست بحجة ولا دلالة وقد مرنا في الطواير
 والاصول والاساطيع في اجماع على ذلك والنقص على
 مخالفتهم فيهم ومنهم من يذهب الى هذا الجملة ويذهب الى انه
 مستحيل من طريق العقول ان يتبعوا بدونهما العمل باخبار

في كتاب العالم قال العلامة
 في النهاية اما الامامية
 فالأخبار يروى منهم لم
 يقولوا

الاحاد ويجري ظهور من جهة اخرى اجبار الاحاد مجرى ظهوره في ابطال
 القياس في الشرعية وحظه وقال في المسئلة التي افردتها في البحث
 عن العمل بالاحاد انه بين في جواب سائل القبايات ان
 العلم القوي حاصل للحل مخالف للامامية او موافق بانهم لا يعملون
 في الشرع من شعائرهم الذي يعلم منه كل في لاطالهم وتعلم في
 الذريعة على التعلق بفعل الصلوة والتابعين بان الامامية ترفع
 وتقول انما عمل بالاجبار الاحاد من الصلوة التي خرجت الذين يحشم
 التخرج بخلافهم الخرج عن جملتهم وامسك الكبر عليهم لا يعمل
 على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا من يقية وخوف وما
 استدل ذلك وقد اورد السيد بعض كلامه سواء هذه القصة قال
 قيل اذا سرد طرق العمل بالاجبار فعلى اي شيء تقومون
 في الفقه كله واجاب بما حاصله ان معظم الفقه يعلم بالضرورة
 امسا ٢٠ فيه بالاجبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه ولعله لا على
 يعزله فيه على اجماع الامامية وذكر كلاما طويلا في بيان حكم ما يقع
 فيه الاختلاف بينهم ومحمولة انه اذا امكن تحصيل القطع بوجه الاقوال
 من طرق ذكرها يعين العمل عليه والاكتفاء بخير بين الاقوال المحامدة

المختلفة في الفقه

لغته دليل التعيين ولا ريب ان ما ادعاه من علم معظم الفقه بالضرورة
 واجماع الامامية امر مستبعد في هذا الزمان وبما هو فالتكليف
 فيها تحصيل العلم غير جائز والاكتفاء بالظن فيما يعزرفه العلم
 مما لا شك فيه ولا نزاع اهل كلامه اعلم الله ما به **واقول**
 كلام السيد المرحوم والاكتفاء بخير بين الاقوال المختلفة مستبعد
 ان سبب اختلاف اقوالهم اختلاف الروايات وعند اختلاف
 الروايات وعدم ظهور رجحان احد الطرفين حكم الامامية
 التي في العمل **اقول** مرد على كلام صاحب المعالم بخلاف احد ههنا
 قوله لا ريب ان ما ادعاه من علم معظم الفقه بالضرورة واجماع الامامية
 امر مستبعد في هذا الزمان كلام طاهري لا يخفى شاع حين سمع
 من متأخري الامامية وما يهوى ان قول الاكتفاء بالظن فيما
 يعزرفه العلم مما لا شك فيه ولا نزاع كلام غير حقيقة و
 المستفاد من كلام اهل الذكوة عليهم السلام ان عند فقد العلم
 هو حكم الله في الواقع وقد العلم بما ورد عنهم في واقعه
 يجب التوقف عن الافتاء وقد يجب الاحتياط في العمل وقطع
 ما جوزوا فيه الاضواء والعمل بالظن **القصة الثانية** التي نقل

الاستدلال

المذكور بعد ما نقل كلام العلامة قدس وكلام السيد السند الاجل المرتضى
في كتاب العالم قال في كلام في التداخيل الواقعة بين ما عراه الاصحاح
وبين ما حكياه عن العلامة في النهاية فانه عجيب ويمكن ان يقال
ان اعتمد المرتضى في ما ذكره على غيره من كلام او اهل المتكلمين منهم
والعمل بجزء واحد بعيد عن طريقه وقد مر في كلامه المحقق عن
ابن قيم وهو من اجلة القول في تصحيح التعبد عقله وتقول العلامة
على ما ظهر من حال الشيخ وامثاله من علمنا المختصين بالقوة والحد
حيث اوردوا الاجزاء في كتبهم واستراحوا اليها في المابل
الفعيقة ولم يظهر منهم ما يدل على موافقة المرتضى والافاض
انه لم يتفحص من حالهم الى الفقه اذ كانت اجزاء الاصحاح
يؤيد قريته العهد بزمان لقاء القصور واستفادة الاحكام منهم
ولكانت القرائن الى حدة لها مسترة كما اشار اليه السيد
ولم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر المرد ليظهر على انهم لم يراعوه
قد نفل المحقق من كلام الشيخ بما قلناه فعلا وذهب شيخنا ابو جعفر
الى العمل بجزء العدل من رواية اصبهان لكن لفظا وان كان مطلقا
بل بعده الاجزاء التي رويت عن الاسماء ودونها الاصحاح

المعنيين

لان كل جزء يرويها اما في يجب العمل به هذا الذي يتبين في كلامه
ويذكر في اجماع الاصحاح بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الاما
ولكان الجزئية عن المعارض واستندت في هذه الكتب الدائرة
من الاصحاح على ما وما فهمه المحقق من كلام الشيخ هو الذي
بينت ان يعتمد عليه لا ما نسب العلامة اليه واما اهيتم التماسا
بالبحث عن احوال الرجال من الجائز ان يكون طلبا لكثير القرائن
وتسهيلا لسبيل العلم بصدق الخبر وكذا اعتناءهم بالرواية
فانه يحتمل ان يكون التواتر او حرصا عليه وبما هذا نحل روايتهم
لاخبار اصول الدين فان القول على الاحاد فيها غير معقول
انتهى كلامه اعلى الله مقامه **واقول** المحقق الحلي وهذا الغافل المحقق
فيما من كلام الشيخ ما فهمناه من انه علمه كتب الاجزاء التي
اخذها من الكتب التي وقع الاجماع على قبول ما فيها والتسليم لها
اقول ما نسب السيد المرتضى الامد ما ساهوا هو الحق الصريح
وكنت المني لعين كشرح العضدي المحقق الحاجي وكتب الوثائق لعين
مشحونة بذلك والى فعل العلامة من باب الفحالة وقلة المتكلمين
في اسرار المسئلة كثيرا ما تفوته في الاصول بكلام الاجل
وكنت اظن سيد المعصوم وسند الدرر في عمدة الاصول

وسلطان العلم والاسلام بين السيد الاجل المرتضى رضي ما ظنه
 العلامة وكيف يظن بقدر ما يتألف منهم كانوا يعتمدون في عقولهم
 على محروجه الواحد الظاهر له فيهم قد ما روينا كانوا يعتمدون
 في غير عقولهم على جهة الثقة اي المأمون من الافراء ومن
 الجرم بقول ما شئت فيه اوسى وقد فهمنا ان هذا النوع
 من الخبر المصحف بالقرينة المرجحة للعلم بورد الحديث عن المحرم
 وربما اعتمدوا عليه في العقيدة اذا علموا ورواه من يبالى الحق
 الا ترى ان زيارته يوم جازى موفى له عبد الله عليه السلام ارسل
 ابنه عبيد الله المديني ليستخر له خبيرة الحسن الاول ع وعبد الله
 بن عبد الله عليه السلام ومن زيارته مرضا شديدا قبل ان يوافيه
 ابنه عبيد الله فمات حفرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه على صدره ثم قتله
 قال جميل محكي جماعة ممن عرفوه انه قال اللهم اني اتكلم اليوم القيمة واما
 من ثبت في هذا المصحف امانة ثم مات قبل رجوع ابنه عبيد الله فمات
 مقصدا الى الحسن الاول فقال اني لا رجوع ان يكلوا زيارته من
 قال الله له ومن يخرج من بيت مهاجرة الى الله ورسوله ثم يروى
 الموت فمات وقع اجث على الله وتلك القصة مذكورة في كتاب
 الكشي بطرق كثيرة بلغت هذه التواتر المعنوي وقد وردت

روايات

روايات كثيرة مذكورة في الكافي في تفسير قوله لا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
 لعلهم يحذرون حرجية في ان المولد بغيره الا ان الشرا ارسال الله لا
 بلد الحضور ليستخرج من الامام بعد الامام الذي مات ويرجع
 الى فرقة ويجزىهم ويعتمدوا على جزيه والسيد المرتضى تفتن به
 على سلكه في كلامه وكذا ينسب الطائفة التي فضل العلامة عقل عنه وب
 الى اصحابنا ما سنبينه وما اهتمام القدر ما بالبحث عن احوال
 الرجال فليعلم ان اي رجل اعتمد على روايته من اجل الوثوق به
 وراى رجل اعتمد على روايته لاجل قنينة جازية او وثاق وراى رجل
 لم يعتمد على روايته وتركته لعدم الامور الثلاثة في حقه وليعلم عند
 تعارض من الخبرين ايهم اعمى بان جعل به وايضا بان يطرح
 من الاحتياط على جهة الثقة المأمون والمجمل الروايات الواردة في تفسير
 اية لا نفر من كل فرقة وان جاز الثقة المأمون يعتمد اليقين فليعلم من ذلك
 ان القرينة المرجحة للعلم قد يكون نفس الراوى واثارة الا ترى
 ان عصمة الراوى عند البحث في هذا القطع واليقين انصرف الكلام
 فكل من راوى الله ما مونا **الاية الثانية** **ومدة** **القرينة**

الوجه للعلم قد يكون نقل الراوي و أما الآثر الخاصة الراوي
 عند التحقيق بغير القطع واليقين بصدقه كلامه فلكل الراوي
ثمة ما مونا بصدقه الراوي فسمان قسم لا اختصاص له بمحظون
غير مخصص وهو نفس صفات الراوي وإما له كالعصمة وكونه ثمة
ما مونا من الآثار ومن الجزم بنقل ما شك فيه أو سوى وقسم له
اختصاص من محظون غيره ولا غيره وهو نفس صفات الراوي وإما له
كالعصمة وكونه ثمة للشهر عند الآثر ومنا خرى إلى قصة القسم الثاني
وقد غفلوا عن القسم الأول في اعتقاد قد ربما على غير الثمة وتقرج جواز
العمل به في أحاديث كثيرة واردة في أجواب متفرقة من ع القسم الأول
وكذلك مادعا السليمان المرقني من أن معظم الثمة عند الامامية
من حزب رياء الذهب ومعلوم بغيره توجب العلم والقطع من
ع القسم الأول وأقول المليبي أما في أحاديث الواردة في صحة
صلوة حجته صلوات خلف رجل لم علموا أنه كان يهوديا وفي أشياء
تلك من الرواية يطلع ما أني ده سحرا رئيس الطائفة فده من الزرق
من الثمة إلى مول الجزم باب الرواية والعدالة المعروفة باب
الشهادة وبالحمل جماعة من متأخرى أصحابنا لما غفلوا عن

الزمن

كتبه

القسم الأول مثل إلى مده وتعوارع حيث في العمل بجدة الواحد
في باب قريب العدالة المعبرة في الشهادة وامام البي عده
تتميم الترجيز عن الجزم بنقل ما في أمر أختياري وكثرة المكرار سما
وعرضها ومطالبة سما إذا كان بمعونة الملك بتمدخل عظيم في ذلك
الكيفية السابعة ذكر الشيخ في كتاب الفرست أن كثيرا من
مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول يتخلوا المزاهة الفاسدة
ولما نت كتبهم محمدة الكيفية الثانية ذكر المحقق في أصوله
عدالة الراوي شرا في العمل بجدة وقال الشيخ كيفية كونه ثمة متخرزا
عن الكذب في الرواية وان كان فاسحا بجوارحه وإدعى عمل الطائفة
على أخبار جماعة هذه صفتهم وحتى منع هذه الدعوى ونظرا إلى بليها
ولو سلك لا متخرنا على الواضع التي عللت فيها بأخبار خاصة و
لم يجز التعدي في العمل بغيرها ودعوى الترجيز عن الكذب مع علمهم
المكذب النفق مستبعدا الذي يظهر فرقة لا يوثق بها يظهر من
تخرجه عن الكذب إني كلامه أعلى اللامنة وإنا أقول قد قلنا
بالقرآن الحاصلة من المأثرة في هذا كثير من الناس أنه قاي نقوهم

عن الكذب لما فيه من الفاسد المذهب على الله ورسوله ونوابه عليهم السلام
كل الآباء ولولم نشأ الآباء مضافا كثيرا مع انهم يسمون العينية والغنى
و يكونون مالكون اموال الناس بالباطل وبالجملة الذين الى خطه من
حال رجل قد يفتن ببعض خصاله لا يرى انما يجد كثيرا من الكفار
العاشرين في غاية الامانة بحيث يعتمد عليهم في حفظ الاموال
وغيرها كانهما يعتمد على جماعة من ظاهري العدالة وبالجملة قصد الشيخ
انه اذا قطعنا بالتداني في حقنا سقانه منجز عن الافتراء
عن الجرم بنقل ما شك فيه او سمي يعتمد على جزم من امر محسوس
لان هذا النوع من التوسيم الوجوب للقطع والعلم وقد سخط لمؤيد
عزما ما ذكرناه لكون جزء الله المامول معينا للصدق لما ذكره الشيخ
فده من انه كانت عندهم كتب معتمة اجعت الطالب على صحة نقل ما
فيها عن الائمة نذكر في فوائده الفريدة الاولى اجعت العصابة في حق
جماعة من الاولين ومن اللاحقين ومن اللاحقين على ما يقع ما يصح
منهم اى على انهم لا يتكلمون الا الصريح وذكر الاجماع ابدى من الاجماع
الذي ادعاه الشيخ به لان الاجماع الذي ادعاه الشيخ متعلق

بكت

بكتب شخصية مختصرة احاديثها مشهورة مضمونة في ذلك الاجماع
متعلق عنهم على وهو غير محصور قال الشيخ في موضع من كتابه
تحية الفقهاء من اصحاب ابي جعفر له عبد الله ع على الكسب اجعت
العصابة على قصد هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر وابي
عبد الله ع وانما هو الهم بالحق فقالوا ائمة الاولين ستة زرار
و محمد بن عوف بن عوف ويزيد وابو بصير الاسدي والفضل بن
ساعة ومحمد بن مسلم الطائي قالوا وائمة الستة زرار
قال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المزدني وهو ليس
بن الحسن بن علي بن ابي جعفر تحية الفقهاء من اصحاب ابي عبد الله
اجعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء و قصد بقولهم لما يقو
واقر الهم بالحق من ذلك اولئك الستة الذين عددناهم وسمينا
هم ستة فز حمل بن وراج وعبد الله بن سحان وعبد الله بن بكير
وحامد بن عيسى وحماد بن عثمان وابان بن عثمان وعالوا زرار
ابو اسحق الفقيه يفي قلبه بن محمد ان ائمة هؤلاء حمل بن وراج
وهم احد ائمة اصحاب ابي عبد الله ع في موضع سمي القيد ما
من اصحاب ابي ابراهيم وابي الحسن الرضا ع اجتمع اصحابنا على تصحيح
ما يصح من هؤلاء و قصد بقولهم واقر الهم بالحق والعلم وهم ستة

مفتة

واجهه كتاب من لا يحضره الفقيه في باب الوكالة حديث قريب من ذلك
 وفي الحاشية في كتاب النكاح عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
 حفص بن النخعي عن ابي عبد الله في الرجل يشتري الامانة عن رجل
 فيقول اني لم اطاعها فقال ان حلفت به فلا بأس بان يايتها وعن
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان
 قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشتري الجارية ولم يخص قال
 يقرب لها ثم ان كانت قد شئت قال افرئت ان يتابعها وهي
 طاهر وزعم صاحبها انه لم يطاعها منذ طهرت قال ان كان عندك
 امية غشها فعلم ان جزء النعمة الى مولد نوع من الجدة المحفوظ بالثمن
 للغيرة **قوله** استندت الامامية على ان الامام يجب ان
 يكون معصوما عن الخطا لان الناس ما موروون باتباعه ولو لم يكن
 معصوما عن الخطا للزم ان يكون الناس ما موروون باتباع الخطا
 وهذا اقيم لا يصدر عن حكيم واعترض عليهم من الدين الرازي بان
 هذا الدليل منقوض بالجملة فانه ليس معصوما عن الخطا في فتاويه
 والناس ما موروون بتقليده في الفتاوى **قوله** من الامور العلوية
 ان هذا النقص وارد على كل من يتولى الامامية بالاجتهاد الفطن

في نفسه

في نفسه احكامه لا بد من يكون ذلك ويجوز العمل بنقل النعمة الى مولى
 عن اهل الذم كمن جاز عن محسن يكون معصوما وما ذكرناه دليل قطعي
 على ان رواية النعم الى مولى تفيد القطع واليقين وفي التوقيعات
 الشرعية النقول في كتاب كمال الدين ونظام النعمة لشخص الصدوق
 وكتاب الاحكام للطبري بحضرة الشرف لاسان تاموس العصر
 والادان عليه السلام ما صورته اما الحديث الواقعي فارجع فيها
 الى رواية حديثنا فانهم حتى عليكم واما جنة الله عليهم بل توارثت
 الاجناس عن اهل الذم كما يجوز العمل برواية الله عنهم فعلم ان خبر الله
 بالحق المذكور معصوم عن الخطا كما مر فان قلت يتقضى دليل الامامية
 بشهادة العدلين قلت شهادة العدلين من قبل الاسباب
 لوجوب الحكم على القاضي في واقعة جزئية وليس حكم القاضي بها من
 باب الاتباع لجزئها عن نفس احكام الله **قوله** العجيب كل العج
 وما لا لا يحجب من جميع من متاخرى اهما بنا الاصول كالغافل القائل
 طالعهم من حيث وافقوا العامة في ان باب احكام الله وباب
 الافتاء اهلنا واسهل من عزها من الوقايع الجزئية فاعترضوا
 بشاهدين عدلين في الوقايع الجزئية واخبروا في تركية ان الله

لا ح

مركبين ولم يمتدوا في باب الشهادة على شهادة ورفع الفرع ولا
 على شهادة النساء الا في ما درخص من ابواب الفقه واكتفوا في باب
 احكام الله بزيادة عدل في العدالة واكتفوا بجزء واحد واعتزوا
 في باب الرواية برفع الفرع حيث ما كان ورواية ظاهرة العدالة
 في كل ابواب الفقه **سبح** ان مقتضى العقل والنقل خلاف ذلك كما عرفت
 في الغاية الدينية والاشيخاء اذا اعتبروا العلم بصحة النقل في باب الرواية
 كما اعتبره السيد الاجل المرتضى رحمه الله وفيهم من كلام ريس الطائفة
 كما مر وتواترت الاجازات عن الاسماء الاطهار فيكون حكم الفرع **تلاوة**
 والثاني مصاعدا واحدة المحصول الغرض الاصل وهو القطع والعلم بصحة
 النقل وان كانت لعلوا اسنادا في قلة الوسائط مزية من جهة
 اهتدائهم **بنقرة** الى ما لم يكن عندهم من تفسير لهم مراد الله من
 كتابه فتسيرا مينا على علمهم يقين وكان اكثر كتاب الله من باب
 التعمية بالنسبة الى اذهال الرعية واعا ترك على قدره ادراك
 الوعد بل يرفح القدر من حال الله وانما تذكر الله لتقوم
 وسوف تسكنوا وقال جل وعلا فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا
 تعلمون وقال لا يعلمون ويلا لا الله والوايخ في العلم وقال عز و

وعلا بل هذا ايات سنات في صدر الدين او تو العلم ولم يكن
 في الايات الشرعية والاثبات حرجية فصل اليها اذهال الرعية
 على اكثر الاحكام الشرعية وكان اكثر اذهالهم من باب اجاز
 الاحاد اضطروا الى ادعاء الاجماع على جواز الماعنى على جواز
 واحد ظني الدلالة في احكامه فاعا عز من الطرق الظنية ان
 سلمت مقدماتها **تتبع** العجب كل العجب من الفاصل المحقق هنا
 كتاب المتقن نور الله مرقدة الشرف فانه كان من بين الناحيتين
 كثير التدبر والاعتناء في المباحث الاصولية والفقهية ومع ذلك
 وقعت منه اعلاط كثيرة في المباحث الاصولية كما وقعت من غيره
 من المأخزين والسبب في ما مر من الغلة اذهالهم اصول
 العامة منها انه ذكر في كتاب العالم باب العلم القطع بالاحكام
 الشرعية التي لم تعلم بالعلم من الدين او من مذهب اهل البيت
 في خور زماننا منسند قطعا لا الموجد من اولتها لا يفيد غير
 الظن لغعد السنة المتواترة واقطاع طريق الاطلاع على الاجماع
 من عزه في النقل بحجج الواحد ووضوح كونه اصاله الرادة لا تقيد
 عن الظن وكون الكتاب ظني الدلالة ولا محقق اسنادا في باب

العلم وكل حكم شرعي كان المتكلم فيه بالظن قطعا والعقل قاض بان
الظن اذا كان له جهات متعددة تنفذ بالقوة والضعف فالله
على القوى منها لا الضعيف فيجوز ولا ريب ان كثيرا من اجزاء الاحاد
تتصل بها الظن مالا يحصل بشئ من سائر الاحاد فينتج تعدد
العمل بها لا لفعال الموتى هذا الوجه في ما اذا حصل للحاكم شهادة
العدل الواحد او دعواه ظن اقوى من الحاصل شهادة العدلين
ان يحكم بالواحد او بالعدوى وهو خلاف الاجماع لا نقول ليس
في الشهادة منوطا بالظن بل شهادة العدلين مستغنية باثباتها
ومثلها الفتوى والاقاير في شرايها الموقفي رضة في معنى
الاسباب والشروط الشرعية كزوال الشمس وطلوع القمر بالنسبة
الى الاحكام المتعلقة بهما بخلاف محل النزاع قال المروزي في كون
التكلمين منوطا بالظن لا يقال الحكم المستفاد من الكتاب معلوم
لا مظنون وذلك بواسطة ضخمة مقدمة خارجة وبعيد عن خطاب
الحكيم بما له ظاهر وهو بريد خلافه من غير ذلك تعرف عن ذلك الظاهر
سلكنا لكن ذلك مخصوص من قبل خطاب المشقة وقد
مرانه مخصوص بالوجودين في زمن الخطاب والى ثبوت حكمه حق

من

من تأخر

من تأخر في هو بالاجماع وقضا، الخ باستراك التكلمين من الظن
وجم من الجائز ان يكون اقتضا لبعض تلك الظواهر ما يهمل
على ارادة خلافها وقد وقع ذلك في مواضع ومواضع عليها
بالاجماع ونحوه فيجوز الاتي في تعريفنا بآيها على الاجماع
الغنية للظن المعنى ومنه الواحد من جملتها ومع قيام هذا
الاحتمال ينبغ القطع بالحكم ويستوى مع الظن المستفاد من
ظواهر الكتاب والحاصل من غيره بالنظر الى اناطة التكلمين
لا ثبات الوقت بينهما على كونه الخطاب متوجها اليها ولظهور
اختصاص الاجماع والخم الدالين على المشاركة في التكلمين
المستفاد من ظواهر الكتاب بغير صورة وجود الجاهل للشرائط
الغنية للظن الواحد بان التكلمين بخلاف ذلك الظاهر وبله قال
في احوال الراية من التفت اليها مجوما ذكر احوال ظاهرا للكتاب
اشي على الله تعالى ومنها انه ذكر في اوائل كتاب
المفتي وقد كانت حالة الحديث مع السلف الاولين على طرف
النفق من مآهرو فيه مع الخلق الاخرين فاكروا عليه ذلك فيه
المصنفات وتوسعوا في طرق الروايات واوردوا كتبه

١٠٧٥

ما امكنه رايعه ابراهه عن النفاة الى الغزوة بين صحيح الطريق و
ضعيفه ولا تفرق للتميز بين سليم الاسناد وسقيمة اعتقادهم
في اغلب على القرائن المتضمنة لقبول ما دخل الضعف طريقه و
تغويلا على الامارات الملتصقة بالخط الربيع بما فوقه كما ان رايه في
ره في خبره حيث قال ان كثيرا من مضمون احكامنا واحكام
الاصول يتحملون المزايا السدرة وكتبهم معتدة قال المرتضى في
جواب الباب التباينات المتعلقة باجاء الاحاد ان اكثر
اجاها المروية في كتب معلومة مقطوع على صحتها اما بالتواتر
من طريق الشائخ والاذاعة او بامارة وعلاية دلت على صحتها
وحديث رواها في موضع موجب للعلم مقتضية للعلم وان وجد لمودة
في الكتب سببه مخصوص معين من طريق الاحاد وعين خاف انه
لم يبق لنا سبيل الا الاطلاع على الجهات التي عرفنا منها ما ذكرنا
حيث غلطوا بالعين واهم خطانا الاثر ونازوا بالبيان وغرضنا
عند البحث فلا جرم استعنا باب الاعتناء على ما كانت لهم
ابواب شريفة وضافت عليها مزايا كانت تلك المسالك لهم
متبعة اثنى كلامه على الله مقامه وانا اقول ولا سيما علم

الاجماع

ان جملة من اصحاب الباقر والصادق جميعا باوهم كتبنا
مما سمعوا منها واستعلم انما امر ابنه لا شفا عنه ومن
الجميع بما في تلك الكتب واجمع قدام الطائفة المحقة على كتبنا
دونها جملة من اصحابنا وادعى ان كل حديث على يد كتبنا
غير تلك الكتب وسعلم ان سحبا الصدوق ادعى امر القوي من ذلك
في كل ما ذكره في كتابه من لا يحضره الفقيه وسعلم ان الله الاسلام و
ادعى ان كل ما ذكره في الكافي صح نقله عن الصادقين ع اثنى
وتحقق وقرانين موجبه للقطع بانه اخذ احكام دين المألف
من تلك الكتب وقد علمت ان سلطان العلماء الاسلاميين
السيد السند الاجل المرتضى فادى ما افادهم لا الاجل المقدس
المؤمن المثل الموثق قول ومن الامور المعلومة من سباق
كلامهم في هذا المقام وادعى عوى الصريح ودعى الاجماع على الصحة
احتجاج الجزية عوامهم واطال الجزية العقاب والاعمال على
دعواهم ولم يفيهم ذلك الا اذا كانت دعواهم مبني على
قطع واثبت حاصل ما بطرق الكتب والنظر فانه لو كان يطرأ
الكتب لكان اعتمادا الجزية من باب العمل والاضحى فعلم

عادة ان مصنف الكتب الاربعة وكل من سبقهم من احيى باب الحديث اخذوا
احاديث كتبهم عن كتاب كتاب حتى انتهت الكتب الى انها احيى
الاصح مما كتبه من يدى الائمة ٢٤ اعتبرا بالرواية عن رجل واحد
على من كتبه من اخذ العدول الى الظن ومن العلوم ان مثلهم لم
يفعلوا عن تلك المحدثين الواضحة واما بنما الى جماعة من اجل ان قد ماينا
من احيى باب الائمة ٢٤ وعينهم اعتبرا بالرواية عن الضعفاء وعن
جمع من الكذابين ومع ذلك خرج جماعة منهم بجمع ما في كتبهم كذا
وما اطلعنا على الاحاديث الدالة على ان جمعا من احيى باب الائمة
دفوا ما مرهم كتبنا ليشكك بها الشيعة من الغيبة وعلى الاحاديث
الدالة على ان كثيرا من كتبهم ما عرفت على بعض الائمة ٢٤ معار
ارودها فانها حق واطلقت على كلام الشيخ في كتاب العدة في
غزوه وعلى كلام المحقق في اصوله وعلى كلام السيد المرتضى وعلى كلام
ابن بابويه في اول كتاب من لا يحضره الفقيه وعلى كلام محمد بن يعقوب
الكوفي في اول كتابه واستندت منها ان احاديث كتبنا المتداولة ما خرد
ما تنص الى السند والمخاطبة اليه وزال تحريه والحمد لله والمنه
اذا قررت ذلك فابن استراد الابواب ولم في مثل يقع شئت و

ارباب

وارباب وبحمد لله ما وركبات اهل الذكر في الابواب متواترة
والاعلام فانه وايضا بعد ما سجد الله في باب التمسك ونفس احيى
بالظن لا شهادة الى الجروب والفق وباب الرجوع الى العيص
لغيبته ٢٤ مقتضى الحكم الربانية وشقة العيص من على الرعية لا يخرج اهل
نهر من الغيبة سدي خيا ري واليعينوا لهم على ذلك واما ما في
الاكتفاء المتداولة في زماننا فاعلمنا ان انما لنا القطع اما بنفس
الحكم او بما يجب علينا عند الحجة وبالحكمة معظم الثقة صار عينا
من ضرورات مذهبا كما اكد السيد السند المرتضى اما لو فخر
روايه فغيره بحيث بلغت حد التواتر المعنوي او بسبب نور القرائن
عليه واما ذلك في كتابنا الصادقين ويزعمهم جماعة من احيى
كتابنا ما يسمعون منهم وباحققا ظروبه ونسرة في الامامية
وقد ورد في بعض الاحاديث ان الباقر عليه السلام اصابه الصادق
بذلك وقال له ينبغي ان تظلم احكام الدين عند شعوبنا لئلا
نحتاجوا الى سبلنا ما سلكه العامة والصادق عليه السلام
بالعمل بالوصية وقد وفي دخله الاثر والمحدث الى التوى والتمدد
والذي لم يصح بذلك فيسجد الى كسرهم اتام قسم لم يلقنا

فمن حديث عنهم عليهم السلام بأنه يجب التوقف في مثل هذه المواقف، وقد ركب
 الاحتياط في العمل وهذا السبيل في فائدة كسرة في الاسلام فإب
 القائلين يجوز الاجتهاد في الظن في نفس الحكماء لا يتداول
 في النزوح في الفكرة في الوقوع كسرة أما في نفس بلعنا فيه حديث عنهم
 ولم يعلم دروده عنهم ١٢ وقد تواترت الاخبار عنهم بأنه يجب
 التوقف عنده ولا يجوز زرده ولا الاقناء في نفس بلعنا فيه حديث
 وعلينا بالقرآن وزوده عنهم ١٣ ولم يظهر عنده ما لم يعارضه وقد
 تواترت الاخبار بجواز العمل ولو كان وزوده في الواقع من باب التيم
 وفي الشبهة على الرعية وفتنه علينا دروده عنهم ١٤ وظهر حديث محل
 له وفي هذا القسم هم ١٥ وصنعوا لنا قاعدة شريفة وأمرونا بالعمل
 بها وقد مرت تلك الآية عدة الشريعة في كلامنا وان شئت بحقيقة
 صور وجوب الاحتياط فما سمعنا نلتو عليك من الكلام فاقول
 أنا إذا علمنا وزود حكم بتضمن طلب فعل وجودي وشكنا وتحتنا
 في خصوصيات الفعل المطا وجودي يجب علينا التوقف عن تعيين
 حكم الله وإذا علمنا وزود حكم سعة الاحتياط في العمل فإب
 نأخذ بالافعال التي وقعت الحجة في تعيينها وإذا علمنا وزود حكم

مبين في

يتضمن المنع عن فعل وجودي وشكنا في بعض الافعال الوجودية
 هل هو من أفراد ذلك الفعل الوجود المنع منه أم لا يجب التوقف
 عن تعيين حكم الله وترك الفعل الوجودي المشترك فيه وإذا علمنا
 وزود حكم يتضمن المنع عن استعمال شيء كخصية كلب البر وشكنا
 في شئبه وهو خصية كلب البحر يجب علينا ترك استعمال شئبه
 إلى أن يظهر حقيقة الحال ومن الاحاديث الدالة على الصورة الأولى
 صحيح عبد الرحمن بن الحجاج الواردة في كفارة الصيد في واحد
 إذا وجد جيم فبطل هذا فاعلم الاحتياط في شكنا وتعلوا ومن
 الاحاديث الدالة على الصورة الثانية قوله ١٦ إنما الأمور بثلثة أمور
 بين رنده فيتنوع وأمر في عينه فيجب في شئبه في ذلك
 الوقوف عند الشبهة فيمنع الاحتياط في العلم فإب من أركب
 الشبهة أركب المحرمات وهذا من حيث لا يدري
 وسبب لهذا العام زيادة تحقيق في كلامنا في الله تعالى
 أي شيء أردت بالعلم الذي يشترط به في هذه اللازمة العلم بما هو
 حكم الله في الواقع أو العلم بأن هذا ورد عن الله أو القدر المشترك
 من الأمرين فإن أركب الشبهة باب القدر المشترك بينهما فمفهوم

غير مسلم الا في الفروع النادرة التي لم تقع ولم تقع اما وقد مضى
حكمه وان اردت استدراك باب احد الفروع بخصوصه فلا يلزم مجاز
الحمل بالظن لوجود الفروع الاخرى العلم وقد تواترت الاخبار
عن الائمة الاطهار ع بانه لا يجوز الافتاء والعمل بالامانة وقطعنا
انه حكم الله في الواقع او بما قطعنا انه حكم الله ورد منهم ع
لو كان يرويه في الواقع من باب القيمة فانهم جوزوا العمل
بمنه من الجهة سيما من الغيب والاما انه تواترت الاخبار
عن الائمة الاطهار ع بعدم جواز الحمل بالظن في نفس احكامه
ابدا في يوم القيمة بانه من الجهة لا يجوز الافتاء والعمل
بالعلم بحكم الله في الواقع او بالعلم بان هذا ورد عن الائمة ع
ورايهم انه تواترت الاخبار عنهم ع بان استنباط الاحكام
المنطوق من كتاب الله لا يتعمل اهل الذكر ع لا يتعمل الرعية
لان العلم بالسنة ومنسوخه والسنة ظاهرة وعز الباطنة ليس
غيرهم ع وقد رايته من اهل البيت ع في حطتين لعل الله
يعذرهم فيها احدهما ان اهل البيت البضاعة والذهب
السيدية منهم لم يقدروا في الاحاديث الواردة في الاحكام

عليه

واصول

واصول الفقه ولم ياحظه والاصوليين من كلامهم ع على سلكه
الاكثر مسلك العامة والآخرى الفروع المأثورة واما
ليكنون برواية او دليل آخر حاشا في خبرهم ولا يتحقق كل موضع
من كتب الحديث بحتم وجود حديث فيه سبب تلك الوا
من الجهد لا يقع منهم اعطاء كسيرة في فتاويهم وما
ليها ذلك اظهرناه ولم ياحظه في الله لومته لا **بمعرفة** ترك
فيها طرقا من اسباب التفرقة بالاجابة والذكر في الكتب الموقوفة
في مائتا وبعض التراقي الموجه لقطع بمرور الحديث عن
فا قد نزلت تلك الجملة اجازة للاسلام بصحة نقل جميع ما في
الحاشية عن الصادق ع وقراين العمادات من كتابه في
القطع بان دعواه بنسبها انه اخذ احاديث الحاشية من تلك
الكتب المجمع بقولها وتسلمها ومنها اجازة رخص الصدوق ع
بصحة جميع ما في كتابه من لا يحضره الفقيه بانه اخذ من الكتب الموقوفة
عليها ومنها اجازة السيد المرتضى بان احاديث كتب المعصومة
مطلوبة بالتواتر والتمتواي وقد فقهنا ان التمسك الى تصنيف

خارجية وبعدها حجة الى الترتيب قد فقد القطع بما هو حكم الله في الواقع
 وقد فقد القطع بمرور الحكم على الامم لاجل علم الله في الواقع لاجل
 التقية و معنى اذ ارجعنا الى وجدنا نحن في انفسنا القطع بان
 كل واحد من هؤلاء الاجلاء كان مأمورا عن الاقراء وعن الجرم نقل
 ما منك حقا و معنى لشدة جنونهم و احبنا طهرت نقل احكامها
 ثم اقول نحن نعلم علم قطعي عاونا الى اننا في هؤلاء الاجلاء على
 تلك الدعوى شاك من حالنا بنا و اجماعنا عند حرجنا لا يحتمل
 شكنا و وحدها فيحصل لنا يقين عاونا في صحة دعواهم و هي ورود
 تلك الاحاديث عنهم سيما اذا كانت دعواهم موزونة بالاحاديث
 الواردة في شأن تلك الكتب بان معنى الكلمة الربانية بعد استناد
 باب العمل بالظن و استناد باب الرجوع الى امام الزمان سلام الله
 عليه لغيبة مرجع باب اخر و معنى حقيقة هذا الخبر من الدليل المذكور في مجرى
 الاجماع من شرح الفاضل المحقق الحاشي و منها انما اذا راجعنا
 الى وجدنا اننا في انفسنا القطع و العلم باننا كثيرا من قدينا كالاربعة
 المذكورين و من غير ان يحيطوا بالحق و الجحش بن سعيه و احد
 بن محمد بن ابي نصر و زرارة بن اعين و انما لم ينفردوا في

الرواية في غير

في رواية في غير ذلك بقرينة ما بلغنا من انما هو كيف و لو انما
 الشيعة لا يرون الا الاقراء على الله و رولهم و تواترهم و كيف
 به هؤلاء الاجلاء و منع احتمال صوحهم و خصوصيات بعض الاما
 و هو نارة يندفع بنا جزءا من الحديث و نارة يندفع
 بقرينة السؤال و الجواب و نارة يندفع بتواتر الخبرين في المحزون
 و هشاه تلك و منها وجود حديث سالم عن معا رضى و ما
 يعلم بالبرى كالاخبار الواردة في النسخ عن حسن الحديث بالبر
 الاصح كقصة التران و من غلب من المتأخرين عما ذكرناه من
 اسباب الوثوق و مديحيات الحسن و مع في بعض بعض و زعم
 انه مضطرب الى العمل بالظن فلهذه الازمنة كان عنة الله بغيره
 ثم يجب ان علمت سابقا انه فرق بين ظاهر العدالة المجتزة في
 باب الشهادة و امام الجماعة و بين من علم بقرينة المعاشرة
 او بدونها انه محرز عن الاقراء ما من ان يجرم بقتل ما شئت
 فيه او سمي ان جسد الله بهذا الموضع من الجحش و بقرينة
 توجب القطع بصحة النقل و الفرق بين الباين سببا من الاجا
 للقرينة و عسى ان يجمعها ان شاء الله في رسالة مودة **بمعرفة**

[illegible]

لَا كَادَ أَجَلَ إِلَيْكَ أَسْأَلُكَ عَنْ كُلِّ مَا احتاج اليه من معالم دِينِي أَيْدِي
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثُمَّ اخذ عنه ما احتاج اليه من معالم دِينِي معارفهم
تَوْضِيحَ اسْتِدْرَاجِ الشَّيْخِ بِاجْتِمَاعِ الطَّائِفَةِ عَلَى قَبْرِ (جَزَائِرِ) بِمَدِينَةِ
الْمَذْكُورِ مَطْلُوقًا فَاسْتَحَالَانَ بِجَوَارِهِمَا وَتَحَالَى عَلَى أَنَّ الْعَمَلِ بِحُجَّةِ
جَائِزٍ وَلَمْ يَمِزْجْ بِمَا هُوَ السَّرَفُ فِي ذَلِكَ وَالْمُسْتَرْفَعُ مَا وَصَفْنَاهُ مِنْ
أَنَّهُ نَفَعَ مِنَ التَّزَيُّنِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ وَالْعُظْمَى بِصَحْحِ الْعَقْلِ **الْقَائِلَةِ**
النَّاسِخَةِ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ كَثِيرَةٍ جَمِلَةٍ مِنْهَا كِتَابُ الْحَالِ مَذْكُورَةٌ
بِالْكِتَابِ تَتَحَقَّنُ أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ لِبَعْضِ أَهْلِيهِ أَلَيْسَ بِكُمْ
عَلَيْكُمْ فِي أَهْوَالِكُمْ فَإِنْ مِتُّ فَأَوْرَثْتُ كِتَابَكُمْ مِنْكُمْ فَأَنْزَلْتُ
عَلَى زَيْدٍ زَيْدًا هَدَجًا لَا يَدْرِي فِيهِ إِلَّا كَيْتُهُ وَإِنَّهُ كَانَ
يَقُولُ لِبَعْضِهِ مِنْ أَهْلِيهِ احْتَضَرُوا كِتَابَكُمْ فَإِنْ مِتُّ فَيُورَثُ
لِيَوْمًا وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَعْضِهِ كَتَبْتُ وَإِنَّهُ كَانَ لِبَعْضِ أَهْلِيهِ الْقَبْلَ
يَتَكَلَّمُ عَلَى الْكَلْبَةِ وَإِنْ بَعْضُ أَهْلِيهِ قَالَ لَا يَجْعَلُ اللَّهُ لِي عَمَلًا
مِثْلَكَ إِنْ مِتُّ بِحُجَّتِكَ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَتْ
الْتِمَّةُ سَبْدَةً فَكَتَبُوا كِتَابَهُمْ فَلَمْ تَرَ عَنْهُمْ ظُلْمًا مَا تَوَصَّلَتْ

الكتب النفا فقال احدوا بها فاقول مراده من زمان الارج
 زمان غيبة الامام ع فانه تعذر جمع المرجوع الى اهل الذكر و
 ما عاده مرجع الا الكتب التي بامرهم جمعت وبتز غيرهم ومنت
 وهم ١١٢ مرونا بالعمل بما فيها واجزوا اليها بانه سوف يعمل بها
 ومن العلوم ان امرهم متبع وان جزهم صادق وان زماننا
 ذلك الزمان الموعود وانا من العالمين عليك الكتب **القائمة**
السادس ذكر الشهادة المأثورة وشرح رواية الحديث كان قد استقر
 راي القدر من علماء اربعاء مصنف لاربعة مصنف سموا بالاصول
 فكانت عليها اعتقادهم تارة اعتد الحال في ذهاب معتزم تلك
 الاصول وخصوها جماعة في كتب خاصة تقر بها على تناول و
 احسن ما جمع منها الكتب الكافي لمحمد بن يعقوب الطوسي والتهجد
 للشيخ ابو جعفر الطوسي ولا يستغنى باحدهما عن الاخر لان الاول
 اجمع لان الاول اجمع اقوال المتأخدين والمؤلف اجمع للمؤلفين
 المختص بالاحكام الشرعية واما الاستبصار فانه اخفى من التهجد
 غالباً فانه يكتفي الخفاء وكتب من لا يخفى الفقيه حسن الاجماع
 انه لا يخرج عن الكتب بين غالباً وكيف كان فاجابنا باليست مخففة

مجموع

فيها الا ان ما خرج عنها قد صار الا ان غيب مضبوطاً ولا يكلف
 الفقيه بالبحث عنه امي كلامه اعلم الله ما به **واقول** في اخر كلامه
 بشأن هذا الاول ان قوله قد صار غير مضبوط غير صحيح فانه غير
 هذا كتباً مضبوطاً ككتاب فيج الباطنية المشتمل على كثير من المسائل
 اللامائية والماضول وكتاب فيج اخيار الرضا في الامام يوم و
 كتاب التوجيه له وكتاب فيج الحسن له وكتاب فيج علي الشرايع و
 الاحكام له وكتاب فيج ثواب الاعمال وعقاب الاعمال له وكتاب
 كمال الدين وتمام النعمة وكتاب فيج الحسن للزرق وكتاب فيج بدر
 المنزهات لمحمد بن الحسن الصفار وكتاب فيج محمد بن محمد بن عبد
 بن جعفر الحلي واما الطوسي ومشتغل فانه محمد بن ادرسي
 الخ لم يكتف في كتاب فيج القدر من وتبين على من ابداهم وغيرها
 وملك الكتب موجودة عندنا والى ان قوله لا يملك الفقيه بالبحث
 عنه غير صحيح لان اكثر من الاحاديث المتضمنة لكثير من القواعد الكلية
 والاصولية وبعض المسائل النعمية موجودة في تلك الكتب دون
 غيرها فمضى يحتاج اليها **القائمة الثانية** معلة ذكر المحققين
 المجتهدين الفصل الرابع في السبب في الاختصار على من ذكرناه

لما كان مع فقهاء بني رصوان الليلي عليهم السلام في الكوفة لا أحد يعسر ضبط
 عدد دهره و يتوزر حصر أفراد الهم لا تأملها و انتأها و كثر
 ما صنفته و كانت مع ذلك منخرة في أفراد الجماعة من فضلاء
 المتأخرين اجتزات بايراد كلام من استند فضل و عرف قدر
 في نقد المآثر و صحة الاختيار و جودة الاعتبار و اقمقرت من
 كتب من كتب هؤلاء الأفاضل على ما بان فيه اجتماع دهره و عرف
 به اهتمامه و عليه غنى دهره فمن اخترت نقله الحسن بن
 محبوب و احمد بن محمد بن ابي نصر الزنطي و الحسين بن سعيد و
 الفضل بن شاذان و يوسف بن عبد الرحمن و من أئمتنا خريف
 ابو جعفر محمد بن بابويه القمي رحمه و محمد بن يعقوب الطليجي و من
 اصحاب كتب القنادي علي بن بابويه و ابو علي بن الحسين و الحسن
 بن ابي عقيل العمري و ابي عبد محمد بن محمد بن النعمان و علم الهدى
 و الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي انتهى كلامه اعلم الله مقامه
 قلت المحقق مع تأخر زمانه اخذ المحدثين من تلك الكتب
 شهدها بها معتمدة فلا استبعاد في اخذ بعضها من الطائفة
 مع ندره الا حاديث من تلك الكتب و اسماها من الكتب المحمديّة

الخامسة في نسخة ذكر محمد بن ابراهيم الخزاز في السرايين باب
 الزيادة ما انتزعت واستقر منه من كتب الشيخ المصنفين
 والرواة المخلصين وشيخ علمائهم في كتابه عن الله عز وجل
 ذكر ما اوردته موسى بن بكر الدارستي في كتابه ومن ذلك ما استقر من
 من كتاب معروف بن حمار ومن ذلك ما استقر من
 نوادر احمد بن محمد بن ابي مفضل البرقي صاحب الرضا ع ومن
 ذلك ما اوردته امان بن تغلب صاحب القربة والصادق ع
 في كتابه ومن ذلك ما استقر من كتاب جميل بن
 جميل راجع ومن ذلك ما استقر من كتاب السيارى
 واسمه عبد الله صاحب معصية الرضا ع ومن ذلك ما استقر من
 من جامع البرقي صاحب الرضا ع ومن ذلك ما استقر من
 من كتاب منبأيل المجلد في كتابه في معرفة مولانا ابا الحسن ع
 محمد بن علي بن موسى بن جعفر ع والا جوتين ذلك ومن ذلك
 ما استقر من كتاب حريز بن عبد الله السحستاني وهو
 من جلة الشيخ ومن ذلك ما استقر من كتاب الشيخ
 الحسن بن محبوب السراي صاحب الرضا ع وهو عندنا في

جليل القدر كثير الرواية احمد الماركان الاربعون عمه ومن ذلك ما
 استطرفناه من كتاب فداء المصطفى محمد بن علي بن محبوب
 الاشعري الجوهري القوي وهذا الكتاب كان ابو جعفر الطوسي قد
 نقله هذه الاحاديث من خطه من كتاب للشارع ابو من
 ذلك ما استطرفناه من كتاب لايجز الغيبة فخصيف محمد بن محمد بن
 الحسين بن موسى بن بابويه ومما استطرفناه من كتاب قريب
 الاستاذ فخصيف محمد بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي ومن ما
 استطرفناه من كتاب جعفر بن محمد بن سنان الدهقان ربه ومن
 ذلك ما استطرفناه من كتاب جعفر بن الاحكام فخصيفه
 ابو جعفر الطوسي ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب عبد الله بن
 كبير بن اعين ومن ذلك ما استطرفناه من رواية له التي سمعها
 قولوه ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب المي سني فخصيف احمد
 بن عبد الله البرقي ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب عبد الجليل والي
 فخصيف الغيبة محمد بن محمد بن النعمان الذي روى في ما رويانا نقله
 من اخبر السري من نقل في تلك الكتب في احسن الروايات
 كثير من كتابها المقيم بان ابن ابي ريس مع فخره اخذ

الاحاديث

الاحاديث من تلك الكتب في احسن الروايات فخصيف احمد
 اخذ الشيخ الطوسي هذه من امه احاديث الكتاب من
 كتب قريشنا **في باب الاصل** عشر سني ومن فريست
 الشيخ ومن فريست النجاشي ان الاصل في الكتب التي فضلوا الروايات
 وذكرنا طرقها اليها كانت موجودة عند عمرو من الامور
 العلوية ان امثالهم معكفهم من اخذ احاديث من كتاب جعفر
 لا يرون باخذ من رجل عن جعفر واقع في طريق ذلك الكتاب
 واقر العجب كل العجب من متاخرى احاديثها الى ليس بالاجماع
 المنقول بحج الواحد فان حكم الحكم الواحد كما عرفت في موضوع
 حيث رواه اخبار كثيرة عمل بها ريس الطائفة معلما بضعف
 سنده وكيف تخرج ذلك الدرس مع فقره من الطائفة قد بان
 كل حديث عمل في كتابه الاخبار وجميعها احده من الكتب المعتمدة
 التي اجتمعت الطائفة المحقة على قبول ما فيها وتسلوها اى صحة
 نقلها عن الصادق ومن واقر السني ذلك انه اذا فهم
 مما في كتب الامة الاصولية **في باب الاصل** قال في الاسلام
 محمد بن يعقوب الكوفي في اوائل كتاب الخاط في كونه ان امورا



مكتبة
 جامع
 مسجد
 جامع
 مسجد
 جامع



قد اشككنا عليك لا تعرف حقها فيها لا اختلاف الرواية فيها و
 انك تعلم ان اختلاف الرواية فيها لا اختلاف عليها ورساها
 وانك لا تجد بحرفك من تراكبه وتمامه من ثبوت معلوم فيها
 وقلت انك تحب ان تكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع
 فنون علم الدين ما يكتفي به المقلد ويرجع اليه المسترشد و
 يا خذ منه من يريد علم الدين والعمل بالامار الصالحة من
 السنن التي هي عليها العمل وبها يؤدي فرض الله عز وجل
 كونه بعباده وقد سيرة الله ولا يجد باليون ما سالت وار هو
 ان يكون بحيث توفيت انهي كلامه اعلم الله مقاصد **وانقول كلامه**
 حريصا انه قصد بهذا الكتاب ليعرف اشكال السائل وازالة حيرة
 ومن المعلوم انه قد علم بذكر هذه الكتاب قارة مختارة من الاف
 الصحيح عن الصادقين ع وبنو عبيد الله مقلد ان جميع ما ذكره
 في هذا الكتاب اخرج عن الصادقين ع ومن شكم والازاد السائل
 حيرة واشكالها فلهذا ينبغي ان يفهم هذا التمام الموضع و
 معنى الصحيح عند ما يباين ما يربط للشيخ الذي احسنه المتأخرون
 من اهل بيتنا عا وقت اصطلاح العامة **التي يروى عن النبي**

ما حار
 فق اصطلاح العامة

ذكر

ذكر شيخنا الصدوق عا واما كتاب من لا يحضره الفقيه المقصود فيه
 مقصد المصنفين في ايراد جميع ما روي به من تصديقات الابرار ما وافق
 ما واحكم بصحته واعتقاده حجة في ما بينه وبين ربي قدس
 ذكره وقللت قدرته وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة
 عليها المعول واليه الرجوع مثل كتاب حديثي عن عبد الله
 السجستاني وكتاب عبد الله بن عمار الحلبي وكتب علي بن
 مهزياب الا هو ازي وكتب الحسين بن سعيد ونوادير احمد بن محمد
 محمد بن عيسى وكتاب نوادر الحكمة فخصيت محمد بن احمد بن محمد
 بن محمد بن عيسى وكتاب الرحلة لسعد بن عبد الله و
 جامع سماعة بن محمد بن الحسين بن الوليد رضي ونوادير محمد بن ابي
 عمير وكتاب الحسين بن احمد بن عبد الله البرقي ورسالة
 ابو زرعة وعرضا من الاصول والمصنفات التي طرق اليها معرفة
 في فهرست الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافنا رضي
 بالعتق في ذلك جهدي مستعين بالله ومتوقفا عليه ومستغفرا
 من التقصير وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
 وهو عبيد ومنه الوكيل امين كلامه اعلم الله مقاصد **وانا قول**
 مؤدري كلامه في الاسلام وشيخنا الصدوق قد قرره واحمد الله

كلام صدوق
 حار

مختلف وقد تقدم مع الصحيح عند ما بنا وهو الذي صح عن العصور
والا كان وروده من باب التيقن والشفقة على الرغبة لا يقال كيف
يجوز العمل لنا فنقول يجوز ذلك عند التقيد عند عدم ظهور علامة
دلت على تعيين ما ورد من باب التيقن كما توافقت به الاجازة عن
الاحكام الاطهار **واقول** قد تقدم ان كلام شيخنا رئيس الطائفة
قد خرج من كل حديث عمل به كتابه الاجازة وعرضها لا يخفى عن
احد الاثبات الثلاثة والعلوم بالتوافق والعلوم بالتقريب والمحجج
على صحة نقله عن العصور وبعبارة اخذت من الكتب التي اجعلت
الطائفة المحقة على تسليم علمها فيها وتزيب من كلام الاجلاء الثلاثة
ما قدم قلنا عن السليمان بن ابي البركات رضى الله عنه في عمل بجماعة
الطائفة العادلة او بجماعة الواحدة المأمون كيف يتم طرده لبعض
احاديث الكافة او لبعض احاديث من لا يحضره التيقن او الحديث
على الشيخ معللا بضعف سنده او بارساله او بانقطاعه او باضافته
الا ترى ان الاجماع المنقول بجماعة الواحدة الطائفة العادلة العادلة
او بجماعة الواحدة النعم المأمولة والاجماع على صحة العمل مستثنى
من مخرج كلام الشيخ وسياق كلامهما الصدوق في الحق ان
كلامنا لا سلام آية من ذلك الاجماع وبعد الشرح على ذلك

نقول

نقول من المعلوم انما هؤلاء الاحكامات مأمونون وصحاحهم
بصحة ما كتبه وقصدوا باخبارهم اعني الوقت على خبرهم في
العقائد والاعمال مقلدوهم ان ذلك او مجتهد او ائمة
قصدوا اذا كان احدهم على قطع وفيه حاصل بطريق
اليقينة لا بطريق الكذب والنظر في الامكان اعني في الغيب
على كلامهم من باب التيقن فانهم وكنى على بصيرة **القائمة**
الرابعة عشر في شرح المحقق الحاضر بهاء الدين محمد
العاملي ادام الله اباه في فوائده كتاب الصلح اليها في استقر
اصطلاح الماخرون من علماء زمانه على جميع اشكال الحديث الجبر
ولون في الجملة الا لانواع الثلاثة المشهورة اعني الصحيح والحسن
والموثق بانه المالك جميع سلسلة سنده اما من ممدود
بالترقيف حصصا واما من ممدود حين برونه كلا او بعضا
مع تدقيق الحائض فحسن او كان فله كلا او بعضا غيرا ما بين
مع تدقيق الكل فمؤثقت وهذا لا حد طلاح لم يكن معروفا
بين قدامنا فمد على كمال التعاريف بينهم اطلاق الصحيح على

اشترى على مؤلفه
اسم الاربع جائة

عرض الكتب على الاسعد

كل حديث اعتقد بما يقتضيه اعتقادهم عليه واقرن بما يوجب
الوثوق به والركن اليه وذلك امور منها وجوده في كثير من
الاصول الاربع جائة كانت متداولة في شهر في تلك الاعصار
مستندة بينهم اشتغال الشمس في رابعة النهار ومنها وجوده
في اصل معروف لا يتساقط الا احدها على عقول الذين اجتمعوا
على تصديقه كوزارة ومحمد بن مسلم والعصيل بن يسار
او على تصحيح ما يصح عنه كصفوان بن يحيى وقيس بن عبد الرحمن
واحمد بن محمد بن ابي بصير او على العمل به في رواية كعمار الساجي
ونظرائه من غيرهم في تلك الطائفة في كتب العدة كما نقلت
عنه المصنف في الغيبة ومنها انه واحد في احد الكتب التي حوت
على احده الاسعد فاشترى على مؤلفها كتاب عميد الله المجلي
الذين عرفوا على الصادق ع وكتب يونس بن عبد الرحمن
والفضل بن شاذان المعروفين على العكس ع ومنها اخذ
من احد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق والاعتماد عليها
سواء كان مؤلفها من الزقة الناجية الامامية كتاب

مضار

الصلوة

قوله

ابن
الصلوة لمحمد بن عبد الله المسحبي وكتب ابن سعيد ع
بذلك مخرجا من غير الامامية كتاب بعض بن عيات
التي كتبت الحسين بن عبيد الله وكتاب القليل لعلي بن
الحسن الطاطري وقد جرى رئيس الحديث ثمة الاسلام وهو
متعارف بالتقدم من اطلاق الصحيح على ما يمكن اليه محكم
بصحة جميع ما اوردته من الاحاديث في كتاب من لا يخفى عنه
وذكر انه استخرجها من كتب مشهورة عليها المعول اليها الجمع
وكثيرا تلك الاحاديث بمعزل عن المندرجة في الصحيح على
مصطلح المتأخرين ومنه خارج سلك الحسن والموتقات
بل الصوف قد سلك على ذلك المنوال جماعة من اعلام
علماء الرجال محكمو البصيرة حديث بعض الرواة غير الامامية
كعلي بن محمد بن رباح وغيره لا لاجلهم من التواتر المقتضية
للوثوق بهم والاعتناء عليهم وان لم يكونوا في عداد الجماعة
الذين اعتقدوا الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم بتبيين الذي
يفتقد السامع من رواة لا يدرى كونه على العدل عن متعارف

القديس و وضع ذلك الاصطلاح الجديد جوارها لما طالت الازمنة
 بينهم وبين الصير السالف والى الملك الاندراسى بعض كتب الامور
 القديمة لتسلط احكام الجور والاضلال والخوف من اظهارها
 وانتباهها وانظم الى ذلك اجتماع ما وصل اليهم من كتب
 الاصول في الاصول المشهورة في هذه الزمان والتبست الاثار
 المأخوذة من الاصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المأخوذة و
 اشبهت المتكررة في كتب الاصول غير المتكررة خفي عليهم
 كثير من تلك الامور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير
 من الاحاديث ولم يكن لهم الجري على انفسهم في تغيير ما يعتمد
 عليه مما لا يركن اليه فاحتاجوا الى قانون لا يتميز الاحاديث
 المعتمدة عن غيرها والموثوق بها عما سواها فقررنا ان
 شكر الله سبحانه ذلك الاصطلاح الجديد وقرئوا النجيد ثم
 انهم اعلم الله مقامهم بما يكتلون طريقة القدماء في بعض
 الاحيان فيضعون مراسيل بعض المشايخ كما كان في غير
 و صفوان بن يحيى بالصحة لا شاع من انهم لا يرسول

الاعين

جميع احاديث
 صحيح وان كان طريقة ابن عثمن

الاعمال لتتقون بصيرة بل يصفون بعض الاحاديث التي فيها
 من معتقدين انه فلي او نادر ومن بالحقبة نظر الى اندراج
 في من اجتماع على تقيي ما يصح عنهم في هذا جدي العلامة
 في لف حيث قال الحديث عبد الله بن بكر صحيح في حقه
 حيث قال ان طريقه الى مريد الاضمار على صحيح وان كان
 في طريقة ابن عثمن مستند في الكتابين الا انهم مع العوض
 على تقيي ما يصح عنها وقد جردنا السعيدا بشاره في
 على هذا الكوال ايضا كما حديث الحسن بن محبوب عن عرق
 بالحقبة واما مثال ذلك في كلامه كثير فلا تغفل اني لا ادم
 الله يا رب وانا اقول لا كلام في الاسلام محمد بن يعقوب
 الكوفي في اوائل الخاف من قولهم اجبت العصابة على تقيي ما
 يصح عن جمع ما انت وحققت صحة ما نقل عن الصادق
 واما ما كان الشيخ المحقق الذي جرد ام الله اياه غفل عما ذكره
 في رسالة الموسومة بالوجيزة المصنفة في علم البراهين حيث قال
 جميع احاديثنا الا ما ندر انتهى الى عثمن الا اني عشر سلام الله عليهم

والله لا تنفقت وسه ازمة التحق
 عند ما ما دونه كما ينفق من

اجمعين

كتاب في معرفة
الاصول

وهم يفترون فيها الا البني فان علومهم مقبلة من تلك المكنة
وما تضمنته كتب الخاصة رعنوا الله عليهم من الاحاديث
المروية عنهم في تجميع ما في الصلح الحسنة للعلماء كغيري
يفتقر لمن تتبع احاديث الوفتين وقدرى راو واحد وهو
ابان بن تغلب عن امام واعلم ان الامام عليه السلام جعفر
بن محمد الصادق لم يلقني الا في سنة ١٢٠٠ ذكره علماء الرجال في حال
قد جمع قدرا من ميراثهم ما وصل اليهم من احاديث ائمتنا
سلام الله عليهم في اربعين كتاب سمي الاصول في معرفة
الحقايق من المباحث في سائر العلوم كعلم تلك الكتب وتقسيمها
تقليلا للناشئ وسهلا على طالب تلك الاقسام في التواضع
منصورة مهيأة بتمثيل تلك الاختلافات المتصلة بجملة العظمة
سلام الله عليهم في الكاظم وكتب من لا يحضره الغيب والتهذيب
والاستبصار في مدينة العلم والخصال في الامانة عيون الاجل
وعزها والاصول الاربع الاوالية التي عليها المراتب هذه
الاغصان اما الكاظم فهو في الاسلام ابو جعفر محمد بن جعفر

كتاب في معرفة
الاصول

الخلا

الحلي الرازي عظم الله قدره الذي في مدة عشرين سنة هو
قوة يزيداد سريخان اوتش وعشرين وبلن وبلن وبلن
شاه عزة جماعة من علماء الشيعة كابن الاثير في كتاب
جامع الاصول في المحدثين لمذهب الامامية على راس المائة
التي لله بعد ما ذكر ان سيدنا الحسن بن علي موسى الرضا هو
المحدث لذلك المذهب على ما سئل في المائة الثالثة واما كتاب من
لا يحضره الغيب فهو في معرفة رسل المحدثين حجة الاسلام ابو جعفر
محمد بن بابويه القمي في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
تلمذ كتاب في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
التهذيب والاستبصار في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
محمد بن الحسن الطوسي في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
سواهم في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
مصحح في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
افضل النجاشي في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
اصحاب الحديث في معرفة رسل المحدثين في سواه في كتاب
ادام الله ايامه وزعم الى الاصول الاربع كانت مشتملة على ما

ما صح عندنا ما ينافي عن الصادقين وعما مالم يصح وهذه خلاف
 ما ذكره رئيس الطائفة في كتاب العدة وفيكون المحقق الخليل
 القاض المحقق صاحب كتابه المأثور المسمى في بحوث كلام
 العدة وخلاف ما نقلنا من الشرح الثاني خلاف ما نقلناه
 عن السيد المرتضى في دفعه ونظري مقين ما ذكره في كتاب مشرف
 الشمس من قوله المعزها الاوادي وقت الاوادي وقت التحمل
 فلو تحمل الحديث طغيا او عزاما او فاسقا في اداه في وقت
 يظن انه كان سنجما فبذلك لا يطالب القول قبل ولو ثبت انه كان
 في وقت عزاما او فاسقا لم ياب ولم يعلم ان الرواية
 عند هل وقت قبل التوبة او بعد هالم قبل حتى يظهر
 لنا وقتها بعد التوبة فان قلنا ان كبره من الرواية كما
 بن الحسن بن الحسين بن عيسى في عزها كما نقلنا من غير
 الاماميين ما بدأ رجوعا الى الحق والملاهياب يعتمدون
 على عدم شهرهم ويتقون بغير من عزه فيهم وبين ثبات
 الاثبات الذين لم يروا على الحق مع ان تاريخ الرواية عنهم
 غير مضبوط لم يعلم انه هل كان بعد الرجوع او قبله بل بعض

بعض الرواية ما نقلنا

الرواية ما نقلنا على من اظهره الفاسدة من الوقت وكما ان شري
 التصلب ولم ينقل رجوعه الى الحق في وقت من الاوقات
 اصلا ولا صواب يعتمدون عليهم فيقولون انما يذهب كما
 قبلوا حديث علي بن محمد بن رباح وما رواه صحيح الرواية ثبت
 معتمد ما يرويه في قبل المحقق في المعز رواة علي بن ابي
 حمزة عن الصادق ع معلما ذلك بان تغيره انما كان
 في زمن المخاطم ع فلما يفرح فيما قبله وكما حكم العلامة في
 النسخي بصفة حديث اسحق بن جبير وهو لاء الثلثة من
 روى ما الواقفة قلت المستفاد من نصه كتب على ابي
 المولفة في السير والخرج والتعديل الى اصحابنا الامامية
 كان اجسا بغير من مخالطة من كان من الشيعة على الحق
 لم انكر امامة بعض الاملاء ع في اقصى مراتب وكما فوا يجرى
 عن مجي استهم والكلهم معهم فضلا عن اخذ الحديث عنهم
 بل كان تطايرهم بالعودة لوجهه شدة من تطايرهم
 للعامة بما يفرح كانوا يتناول العامة ويحسبونهم وينقلون

ويظهر ان لهم انهم من غير موافق من تركهم لان احكامهم الضال
منهم فاما هؤلاء المحذرون فلم يكن لاصحابنا الامامة
ضم الي ان يكلوا معهم على ذلك التواكل وسيما الواقعة فان
الامامية كانوا غايية الاجتناب لهم والنبأ عندهم حتى
انهم كانوا يسمونهم بالمطوية اي الحجاب التي اصحابها
المطوية استعاضوا لم ينالوا ينفون شيئا عن محلي لطيفة
مما استعملوا في مرونهم بالمعاري عليهم في الصلوة ويقولون
انهم كانوا مستكرين زنادقة انهم شر من التواكل وان
من خالفهم في السهم فهو منهم وكتب اصحابنا مملوكة بذلك
كما يظهر من تصنيف كتاب الكشي وعنه فاذا قيل على انما وصفا
الكتاب من غير رواية رواها رجل من ثقات اصحابنا عن اخيه
هؤلاء وعولوا عليها وقالوا اليها وقالوا بصحتها لا بد من
استناء على وجه صحيح لا ينطرق به القدرح اليهم ولا الى ذلك
الرجل ثمة الراوي يحسن هذا حاله كان يكون سماعة بن قيس
عنه عن الحق وقوله الوقوف او بعد توبته ورجوعه الى الحق

اولا

اولا ان القبل انما وقع من اجله الذي انه واشهر عنه قبل الوقوف او
من كتابه الذي انما بعد الوقوف لكنه اخذ ذلك الكتاب عن
اصحابنا الذين علموا انهم اذ كتبت على ابن الحسين الطائي فانه
وان كان يستر الواقعة عن الامامية لان الشئ عليهم في
الوقوف يانه روي كتبه عن الرجال الموقوف بهم وروايتهم
الى غير ذلك من الخليل الضحى والظان قول الحق طاب
ثواب روي على ابن له حمزة مع شدة تقصيه عنه من اجل
منه على ما هو الظاهر من كونها منقولة من اصله فقليل مشعب
في ذلك قال الرجل من اصحابنا الاصول وكذا قول العلامة في
رواية اسمي بن جعفر عن الصادق عانه كان من اصحابنا
الاصول الصادق عانه في هذا الاصول لم يكن قبل الوقوف
لانه وقع في زمان الصادق عانه فقليلنا عن مشايخنا عانه
ان كان من داب اصحابنا الاصول انهم اذا سمعوا من احد الائمة
حديثا يادروا الى اجابته في اصولهم كيلا يفرقوا بينه وبين
كله تبادى الايام وتوالي السهور والاعوام والله اعلم بحقايق

الامور التي كلامه اذ ام الله اياهم فان كلامه ما ذكره جارية في
 احاديث الكتب الاربعه و غفل عن تحركات مولف الكتب الاربعه
 كما تقدم بيانيها و قال انه كيف يظن فيقولوا الاجل المثلث الذي
 مقصود و اتهمه الكتب الاربعه في انهم خلطوا الصحيح بغير الصحيح
 و صنفوا الكتب الاربعه و راجعوا ان من تأمل في الكتب الاربعه
 و سوف كلامها يطلع على قران من مائة ترجبا لقطع بان
 ما فيها ما هو من كتب القديس المعتمد عليها و بان كثير من الرجال
 المذكورين في احوال الاسانيد و اوصافها انما ذكرت لمجرد
 اتصال المسند الى الكتب المعروفة الانتساب الى مولفها بالتواتر
 او بالتوازي و خامس ان القائلين بسبب حدوث هذا الاصطلاح
 الجدي في الفوائد انهم بما ذكرته العامة فان كثيرا من مناهج
 اهلنا كتب العامة و اجزوا منها ما اعجبهم و اذ رجوع كتبهم
 الملازمة و الاصولية و العقيدة و سادس انه تواترت الاجزاء
 عنهم مما لا يجوز المافنا و العمل الابعده العلم بحكم الله في الواقع
 او العلم بان هذا و روى الامم و ظهر من قول بان خبر الواحد
 الذي لا يعبه لا يعيد العلم برود الحكم عنهم فلا طائل تحت

امرا

نقد الامم على الجدي عند التحقيق هكذا ينبغي ان تحت هذه الامور
 و قد اتفق الملك العلامة في لالة اهل الذكركم **الخاصة في**
 و كذا في اصل الحق و قد كتب المتفق اصطلاح السافرون من اهلنا
 على تقيم الجدي من احوال و رواية الما لافان المارسة المشهورة و
 هي الصحيح و الحسن و الموفق و الضعيف و اضطر كلام من وصل اليها
 كلامه من غير ان يقدف هذه الاقسام و بيان المراد منها فعال الشهيد
 الصحيح ما اقبلت روايته الى المعصوم بعد الامانة و الحسن ما رواه
 المعصوم من غير نص على عدالة عن توثيق مع فساد غيرة و سيج
 القوي قال و يطلق الصحيح على تسليم الطرفين من الطرفين ان اعزاه الى
 او قطع و قد جرد القوي في كروى الامام في المزموم و لا المزموم
 او مرد و في الشهادة التقدم غير الوثوق و الضعيف يقابل و ربما قابل
 الضعيف الصحيح و الحسن و الموفق و روى الذي روى عن طريق الضعيف
 اطلاق الاتصال بينا و الحاصل في بعضا لعلني لا يثبت صحيح قطعا
 و على تقدير الحسن و الوثوق انهم يشككون في طريقتهم راووا
 باجماعه الوضعين مع ضعف الباقين و زاد في التوثيق في السليم في رواية اخرى
 ليسلم مما اوردوه عليها فخره في رواية الضعيف و اما اتصال المسند

على السانيد

الى المعنى وبقول العدل الامامى عن مثله في جميع الطبقات وان اغتره
 شذوذ وعرف الحسن بما اتصل بسنده كذا ما في صدره من الامور
 اذ لم يتناول غير نص على عدالة في جميع مراتبه او بعضه مع
 البتة يصفه رجال الصريح وبقوله الموثق بما دخل في طريقه من نص
 الامامى جاب عما توثق به في دقة عقيدته ولم يشغل باقية على ضعف
 وقال في تعريف الضعيف انه ما لا يجتمع فيه شروط احدى المنة والعلامة
 في ما عدا الصريح وحده اما فيه في عليه وعلى الشبهة الاولى التي فيه
 العدالة معن عن التقييد بالامامى لان فاسد المدة لا يتحقق العدالة
 حقيقة كونه في العدالة حقيقة عرفية في معنى معروف لا في معنى
 العقيدة بطلان وادعاء والى رده في بعض كتب التوفيق في صف
 العرف لمعل اليه في الخصومة على اعتقاد الناس كونهما معصية
 وكان البناء على حمل الحاجة الى هذا القيد على تلك الدعوى والى
 الواضح قائم على خلافه ولما اختلف للشهيد على ما يقتضيه موافقة
 الوالد عليها ليكرهه النفي في اليمين التي ظاهرها الى الاعتقاد
 بظهوره على ما في ان المصطفى شرط في قبوله الواحد فلا وجه
 لعدم التعرض له في التعريف وقد ذكره العلامة في تعريفه وبيان

حيث

حكاية

حكاية ولو ادى رده في بيان اوصاف الروى متبينة كما يقتضيه الحق
 كانه لا فخر في صف الضابط قال في الحقيقة لا يتصور العدالة في
 عن هذا لان العدل لا يجزى بمراد ما ليس بمضبوط على الو
 المعينة قد ذكره فاكيد او جرى على العدالة في عاودة القوم حيث اظهر
 ملتزمون بذكر الضبط في مشروط قبول الجز في هذا الكلام فظهر
 ظاهر فان منع العدالة من الجازفة التي ذكرها لا ريب فيه وليس
 الخط شرط الضبط الا ان منها في المقصود من علم السوء والخطا
 المرجع في وقوع الخلل على سبيل الخطا كما حقق في الاصول وحي فلا
 ايج من ذكره على الامور التي القدر المعبر منه يثبت بالنظر في انواع
 الروايات في اعيان الرواية من الكذب قليل بالنسبة ما يعرف في الرواية
 من الخطا كما واضح وبقية الكلام على الزيادة الواقعة في احد التعريف
 اعني قوله في الرواية شذوذ وقد ذكر في شرحه انه بقية بطلان
 على الى لغز كما اصطلح عليه العلامة بحيث لا يغيره في الصحة سلامة
 من الشذوذ او قالوا في تعريفه ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط
 عن مثله وسلم من شذوذ وعلقوا في اجتهاد السلامة عن الشذوذ
 على رواة الثقة كما لو كان رواه النكاح فلا يكون صحيحا ومن العلة على

فيه اسباب غريبة قد دعت يستخرجها الى حيز الغنى كالاربعين وما
 ظاهرها الا تضاد ولا يثبت المعرفة بها الى حد القطع على كون مستفادة
 من قرابين يغلب عليها الخلق او يوجب التردد والشك فالرد
 الى ما لم يغير وانما هذه الصيغة والخلاف في مجرد الاصطلاح
 لا فائدة في قبول الجزئية والاعتلال وعن قدامي اعتبارها وان دخل
 في الصيغة فالرد اخر حيث انما العلة عند الجمهور نافعة من صحة الجواب
 على تقدير كون ظاهره الصحة لولا ذلك ومن غير شرط ان يثبت
 الصحيح سلامته من العلة واما احكامنا فلم يشرطوا السلامة منها
 وحده فقد ينقسم الصحيح الى معتل وغير معتل وان رد المعتل كما يرد الصالح للسلامة
 واما تفريقه في هذا الباب في نوع فظهر فيه كذا في جملة ما قيلت
 فيه اقسام الحديث الاول هو ما في الاصحاح والاعتلال في رد
 ما اعتقل بالصحة فانه كذا في المعتل ايضا مع الاعتلال في المختص
 بالصحيح ولم يفرق بين حال الاعتلال في قضية المنع من الصحة
 كالتيخرج ويعد نفسه على عدم ملائمة العلة بحصل التسليم استقادة
 مانع الاضطراب من مجرد كون المصطلح في عدم المختص بالصحيح
 ان يثبت من الصحيح ما اراده في العلة وهو عدم القول وقد وقع

معها

في انشا

في انشا وكالاته بالتفريح بهذا الحكم حيث قال في الاضطراب من العمل
 بمضمون الحديث والعمل في انشا وانما هاهنا المختص بكونه جملة
 هذه النسخ ان الاضطراب مشروط بنبأ واما الروايات المتخالفين
 في الصحة وغيرهما من موجبات الترجيح لاحد بقاء على الاخرى وظ
 هذا الكلام يعطى عدم المانع من الصحة التي يمكن الارادة للصحة
 المنقبة الى العمل الاضطراب بالنظر الى ما يقع منه في السند فانما
 يستعمل في نحو هذه النسخ كذا في جملة ما قيلت
 لردا في ما يقع من الصحة وعدم ارادتها في جملة الاول فلتنظر
 في بعض كتبه الفقهاء فقال ان الاضطراب في الايراد يمتنع من
 صحة الرواية واما الكمال فان ظاهره في الصحيح يقتضيه انه هو مستند
 للمصطلح اذا اتصل برواية المفضل فيقول انما لا ما في
 الاجر التعريف وان له موضع اخر في الكتب القديمة كلاما في
 ان يكون مرعا في ما يقع من الصحة وانه انما يمتنع من القول
 حيث قال ان الاضطراب الحق لم يمتنع من الصحة بالصحيح كما
 عرفت في موضع في رواية الحديث وعفا في كذا في جملة
 اليه على كل حال اما المصطلح كلامه واما ما يقع من نفسه للصحيح

مانع

في طرده بالمضطرب واقول الذي يقتضيه النظر والاعتبار في هذا
 المقام ان هذا تصنيف الحديث في الاقسام الاربع على غاية حال
 الرواية وصفاً فمما لا يخفى ان هذا هو حال الرواية وعدمه وانما ط
 وصف الصحة هو اجمع وصحة العدالة والصحة في جميع دولته
 الحديث مع اتصال روايته لم يلزم من صحة ما في حقه من صحة ما في حقه
 المتأخر لذلك فلا ريب في ان الشذوذ بالمعنى الذي فسرناه
 وهو ما روي في النسخ خلافاً لمعناه فيه وجوده نعم وجود
 الرواية التي لا يوجب ذلك في باب التعارض وطلبت المخرج
 واما ما روي في الاكثر من جملة الروايات فيطرح الشاذ لهذا
 المخرج الاعتبار وهو امر خارج عن الجهد الى اننا ما ما
 وصف الصحة كما لا يخفى واما عدمه فانه العلة موضع تأمل
 من حيث ان الطرق المستندة الى الاتصال ونحوه من احوال
 الامم قد قد انحصرت في بعد اتقان طريق الرواية من جهة السماع
 والقبول في القرائن الخالية من الزيادة على صحة ما في الكتب لولا لظن
 ولا شك ان فرض علم الظن بوجود الخلل (وساوى) اعتباراً
 وجوده وعدمه فيما في ذلك من مقتضى اعتباراً من العلة في

منصور

في مفهوم الصحة ودعوى من ان اصلاح على خلاف ذلك في
 المخرج لانه اصلاح جديد كما ستوضح واهله مخصوصون به وهو
 في الاستدلال في هذه الدعوى كما ما على طاهر فمما لا يخفى ان
 يصحها بمقتضى عدم التعميم في التعميم بانها العلة واما ما في الظاهر
 الاحكام المتعلقة بالصحة في الاصل لا يصح الاثبات في النسخ
 على عرفت من قبحه عن اعادته ما هو اعم من ذلك فكيف يثبت
 في هذه الحالة الميزة في الوصف فالحال في هذا الموضع
 حيث يثبت عن علة في عدم الاتصال بالمعنى مقدر وسنذكر في المصنف
 واما ما دللنا به في هذا الموضع من عدمه في المصنف في المصنف
 الاضطراب ولا يخفى من بيان حقيقة وقبحه كروا الذي روي في شرح
 برياء الذي روي ان الحديث المصنف هو ما اختلفوا رايه في مروي
 من رواية اخرى مخالفة له لم قال ويقع في السند بان يروي الراوي
 تارة عن علي بن ابي حمزة مثلاً وتارة عن جده ليلاد وصحة ما في السند
 بان يرويها كما اتفق ذلك في رواية امر الى صاحب الخط المصنف في
 حيث لا يجد الوصل ويقع في الشك في اعتبار الراوي عند السند
 بالتحقق في جميع الامم فيكون فيها او بالظن وما ذكره في بيان

في اضطراب المتن حيث وان كان وقوعه بشرطه في اجازته
 في الحكمة من مقتضى الضعف سواء غير معلوم وليس الجواب عن
 الواقع في ضعفه في طائلي واما ما كان اضطراب السند
 فله نظر في مجاله اما اولاً فلان لا يثبت فيه وقوع الاختلاف على ما
 اوردوه في المتن في بعض كتبه المتقدمة في رواية الزاوي عن
 النعمان بن مالك في اضطرابه في اضطرابه في السند
 في صحة وقد استدلنا في الاطراف الكلام انما هو يقتضي الاكتمال
 في اضطراب الاضطراب في وقوع الاختلاف في السند في وجهين فقط
 كما هو ظاهر واما ثانياً فلان مثل الاختلاف الواقع على الاثر
 العلم التي ذكرها بالحدوث المذكور في المتن في سطور كما هو ذرا
 وهو في العامة مع ان لو ايدى الحديث المذكور بان وقع من
 طريقه في الاصل في هذا النوع من الاضطراب كغيره من الكتب
 في الخارج الحديث فيهما من استخراج بعضه ووقع ما ينفرد
 به فيهم في كونه بصورة ما وقع وارتفع جماعة من اجازاته
 في ذلك اثرهم واستخرجوا من اجازاته في بعض الاثر في اجازاته
 في اضطرابه في سطور على حكم بعض النسخ ولا يخفى

ان ايات الاصلاح لم يجر منه وقوعه وتحققه لبعض النسخ
 واحتمال الخطا من ايات الحق للاصلاح بعد وقوعه
 وتحققه وان البعث على بعض ما وقع واما ما كان اضطراب الاصلاح
 له قليل الذي بعيد عن الاعتبار في مظنة الايهام هذه الصورة في
 اضطراب الواقع في سند الحديث المذكور على حكاية بعض
 محقق اهل الدراية من العامة ان احمر واه رواه تارة عن ابي
 عمر ومحمد بن حريش عن جده حريش بن سيار لا سند وتارة عن
 ابي عمرو بن حريش عن ابيه بالاسناد وثالثين ابي عمرو ومحمد بن
 حريش عن جده حريش بن سليم بالاسناد ورابعه عن ابي
 عمرو بن حريش عن جده حريش وعاصم عن حريش بن عمار
 لا سند وسادس عن ابي عمرو بن محمد عن جده حريش بن سليم
 وسابعه عن ابي محمد بن محمد بن حريش عن جده حريش بن حريش
 من بني غنم وقال بعد حكاية هذا القدر ان فيها اضطراباً عريضاً
 ذكرناه واما ثانياً فلان ضعف الاضطراب الواقع على الوجه المذكور في
 كلام العامة من صحة الحديث وقوله امره اضطراباً على عدم الضبط
 الذي هو شرطه فيما في هذا المثل الاضطراب الاضطراب ضعف

ولا ريب في كماله لا يشك في عدم وقوع شدة في اجزاء سبها
 السليم عن الضعف بغيره فالجواب على حكمه وان منع من الصحة
 طائل تحتها وما يقع منه على الوجه الذي ذكره الوالد في
 وخصوص المخرج في بعض كتبه القديمة في دعوى منعه من الصحة
 او القبول لا يساعده عليها اعتبار رتبة تولد دليل نقاد قد اصاب
 معرفته وجه الما فيه فيما ذكره في الكتب القديمة على ما تقرره علم
 الدراية فعلم انه توهم ورياسا على ما يتضمن في نظام
 الشيخ من رد بعض الاخبار الضعيفة معللا باختلاف رواية الراوي
 له ويؤكد ذلك واقعا في الكسادة وجهين والشيخ مطالب بالليل
 ما ذكره ان كان يريد من التعليل حقيقة نعم تفتت لغيره في اخبار
 المذكورة وقوع الاختلاف في سندها باثبات واسطة وركبها
 ويقر في النظر ان احدهما غلط من الثاني صحيح فيجب التصحيح
 لمطابق وجوده لغيره على ما يوافق احد الامرين بمكة في شرح
 لا محالة وما اخطى وقوع الاختلاف على هذا النوع في طرق اخبارنا
 لا يمكن التوصل الى معرفة الراوي في سندها اليه من الطائفة
 وكلمة محكي تفتت في الما غلبت في كذا التصحيح واذا كان احتمال
 التصحيح

الموطأ

العلطاء الشيخ من جرحه في نظر الممارس في التحقيق بطريق
 الرواية حكم لكل من الطرفين المحققين على مقتضى ظاهره من صحة
 وعجزها ولا يؤثر هذا الاختلاف شيئا لان رواية الحديث بالواسطة
 تارة وبعد منها اخرى امر ممكن في نفسه يستبعد بحسب الجاهل
 ولا مستكر واستبعد رواية الراوي مستثنى عنها في وقوع بانه
 من المحتمل وقوع الرواية بينه بالواسطة فيلزم ان يتبين له
 المشاهدة وبانه قد تفتت ذلك بسبب رواية الكتب حيث يورد
 الراوي المروي عنه في بعض شيخه ويكون له ايضا كتب لم يورد
 المتأخر عنها من كتب كل من احدهما ويراد مع بعض الشيخ
 موصولا لا سنادا في محل ايراده من كتب المروي عنه مع اشتراكه
 ذلك الراوي اما للاختصاص في الرواية عن المروي عنه او اشارة الى
 وهذا سبب لا يعرفه ولا محذور وهو يقتضي الرواية بالواسطة
 تارة وبها اخرى ومن الموضح الى جهة ذلك رواية احمد
 بن محمد بن عيسى لكتب الحسين بن سعيد فانه يثبت ركنه في جملة
 من شيخه فاذا اورد الشيخ من كتب ابن سعيد احد ما يتعلق

مفظة

مستحكما من طريق النبي عليه السلام بعض من شذ عن الرواية عنه
 واورده في موضع من كتب أبي جعفر عليه السلام واما ما ذكره في
 رواية الجاهل فانما هو في الاصل ان في مثل هذه الصورة معنى
 فكلما اظهر من ان يحتاج الى بيان وقد علم بما مرناه ان الاصل
 دايم في كلام من ذكره من معنى احدهما غير واقع في احدهما
 فلا حاجة لنا في تعريف الصحيح الى الاحتراز عنه والاشياء غير متناهية
 للصحة بعدد ما وجد في بعض الاحتجاج الى الاحتراز عنه فيحصل
 ما يقتضيه في المقام ان المناقشة في تعريف الصحيح ان يقال هو متصل
 بالسند بلا علة لا للعصوم برواية العدل القاطع عن مثله في جميع
 المراتب اذا عرفت هذا فما علينا ان اطالع الصحيح على تسليم
 الطريق من الطعن وان اعتراه ارسال او قطع كما ذكره الشهيد
 موضع بحث قد اتفق منه جماعة من المتأخرين فذهبوا عن ذلك
 وشاكرهم منه والذين قد ذكره في شرح بداية الدراية انه قد
 يطلق الصحيح على تسليم الطريق من الطعن بما ينافي الاتصال بالعدل
 الاماي وان اعتراه مع ذلك ارسال او قطع لم قال في هذا الاحتجاج

يقولون

يقولون كثيرا روى ابن ابي عمير الصحيح كذا وفي نسخة كذا مع كون روايته
 المنقولة ككسر سلة وشبهه وقع لهم في القطع كثيرا اطلاق بالجملة فيطلق
 الصحيح على ما كان رجال طريقه المذكورون في حقه عدولا امانة وان اكمل
 علم امرنا بعد ذلك حتى اطلقوا الصحيح على بعض الاماكن في الحديث
 عن غير ابي سبب السند اليه فقلوا انه صحة صحيح فلان ووجه
 صحيح من عده ووجه الخاص وغيره ان طريق الفقيه المعهود في عمارة
 السيد والى عابد الاحمدي والى خالد بن نجيج والى عبد الاعلى مولى ال
 سام صحيح مع ان السند الاول لم ينص عليه في وثيق ولا غيره والواقع
 لم يوثق وان ذكر في القسم الاول ذلك الاجماع على تصحيح ما يبعث عن
 ابا بن عثمن مع كونه قاطعا قال وهذا كله خبر من تعرفني الصحيح
 خصوصاً الاول المشهور **واقول** ان من انعم نظره واستمع له في الصحيح
 في اكثر المواضع التي ذكرها عرف انه ما شئ من قلته التذكرة واقع في
 غير محله اذ هو نقض للعرض المط من قسم الخبر الى اقسام الاربع ونقص
 لا حطلا هو على افراد كل قسمها باسرها يتميز عن غير من الاقسام
 الاصل منه على ما ظهر ان بعض المتقدمين من المتأخرين اطلقوا الصحيح
 على ما فيه ارسال وقطع نظرا منه الى ما استشهد به من قبول المرسل

تقوا

التي لا يرى مرسلها الا عن ثمة فلم ير اسالها ما فيها بوصف الصحة
 وحسنها ان اجمعوا من الاصحاب قد خروا القطع في اخباركم كثيرة ليست
 بمقطوعة فربما تفقد وصف بعضها بالصحة في كلام من لم يشركهم
 في تدعيم القطع وراى ذلك من لم يتفطن للوجه فيه فحسم اصطلاحا
 واستعمل على غير وجه لم زيد عليه استعماله في ما اشتمل على ضعف ظاهر
 من حيث مشاركة للارسل والقطع في مساقاة الصحة بمعناها الاصل
 فاذ لم يكن وجود ذلك الفقيه من اطلاق الصحيح في الاستعمال
 الطارى فكل في معناها وجرى هذا الاستعمال من المتأخرين و
 صيغته الاصطلاح هذا وما استشهد به الذي رده في هذا الموضع
 من الخاصة غيرها لا يصلح هذا قال الغرض منه بان حال الطرق
 الى الجماع المذكورين على غير وجه وان وقت العبارة منه بطلته عن
 طاعنا عليه بذلك اوضح لمن نظر لم ان اطلاق الصحة على تلك الطرق
 المعينة اشارة لحظت فيها علاقة المشايخ بها وبين طرق الاجماع
 الصحيح كون رجالها كلهم ثقات والقرينة منه واضحة بخلاف قولهم صحيح
 فلان و صحيحته مع كون الطريق ضعيفا قال اطلاق الصحة فيه واقع
 على مجموع السند الموقوف ضعفا وذلك نهي وبليس من غير ضرورة

وقوله

وقوله انهم يقولون كثيرا روى ابن ابي عمير الصحيح وهو انما يقال روى
 الشيخ او عن الصحيح عن ابن ابي عمير مسلما وبن الصحيح من مرفق ط
 قال اطلاق الصحيح على طريق الشيخ الى ابن ابي عمير نظير اطلاقه في الجماع
 على الطريق الى الجماعة المجهولين وقد رقت وصفا لذلك الور العين
 من السند واما الصورة التي ذكرها فالصحة وقعت فيها لمجموع الطرق
 مع اشتمالها على موجب الضعف ولو وجه مثله في كلام بعض او ساطع الى حزن
 فلا شك انه واقع عن تصور معرفة حقيقة هذا الاستعمال وما ذكره لغير
 من تقاليم الاجماع على تقدير ما يصحح عن ابا بن عثمن مع كونه فليما ليس
 من هذه الباب في شيء فان الله ما لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لا يستغنى
 عنه في الغالب كثيرة التراين الدالة على صرف الجزوان استعمال طريقه على
 ضعف كما استرنا اليه سابقا فلم يكن للصحيح كثير فزية توجب التمييز باصطلاح
 او غيره فليما اندرست تلك الآثار واستقلت الاسانيد بالاجابة واضطر
 المتأخرون الى تمييز الجماع من الكريب وتعيين البعيد عن الشك فاصطلاح
 على ما قدمنا بيانه ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة
 الامام السيد جمال الدين بن طائوس رده واذا اطلقت الصحة في كلام من
 تقدم فرادهم منها الثبوت او الصدق وقد قوى الوجه في هذا الباب

على بعض من عاخرناه من مشايخنا فاعتمدت توثيق كثير من المجهولين
على صحة الرواية عنهم واسمائها على احدى الجماعة الذين نقلوا الاجماع
على تصحيح ما يروى عنهم وهم ثمانية عشر اجلاء ذكرهم الكشي وحكي كلامه
في شيوخه جمع من المتأخرين وابان بن عثمان احدى الجماعة ومكرز في
كلام من تاخر الطعن في ابان بالغطية وادرس ذكر المحقق ربه ولوي في
مجرد الوقف في حيث القول لكنه عزاه في المعتمد الكشي بطريق التيسر
الماخذ بعد ايراده بعبارة قطي الحكم به فاعلم بذلك انه وهو لكان
المذكور في الكشي حكاه علي بن الحسن بن فضال ان ابان بن عثمان كان
من التاويسية وكان بن فضال فطحي فلا يقبل حججه لابلان على انه قبلناه
باعتبار توثيق الاصحاح لكان ابان احدث بقبول الغيب لما علم من نقل
الاجماع على تصديقه فاللزام قبول جزا ابان على كل حال وقد تقرر مما
اوضحناه ان الصحيح اذا وقعت وصفا للحديث افادت سلامة الحديث
سند كل من اسباب الضعف وكذا اذا وصف بها الاسناد كجاء في
في الموضعين جارية على قول الاصطلاح المتحجج اما اذا وصف بها بعض
الاطراف في معنى استنارة مقتضى بها التريفة ويصدق اطلاقها في صورة الاصحاح
الى بعض الرواة على جملة السند مع استعماله على موجب الضعف وليس

مناسب

مناسب وانما هو محض اصطلاح ناشئ عن توهم سبناه والاولى هو راسا لبعده
عن الاعتبار واخراجه بالاصطلاح السابق بان كان قد كثر في كلام
واحد المتأخرين استعمال فليترك لهم ويجعل استعمالا مختصا بهم
انتهى كلامه اعلم الله معانه **واقول** اولافه ظهر عليك وانكف لربك
عن نقلنا عن هذا الذي جعل المحقق وعن المحقق المعاصران في الحديث
الى اقسام الاربعة فاما يتفرع عنه من الاحكام المذكورة في كتب
دراية الحديث وغيرها حديث في بعض كتب بعض اصحابنا قبل زمن
العلامة قدرة بقليل والتحقق انه ما خوذ من كتب العامة وهو كان مضطربا
الى ذلك قد عايناه واحدا من اصحابنا سلفهم وخلفهم كان قد استغنى
عن هذه التتبع التي لا طائل تحته عند النظر الى حقيقة ما تقدم بيانه
والنتيجة على طورك قد ما ياتي ان خبر الواحد اما محقق بقرينه خارجيه
فوجب العلم بصحة مضمون الحديث او بصحة لفظه عن الصادق
او محقق بقرينه هي صفات الراوي وانما ربه فينبذ القطع والعلم وذلك
اذا قطعنا هذه وحلنا الى رواية فقه الرواية محترز عن الاكثار وعن
نقل ما شك او سمي او لا هذا ولا ذاك وثانيا قوله في هذا الكلام
نظر في كلام ظاهر في شاع بين جمع من محققين المتأخرين واقول

تحتقن التمام ان الاخترا من السهو والغلط ليس من الامور الاختيارية الا ترى
ان الشك في الاثر لكن الاخترا من نقل يكون منه سهواً وغلطاً من الامر
الاختيارية الا ترى ان الشك لا يجوز له ان يشهد بالقطع ويقتن
ان تحت قدرته واختياره الاخترا من شهادته يكون فيها سهواً و
غلطاً وثالث ان في قوله اضطر المتخرون الى غير التالي من الرب
تعيين البعيد عن الشك في صطلحها على ما قد نظر من وجودها
ان الشك في ذلك التهمة اذها فهو بما في كنهه لا الا اضطرار الا ترى
انك اعترفت بان كثيراً من الاصطلاحات التي قلها عن كتب التمام لا
كتبنا لا مصداق لها في احاديثنا والا ترى ان محققنا لم ينفى قدما
عن مختصه بهذا المقام وامثاله بل يقيم في مواضع كثيرة في يده وفي كثير
من المواضع اللامعة والاصولية والعقيدة كلامه على ما قدما كما يشاهد
في التوازي المدينه ووافقت العامة وافهمكم يا خذوا هذه الاصولين
من كلام اهل الذكوع بل سلكوا منها مسلك العامة الا ان المسائل التي
اطلوعا ان بطلانها من عزوريات مذهبا وثانياً ان الاصطلاح
توجد حروف باطل محض لا محققاً سابقاً من المادة البيضاء السلسلة
السجدة وبالثبات قد تواترت الاخبار عن الاسماء الاطهار

بانه لا يجوز

بانه لا يجوز الاخترا والعلل الا بالعلم بحكم الله الواقع او بالعلم بان هذا
الحكم ورد عنهم **القائمة السادسة عشر** ذكروا الشك في التمام وشرح
دراية الحديث انه وقع الاختلاف بين الاصوليين في ان العلم الى حصول
التواتر من قبل العلوم الضرورية او الكسبية ان الحق الاول جزم به
العلم الى حصول التواتر المعنوي من الخبر المحقق بالفتاوى من العلوم
الكسبية واما قول الحق ان الجز من من الاعطال الواضحة وان
احتمال البديهة والكسبية في الحل وان العلم الى حصول التواتر شيئاً به
الاث الذي يحصل في الخبر من تباين حروفه ورواياته الى ان عليه فهو
من البديهيات وقد يكون من الكسبيات بالنسبة الى بعض الاذهال
وكذلك التواتر المعنوي والخبر المحقق بالفتاوى لكن الشك في حصول العلم
في الصور المتعددة بطريق الضرورية لا بطريق الكسبية والنظر في الخصم
في اوائل الحال عن باب الكسبيات ثم بعد ذلك كل ما يسمع منه يحصل
العلم به من غير شك وفكر كما يشهد به الوجه ان الصحيح وكذلك الشك في الامر
هكذا ينبغي فهم ان تحت هذه المواضع **القائمة السابعة عشر** وهي من الفتاوى
التي تهم بها الشيعة ومن التي سخطت في ملك الغلاة زادها الله شرفاً وهي
ان شهادة التمام من جهة الواحد في التواتر حجتاً في اظهره بل مجموعته

الحق في ذلك ان اجبار بعض المعصومين في الحركات والايديان
في النظريات كما يستحق ما كان ومن الامور المعلوم ان
العدالة بالحق المستحق في العاقبة ومانع في الخاصة وهي الملكة
المختصة بالراية كما ينبغي بانها ان شاء الله من الامور النظرية
وان الشبهة في الرواية كذلك من الامور النظرية كالعصية ولو تنزلنا عن
ذلك جزم من الامور المعقولة لامن الامور المحسوسة فالزكية انما
تجزي في العدالة الظاهرية المركبة من امر وجوب محسوس وهو المولى عليه
على الصلوات ومن عدم امر محسوس وهو عدم ظهور الفسق كما
يستدل من احاديث الفقه الطاهري نعم العدل الذي في الملكة الراية
وكذلك في الرواية ثبت باجماع القرائن ومن جملة القرائن الزكية
وقد ثبتت بجر المعصوم كما ثبتت في شأن جماعة من اصحابنا وكذلك
ثبت باجماع الفرق المحنة اما لا شتم له على قول المعصوم او كونه
قرينة قوية توجب العلم لا يقال ان تعيين الامام الحق ثبت بخبر الثمة و
الاية لا لاقران في ذلك لا نقول بثبت ما يشاهد ويجوز من
الامور المحسوسة التي يستدل بها على تعيين الامام الحق لانفسها
وبالجملة في هذا العام وقع ضبط على ضبط من العامة وتبصر في ذلك

جمع من السامعين من الخاصة وحملوا عن ما افاد به سبحانه من كتاب
العدة واما اول من تغفل بهذه العقلة والمعدة في المنة اذا قرئ
ذلك فاعلم ان ما ادعاه الاسلام في اول كتاب الكتاب من ان كل
ما فيه اثر صحيح فله عن الصادقين ع وما قصده بثلث الدعوى
وهو ان يعهد عليها من يريد العقاب والاعمال من احاديث كتاب
الكتاب انما يتجدد اكمال مبنيا على امر محسوس مثل انما في الجمع بين
جماعة يحصل باجبارهم التواتر وعليه نفس ما ادعاه سبحانه للصدوق
في اول كتاب من لا يخفى الفقيه وكذلك ما ادعاه سبحانه من الطائفة في كتاب
العدة وفي اول الكتاب لا يستبعد فيهما الضم قصده وانه عوايهما عني
الغير عليها ولا يتجدد ذلك الا اذا رجع كلامهما الى الاجبار الى امر محسوس وانما
لا يجري فيه الخطا والخطا ومن المعلوم ان مثل هؤلاء الاجلاء لم يغفلوا
عن هذه الدمنة فعلم ان ادعوا بهم جميع ذلك فانهم وكن في بصيرة
وهنا دقت اخرى وهي انما فطم عادة ان قطع هؤلاء الاجلاء بصحة
احاديث كتبه انما نشأ من امر واضح محسوس مثل انما اهل الاجماع
او القائلين التواتر او من قرائن عليهم وامنحة بحيث يستمع ان يقع
فيها غلط وخطا او على التمرين يكون دعوى بهم دليلا اجماليا على

على وجوب دليل تقصير يوجب القطع بصحة تلك الأحاديث وسجي لهذا القام
 زيادة تخفيف وظاهرا ان ثلث الله في **الاية الثانية عشر** ذكر
 صاحب التفتي قوله الاقرب عندي عدم الاكتفاء في تركية الراوى
 شهادة الواحد وهو قول جماعة من الأصوليين ومخارجه التي سئل
 سعيد والمنصور من اصحابنا المتأخرين الاكتفاء بها لما ان استرا
 العدالة انما هو لثبوتها مقاما شرعا فلا يناس عليه حجة الشهود
 وجوه احدها ان تركية شرط للراوى فلا تزيد على شرطها وقد
 اكتفى في اصل الرواية بالواحد المتأخر في عموم المفهوم في قوله ما ان جاءكم فاما
 نبيا فتسبب انظر الى ان تركية الواحد داخلية فيها فاذا كان المكون
 عدلا لا يجب التثبت عنده خيرا والمازم من ذلك الاكتفاء به الثالث ان
 العلم بالعدالة متعذر زمانا فلا يباح التكليف به بل بالنظر وهو
 يحصل من تركية الواحد والجواب عن الاول المطالبة بالدليل على في
 زيادة الشرط على الشرع وهو محذور وعوى لا يبرهان عليها وفي
 كلام بعض العامة ان الاكتفاء في تركية الواحد هو معصية القياس
 ولا يبعد ان يكون للنظر في هذه الوجهة من الحجة الدلالة ولم يفتن
 له من يتبع من السكون للعمل بالتقياس سلمنا ولكن الشرط هو

العدالة

هو

هو العدل والمشرط هو قول الرواية والتعريب معها لا يتم وان
 توهم بعض المتأخرين خلافا فهو من نتائج قد التبر بالواحد
 غير كاف في الاجبار بالقبول الذي هو المشرط على هذا التعريب
 يلزم مثله في الاجبار بالشرط الذي هو العدل بل الذي يكفي فيه
 الواحد هو نفس الرواية والعدالة شرط لها واما تركية طوط
 من طرق المعرفة بالعدل والطريق الى معرفة الشيء لا يسع شريطا
 سلمنا ولكن زيادة الشرط بهذا الموضع مشروط بهذه الزيادة
 المحصورة اظهر في الاحكام الشرعية عند العالمين بحد الواحد من ان
 يتبين او كثر شرطها يفتقر المعرفة بخصوصيتها على بعض الوجوه كاشها
 الثالث من الشروط كفي في الواحد والحق في توجيه بعض فضلا عما
 له عوى عدم زيادة الشرط على الشرط بانه ليس في الاحكام الشرعية شرط
 فزيد على شرطه واجبت في ذلك استيعاده للجمع بين الحكم بعدم قبول
 قول العدل الواحد في تركية والحكم بقوله في ابحاث الاحكام الشرعية كما
 قيل واحدا لا موال قابلا ان ذلك عين ما سب شرعا وليت شعري
 كيف يستبعد ذلك ويختل عدم مناسبتة لقول الشرع من عرف
 حال العدل في الشهادة في تركية الثالث هدى على ابلغ وجه الاتزان

العدل الذي ثبت بحجج الاحكام الجلية كالقول واخذ الاموال لو سلم لمزيد
 فليس يتبعه على عدمه لم يثبت شيئا ووجهها وكذا الوزر في شاهد من
 به والوجه الذي يدفع به الاستبعاد وهذا قاصد منها ان يطعن
 اولي اذ لا شك ان عدالة الراوي اقوى حكمي من مثل هذه الدعوى
 من عدالة الشاهد بها فالتمس بعد عدم القول بها مع ضعف
 الحكم فكيف يتبعه هناك مع قوة علم ان لعدم الاكتمال بالعدل الواحد
 في نقد على الراوي مناسبة واجتهاد الحكم بقول خسر ذلك لان اعتبار
 الزيادة على الواحد فيه توجب قوة الظن الى حل من الجزو بعده غرض
 احتمال عدم المطابقة للواقع الذي هو العلة في اشتراط عدالة الراوي
 وفي ذلك من الموازنة للحكمة والمناسبة في كون الشرع مالا يخفى فلو
 عرف الاستبعاد الى قبول الجزو اثبات تلك الاحكام الجلية مع
 الاكتمال في معرفة عدالة رايه بقول الواحد الموجب لضعف الظن الى حل
 منه وقوله الى احتمال عدم المطابقة لكان اقرب الى الصواب واوضح
 بالاعتبار عند ذوى الالباب لا سيما بعد الاطلاع على ما وقع للمنا
 من الاوهام في باب التزكية وشهادتها بقدر ما لا تقوم حالهم بمجولة
 او ضعفهم من جهة العلة السالمة وحقه المراجعة حيث اعتدوا

في السابغ

في التاليف طريقا الكبار وهي مباينة في الغالب لتدقيق النظر وتحرير
 الاعتبار ولو لا خشية الاطالة لا وردت من تلك الغرائب وعسا
 ان يقع على بعض الزايد التي يتبعها فيها على خفيات مواقع هذه
 الاوهام لتتبدل بمعرفة الى استخراج امثالها التي لم توجه الى
 ايضا حقا واهلها ما وقع للعلامة في تركية حمزة بن بزيع
 حاله الخلاصة حمزة بن بزيع من صالح هذه الطائفة ومثاقم كرسية
 العمل والحال ان هذا الرجل مجهول بغير شك بل ورد في شأنه رواية
 رواها الكشي قسقى كونه من الواقفة وحكاها العلامة بعد العبارة
 التي ذكرناها وردها بضعف السند ومن هذا التوضيح ان حمزة بن بزيع
 محمد بن اسمعيل الجليلي واقف في كتاب النجاشي الشافعي على محمد بن
 المدحة التي هو اهلها بعد ذكر حمزة استطراد كما هي عادة ثم ان
 السيد جمال الدين بن طلاس حكى في كتابه صورة كلام النجاشي بزيادة
 وقعت منها ومن بعض النسخين كتاب النجاشي توهي وتلك الزيادة
 موهمة لكون المدحة متعلقة بحمزة مع معونة اختصار السيد المطام
 النجاشي فابقى منه بقية كانت تقين على دفع التوهمة الذي تتفقته
 من حال العلامة انه انما كثر التبع للسيد بحيث يتوهم في الظن انه

لم يكن تجا وز كتابه في المراجعة الكلام السلف غالباً فكانه جركاً على تلك
 العادة في هذا الموضع و صورة كلام النجاشي هكذا محمد بن اسمعيل بن
 بزيع ابو جعفر مولى المنصور ابو جعفر و ولد بزيع بيت من حمزة
 بن بزيع كان من صالح هذه الطائفة و ثما تفر كثر العمل له كتب منها
 كتاب ثواب الحج و كتب اليه و موضع الحاجة من حكاية السيد لهذا
 الكلام صورة هكذا و ولد بزيع بيت من حمزة بن بزيع و كان
 من صالح هذه الطائفة و ثما تفر كثر العمل و لم يزد على هذه القصة لاربيب
 ان زيادة الواو في قوله و كان و ترك قوله كتب سببان قويا
 للفتوح المذكورة و خصوصاً الثاني فان عود الحمزة في له الى محمد بن اسمعيل
 ليس بموضع شك فعمله على الكلام الاول من دون قرينة على اختلاف
 مرجع الحمزة في دليل واضح على اتحاد مصداق الى ان التمام تمام بيان
 حال محمد لا حمزة و هذا كله بحمد الله و من عجيب ما اتفقوا له في
 في هذا الباب انه قال في شرح بداية الدراية ان عمر بن حفص لم ينقل الاصحاح
 عليه بقوله لا جرح و لكنه غفقت قرينة من محل اخر و وجدت خطأ
 في بعض موزونات خواريزم ما صورة عمر بن حفص لا غير مذكور بحرح
 و لا تغديل و لكن الاقوى عندنا انه ثمة لقول الصادق ع في حديث

الوقت اذا لا يكتف به علينا و الحال الى الحديث الذي اشار اليه
 الطريق فعمله في هذا الحكم مع ما علم من افراد به غريب
 و لولا الوقوف على الكلام لا غير لم يخلج في الحال ان الاعنى في ذلك
 على هذه الجهة و ذكر في المسالك ان واو الوجة فيه كلام و توثيقه ارجح
 كما حقت في منه و الذي حقه هو في خواص الجماعة في ضعيف التوثيق
 و ليس في الف في غيرهما و حكى السيد عماد الدين بن طائوس في كتابه
 عن اختيار الكشي انه روى فيه عن محمد بن مسعود عن محمد بن نصير
 عن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسين بن عبد بكان و كيلا و تبعه على
 ذلك الجماعة في الجماعة و زاد عليه الحكم بصحة المارقي و هو شارة
 الى الاعتناء على التوثيق فانه يقول في ذلك على الاخبار و مقام الوطالة
 بيقين الثقة بل ما فوقها و المردى بالطريق الذي ذكره على ما رايته
 في عدة نسخ للاختيار بعضها مقروء على السيد و عليه خطه ان الوكيل
 على بن الحسين بن عبد ربه نعم روى فيه من طريق ضعيف صورة و في
 خط جبريل بن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسين بن عبد بكان و كيلا و في
 الكتب ما يشهد بان نسبة الوطالة الى الحسين غلط مصداق الى ضعف

المطرقت وبالمجمل فنظاير هذا كثير والتعرض لها مع بيان اسباب
 الوهم فيها لا يسعه المجال والجواب عن النسخة ان معنى اشتراط
 عدالة الراوي على ان المراد من ذلك مستند الامة من هذه الصفة
 في الواقع كما هو الظاهر من مثله وقضية الوضع في الشك وشهادة
 قوله ان نصيبا قوما بجهالة فتصير اعيان ما فعلت ناديين
 فانه تعليل للامور بالثبوت الى كراهية ان نصيبا او من اليقين ان
 الوقوع في الذم بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبول اخبار من له
 صفة النقص فيش لا يجر معها عن الكذب فينتقد قبل الخرج
 على العلم بانها عن الخبر في العلم بذلك موقوف على اتصافه بالعدالة
 وفرض العوز في الامة على وجه يتناول الاخبار بالعدالة فينبغي ان لا ينسأ
 في مدلولها من حيث ان الاكثاف في معرفة العدالة بغير العدالة بغير
 العدل فيقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم بانها صفة النقص عن
 الخبر في ضم ان خبر العدل بغيره لا ترجح العلم وقد قلنا ان مقتضاها هو
 القول على العلم بالاشياء وهذا في ظاهره غير ملائم من حملها على ارادة
 الاخبار في معنى العدالة قال في هذا ارادة على تسمية العدلين اذ لا علم

معه قلنا الذي يلزم من قبول تركية العدلين هو تخصص الامة به ليل
 من خارج ولا يجوز في مثله بخلاف تركية الواحد فانها على هذا القدر
 تؤخذ من نفس الامة فلذلك ياتي المزدور مع هذا ما يخصص لاه
 منه اذ لا يمكن الواحد في تركية الشاهد كما من الشبهة عليه وما وضع
 دلالة هذا التخصيص على استناد الامة الجواب عن الوجه الاول من
 ان التماثل في اصل الحكم بقبول الواحد في تركية الراوي انما هو التماسك
 يعمل به ويشهد له ذلك ايضا ان مقتضى كتاب اصول المعرفة لم يذكر وغير
 الوجه الاول من المحقة استناد العلم لهذه الحكم وضميمة الوجهين لآخر
 من استخراج بعض المعاصرين والجواب عن الثاني ان اعتبار العلم هو
 مقتضى دليل الاشتراط ودعى اعليته التعذر في ما يقرره
 لاجله لعارض وجفت بالنسبة الى موضع الحاجة من هذا البحث وهو
 عدالة الماصين من رواية الحديث بان المطرقت لذلك منجز النقل
 والقدرا الذي يفيد العلم منه تعزيز الوجود بغيره المحصول في شهادة الشاهد
 موقوفة في الاظهر على العلم بالمطابقة في الامور التي تحقق بها العدالة
 وتثبت ما ينبغي له من سبيل فان اراء المؤلفين لكتاب الرجال
 الموجود الآن سوى العلامة في هذا الباب غير معروف وليس

فان تحصيل العلم بعدالة كنه من الحاضرين وباري جماعة من المتكسرين
 امر ممكن بغير شك من جهة الترابين الحالية والقيمية الا انها خفية
 الواقع متفرقة المواضع فلا يقدر على اجها نقا ولا يقدر على جمع
 شتا نقا الا من عظم في طلب الحيلة جهده وكثرة تصحيح الاثار وكثرة
 ولم يخرج عن حكم الاطلاق في ذلك الا احوال قصده واما ما ذكره جماعة
 من ان العدالة من الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله وما هذا شأنه
 لا يتصور فيه اناطة الحكيم بالعلم فكلام شعري ناشئ عن
 قصور معرفة بحقيقة العدالة ومنع على خلاف ضعف في بعض قيوها
 وايضا موضع تحقيق المسئلة وقد ذكرناه مستوفى في غيره موضع
 من كلامنا فليراجع اليه من اراد الوقوف عليه سلكا ولكنه يمنع
 كون تسمية الواحد مجردة مفيدة للظن كيف وقد علم وقوع
 الخطا فيها سلبا ولكنه يمنع بكثرة وجوب هذا مما لا يستلزم
 احدا للطلاع عليه فالمقود هو حصول الظن منها بخلافه ان يعذر فيه سلبا
 ولكن الحمل بالظن مع تقدير العلم في امثال محل التراجع مشروطا بانها
 ما هو قوى منه ولا ريب ان الظن الحاصل من خبر الواحد الذي استندت
 عدالته من تسمية الواحد قد يكون اضعف مما يحصل من احواله البراءة

ادعوم المكسرين

ادعوم الكتاب فلا يتم لهم اطلاق القول بحجية خبر الواحد والخروج من
 احواله البراءة وعبوات الكتاب وادعوا له قد سماع ابي بن الحسين
 المتعارف في التسمية باجماع الاحاد وهو ثبت على الاكثر بتعديل الوا
 اذ لما اخبر عن ذلك وان سبق البعض لادها ان خلافه وهو خيال
 لا حقيقة له فمن لا يكتفي في التعديل بالواحد لا يقول عليها نعم هي غير
 من جملة القوانين القولية ان للعلم بالعدالة طرفا اخرى لا خلاف
 فيها وهي متروكة ومطابقة فلا حاجة الى التعرض لذكرها ههنا
 وادعوا ذكرنا هذا الوجه كما يتربى على الاختلاف فيمن المات في
 جملة من الاجلاد وصفت كلام متاخرى الاصحاب او يصوب
 على رايهم بالصحة وليست عندنا بصحة اسمي الكلام الفاضل المحقق قد
 واقول فيما نقله ايجات وكك فلتجملها وما في مما هو الحق في
 المقام بقى فيك الملك العلم ودلالة اهل الزكوة واقول
 او لا قول يقتضي اعتبار حصول العلم بها له وجهان احدهما ان
 هذا مقتضى ظاهر العبارة وانما يتجه ذلك اذا كانت العبارة رقم
 عبارة المعصوم واما اذا كانت عبارة العلماء وكانت نتيجة لا فكل
 منجبر الرجوع الى الدليل الذي اتي به هذه النتيجة بل مقتضاة العلم

والقدر المشترك بينه وبين الظن واما فيما ان هذا مقتضى الادب
فان مقتضاه الاقتضاء على القدر المتيقن والتوقف فيما ليس له
وحاصل الوجه الثالث انه يحل الاقتضاء على القدر المتيقن ما لم يظهر
اذن في الزايد عليه وحسب ما من يعرفه عليه ان ياتي به دليل ذال
على الاذن في الزايد عليه ولا يكتفي المنع ومجرد الاحتمال واقرائنا
قد تواترت الاخبار عن الامامة الاطهار بانها لا يجوز الاثبات ولا
الحمل الا بالعلم بما هو حكم الله في الواقع او بالعلم بحكمه ورد من اهل
الذكور ومن الامور العلوية ان خرجها عن العبد لله العظيمة الثابتة بتركيب
عدين او علم واحد لا يوجب العلم بالحكم فالقولان ساقطان عنه
التحقيق واقرائنا وردت الاحاديث كثيرة جواز اخذ معالم الدين
من التمسك بالمولد فما هو عا راجع الى السيرة قطع النظر عن قدر
العلم بذلك وراجعا ان قوله فلا تزيده من شرط وطهارة عايدة
الضعف والوهن وذلك لان حكم القاضي موقوف على شهادتين
يعتمد عليهما ولا سيما في ان المعتمد عليهما موقوف على الزكيات واما
الاربع فالشرط وهو الزكيات الاربع زايده على شرطه وهو الشهادتين
ولان الحمل بمجر العدل موقوف على ما في من ثبتت بحسب

الشرط

لو ثبتت العصمة موقوف على ظهور المجرة وكل من الشطين اقوى من الشرط
من المعلوم انه لا فرق بين الزايد والاقوى فاذا جاز ذلك جاز ذاك ولا
يقا، المسكن بشرط خبره واعتبر في خبره اسباب لم تجز في بناء
ولانه يجوز ان يكون في الشرط خصوصية لم تكن في الشرط او بالعكس
بجملته حكمها مثلاً في محل النزاع الحديث محسوس صرف فينا سبب ان
يكتفي في قوله بواحد والتركيب يتضمن امرا عقليا لان الملكة الراسخة ان
اعتبرتها العامة والمتأخرون بين التي حصة ليست من المحسوسات
فيما استأثر راسخ فيها وحاشا ان الشريعة المصطنعة اعظم
شأناً وارتفاع شأنها من ان تنال هذه الخيالات الخرسية الظنية المخيلة
فيها وسادس ان محكمهم يعقوب معقود الخالفة لقوليه (ارجاء)
كم قال سابقاً فيثبتوا ووهن عا ووهن وذلك لانه تواترت الاجاب ومعلم
بان استنباط الاحكام النظر من الايات المحتملة وجوهاً مختلفة تشغل
اهل الذكور لا تشغل الرعية لانه ان فسر ان سق بمن هو فاسقة الواقع
يستلزم العمل بمعومه تراء العمل بمحطوقها اذا ركن من ليل سق
في الواقع فاسقة الواقع لزعمه انه ضال وان فسر عن ظهر فاسقة كما
ومع التخرج بهذا احاديث اهل الذكور يجوز من العمل بغير مجهول الحال

قال قلت لعمري ما اخرج دليل ومجمل الحال اخرج قوله ما اخرج
 على ما علمنا من وما ان التمسك بجزء المذهب المختص بالأبواب التي
الاصولية والمباني احكام الشرعية المصطفوية عليها السلام عليه السلام و
اللذان لكن في هذا المركب ام على الله تتروا وسا بما ان اقطع ما بيننا
 من ايده النبت ان من جملة اسباب وجوب التوقف على الاعتقاد
لا يستغنى منها عن الاعتقاد وما ان قوله في الدليل الثاني العلم
بالعدالة متغير على فلا يفتح الاعتقاد بل بالظن وهو يحول من تركيب الواحد
على التفسير بين الامة ومما خرى الى صحة وسعي والاستغناء من
 احاديث اهل الذرية ان العدالة المجترية باب الشهادات وامام الجماعة
تركيب من امر وجوب محسوس من عدم محسوس اخر كما تقدم بيان في الكتاب
وما سعا ان باب الزائن واسعة وهي وجوب العلم بالعدالة وعا
ان العدالة بالمنع الذي اعتبر قد الامة والتي خرد من الى صحة
بما لا يرى الحسن لا يجري فيه الاعتقاد والتركيب لا يفتح جمعا
في ما يقال الحسن لا غيره وذلك لان الاعتقاد غير المعصوم ليس محمدا
في الامر العتق هذا ما يتعلق باعتقاده وما ما يتعلق بما ذكره فان الاول
اولا الابواب التي ذكرها في المرزوق باب الاول لا يقتض

ما

ن

في منها الامنع تلك العدالة وما ذكر من السند وما يا الافتقار
شهادة الفرع لا تسمع في المرة الثانية فالتعلق في التركيب باجاز
الا احاد مع كثرة الطبقات غير متحدة الا ان يقال التركيب ليست من
 باب الشهادة وفيه يحتاج واما في باب الشهادة فان الاعتقاد لا يقتض
 المحقق المع حري بها ومحمد العلي ادام الله ايما اعتراض على صاحب
 المتق واحقار راي الأكبر فلتعلق كلما لم تحقق التمام توفيق الملك
 الاعلام ودلالة اهل الذرية على ادام الله ايما في فراغ الصحيح الشيء
 ذهب اكثر علمائنا الى ان العدل الواحد الامامي كان في تركيب الراي
 وانه لا يحتاج فيها الى عدلين كما يحتاج في الشيء فقد ذهب القليل
 منهم الى الخلافة فاستلزم التركيب شهادة عدلين واستلزم التركيب
 ما ذهب اليه الأكبر في جهنم الاول ما ذكره العلامة طالب شاه في كتبه الاخو
 وحصل ان الرواية ثبتت بجزء الواحد وسرطان تركيب الراي وسرطان
 لا يزيد على اصل وتعبارة اخرى استلزم العدالة في مركز الراي فمن أشتر عليها
 في الراي اذ لزم يشترط ان مذكيه كيفية يحتاج في الفرع بازيد بما يحتاج
 في الاصل فال قلت موضع هذا الاستدلال ما اول الادب س فلا ينقص
 عليها حجة قلت هو في الاسس بطريق الاولوية وهو معتبر فان
 قلت للخصم ان يقول ان كيفية ليزني ما ذكر من زيادة الفرع على الاصل

عدا

والحال ان اشتراط الرواية مالا يستلزم من شهادته عدلين بعد اتم روايتها
ولا اكتفى بشهادة العدل الواحد قلت عدم قبول تزكية عدل واحد نظامه
عدلان و اشتراطه فيها التعدد مع قبول رواية عدل واحد نظامه عدلان
واكتفى به فيها بالواحد بوجوب عليه ما ذكره الشيخ في اية التثبت اعني
قولها ان جاءكم بها سفت نبيا فتشروا اليه العدل على التحول على رواية
العدل الواحد قلت على التحول على تزكية اليمين فيكون به الا انه ما خرج
به دليل وهو غير حاصل هذا وما يترأى من التمسك بصحيف لا يقول عليه وانه
على اشتراط التعدد في التزكية بامر من الاول ان الاجابة بعدالة الراوي
مشبهة فلا بد فيها من العدلين وجواب اما اولها فجميع الصوري فانها
عينية ولا مبنية وعلما كانت التزكية كما عليه الاجابة انما ليست
بشبهة كالمرواية وتعلق الاجماع وتفسيرهم القاطع واجابة الخلف
منه فتوى المجتهد وقول الطبيب جبر الزايعوم بالمرحون واجابة راجع
الحج باقيا على اعلام المأموم الامام بوقوع ما شك فيه الى غير ذلك
من الاجابة التي اکتفوا فيها بحجة الواحد واما ثانيا فجميع كلية الكبرى في
السند قبول شهادته الواحد في بعض المواد عند بعض علماء رده على شهادته
المراة الواحد في بعض الاوقات عند اكثرهم التمسك بالاشتراط اظهر عدالة
الراوي يقتضي قبول روايته على حصول العلم بها والعدل الواحد لا يجنب

العلم

العلم بها وجوابه انما اردت العلم القطعي فتعلمون ان البحث ليس وان
اردت العلم الشرعي فذلك يحصل من رواية العدل الواحد وعدم حصول
تزكيتك تحكم وكيف يدعي ان الظن الى حصل من اجابته بان هذا قول المعصوم
او من اقوى من الظن الى حصل من اجابته بان الراوي الظالم اياها
المذهب او واقف او عدل او في سفت او يحذر ذلك وعلما تقول
الظنين في الغزو والصنف ولكنك تزعم ان الظن الاول اجرة الشايع
معتول عليهم واما الاخر فلم يظهر للثان الشايع اعتبره فقال
كيف ظهر عليك اعتبار الشايع الظن الاول استشهدت في ذلك
الى ظن اجماع فالخلاف الشايع في العمل باخبار الاحاد كيف ظنك كيف
و جمهورهم ما يبايع المذموم منه بل ذهب بعضهم الى استحالة التقييد
كما نقله عنهم المرتضى رده وان استندت فيه الى ما يستلزم في الاصول
على حجة جبر الواحد فاقرب تلك الدلائل الى السلامة اية التثبت وقد
علمت انها كما تدر على اعتبار الظن الاول على اعتبار الظن الثاني من
غير فرق ولقد بالغ بعض افاضل المتأخرين في الاصرار على اشتراط العلم
في المزكيات نظر الى ان التزكية شهادته ولم يوافق القدم على قبول من
انفرد بالكس برأيه او اتبع الطوائف او النجاسة او العلامة مثلا بغير علم

وجعل الحديث الصحيح عند التحقيق منصرفا عما يرافقه انسان فصار عارضا
 تعدل راويه يلزم عدم الحكم بجرح من تروى واحدا هو لا يخرج منه وهو
 يلزم ذلك ولم يات هذا الا بغير اطماع لعل عقل يقول عليه او نقل تركه
 النفس ولقد اخطت جريا بما يتضح به حقيقة الحال ومع ذلك كانت غير
 بان علما الرجال الذين وصلت اليها كتبهم وهذا الزمان كلهم ياتون
 بتعدد بل الرواة عن غيرهم وتوافق الاسان منهم على التحويل لا ينفع
 للحكم بصحة الحديث الا اذا ثبت ان من جعل كل ذلك الاثبات عدم
 الاثبات في تركية الراوى بالعدد الواحد ودون مائة ذلك خطأ التنا
 بل الذي يظهر خلافه كبر في العلامة طاب ثراه مخرج في كتبه الاصلية
 بالاكتمال بالواحد والى يستفاد من كلام الشيخ والشيخ والشيخ
 ابن طاووس وغيرهم اعتمادهم في التحويل والجرح على النقل من الواحد
 كما يظهر ان تصحيح كتبهم يكون يتم لمن يحمل تركية شهادة ان يحكم بوجه
 الراوى بمجرد اطلاقهم على تعدل اسن من هؤلاء في كتبهم وحالهم ما عرفت
 مع ان شهادة الشاهد لا يثبت بما يوجب تركية نعم لو كان هؤلاء الذين
 كتبهم في الجرح والتعديل بما يبره في هذا الزمان من شهادتي عند كل عند
 كل واحد منهم عدل لان مجال الراوى وكانوا من الذين خالطوا رواه الحديث

واطلعوا

واطلعوا على عدد النعم التي درست والله اعلم بخبايق الامور اسمى كلامه
 الله المايه وقد عرفت انما كان لا يبر عليه سابقا ولقد ذكر في هذا الموضع
 بعض ما يليق به في فاه اجدها صبا للماخرين منه وعين متدبرين و
 الشيخ في السلك مطالعهم كتب الحاشية في الفه اذها فمر بها فقول
 اول قوله هذا كثر عليها ما العجز سدي والعباد السدي به وهو ذهب
 اكثر الماخرين في العالمين بجز الواحد وذلك على ان قدما ما كانهم
 من الشيخ الطوسي ومن قدمه لا يعلمون بجز الواحد فيغير العلم بمرود
 الحكم عن اهل الذكر وما يات قوله هو قياسي بطريق الاول في عينه صحيح
 لان العدالة فتسوق عندهم بالكتابة المحضرة وهي مما لا يات له الحسن
 بخلاف الحديث في نه صوت ببال الحسن والى يلزم ان كناية العدل الواحد في
 الشيء الحق المحسوس كناية فيما ليس كذلك والى يحتاج تركية الى استصحاب
 ما بخلاف نقل الصواب فان الاول واما لما نعلم قطعا ان نقل الحديث
 داخل في مراده من قوله ان جاءكم فاستنبأ فبينوا ونحن لا نعلم قطعا
 ان تركية داخل في مراده وراي انه الى الان ما وقفت على دلالة
 واذن على جواز التمسك بهذه النجاء الضعيفة في الاحكام الشرعية
 سيما القواعد الاصلية وخامسا انه توافقت الاخبار عن اهل الذكر

باب
 بان استنباط الاحكام النظرية من كتاب الله ليس على الرخصة لعدم اطلاقها
 على ما نسخوه من قوله البقرة منه عظامهم وعزها البقرة بل هو شغلنا و
 عليهم ان يتكروا فيها بل لا ممانعة واقعية يجب عليهم التوقف عن
 الافتاء وسادسنا انه تواترت الاخبار عنهم بان لا يجوز الافتاء
 الا على الاطلاق والعلم بما هو حكم الله في الواقع او بحكم وروايتهم وسادسنا
 انه تواترت الاخبار عنهم بان كل طريقت يودي الى اختلاف الفتاى لا يجوز
 سكوتهم في الشريعة ومن العلوم ان التمسك بالدلالة الظنية يودي الى
 ذلك الا ترى ان رئيس الطائفة قد ذكر في اول تهذيب الحديث ان
 المي لغير جعلوا اختلاف احوالنا من اعظم الطوائف على ما
 وتطرقوا في ذلك الى ابطال معتقدا وذكر انه لم يزل يسيروا على السلف والخلق
 يطعنون على مخالفتهم باختلاف الذي يدعون الله به ويستغفرون
 عليهم باقراق كلمتهم في الزرع ويذكرون ان هذا مما لا يجوز ان يتعبد به الحكماء
 ولا يبيع العلم العليم وقد وجدنا اسد اختلافنا من مخالفتكم واكثرنا بنا
 من مخالفتكم وهو هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل
 على خلاف الاصل واجاب بما لمحمد انه لا اختلاف في فروعا اصلا والاحكام

الواقع

الواقع بل بعض احوالنا اما ما يتبعه ورد بعضها من بيان الحق وورد
 بعضها من باب التعميم والشبهة على الرخصة واما ما يتبعه يحمل بعضها
 على صورة وحمل بعضها على اخرى ليمتثل موضوع الحكمين المتضمنين
 الا ترى انه ذكر في كتاب العدة في مجب الاجتهاد احكاما لا يجوز تقيدها
 عما هو عليه من وجوب الاحتياط من حسن القيمة فلا خلاف بين اهل العلم
 المحصلين ان الاجتهاد في ذلك لا يختل وان التمسك بواحد من
 خالفه ضال فاسق وربما كان كافرا وذلك نحو القول بان العالم قد علم و
 محترف واذا كان محترفا هل له صانع ام لا والملائكة صفات الصانع و
 توجيده وعدله والملائكة النبوة والامامة وغير ذلك من تلك الكلام
 في ان الظلم والعبث والكذب يقع على كل حال وان سكوتهم ورد الودعة
 والافاضات حسن على كل حال مما يجري مجرى ذلك وانما قالوا ذلك لان
 هذه الاسماء لا يصح تغيرها في نفسها ولا حروفها على صفتها التي عليها
 واما ما يصح تغيره في نفسه وخرجه من الحسن الى القبح ومن الخطر الى السلامة
 فلا خلاف بين اهل العلم انه كان يجوز ان يتخللوا المسئلة في ذلك مما يكون
 حسنا من زيد يكون ممنا من عمرو وما يصح من زيدا في حال عينها تحبس

منه في حالة اخرى وتختلف في ذلك باختلاف ما يختلف احادهم ويجتهدوا
 وانما قالوا ذلك لان هذه الاشياء تابعة للمصالح والالطاف وما هذا
 حكمه فلا يمنع ان يتغير الحال فيه وهذه العلة جاز النسخ ونقل المكلفين
 عما كانوا عليه الا خلافة ما تقتضيه حجة الجهر الان مع تجويز ذلك
 في العقل هل ثبت ذلك بالشرع ام لا فقد اختلفوا على ان ذلك قد ذهب
 اكثر المتكلمين والفقهاء ان كل مجتهد صحيح اجتهد به في الحكم وهو
 مذهب المذاهب واليهما شروا في الحسنى اكثر المتكلمين واليهما ذهب ابو حنيفة
 اصبغ به في ما حكمه ابو الحسن منهم وقد حكي عن غيره من العلماء عن ابو حنيفة خلافا
 وذهب الاصم وبشره في ان الحق واحد من ذلك وان ما عداه
 خطأ حتى قال الاصم ان حكم الحاكم يفتقن ويقول ان الخطأ غير معدوم
 في ذلك الا ان يكون خطأ أصيلا وان سبيل ذلك سبيل الخطأ في اصول
 الديانات وذهب أهل الظاهر في ما عدا القياس من الاستدلال او غيره
 الى ان الحق من ذلك واحد واما الشافعي فان كلامه يختلف في كونه
 فرقا قال ان الحق واحد والزمي اذهب اليه وهو مذهب جميع متبعينا
 المتكلمين المتقدمين واليهما من هو الذي اختارناه سيدنا المرتضى قدس
 واليهما كان مذهبنا ابو عبد الله ان الحق واحد وان عليهم

ديلا

ديلا من خالفه كان مخالفا سقا انتهى ما اردنا فقلنا كلامه على
 ومن الامور العلمية ان افتاء الشيخ تارة بمحمول احد الحديثين المحملين
 وتارة بمحمول الحديث الاخر فتخرج ترجيح ليس من باب اقتناء التقوى
 على الظن واقتناء الظن تارة الى حكم وتارة الاخرى بل هو من باب
 العمل بقوله من باب الحديثين المحملين الوارد من منزهة باقية اخذ
 من جهة التسليم لنا والقبول لا مرنا وتعلقنا بالامام مع كون
 مرجع ترجيحنا الى ترجيح باحد الحديثين المجتهدين على العمل بالآخر الى
 ترجيح حكم على تقيض دلالة ظنية فافهم كني على بصيرة وانما ان المحض
 الدليل الاول الى الاجتهاد بعدالة الراوي اخبار عن ما شاهدته من
 احوال الراوي وتارة والتقدم للجمايز العمل به فبينما هو الايمان فيجب
 الاقتصار عليه الى ان تخطئه دلالة واذن على الاقل من ذلك فالمشعاعان
 المذكوران في كلام المحقق المعاصر ادام الله ايامه عند التحقيق منزهة
 وما سعا ان اطلاق العلم الشرعي على التدرج المشترك بين القطع والظن بين
 تدريجات الى ما ذهب ارادوا الزا من قوله من لا اتق ما ليس
 لك به علم وامثاله وما شرا ان قوله كيف يدعى ان الظن الى اصل
 من اجبا لا يبرسه يدعى ما حقه من الغزاة بين بين الاخبار عن

صوت محسن ومن الاخبار عن امرئ بن بك الجعفي الذي سئل
 ان ما ثبت في الشريعة من اعتبار تركية اثنين في الشاهد يصف
 الظن المتعلق بتركية الواحد ولا يصف الظن المتعلق بجواز العمل
 بجز الواحد والشرع في ذلك اتخاذ تركية الراوي وتركية الشاهد
 بالرفع وليس كجز الواحد والشهادة لان الشهادة متعلقة بوجوب
 جزئ من الخبر متعلق بحكم كلي كما قرر في الاصول والمائة عشر ان مقتضى
 قولنا ثبت خبر بان علما الرجل كلهم ما قلون فقبل الرواية عن غيرهم
 جواز الاعتماد في باب تركية مع فرع الفروع حيث كان والعج على الوجه من
 حكمه وحزمه من ذلك فانه لا يخفى ما دقت على دليل به على الفرق بين باب
 الشهادة وباب تركية في ذلك ولم لا يجوز ان يكون حكم تركية حكم
 الشهادة والمائة عشر ان قول النجاشي ثم بعد ما كثر ردودهم في شأن
 جميع من الرواية منه على قطعه من ذلك مجموع القرائن التي انا اذا راجعنا
 وجه اننا وجدنا القطع من انفسنا بحال كثير من الرواية المتقدمة و
 لم يحصل لنا ذلك القطع الا بقرينة ما بلغنا من امورهم وانا منهم ومن
 العلوم ان النجاشي في ذلك الطوبى ونظر ابي ابي اولى بحصول القطع لهم لثوب
 زمانهم وبعده زماننا كواثر الرابع عشر ان قوله مع ان شهادة

الشاهد

الشاهد لا يتحقق بما يوجب كفاية من ان قوله في خبره بعد فهم لو كان الخ
 والحاكم على قدر جعنا سابقا ان العدالة يجب الملكة الراسخة
 وان الثقة بالرواية ليست من المحسوسات بل هما من الامور العقلية
 كالصحة والندى ثبت بالدلالة ان اخبار عن العصور حجة في المحل
 في الامور الحسية ولم تثبت حجة في غيرها فليت شعري كيف حزم
 الشيخ المحقق المعاصر بمحض طريق علماء الرجال وطريق من
 عنهم في امر هو غير صحيح عند الماثل الرقيق ووجد المبتدأ واللي التي اول
 اطمئنان قلوبنا بما بلغنا من كتب الحديث وكتب الرجال من غير
 اتصال سلسلة الخاطبة السنية وقطعنا وجزينا خبرا و
 كثير من تلك الاحاديث عنهم وبجمل كثير من روايات اولاد ليل
 على حال سلفنا وعلما ان التزاني بعيد القطع في هذه المواضع وذلك
 كلهم بركات ترجيات اسماءهم وتهيئتهم كساب حصول القطع
 والبعض لتبطل عليها الرعية في زمن الغيبة كما تقدم بيانها وهذا في
 اخرى وهي انما تعلم قطعا ان من لا ادنى خوف من الله لا يتردد
 بان يترى حرمه سابقا احد من اصحابنا او على احد من روايتهم في
 الكلام في احتمال ان يقع سبحانه نقل خبره من بعض الائمة

والرفع ذلك الاحتمال طرق كثيرة فظاهرنا ما فيه الكفاية ان
والسبب عند ان العود الى ذكرها بقوله كما لو اية وكما قل الاجماع
المع فربما بل وذلك لان الرواية ونقل الاجماع واجبا وانقلد مثل نصي
المجتهد متعلقه بامر محسوس هو صوت العضو مثلا وصوت المجتهد
المجتهد على ان لا تكفي واحدة على العدة فيها والاستناد من الروايات
اعتبار انهم المأمون الا ان هذا الزايم للجمع ولا ان اجازة من هو القاطن
نوع من الرواية نوع من الرواية بالمعنى ولان تكفي واحدة على العدة
فيه بل لا بد منه من التواضع الى خارجها وكون المتزعم ثقة مأمونا ولان
الزعم ورد منهم على انهم امروا بالرجوع الى ما يرجع الى وحدانه وبتكوا
بما في ذلك بقوله بل ان لا تكفي واحدة بل لا بد منه من التواضع الى خارجها وكون المتزعم ثقة مأمونا ولان
الاجيب ولان الاخبار لا يجزى بها واعلام المأمون الامام بوقوع
ما شك فيه يرجع الى العدة في الناس في الاعمال المتعلقة بهم والى
ما يؤيد ذلك من مقتضى ان المروءة مصدر في الحقيقة
العدة وكما ان القصار والجمام والمجازر ما يؤيد في الشك والظن
المتعلقين به وقد وقع التبرجيز في كلامهم في اليد العشر
ذكر صاحب المتن هذه ينبغي ان يعلم ان حال المتكلم في العدة في ذكر

عن محمد بن الربيع
الطبيب

الكاسين

الاسانيد مختلف فالشيخ ابو جعفر الحلي يذكر اسنادا والحمد لله تعالى
يحمل في اوله اسنادا في كتاب قريب والصدوق يترك اكثر الاسانيد
في محل رواته الجز ومذكر الطرق المروية في اخذ الكتاب معضلة
الشيخ ابو جعفر الطوسي فيذكر تمام الاسنادات ويزيد اكثرها
ورعا بما تركه الاقل وابتنى اكثر اهل الدراية سيقول في ذلك
او ابل الاسانيد بغير تعليق انه ذكر في اخذ التهذيب بعبارة واضحة
وفي الاستصحاح بعبارة مختلفة يشهد معها الاعتبار بما يتبادر
المراد ان لكل حديث ترك اسنادا اشد منه في باقيها سيما سبل الرجل الذي
اخذ الحديث من كتابه او صاحب الاصل الذي اخذ الحديث من
اصله واراد جملة من الطرق في الكتب والاصول واحال الاستيفاء على من
ولم يراع في الجملة التي ذكرها ما هو الصحيح الواضح على اورد الطرف
ماله ليس يكون كما في رد ما للاختصاص والحكاية المرفقة بالصحيح على
ما ذكره في الغرر استاذ اعرف هذا فاعلم انه انتفى ببعض الاقضية
توهم الانقطاع في جملة من اسانيد الكافي لغفلتهم عن ملاحظة
بناء كثير على طرق سابقة وهي طريقة معروفة بين النور ما بعد
النقيب الشيخ رحمه الله تعالى عن مراعاتها فاوردها اسنادا من

الكانة بصورة ووجه بطريقين اليمين من غير ذكر واسطة للثبوت
 فيصير الاسناد رواية الشيخ له مقطوع ولكن مراجعة الكافة تفيد
 وصله من الثبوت الذي استأثر به فقد الممارسة المطلقة على التزام
 تلك الطريقة فيستوفى من القطع بالبناء للذكر ليتحقق الاتصال بوجه
 عليك في هذا عيب الطرق اعطاء كثير من اشياء من اغفال هذا الاغفال
 عند انتزاع الاخبار من كتب السلف وازاد هذه الاخذ منه ثم يصل
الاسناد الموجود في ذلك الكتاب بما اشبه هو ولا في ذلك الاسناد
 الكتاب بمبني اسناد في الكتب النادرة فكان احد هم بما يؤول
 الاسناد صحيح لثبوت عنده ووجهه يفتح فيه الى مضيق الكتاب
 الذي يريد الاخذ منه بم يصل الاسناد الموجود في ذلك الكتاب بما اشبه
 هو ولا في ذلك الاسناد بمبني اسناد سابق ولم ير عنه
 انتزاع حصل الانقطاع في اشياء السند وماريت من اشياء من اشياء
 تنبه لهذا بل شأنهم الاخذ بصورة السند لأن كثرة الكتب والكثرة
 الممارسة والعرفان بطلقات الرجال تطلع على هذا الحال وكثرت
 واكثر مواقع انتزاع الشيخ وهو مضيق روايته عن موسى في
 القسم في كتاب الحج م انه تسبب لما تلك الواسطة الساكنة

معروفة تفيد العلم بها فلا يأمن في سقوطها صحة الحديث إذا كان
جامعا للسرايط وبما لم يتبين المسبب العلم بها لم اعلم انه كثير
الغلط في الاسانيد بما سقط بعض الروايات على الوجه الذي قرناه
فقد كثير العلم بصحة ذلك وهو بما بعض الرجال في الوجه الذي قرناه
طبقات الرواية ولم يرس تفطن له ومن هذا الغلط انه يفتق
في كثير من الطرق تقد الرواية للمرتبة بعض الطبقات في مضيق
بعضهم بعض بالرواية الغالب في الطرق هو الوجه ووقع
كلمة عن في الكتاب بن اسماء الرجال جميع الاعمال سبقت الى الذهن
ما هو الغالب فمن وضع كلمة عن في الكتاب بن اسماء الرجال موضع
واو المضيق فمن رايت في نسخة التفويض الى عندي بخط الشيخ به
عدة امواضع سبقت منها العلم الى اثبات كل عن في موضع الرواية
مع ومل من طرق العين بجعلها على صورتها واو التشخيص لذلك
على بعض النسخ مكتبة بالصورة الاصلي بعض مواضع الاصلاح
ومن ذلك لأن النسخ المتخذة ولما راجعت خط الشيخ فيه تثبت الحال
في خط الاب الرواية بما يفتح الزيادة الى ذكرها في ذلك الحال الذي
صحيح ضاع الاسناد بما من الانتزاع الوسع في ملا خط امثال

هذا وعدم العناية بظواهر الامور من المواضع التي انتفت فيها هذا
 الغلط مكررا رواية الشيخ عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى
 عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن علي بن حماد بن الحسين بن سعد قد وقع
 بخط الشيخ رواية عدة مواضع منها انه الى احمد واوى العطف بالحمد عن
 مع ان ذلك ليس بموضع شك او احتمال المكررا بسن ده الاسناد ده
 كتب الحديث في الروايات قد اجتمع الغلط بالنقص وعلى الزيادة رواية
 سعد عن الجماعة المذكورين بخط الشيخ رواية اسناد حديث زرارة
 عن ابي جعفر من خط بالكوفة ركعتين لم ذكر وهو كلمة او غيرها انه قال
يصل ركعتين قال الشيخ رواه باسناد عن سعد بن عبد الله عن ابن ابن
نجران عن الحسن بن سفيان مع الاسناد اعا يرى عن ابن ابن نجران
بواسطة احمد بن محمد بن عيسى وابن ابن نجران عن حماد بن عيسى واسطة
كرواية الحسين بن سفيان عنه وفظ هذه كثيرة امى كلما سأله الله
اقول قوله قال لانه المعروف بالصحيح على ما ذكره في الغرض كلام ظاهر
شاع بن الناظر بن وشة من كلمة ما ملهم وقلة تدبر هذه أطراف
المباحث وقد علمهم بما ينبغي درا الاذ هانهم من بعض البراهين و
كيفية محل رسم الطائفة بان نجران من بين الطرف طريقا غير

محمد

صحيح تجلى في معرفة الصحيح على ما كان بآخ فان عادة المحقق اختيار الاهم
لا اختيار للاخير الغير على ما في ذلك الا تكال غير محقوقا عنه التحقيق
وذلك كما علم من اوا حز كنا جبر جاء الشيخ ومن فرض النجاشي
ان كثيرا من الطرق المذكورة في الفهرست وغيره الكتب القدماء من
شأن الاجازة المحضة وقايد ها مجرد التركيب بأفعال سلسلة
الخطاطة واختصار الاخبار والشيخ من الامور المعلومة عادة ان قراءة
لجميع الكتب او بعضها غير مقبولة والقرآن التي مقتضية لعدم
تحقق المأولة في الكتاب الاجازة المحضة الاجمالية و
من العلوم انه لا لا افهم القرآن او التواتر الى الاجازة المحضة كما يمكن
تعيين شخص الكتاب قالا تكال في تعيينه عليه او بما احدهما ولا اظهر
بليغ صنف ان يكن في هذه القديمات بعد تصورها وتأملها اطراف
الكتب والمباحث ان كان تصورها يعيد عن الادها وكم من مقدمه
هم بدون التصديق بعض خلف التصور وكم من مقدمة بعكس ذلك حققت
في مد منه والض من العلوم ان الاجلاء الثلاثة قد اخذوا الهادي
الكتب الاربعة من اصول قد ما يملك عقلا مستقيا ولكن نسبة
تلك الاصول الى موليها معلومة لهم بالتواتر او بالقرآن ان ان

ان سببه الكتب الاربعة لا مولى فيها كك السبب اليها واذا تيسر الاطلاع
على ما هو في غاية القوة في الشريعة لا يجوز الاطلاع على ما هو الضعيف
بحيث اختلفت جوارزه وعدم جوارزه ونظمت الاكثر وتوازنت
اجزاء اهل الذم كما بعدم جوارزه وايضا جده علمنا ان مذهب القدماء
لا يعدم جوارزا لعمل بجنا واحد وعلمنا ان رسول الطائفة خرج لعدم
جوارزه في كتاب العروة وخرج فيه وفي الاستبصار رايه لم يعتد
قط الا على المخارج مع القوة على ضمة نقلها عن المعصوم وكيف يمكن
ان نقول بسبب الطائفة انهم في معرفة الصحيح الى الطرف الواقع المذكور
في العروة وانما اتبع من القائل في الحق صكك المعاصم والمسيح فانه
كثير التدبر وافر التفكير عن غوامض الباطن وفي اطراف الكلام كثير
عقل عن تلك الامور مع نظائره في الشيخ بان لا يعمل بمخارجه
بان القرآن الموجه للعقل كانت في زمانه وافق وبان الاصول
الجمع عليها كانت في زمانه مرجوة معلومة نسبتها الى مولى فيها
رواية النبي والحق انقول بالتحقيق ان سبب سبب الطائفة لم يتكلم
في صحة الحديث على مولى تلك الاصول الا من جهة انه وقع للاجماع
على صحة كتبه في المخصوصة او صحة نقلهم على الاطلاق هكذا ينبغي ان

يحييت هذا الموضع وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ويهدينا ما نلت
وتفكرت في تلك النكت في الروضة المحررة السنوية والعدة العديدة للفتوة
الطاهرة عمدة عمان سنين مع مراجعتها عدة فسادا الى الاحكام
الواردة عن اهل الذم في الاصولين المذكورة في كتاب الحاشي وكما
الكلمة وكتاب كمال الدين ونظام النعمة وغيرها من الكتب التي عندي وقصرت
وابتغى الى وسوال الكتب في طريق الحق وفي الصدق لعل بان
الاصول الشايخ بن العابد ودين من اخرى في هذا لا يقتضيه في الاكثر
على محال ظنيها فضاء الى اختلاف الفتاوى والا ان يكونه فيحصل بقول
القاضي المنسوب من جهة السلطان حكمت لا يعمل لان يكون مناط الشريعة
المصطوية فتح الله بما يبرهانه فيهم والواجب المقتضى في المصدق
على الحمد لله والمنة واللبس انما لم في كتاب الكافي في القرآن التي مية
اللازمة له هناك وفي ما قرأه من مولده وهو الامام فقه الاسلام محمد بن
يعقوب فقه من ان احاديث الكافي كلها من الامام ابي جعفر فكلها من الصادق
بحزم ونقط بانه قد اخذ احاديث الكافي من تلك الاصول الجمع عليها على صحة
نقلها وبان كثير من الروايات المذكورة بينه وبين مولى تلك الاصول

لجرح الترتيب اتصال سلسلة الحياطة التي فيه ومن هذا القبيل محمد بن
 اسمعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان قال في القرائن قال طاعة
 بان فقه الاسلام قد اخذ الاحاديث التي هي في طريقها من كتاب الفضل
 بن شاذان ان المعلوم بالتواتر في القرائن ولا يمكن الجمع
 بين ادعوا صحة نقل جميع ما في كتاب الكافي عن الصادق بن محمد
 نقله عن الصادق بن محمد بن زياد عن محمد بن ابي ابي عن ابيه
 من القوام من فقه الاسلام لا يجوز العمل بغير الواحد لانه من القدماء
 الى فقهين عن العمل بغير الواحد وكيفية الشيخ من القدماء الى فقهين كما سبق
 نقله وهذا في ذلك من الشيخ وقد فرج حبان فقهه من ما يفتي به ائمة
 الناس على ما فيه من القوام في الاعمال فعلمنا احاديث ما عوذة من
 تلك الكتب وحرصنا على العلم به بصحة نقل تلك الاحاديث من جهة اخرى
 غير اخذها من تلك الاصول منتفعة عادة فانفتح ان الاجلاء المثلثة اخذوا
 احاديث كتبتهم الاربع من الاصول التي عليها كتاب الطهارة وفيه ابواب
 المياه واجلها وفي باب مقدار الماء الذي لا ينجسه شيء باب
 كمية الكربة حكم الماء الكبير اذا فقه احد او صافه اما اللؤلؤ او المطم

العلم

او الصلح او الواجبة باب الماء البور في الماء الى رى باب حكم الماء المضاف
 باب الدخول بنبية التربة استعمل فضل وهو الماء في فضل والنجس
 وموهما باب استعمال النار الكبار باب حكم الماء اذا ولغ فيه
 الملك باب الماء التليل تحصل فيه النجاسة باب حكم النجاسة والورقة
 والنجاسة واعترب اذا فرغ في الماء مخرج منه حيا باب سوا ما يوكل
 لحيرو ما لا يوكل من سائر الحيوانات باب الماء المستعمل باب الماء يقع
 فيه شيء نجسه يستعمل في العجين وغيره باب الماء الذي شجنه الشمس
 ابواب حكم الابواب وفيه ابواب الخلاء والاستنجاء ابواب الوضوء ابواب
 ما ينقض الوضوء ما لا ينقض ابواب الاعمال المفروضة والمسبوبات
 ابواب الحياة واحكامها ابواب الحيض والاستحاضة النكاح ابواب
 اليمين ابواب فقه النكاح ابواب البدل من النكاح ابواب الجنائز
 مقدماتها الذي لا يخفى شيء مما فوائده سند الحديث الاول القامدة
الاول ابو عبد الله هو الشيخ المشهور باللقب الكفيع فقه والحسين بن
 الحسن بن ابيان معطوف على محمد بن الحسن الصغار وذلك محمد بن الحسن
 الوليد او كمال الحسين بن سعيد طر فقه احد هما واسطة واحدهما الحسين
 بن الحسن بن ابيان والاخره سلطان وابن ابي عمير هو محمد المودف

اللغة والبرزاق هو الخزانة المعروفة وهو ابراهيم بن عثمان وقيل
 ابراهيم بن محمد بن مسلم هو النسخ المعروفة واستوفت
 تلك الامور بطريق السماع عن مسابحي ومن مواضع كتابي من كتابي
 الشيخ ومن كتابي الكافي ومن اسانيد كتابي من اسانيد النسخ ومن فروع
 الشيخ ومن فروع النسخ ومن رجال الشيخ ومن رجال السجاء واستاذنا
 محمد بن الحسن بن محمد بن ميرزا محمد الاسدي فورا الله طوباه
 وغير ذلك من كتب الحديث والرجال **الفائدة الثانية** محمد بن مسلم النسخ
 من الاولين الذين اجتمع العلماء على تصحيح ما يروون عنهم ومن العلوم
 ان الشيخ كان يمكنه من اخذ الحديث من كتبهم في الغرض وغيره
 وقد قدم بيانه ومن العلوم انه لا يجوز في الشريعة الحدوث عن قطع وغيره
 الى ما دونه فعلم ان الشيخ اخذ هذه الحديث من كتابه الاصل وكانت كتب الحسين
 بن سعيد عنده مثل كتاب محمد بن مسلم في القطع بصحة ما فيها والناقد
 هو الظاهر فانه يفهم من كلام المحقق في اوائل الحديث وقد قدم ومن كلام
 غيره ان كتب الحسين بن سعيد لا ريب واليه تفرقت عن الشيخ انه لم يعمل
 في كتبه قط الا بحديث اخذه من الكتب التي اجتمعت في النسخة على صحة نقلها
 عن المعصوم فعلم ان الشيخ اخذ هذه الحديث عن غيره من تلك الكتب وقد علم

احدها نقله من تلك الكتب عينها واما ما نقله من كتبه بخطه وخرجه
 منقول عن تلك الكتب من غير معصوم فهو من العلوم الى طاهر من
 كلام الشيخ ومقتضى ما ذكره في اسانيد الكتاب ان ابنه ابي عبد الله
 الذي اخذ الحديث من كتابه كالحسن بن سعيد ومحمد بن يعقوب
 الحسيني فعلم ان الشيخ قطع وخرجه بان ذلك الكتاب من علمه الكتب
 التي اجتمعت في النسخة على صحة نقلها فيها او بانه ما اخذ من تلك
 الكتب من غير معصوم ذلك بعد عن الشيخ الكتاب الذي اخذت الحديث
 منه على تلك الكتب او على بعضها او بقطعها بان صاحب تلك الكتب
 نقلها من طائفة النقل هذا طريق تصحيح الحديث الاول على مقتضى ما نقلنا
 به وحقنا به وعليه نفس تصحيح احاديث الكتب الاربعة وسنذكر في تصحيح
 الحديث واما تصحيح ما روي عن الحسن بن الحسين واحدا من مسانيد استاذنا
الفائدة الثالثة من فوائده سنة الحديث الاولى الاسماء المشتركة
 وطريق تميزها كوجاهة الشقاق فانه سترد عليك في كثير من الاسانيد
 اسما مطلقة مع اشتراكها بين النسخة وغيره وهو مناف للصحة في
 طاهر الحال ولكن لكونه المراد و يميزه طريق ذكره بعد تقريره

يتضح بها وهي ان مصنف كتابنا زنا القصة كان يوردون فيها القصة
في المجلد المختلف من طريق واحد فيذكر في السنن في اوله ترتيبا
اولا لم يكون في المجلد اعتمادا على التفضيل الاول ولما طرأ على تلك الاخبار
التحريك الى كتاب اخر نجاء في الترتيب الكتاب الاول تقطعت تلك الاخبار
بحسب اختلاف مصنفاتها وتفرقت على الابواب او المسائل التي هي في
ترتيب عليها وعمل الناقل لها من تلك الموضع عن احتمال وقوع التباس
فيها اذا بعد العهد لرواها الارتباط الذي عن سبب الاطلاق و
الترابط عنها عن التفضل الذي ساغ باعتبارها الاجمال وقد كان الصواب
في مراعاة محل التفضل واليراد الاسناد في كل من تلك الاخبار المتروكة
محصلا وتروى في جماعة من المتأخرين اشكال في هذا الباب و
الطريق الى معرفة المراد فيه تتبع تلك الاسانيد في تصانيف الابواب
فانها لا مجال لتوجيه مفصلة في عتق مواضع يكون الناقل لها قد
اخذها فيها بالصورة التي كانت عليها في الكتاب الاول وتعرف
حال بعض اسانيد حديثنا عن هذا الباب وغيره هو متفق الممارسة
المأثرة اذ يعلم بها ان اكثر الطرق مستحقة في الاصل وان التعمد طار

عليها

عليها فيستعان ببعضها على بعض في مواضع الشك في الحديث
على ذلك ايضا في كثير من الموارد مراعاة كتب الرجال المتقدمة لذكرها الطرق
كالأفريست وكتاب النجاشي وقاما ذكره الصدوق في من الطرق
الرواية ما اورد في كتاب من لا يحضره الفقيه والتفضل من معرفة الطريق
في ذلك اثر عظيم والنجاشي غفلة اليماعة عن هذا امر وضوحه وليست
شعري كيف جرت احوال او كذا الاجلاء الغفلة والفضائل ابانت
ان يكونوا القصة واذ لا الاطلاق لا الغرض مع ما فيه من التعمد والوقوع
للتباس في اي غرض يظهر هناك سوى ما ذكرناه اذا قرر هذا فليعلم
ان ما وقع عليهم فيهم فيه الاستبصار وليس محلا للجهل الماهر و
الحسين بن سعيد عن حماد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي
المراد فيها حماد بن عيسى والعباس بن معروف بل اشكال ومن
ذلك ما يكره في الطريق من رواية الطحا عن محمد وحماد بن رزين و
ابن مسلم بعين شك ومنه ما يكره ايضا من الرواية عن ابن مسكان
وابن سنان ولا ريب ان الاول عبد الله واما الثاني لقريبه يبين
عالمنا بوضوح في المأثرة انه التعمد وهو عبد الله المصنف وهو محمد

وهو محمد فلا يكون هناك اشتباه فمن الواضح اني يعلم فيها انه عبد الله رواية
فضالة بن ايوب او النضر بن سويد عنه وهو كثير من المواضع التي يعلم فيها
انه محمد رواية الحسين بن سعيد او احمد بن محمد بن عيسى ومن عجيب ما انتق
هذا ان المحقق حكم بضعف استاد يروي فيه الحسين بن سعيد عن ابن
معلل بان محمد بن سنان ضعيف فناقش الشحيد في التكري بان
الذي في التمهيد عن ابن سنان قاروا لعلة عبد الله التمهيد وبما كان
عنده ما ستره في كتابه العلو ان شاء الله من رواية الشيخ في سنده
عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان والتضعف والاعتبار بسنده
بانه من جملة الاغلاط ووقع في بعض الطرق بساطع الجمع الرواية عن
عبد الله ومحمد لبعض الرجال في اشكال التمهيد عن عبد الاطلاق وسري
في ابواب المياه من ذلك موضعاً يروي فيه محمد بن خالد البرقي عن محمد
بن سنان من طريق عن عبد الله بن ابي المبارزة ترشد ابن
الصريح في هذا رواية عن الضعيف وان ابن البائس وهم فاحش في اشكال
فيه وفي بعض الاسانيد بقلة ونور رواية الحسن بن محمد عن
محمد بن سنان وهو يروي عن عبد الله كثيراً والظاهر هو عبد الاطلاق
هذا ان المراد عبد الله اذ لا يعمل ارادة محمد منه مع شدة تدور

الرواية عنه
نعم كذا الكافي

الرواية عنه نعم كذا الكافي ان يثبت ان عبد الرحمن بن محمد يروي عن محمد بن
سنان وسياق كلامه في ذلك ويوجد في بعض الطرق رواية ليرس
بن عبد الرحمن بالتفريح ويوس من طبقه من يروي عن عبد الله بن الحسن
في كثير من الاسانيد تفريح رواية عنه ابنه فيحتاج التمهيد سيما مع
في رواية عنه حيث يقع للاجتهاد اخرى من القرآن من غير ما ذكرناه من
رواية الراوي عنى الا ان وقوعه في الطرق الصحيح لولاه ما وجدوا
من المواضع التي وقع فيها الاشتباه اليه رواية موسى بن الحسن عن عبد
الرحمن وهو كثير في كتابه الخ والتضعف فيه تفسيره عنه اسانيد ما بن
ابن جبران وزاد ما بن سيبه غلط وان اراده ابن ابي جبران
في الحل والجملة فهذا باب واسع يطول الكلام بتفصيله ولا يطاد
على التيقظ بعد ما بينناه عليهم من الطرق الى مرفقة وذكر العلامة
في الخلاصة ان الشيخ وعنه ذكرناه كثير من الاخبار بسعد بن عبد
عن ابن جعفر وان المراد باب جعفر هذا احمد بن محمد بن نبيه وانه
يروى ايضاً في بعض الاخبار الحسن بن محمد عن ابن القاسم المرازم
مؤوية بن عمار وذكر ان ابن داود كان به بحر هذا الكتاب وما قاله شيخنا
ما اوضحناه اسمى كلامه اعلم الله مما قد واقعه في ذلك الشيخ المحقق

المعاجز ادام الله ايامه فقال في فواتح الصبح السهلي واخبرته قد يميز
 عن بعض الرواة بأسر من يشك في جليل القياس على بعض
 الناس ولكن كثرة الممارسة تكشف في الاغلب عن حقيقة الحال
 فمن ذلك القياس الذي يروى عنه محمد بن علي بن محبوب فانه
 كثيرا ما يقع مطلقا غير مقرونا بفصل ميم لکن ابن معروف
 النخعي والقي ومن ذلك ما يروى عنه الحسين بن سعيد
 ابن عيسى التميمي الجعفي ومن ذلك الحلاء الذي يروى عن محمد بن
 مسلم وقد يقال العلاء عن محمد بن عيسى بن عيسى بن مسلم والمراد
 ابن رزيق النخعي ومحمد الذي يروى عنه هو ابن مسلم ومن
 ذلك محمد بن محمد فانه مشترك بين جماعة يزيدون على الثلثين
 لكن اكثرهم اطلاقا وكذا رواية الاسانيد اربعة فثبت ابن الوليد القمي
 وابن عيسى الاشعري وابن خالد البرقي وابن ابي نضر البجلي قالوا
 في ذكره او ايل السند والاساطيل في اوساطه والاضيق في اواخره
 واكثر ما يقع الاستنباط بين الاوساطين ولكن انهما ثقتان لم يكن
 في الحديث عن تقيته فائدة يعتد بها واما الرواية فاعلم ما يذكرون
 مع قبحه مميزات النظر فمن يروى عنهم وروا عنه رجا فحين

الحارثي

التي روى على استنكاف الحال ومن ذلك ابن سنان فانه يذكر كثيرا
 من غير فيحصل يعلم انه عبد الله النخعي او محمد الضعيف ويمكن استنكاف
 كونه عبد الله لوجوده منها ان يروى عن الصادق ع في غير واسطة
 قال محمد بن النعمان يروى عنه في واسطة ومنها ان يروى عنه في غير واسطة
 عمرو بن يزيد او ارمزة او حفص الاعور قال محمد بن النعمان يروى عنه
 بتوسط احد من هؤلاء ومنها ابن سنان الذي يروى عنه النضر
 بن اسود او عبد الله بن المغيرة او عبد الرحمن بن ابي نجران
 او احمد بن محمد بن ابي نصر او فضالة او عبد الله بن جبلة فهو
 عبد الله لا محمد وابن سنان الذي يروى عنه ايوب بن نوح او
 موسى بن القاسم او احمد بن محمد بن عيسى او علي بن الحكم فهو محمد
 لا عبد الله وكثرة نسخ الاسانيد ومجاورتها تعين على دفع الاستنباط
 في كثير من المواضع امي كماله ام الله اياه واقول مساهلة هؤلاء
 الما جلاء في هذه الامور مبني على ما جفنا سابقا من ان جهة اعم
 وهم على ملك الاحاديث كونهما ما عذرة من الكتب التي اجعت
 الزيادة على صحة نقل كل ما فيها ويبر ما يميزنا الاسماء المشتركة
 المذكورة في سند الحديث الاول ذكرنا النخعي التي بها يميز فلندكر

حاله حاله هذا السند فاعلم ان حال رجال هذه السند الارجلين
واضح مسطور في كتب الرجال المرفوعة بها واحسنها واتقنها
كتب ابن منبج في الحديث والفتنة والرجال مولانا المحقق العلامة
عمدة المحققين في الحديث والفتنة والرجال قدوة المتدربين ميرزا
محمد الاستر ابادي الحلي والمحدث بيلع الله الامين قد دام بدمج
الكبرى سلام الله عليها قدوة في هذه السند قدوة الله
مرقده الشريف واما الرجالان محي احمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد
الولي بن الحسين بن ابي طالب وخالهما من كونه كتب سما المحقق
محمدا في غيرها من كتب التاريخ من مضافا وانه ما ذكره في تحقيق
المقامات في النادرة للوابعة والنايات **في نادرة الرواية من قرا**
سند الحديث الاول ذكر صاحب المتفق قدوة يروي للتقدم من
على بنا رضى عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم لا عت
سبا فمهم وليس لهم ذكر في كتب الرجال في السند على الظاهر فينتف
ادخالهم في قسم المحققين وسيل بان قرا في الاحوال في هذه
تبعه استاذ اوليها الاجلاء الرجل الضعيف او المجهول شيئا
يكون الرواية عنه فيظهر من الاعناء به ورايت لوانه في

كلاما في شأنهم بعض مشايخهم الصدوق قدما ما قلناه وربما
يتوهم ان في ذلك التعرض لذكرهم في كتب الرجال اشعارا بعدم الاعتراف
عليهم وليس في ذلك الا سباب في مذكرتي واطرها لا تقتضين
لهم وكنز الكتب المصنفة الرجال المحقق الاصحاب اقتصر واقفا
على ذكر المصنفين وبما في الطرق الرواية كتبهم هذا ومن الشواهد
على ما قلناه انهم في كتب الرجال يذكرون عن جميع الاعيان
انهم كانوا يروون عن الضعفاء وذلك سبيل الاخبار عليهم و
ان كانوا لا يعرفونه طعنا فيهم فلو لم يكن الرواية عن الضعفاء ومن
مخصوصيات من ذكرت عنه لم يكن لانكار روجه لولا وقوع
الرواية من بعض الاجلاء عن مشهور الصنفين المكان الاعتبار
فينتف عن رواية من هو معروف بالثقة والفضل وجلالة قدره عن هو
محمدا في الظاهر من جملة القرائن القوية على ان الضعيف عند
لكثرت الكلام في شأن محمد بن سنان بسبب ما ذكرته من قيام الله
برواية الاجلاء وذكره في زياده لجملة من الحكايات فيه منها ما حله
على بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان انه قال لا اهل لكم ان
ان ترووا احاديث محمد بن سنان عن ما دمت حيا واذ كنت

في الرواية بعد مائة من مائة من الحكاية و صورة هكذا قال ابو عمرو وقد
 روى عنه الفضل وابوه ويونس ومحمد بن عيسى الجعدي ومحمد بن الحسين
 بن ابي الخطاب والحسن بن الحسين ابنا سعيد الهمداني و
 ايوب بن نوح وغيرهم من العلويين في القنات من اهل العلم و
 ذكر النجاشي ان جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى ساور مكان ضيعنا
 في الحديث لم قال ولا ادرى كيف روى عنه الشيخ النجاشي القنات ابو
 علي بن عظام وشيخنا الجليل القنات ابو غالب الدارمي رده اذا قرئ ذلك
 فاعلم ان من هذا الباب رواية الشيخ عن ابي الحسن بن ابي جعفر فانه
 غير مذکور في كتب الرجال والشيخ رده في الرواية عنه غالباً لانه ادرى
 محمد بن الحسن بن الوليد ما يقدره كلام الشيخ جعفر يروي عنه بعض
 واسطة والغدير حجة يروون عنه بالواسطة فطريق ابن ابي جعفر
 اعلو للنجاشي فيهم عنه رواية كثيرة مع انه ذكر في كتابه جماعة من
 الشيخ وقال انه ترك الرواية عنهم لسماعه من اصحاب الضعيفين
 ومن الباب رواية الغدير عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد و
 الشيخ يروي عن جماعة منهم الغدير عنه القنات كثير و منه رواية الضعيفين
 عن محمد بن عمار بن مكيك و احمد بن محمد بن عمار بن مكيك و غيرهما و

وللشيخ ابن رواه كثر عن احمد بن محمد بن يحيى كثر بواسطة ابن ابي
 الجعدي والحسين بن عبد الله الفضل يروي العلامة بحكم بصحة الاسناد
 المشتمل على امثال هؤلاء وهو يساعد ما قرناه مضافاً الى ان الرواية
 عنهم تكون في الغالب متعلقة بكتب السلف من جهة الى طرف
 اخرى واضحة لكنهم من حيث ظهور الحال عندهم لا يفرقون
 بين طريق وطريق لهم الرغبة في كثير الطرق والتفتن فيها
 وما ظنوا ان الامر يمتد الى ما ينبغي اليه يستزيد عن مثل ذلك ومن
 اكثر مراجعة كتبهم احوال المعارفة كلامهم لا ينفق وخطره
 من هذه الجهات شك اسكلامه اعي الله مقامه واما اقول ادلا
 البوكل الجعدي من ان فضل المحقق الموفق صاحب كتابه العالم والمنتقى
 حيث تغفل بان اعتمد الشيخ وعنه من قد ما نأى عن القرنين الموحدين
 للمقطع بصحة ما نقل عن الامامة لا على السند الصحيح الواحد كما تقدم
 نقله عنه وعن المحقق الجعدي وعن السيد سلطان العلي الكاشغري
 السيد المرتضى عنه عن رسل الطائفة عنه واعترف بان قسم الحجة
 الى الاف م الاربعة واقسام تلك الاقسام وما يفرح عليها

من الاحكام انما نشأ قبل العلامة ره بقليل ومع ذلك رحم ان الكنا
رواية القدماء عن جميع من يجهل الحال ليل على كونه ثقات واثبات
انا حقنا سابقا ان الكتب الاربعة ما خفوة من الاصول التي اجعلت
قدماء التوفيق على صحة نقلها عن الصادقين ع وان كثيرا من رجال
الاسانيد المذكورة اذ ايل الاسانيد وادوا سطحا من مشايخ الاجابة
الاجالية المقتضية ان تلك الكتب الغرض من ذكر الطراف ان تلك الكتب
المعلومة بالزوات سلسلة الخطة التي لا اعمد عليها ولا اعتمد عليها
انما ان في الكنا قدما بنا الرواية عن جماعة غير معروف في الحال من غير
نقد من لذكرها لهم سيما مع تمكنهم من استعمال حال الاحاديث التي هم
في طريقها عن بعض المعصومين ع قرينة قوية على قلة اعتناهم بها
تلك الجماعة وعلم ان الاعتماد في صحة الحديث على جهده اذ في غير كونه
ثقات وراي كونه كنه ان يمكن ان يقال ان كنا روايتهم عن تلك الجماعة
على انهم ثقات وقد ثبتت رواية الاسلام وعين كرس الطائفة
وسمى الصدوق عن جماعة قطعا بصحة كونه رواية عنه عن عدة من
اصحابنا عن سهل بن زياد واما ما ان يحقق التمام ان فرق بين

الكنا

الكنا عن رجل هو صاحب فضل ومن الكنا الرواية عن رجل هو طريق
الاصول فان الاول رحم على كونا صاحب الاصل ثقة او كونا اهله صحيحا
والثاني رحم على ثقتهم الا التبرك بالمال سلسلة الخطة
التي رحم من المعلوم ان الجماعة الذين كلامنا فيهم ليس من
اصحاب الاصول هكذا ينبغي ان يحقق هذه المواضع والتدليل
على توفيق الملك العلامة رحم في اهل الذكر رحم رحم رحم
من فوائده سند الحديث الاول ذكر الشرح التبرك بالمال رحم الذي
محمدا بن علي ادام الله ايامه في فرائض الصلوات رحم قد يدخل في اسانيد
بعض الاحاديث من ليس له ذكر في كتبنا رحم والتعديل رحم رحم
لا قمر عيزان اعظم علمنا التقد من رحم قد اعتنوا به
واكروا الروايات عنه واعيان مشايخنا الآخرين طالب تاليفهم
قد حكموا بصحة روايات هو في سندها والظان هذا التبرك
كلها في حصول الظن بعد التبرك ذلك مثل احمد بن محمد بن الحسن
بن الوليد المذكور في كتب الرجال في ثقتهم واما هو في غير ذلك
يجرح ولا تعديل وهو مشايخ الفيدرة والواسطة بينه وبين

ابيه والرواية عنه كثيرة ومثل احمد بن محمد بن يحيى الطاطري قال الصدوق يروى
عنه كثيرا وهو من مشايخنا والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله و
مثل الحسين بن الحسن بن الحسن قال كان الرواية عنه كثيرة وهو من مشايخ
محمد بن الحسن بن الوليد والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد و
الشيخ عروة في كتاب الرجال فارق في اصحاب العسكري و تارة
في من لم يروى عنه فليس عليه شيء ولم تقف على ثبوت الا في غير ما
في نسخة محمد بن ابراهيم والحق ان كلام الشيخ هنا ليس حرجا
في التوثيق لا يخفى على التامل ومثل الحسين بن علي بن ابي جعفر قال
الشيخ وه كبر الرواية عنه وسندنا عن سند الفيد لا يروى عن محمد بن
الحسن بن الوليد غير واسطة وهو من مشايخ الحسين بن علي بن ابي جعفر
من مشايخ الاصحاب لنا بحسن حالهم عد التقر وقد عدت فيهم
في الجبل المتين وهذا الكتاب في الصحيح عاجرا بما في منوال مشايخنا
المتين ونزجهم الملك بما ان يكون اعتنا دنا فيهم مطابقا لواثق
وهو في الاعانة والتوفيق اسمى كلما دام الله ايه واما اقول
اولا قد حققنا ان الكثير من الرواية عن محمد بن الحارث

لا يروى

لا يروى عن كونهما ثابت لان اعتني دهم بالاحول المجمع عليها لا على
الطرق اليها وقام بما ان الكثير من الرواية عنهم لا يروى على الاعتناء بغير
حققنا بل اعتناء ان في الكثير من الرواية عنهم من غير تقرض لذكر
حالهم مع الضم مجهول الحال لا لما لما قوية على قله اعتناء بغير
وثائق الضم الكثير من الرواية عن الضعف فلا لما في الكثير من الرواية
على ما ذكر وا را بما ان الكثير من الرواية عنهم لا على احد الامور
كروا مهمات في الرواية او كول كتبتهم صحيحة محلولة والصحة
بالتواتر او بالتواتر او بوضوح على كتبتهم كما او كول بغير طريق
الى اصول صحيحة محلولة بالتواتر فان كان قد جميع من اعيان
المتن خبرين من كل مهم بصحة روايتهم بلك الجماعة في طريقها
ذلك لقد المشرك فلا مهم صحيح وان كان قصد هم تحسين
الاحتمال الاول فلا مهم بصحة والحق ان الاحتمال الاول والثاني
شعير وذلك لما فهم كثير من الرواية عن الضعف مع دعوا هم صحة
جميع ما كتبتهم من الاحاديث وصا يؤيد ما ذكرناه ان مقتضى الكتاب
المقدور المشرك ومن ان الثاني الثالث شعير ما ذكره صاحب
السمع وه حيث قال الشيخ بما عدل في كتاب عن السند المتفق الى غيره

لكونه اصل ولعمري ثبت الخصال عنده من وجوه شتى يطول الكلام بشرحها
 ووقع هذا العهد وله للطرف الاخرى غير خافية بعد اعطاء النسخة
 التي يفتدى بها بمجمل حطتها لا للطرف الواضح في الزرست اما
 وقرعة في الطرف الفصل وذلك حيث يورد تمام اسناد الحادي
 بموجب لما شكل اذا كان لعين من اليه الطريق من سائر رجال
 السند او بعضهم كتب فانه يحتمل حاجة الحديث من كتب هذا
 ذلك الا اخر حال السند الذي يفتدى بقرعة في الطرف
 الواضح كيك باب الاطلاع عليه نسخة او ربما افاد التبع العلم
 بالما خزنه من الصور اذا عرفت فاعلم ان من هذا الباب في
 الشيخ عن الحسن بن سعيد بالطرف المستعمل عن الحسن بن الحسن
 ابان حال الحسن هذا ليس بذلك المتخذ لان الشيخ ذكره في كتاب
 الرجال من احدى مائة اجمالا في نسخة العكس في كتابه في
 باب من لم يرو عن واحد من الائمة ولم يتفرعن له المرفوعين يدرج
 ولا غيره كما هو الغالب في طبعته وصوره كلاس في الموضع الاول هكذا
 الحسين بن الحسن بن ابان اوردته ولم اعلم انه روى عنه وذكر ان
 فخر الدين انه قرأ به الضمير وسعد بن عبد الله وهو اقدم منها

مما لا يحق

لان روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلها روى عنه ابن الرواحي ولم
 يتفرعن له الا في نسخة كتابه بالاعتماد على رواية كتب الحسين بن سعيد
 ولم يذكر من حاله شيئا من ان يكون الحديث المروي عنه مأخوذا من
 كتب الحسين بن سعيد فتفرق في تصحيح على الطريق الصحيح الواضح اليه
 انما يظهر مع خلق السند والاتباع باسناد الحسين بن سعيد على
 ما يحتاجه الشيخ واما ما ذكره اسنادا في نسخة فيجمل كون الاخذ
 من كتب غيره فلا تقلم رواية الحديث عنه بالطريق الصحيح ولكن قرآن
 الحال تشهد بان كل رواية يرويها الشيخ عن الحسين بن الحسن
 ابان عن الحسين بن سعيد في كتب الحسين بن سعيد اذا لا خوف
 للابان رواية الحديث كتبت ابن سعيد ومحمد بن ادرمة وحيث
 ان كتب ابن ادرمة وحيث ان كتب ابن ادرمة مترددة بين الائمة
 فالطريق خالية من روايته عنه وليس لابان كتب فيجمل الاخذ
 منها ولا في رواية الوفا يطمن فيجمل في نظر المعارس ان يكون الاخذ
 من كتبه والابان الشيخ يفتدى لكتاب روايته حديثه في اخر الكتابين
 متصل الاسناد بطريق ابن ابان ورويه بعينه في الكتاب الاخر

معلقاً منه والبحسين بن سعيد او متصلاً بطريق اخر من طرق اليه
 لم يذكره في ذلك الكتاب الواحد حيث تذكره كذا الحديث لغرض
 اذ اتفاقا ولا ريب ان مثل هذه التواتر في تقييد القطع بالحكم وله نظائر
 يعرفها الماهر انتهى كلامه (على الله توفيقه) واقتل الشيخ المحقق
 المخرج الحسين بن الحسن بن ابان و احمد بن محمد بن الحسين بن
 الوليد ونظائر في معالة واحدة وجعل الكل واحدا وهو ان الكثرة في
 الرواية عنهم وحكم اعيان مشايخنا المأثورين بصحة روايات
 هم في مسندها يوجب الظن بعد التمهيد وهذا التمهيد من الظن كان
 من العمل برواياتهم والناقل للمحقق صاحب المصنف هذه افرد الحسين
 بن الحسن بمقالة وذكره على معيار الحكم الذي ذكره لنظرائه
 والحق انه زعم في صريح الترتيب الدالة على ان الاحاديث التي هو
 في طريقها اخذها الشيخ من كتب الحسين بن سعيد وزعم عدم صحتها
 في حق نظرائه والحق بخبري ان التواتر التي زعم وضوحها صاحب
 المنتقى مدني في الحسين بن الحسن بن ابان واصله في رواية
 احمد بن محمد بن الحسين بن الوليد ونظرائه كلهم وان التواتر في

زعم

زعم وجودها مما جرت التواتر عنه الحسين بن الحسن بن ابان
 وزعم وجودها الشيخ المحقق المأثور اذ انما في رواية في الكل وفي
 الترتيب للوجه للظن بحسن حالهم وبعدهم لا وجود لها وذلك
 لاننا راينا في الرواية عن الصنفاء وقرئ بضمير واحد
 كتابه باخوة من الكتب التي اجمعت الفرقة المحقة على قبول ما فيها
 وتسلمها كما مر في ذلك سابقا ولا من ان لا يحتمل محمول
 الحال مع كثرة الرواية عنهم من غير تعرض لذكرها لغير ترتيب
 على قللة الاعتناء بها وهم في الاعتماد على الحديث ليس من
 جهة عدم التمهيد وبالجملة فمر عظمى من قصدهم من تقييد تلك
 الكتب امتناعا عما خزن في كتبهم وادعى دهرهم عليها في العلم
 والاحتكام وادعى دهرهم صحة نقل ما فيها من الاحاديث ليعتمد
 عليها مع كثرة الرواية عن الصنفاء وعن الجمهورين من غير
 تعرض لذكرها لغير ترتيب واصله في تقييد القطع بانه ليست
 جهة اعتمادهم على تلك الاحاديث وادعى دهرهم صحة عدالة
 رواياتهم ونحن نعلم قطعاً عمدة ان في زمان ثمة الاسلام وسنخا الصدر

كرويه

وربما ليس الظاهر منه لم يكن جهة اخرى موجودة الا لاظهار ان
 التي ثبتت عندهم باجماع اطراف المحقق وغيره صحتها نقلها عنهم
 فعلم على قطعي ما دام ان احاديث كنيه هؤلاء الاجلاء مأخوذة
 من تلك الاصول وما يثبت بعد ما دللنا على ان الشيخ اخذت
 الحديث من كتب الحسين بن سعيد لنا والتمسك للمعروف بالكتاب
 الواضح المذكورة في الزبدي ان كتب الحسين بن سعيد اليه كانت
 المأخذ من المأخذ عادة ان نسبة كتب الحسين بن سعيد اليه كانت
 معلومة للشيخ به بالتواتر والقرائن كان الكتب المأخوذة عنه بالنسبة
 اليها الا ان كان كلام المحقق اليه قد تقدم نقله فخرج ان
 كتب الحسين بن سعيد كانت معلومة والشيخ لانه اقدم اولي بذلك
 وما لنا ان عند التحقيق ان تلك الطرق من مسانج الاجازة الاحكام
 المحضة من العلوم ان المخرجة اجازة اجازة لا يعين اليه كذا ما
 والرواية بل يقول اجزئت لك ان تروي عن ما يجوز له روايته
 بعد علمك بذلك او اجزئت لك ان تروي عن جميع رواياتي
 وكتبه فعلم ان تعيين الاحاديث منوط بشئ اخر غير قول

المخرج فكذا ينبغي ان يحقق هذه التتبع الواضحة والتكامل على قدر
 تلك العظام ودلالة اهل الذكوة **القائمة الاولى** من فائدي متن
 الحديث الاول قد نقل في كتب الشافعية كشرح المحلى للمعراج النوري
 حديثا اذا بلغ اليه فليكن لم يحل الخبث وفي رواية اخرى فانه
 لا ينجس ونقل حديثا لا ينجس شئ الا ما غلبت به وطريقه ولو
 سم فيها الا دون العليين نجس بالملاقات ان وردت النجاسة
 عليه لم ينجس حديث العليين السابق المخصص لمنطوق حديثا
 لا ينجس شئ السابق وحيثما من متاخرى اهي ما ذكره الا في
 اذا كان المأخذ قد كرر لم ينجس شئ وظاهر هذا ان باب مفهوم
 المأخذ لانه على انه اذا كان اقل من الكرر نجس بمأخذ التي سنة في الجملة و
 اما قول المحقق ان هذا لا يثبت احدهم بما ذكره والا فري ان
 الغرض من المسوق له الكلام بيان المعيار المميز بين ما ينجس بمجرد
 الملاقات ودلالة المأخذية ودلالة قطعية حاصله من قرينة التتبع
 لا ينجس على احد من ذوي الالفهام **القائمة الثانية** من فائدي متن
 الحديث الاول لم يجر في شئ من الروايات دلالة على انفعال
 اليه العليل بوردته على النجاسة وسكن محقق العام ان شاء الله

في كلامنا في باب الماء النيلي تحصل فيه النجاسة وفي باب الماء المستعمل
 في رفع الحدث الاضطراد الاكبر **المادة الاولى** في سنة الحديث
 التي على طريق المتأخرين من اصحابنا واهلنا ان مقتضى ما ذكره الشيخ
 في اسانيد كتابه الاجبار وظاهره سوق سنة الحديث الثمانية انه اخذ
 الحديث الاول والثاني من كتاب الحسين بن سعيد وانه اتفق على
 طريقه الا كتاب الحسين بن سعيد الذي ذكره او لا وعلى طريقة الاخرى
 المذكورة في اسانيد الكتابين وفي فهرسته المكتبة واما حماد فصر
 ابن عيسى التميمي المعروف ومعه بن عمار من الثقات المحدثين واما
 اخوانه او لا بعد ان دلل القرائن وتخرج الشيخ على اخذ الحديث
 من كتاب الحسين بن سعيد لما مشروحه في الحكم بصحة الحديث
 عن ملا حظرة طرق الشيخ الى ذلك الكتاب وذلك لانا علم
 علما يقينا عاذا ان كتب الحسين بن سعيد كانت معلومة للشيخ
 بالتواتر والقرائن كما ان الكتب الاربعة كانت بالنسبة اليه الاتي
 فيها كانت معلومة للشيخ بالخط او كما تقدم نقل عن اهل المعزو
 الشيخ ادرك ذلك لانه لما كتب قدما في زمانه وقرى كما تقدم
 نقل ذلك عن صاحب المصنف والشيخ وعن غيره واما ما

الز

المرتكب الطرق من نسخ الاجارة الاجالية المحضة كما يستفاد من حديث
 النجاشي من اواخر كتب الرجال للشيخ ومن العلوم ان الجزاء
 اجالية محضة لا يعين للجاز له يخص الكتاب ولا يخص الحديث
 ان الميزان يتطل في التعيين على ارجح من تواتر وقوله وانما
 بعد ان علمنا ان الشيخ قد كثر من القدماء لم يجوز العمل بمجزيه
 العلم بورد الحديث عن العصور ولا يكون مجزا عليه كما تقدم في رجاية
 بذلك كسيف نجم ان يقول الشيخ الملاء الحكم بصحة الحديث على الطرق
 الاحادية التي ذكرها في نفس الكتابين او في ما اسانيدهما اورد في سنة
 وراينا انما قد علمنا ان الشيخ كان متكلما من اخذ الحديث من الكتب المجمع
 عليها ومن العلوم انه مع الممكن من نقل قطعه لا يجوز في الشريعة الاعتم
 على ما لا يفيد القطع ومن العلوم ان مثل الشيخ قد لم يفعل عن هذه المسئلة
 وحاشا ان الشيخ صرح بان كل حديث نقل به اخذه من الكتب المتقدمة
 المجمع عليها ولا جاز ذلك اعتم عليه فكيف نجم ان يقال اعتم على تلك الطرق
 الاحادية وسادسا ان كثيرا من تلك الطرق تشمل على الضعفاء ومع
 ذلك الشيخ على اجادة في منقول اهل قبل قد يعمها على الصحيح معلوم

انه لم ينقل عليها وسأبنا ان حماد بن عيسى عن الاسطوخودوس بن
 اجمعت العصابة على انهم لم ينقلوا الا الصحيح ومن العلوم ان الشيخ
 كان يحكي عن اخذ الحديث المنقول عنه من كتابه ومن العلوم انه لا
 يجوز الاعتماد على نقل اجماع الامم دون الشريعة فعلم ان الشيخ اعتمد
 على نقله واخذ الحديث من كتابه او على امر قوي منه او شبه القاطنة
الثاني سند الحديث الثاني على طريقنا فنقول ولا قد علمت ان مقتضى
 منه هذا الشيخ من عدم يجوز العمل به لا يفيده القطع بحدوث الحديث
 عن العصور ولا يكون محتملا عليه مقتضى قريحه بان كل حديث عمل به
 لا يخرج من الاقسام الملقبة المتقدمة ومقتضى القدر من الراجحة التي
 لا يمكن ان يعتدل عنها مثل الشيخ انه اخذ هذا الحديث من الكتب
 المجمع عليها اما بواسطة علمه ليسويها فصوره النقل او بواسطة
 ومن العلوم على يقيننا ان الشيخ قد قدم ما هو عن الاشياء ومن
 نقل ما شك فيه او سئل فتعذر على نقله كما تقدم تخمينه وبالمجمل كما يجوز الاعتماد
 على نقل الشيخ من عن فم العصور او عن خط العصور او عن كتاب قور
 العصور كذا لا يجوز الاعتماد على نقله عن كتاب ثبت عنده انه من

الكتب

الكتب التي اجمعت الفرقة المحقة على صحة احاديثها واما احتمال وقوع
 السند في خصوصيات بعض الالفاظ فيندفع بالاسباب التي مضت
 في كلامنا ونأينا ان حماد بن عيسى عن الاسطوخودوس بن اجمعت
 لانه العصابة على انهم ينقلون الا الصحيح من العلوم ان كان متحكما من
 استعمال صحة هذا الحديث وثبت عندها من كتابه ومن العلوم
 ان الشيخ لم يعمل ولم يقر في مثل ذلك لما علمت من انه صحيح يمكن
 من سلوك طريق قوي في الشريعة لا يجوز الاعتماد على غيره الا
 ما دونه فعلم ان الشيخ اعتمد على نقل الحديث عن كتابه او على شيء
 اخر مثله او قوي منه لا يقال مقتضى قريحه بانه متعذر باسناد
 الذي اخذ الحديث من كتابه والاعتماد مقتضى معرفته كلامه انه اخذ
 الحديث الاول من كتابه من كتب الحسين بن سعيد لا ما نقل
 اوله لا مانع عن الجمع فيحمل ان يكون الشيخ اخذ الحديث من الكتاب
 من احدهما بلا واسطة ومن اخذ واسطة اما بعض الشيخ كتاب
 ابن سعيد عن كتاب ابن عيسى او سنده من اسباب العلم وموجب
 اليقين ونأينا ان يحمل ان يكون كتب الحسين بن سعيد عن الشيخ
 مثل كتاب حماد بن عيسى او قوي الامم يروي ما نقله عن الحديث

سواء احاد

في حق كثير من سعيه وما قلناه عن اوائل كتاب من لا يحضره الفقيه و
ما يفر من شياق كلامه في الاسلام في شان كتب الحسين بن سعيد
ومن شياق كلام الشيخ به ومن تخرج الشيخ في التدرست والتمني
الكتب معتزة ويؤيد ذلك الحسين بن سعيد في ذلك من الاثمة
ولكان متمكنا من استعمال حال الكتب التي اخذ الحديث منها من غير
لولا ان يكن قطع عنه من جهة اخرى ومن المعلوم ان اداسط الاما
لا يفتقر في مثل ذلك ولا يقول عنه فليكن يفر او يغفل مثل الحسين
بن سعيد وبالحيلة ايمنا بما انفسوا الكتاب واخولا بفرها
على قطع وتيقن واجد بابها حق وامر وابشرها والعمل بها
في زمن الغيبة وقد غفلوا عن ذلك جميع من متاخرى اصحابنا من
الذين شئوا واجعة الطائفة وحنيفة الكيد من احاديث
الكتب الاربعة مع دعوى مصنفها فيها صحيح ما خذ من الاصول
المعتبرة التي مهدتها للائمة لمعمل الرعية بها في زمن الغيبة
والتي في ذلك الحكم الغة اذها نعم بما كتب في الامة وعدم وجودهم
في الاصولين الحكام العزة الطاهرونه وغفلت عن الانذار
لكن شفاقة ايمناهم من ورائي ورائهم **الفقرة الاولى**

سند

في سند الحديث الثالث قلت تقرح الشيخ به ما يفر من مواضع فليفتق الا
بند كما بسط الرجل الذي اخذ الحديث من كتابه ومصرف كلامه
هذا يقتضي انه اخذ الحديث الثالث والرايع والي من كتابه
الاسلام محمد بن يعقوب الكليني فيه وصفوا ان هذا ان يحال في
المعروف ويحالي بن ابراهيم بن هاشم الذي التفت الشئ العالم
وحال به ابراهيم يعلم من الفاية التي ذكرنا فيها حال الحسين بن
الحسين بن امان ونظر انه بل هو اجل قدرا من هؤلاء وعلى ان ابراهيم
عطف على محمد بن اسمعيل مستفاد ذلك بطريق السماع من صاحبنا
وبالتبع ومن المعلوم ان سنة كتاب الكافي الامام محمد بن يعقوب الكليني
كانت معلومة للشيخ به كما انه ذكر بالنسبة اليها ما ذكرناه في تحقيق
سند الحديث الاول في الثاني من القواعد راجعا ويريد بها ان تفي
الاسلام لا يحل لول الكافي ان كل احاديث صحيحه من الصادق
في ادعاء سمع الصدوق في اوائل من لا يحضره الفقيه فاذا وجد حديث في
كتاب الاحكام الثلثة اختلف على صحة بل جاء نقله من الاصول المعتمدة
دعوى السنة ومن الامور المعلومه من القرائن التي اية ان ثمة الاسلام

اخذ هذا الحديث من كتاب الفضل بن شاذان الذي كان مشهوراً بين
المكانين بن معتز عليه و قد تقدم نقله عن المعتز وقد علم ان مثل هؤلاء
من يمكنه من اخذ الحديث من الكتب المعتمدة عليها لا يعيد عنها الا ملاحقها
ومن المعلوم يمكن انه لا اسلام من اخذ الحديث من تلك الاصول
فقلنا اخذ منها ومن المعلوم ان دعوى انه لا اسلام صحيحة لجميع
الحديث المأثور مع احتمال كثر من طرقها على الضعفاء فينتقض
انه اخذ الحديث من الاصول المعتمدة عليها واما ذكر الطرق الى تلك
الاصول لمجرد التبرك باقتباس سلسلة الى طبعه الباطنية ولما نرد
عن تمييز محمد بن اسمعيل الذي روى عن الفضل بن شاذان
لا حقيقته لكن جال المتأخرين في تميزه وحقائق
حاله ولم تتم ما جرت به العادة في فصله بترتيب ارباب الثقات
فينبغي ان يحقق القائم بتدقيق الملك العلام وبكلمات اهل
التدقيق فمنهم من توهم انه محمد بن اسمعيل بن بزيع والمؤخر ابو
داود وبقية التي قبل مولانا عبد الله الزدي في حواشيه على ادب
الاستبصار ونيش هذا التوهم التفتوه باللام قبل الالف

بما عبد الله الزدي
في اول الاستبصار

في تحقيق

في تحقيق اتمام و منهم من ذكر انه احد الرجلين اما النبي يروي او البركي
وهو سمي العلامة المحقق قدوة القدرين افضل المتأخرين في الحديث
الثقة والرجال وورعهم ميرزا محمد الاثرابي وهو ذكره في كتبه الحنفية
في فن الرجال و منهم من زعم انه البركي وهو الشيخ المحقق الحارثي الذي
معه على ادب الله اية حيث في فوائده الصريح البهائي واجب في الاسلام
في كتاب الكافي ان ياتي في كل حديث بجميع سلسلة السند بينه وبين العصور
ولا يعرف من اول السند احدا اخر انه كذا ما يذكرة صدر السند محمد بن اسمعيل
عن الفضل بن شاذان وهو يفتقر كون الرواية عنه غير واسطة فربما ظن
بعضهم انه الواوابة الثقة الجليل محمد بن اسمعيل بن بزيع وانه ذلك
بما يعطيه كلام الشيخ في الدين حسن بن داود في حديثه في كتابه اذا
وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل في حديثها
قولان في ان في القصة اشكالا ضعيف الرواية لجهالة الواسطة فيها وان
كان من ضيقين معطين استحق الظاهر ان يكون ابن بزيع من المحدثين
الواضحة واما في ذلك فوجه الاول ان ابن بزيع من اصحاب بهاء الحسن الرضا
والباقية المتزايدة وقد ادرك عمر الاسلام في روى عنه في ذكره علماء الرجال

فبقوله الارضين الخلفي مستعجلا ابن الماتة ان قول علماء الرجال ان محمد بن
 اسمعيل ادرى ابا جعفر الثاني يعطى انه لم ير له من بعده من الاجل
 فان مثل هذه البقايا انما يذكر فيها في اخر امام ادرى الراوى كما لا يخفى
 على من استنبطها مهر الثالث انه لو بقي الارضين الخلفي نورهم الله مرقه
 الحلال قد عاصروا سنة من الائمة وهذه مزية عتيقة لم يظفر بها احد
 من اصحابهم سلام الله عليهم فكان ينبغي لعلماء الرجال ذكرها وبيانها
 من جملة مزايده وحيث ان احدا منهم لم يذكر ذلك مع انه مما يتوجه
 الرواى على نقله علم انه غير واقع الرابع ان محمد بن اسمعيل الذي يروى
 عنه الخلفي بغير واسطة يروى عن الفضل بن شاذان كما ذكره الكشي حيث
 قال ان الفضل بن شاذان واولى كان يروى عن جماعة وعنه محمد بن
 اسمعيل بن بزيق الحق متى استر على الائمة من ان دفعة ابن بزيق كانت
 في حيرة الجواد السادس انما استقر بنا جميع احاديث الخلفي المروية
 عن محمد بن اسمعيل فوجدناه كلها قبيحة يابن بزيق فانما ذكره في الاجل
 او السطح يروى عنه بواسطتين هكذا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
 محمد بن اسمعيل بن بزيق واما محمد بن اسمعيل الذي يذكره في اول السنة

فلم يظفر

فلم يظفر بعده الاستقرار الاحكام والنسخ بتقيده مرة من المراتب يابن بزيق
 احكاما وبعد ان يكون هذا من الانفاقيات للطردة المسابع ان ابن بزيق
 من اصحاب الائمة الثالثة ابن الحافظ والرفاعة والجواد عليهم السلام
 قد سمع منهم احاديث مكبرة بالمسافة فلوليت الخلفي الحال مثل
 عنه شيئا من ذلك لاحاديث التي ثقلها عنهم بعده واسئلة لتكون
الواسطة بين بين كل واحد من الائمة الثلاثة عم واحد قال قله الحافظ
شي مط وسنة اهتمام المحدثين بعلوه لا اسناد امر معلوم ومحمد
 بن اسمعيل الذي يذكره في اوائل السنة ليس له رواية عن احد الاصحاب
 اصلها بل جميع رواياته عنهم انما هي بوساطة عديعة فان قلت لما
في هذا الوجه مجال واسع كما ينبغي في الاول بان الحق من الحق
الحافظ عن مستكر لان وفاته سنة ويمانين وما يو وفاته الخلفي
سنة ثمان وعشرين وثلث مائة وبين الوقوع ما يو وفاته الخلفي
سنة فقال ما يزعم تقريب ابن بزيق القرينة سنة وهو غير مستبر
في الثاني بمع كذلك على البارة فها في ذلك ولو سلم فلعل الراد
بالا راكف الرواية لا تلازم الزمان فقط في الثالث بان

الحافظ

الرواية الغلط رواية الائمة والرواية عنهم بلا واسطة لا مجرد الحجة
 لهم من دونه ولا رواية فيقول ابن بزيع عا حرا في الائمة
 لكنه لم يصر قلت ان هذه الرواية وان امكننا المناقشة فيه بانزاع
 لكن المانع انه يحصل من مجموعها على غالب تباخر العلم بان
 الرجل المتنازع فيه ليس هو ابن بزيع وليس الظن الى صل منها ادول
 من سائر الظواهر المعول عليها في علم الرجال كما لا يخفى على من
 خاض في ذلك الفن ومارسه والله اعلم اذا تردد ذلك فتقول
 الذي وصل اليه بعد التبع التام ان اثني عشر من الرواية مشتركون
 في التسمية **محمد بن اسمعيل** سوى **محمد بن اسمعيل بزيع** وهم **محمد بن**
اسماعيل بن ميمون الزعفراني و**محمد بن اسمعيل بن احمد البرمكي**
الوازي صاحب الصوفا **محمد بن اسمعيل بن خنيس** الكتاب و**محمد**
بن اسمعيل الجعفي و**محمد بن اسمعيل البلخي** و**محمد بن اسمعيل**
الصيري البجلي و**محمد بن اسمعيل البندري** النيشجوري و**محمد**
بن اسمعيل بن ارجاء الزبيدي الكوفي و**محمد بن اسمعيل بن عبد**
الرحمن الجعفي و**محمد بن اسمعيل الخزوي المدني** و**محمد بن اسمعيل**

الاهواز

الاهواز و**محمد بن اسمعيل الخليلي** اما **محمد بن بزيع** فقد عرفت اللام فيه
 واما من عد الزعفراني و البرمكي في ائمة الباقرين فلم يرتفع
 احد من علماء الرجال احدا منهم فانهم لم يذكروا من حال الكوفي و
 الجعفي الا ان الملل سماكته بالاول من حال الصيري والبلخي الا انهم من
 اصحاب المال الحسن الثالث ولا من حال البندري الا انه نقل حكاية عن
 الفضل بن شاذان ولا من حال الزبيدي والجعفي والخزوي والاهوازي
 والجلبي الا انهم من اصحاب الصادق وبقا هم لا زمن المال الجعفي بعده
 من بقا ابن بزيع وقد حكم مناخه اصحابا قد نبههم ما يرويه الخليلي
 عن **محمد بن اسمعيل** الذي فيه النزاع وحكم هذا عند قريب قربة على انه
 ليس احدا من اولئك الذين لم يوثقوا احد من علماء الرجال فيجب الا
 دايرا من الزعفراني و البرمكي فانهم يسان من اصحابنا لكن الزعفراني
 محض في الصادق كما نقل عليه البجلي فيبعد بقاوه الى عصر المال
 جعفي الظن في جها من البرمكي فانه كونه رايا كان مكفيا وزمانه
 في غاية القرب من زمانه لان النبي في يروي عن الخليلي بواسطتين
 و عن **محمد بن اسمعيل البرمكي** ثلثين عرسا جوا والصادق عن الخليلي
 بواسطة واحدة وعن البرمكي بواسطتين والاهواز **محمد جعفر الاسدي**

صديق

المعروف بمحمد بن عبد الله الذي كان معاشر البرمكي توفي قبل وفاة
 الخليفة قريش بن سفيان سنة ثمان مائة فلم يبق في قريش زمان الخليفة من
 زمان البرمكي تامل جداً وأما روايته عن بعض الأوقات فتوسطها
 الأسدي في غير فادخ في المعاصرة فان الرواية عن الشيخ تارة بعد كسرة
 وأخرى دونها أمر شائع متعارف لا عريان فيه والله اعلم
 يحتاج إلى الأمور التي كلامه إدام الله أيامه في حال غيبة كتابه
 أن قلت إن البرمكي المتأخر بعض أصحاب عبد الله لم يروى
 عن عبد الله بن داود وهو من أصحابه كما شهدته النجاشي حيث
 قال عبد الله بن داود لم يروى عنه عن الصادق ما قلت في شهادته
 هذه العبارة بأن الرجل من أصحابه عرفاً هو فان الكتاب إذا انتفى
 روايته إلى العصور يصدق أنه مروي به عنه وإن كان بواسطة
 أو سائياً كما يصدق على الكافة مثلاً أنه مروي عن العصور من عام
 وما يوضح عدم كونه هذا الرجل من أصحاب الصادق أن علماء الرجال
 الذين ينسب إليهم ممن تقدم على النجاشي أو تاجز كشيخ الطائفة في الحديث
 وغيره والعلماء من قبله وبعده لم يذكروا أحد منهم هذا الرجل
 في أصحاب الصادق أصلاً ولو أنهم العلماء من قبل داود من علماء

العبارة ما فهمت لم يملأها النسيب عليه فإن أحسنهم بالنسبة على أصح
 شريفة كما لا يخفى على من مارس كلامهم اسمي كلامه إدام الله أيامه
 وأقول لا الله هذه العبارة على أنه من أصحاب الصادق ٢٠٤ وخطة وبعدهم
 ذكر العلامة وابن داود والشيخ وغيرهم هذا الرجل في أصحاب الصادق
 قد يكون من باب الغفلة ثم أحوال أقول لا لأنه لا سلام قط لم يصرح
 في كتابه بالخلاف بغيره يعين المراد من محمد بن اسمعيل الذي يروى عن
 الفضل بن شاذان مع أن الرواية عنه ومع كونه حاله غير كونه كتب
 الرجال المتداوله وهذا قريش قولية على غفلة اعتناءه بهذا الرجل
 وهي قريش على أنه ليس البرمكي المحتج به التمه وكذا قريش على أنه أخذ
 الأحاديث التي تخرج طريقاً من كتاب الفضل بن شاذان العلوم له
 بالتواتر والقوانين نسبت إلى الفضل بن شاذان لكتب الأربعة بالنسبة إليها أو
 من كتب به أحد أخذ الفضل كتابه عن ذلك الكتاب بعد أسئلة أو بعد
 العلوم نسبت إلى مصنفه بالتواتر والقوانين وعلى أن ذكر محمد بن
 اسمعيل المذكور لمجرد البراءة باتصال سلسلة المنيحة والتعليل المذكور
 وإنما لكل ما ذكرته الإسلام في كتاب الخلاف محمد بن اسمعيل البرمكي

جعل الاسدي واسطة بين نفسه وبين يذكر بقوله الفضل بن
شاذان وكان مغل سجما الصدوق ابن بابويه في كتاب التوحيد وهذا
الباقر قرنه قوله عنه ان ليس البركي والمالك ان سابقا قلام نور الاسلام
والفضل بن شاذان معرفة بامة وصحبه معرفة ولم يظهر اشترطك
الامام النيب بوري والفضل بن شاذان حال في كتاب الكتب حياة
نزل عائنه الحج والمعرفة بامة بينما ولكن فرست الشيخ وراجع
ان كان الجليل الرواية عن محمد بن اسمعيل المذكور واعتنا بالاحاديث
التي هو في طريقها وغير حده او ابيل كتاب الكافي بالكل ما فيه ان نرجع
نقل عن الصادق عليه السلام ان ما يدور في القدر المشرك من الامر في اما كون
محمد بن اسمعيل المذكور ثم او اخذه ذلك الكتاب الا احاديث من كان في
الفضل بن شاذان او كان في اقدام من كتاب فيكون ذكر محمد بن اسمعيل
في الطريق لا الكتاب الذي اخذه عن الاحاديث من محمد بن اسمعيل
بانتقال السلسلة المخاطبة للكتاب من كان في قصد من حكم في الاحاديث
بضم ذلك القدر المشرك فلا معهم في غاية الجودة

وان كان قصد محمد بن تبيين ان قد لا ذهب اليه الشيخ المحقق المعاصر في
كتاب واضح لما ينبأ وحاشا لكان الشيخ المحقق المعاصر ادام الله
اي محمد مغل عنه ذكره في حق جماعة لم يوتق محمد احد من احي بنا
مع انهم كروا الرواية عنهم مثل الحسين بن الحسن بن ابان
من ان كان راثة ما الرواية عنهم حكم الآخرين بضم احاديث
في طريقها ذلك الجماعة دليل على انهم نعت فان مقتضى ذلك
ان لو كان المراد من محمد بن اسمعيل المذكور النيب بوري مطلقا
ثم فلا دلالة في الكتاب او روايه والحكم بالصحة ان البركي الشم لا يكون هم
ذكر محمد بن اسمعيل النيب بوري ولم يوتق لانا نقول كذلك هم
ذكر الحسين بن الحسن بن ابان ولم يوتق لانا نقول كذلك هم ذكر
الحسين بن الحسن بن ابان وسا ان سوى الجليل المتقدم ابا عمر
الكتب كان في طريقه الجليل في استعداد من ملاحظة كتاب وملاحظة
الكافي وهو قد روى بلا واسطة عن محمد بن اسمعيل البركي عليه السلام
عنه في كتاب قيد الذي يروي من بلا واسطة بالنيب بوري وهذا
دلالة حرجية على ان الطائفة ينصرف الى الرواية من بلا ذكر النيب بوري

و بالجملة لا ريب في ذلك فلنذكر بعض عبارات الشيخ الجليل في عمرو
 الكشي قدس سره لنذكر عن مما ذكرناه ذكر في موضع من اوائل كتاب محمد بن
 اسمعيل قال حدثني الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير لم يذكر في ترجمة
 ابي حمزة النعماني حدثني محمد بن اسمعيل قال حدثنا الفضل بن
 الحسن بن محبوب لم يذكر في ترجمة ابي محمد الفضل بن شاذان و تروا
 ابو الحسن محمد بن اسمعيل الشريفي في النيب بوري ان الفضل بن
 شاذان ذكره ابو الحسن محمد بن اسمعيل الشريفي في النيب بوري
 ان الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبد الله بن طاهر عن
 نيب بوري بعد ان دعاه و استعلم كتبه و ذكر في موضع من اول الكتاب
 حمدويه و ابراهيم ابنا خيرا فالاحد ما محمد بن اسمعيل الرازي قال
 حمدي بن عمار بن جبيب الدرايني و ذكر في ترجمة صفوان بن مردان
 السجستاني و ذكر محمد بن يعقوب الكشي قدس سره في المآخذ في باب حديث
 العالم محمد بن جعفر الاسدي به عن محمد بن اسمعيل البرمكي الرازي
 عن الحسين بن الحسن بن ربه الدينوري الخ فعلم ان الرازي هو البرمكي
 اذا علمت ذلك فاعلم انه ذكر في نسخة الصدوق محمد بن عمار بن بابويه

باب في قدس سره في كتاب التوحيد في باب انه عز وجل لا يعرف الا به حمدا
 بن احمد بن محمد بن عمران العتباتي قال حدثنا محمد بن يعقوب
 قال حدثنا محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان الخ و اقر
 هذا طرح في فخر الواسطة بين ثمة الاسلام قدس سره و بين محمد بن اسمعيل
 المذكور و في وقوع الخ و ثمة يعني في ان كيف يظن عمل ثمة الاسلام
 ان بينه و بين اسمعيل المذكور واسطة اسقطه من البين و مثل هذا
 التذليل اني حشيت لا ينسب الي من دون مجرايت فكيف ينسب اليه قد جمع
 الى ما كنا فيه فنقول و منهم من رجع انه النيب بوري و زعم ان ذلك
 الرواية عنه سخافة بحسن حاله و اهل الحديث الشامل عليه في قسم
 الحسن و هو ان اصل الحق صاحب كتابه الى انه للشيخ قدس سره حيث قال
 في الشيخ ياتي في اوائل نسخة اسناد الكافي محمد بن اسمعيل عن
 الفضل بن شاذان و امر محمد بن اسمعيل هذا ملتبس لانه لا يسمي
 بين سبعة رجال و ذكرهم الاحاديث في كتب الرجال و هم محمد بن ابي
 النعمان الجليل و محمد بن اسمعيل الزعفراني و هذا و ثمة النعماني و
 محمد بن اسمعيل بن الكيا و محمد بن اسمعيل العمري و محمد بن
 اسمعيل العمري و في محمد بن اسمعيل البجلي و كلهم مجهولوا الخ

والاول لا يتجده ارادة هنا من وجوه احدها ان الفضل بن شاذان
 وروى ابن بزيغ في الطبقة لان الفضل لم يذكره الشيخ في كتاب الرجال
 الا في احباب ابي الحسن الثاني انما اخبر من كلام ابي شاذان ان يكون
 روى عن ابي جعفر الثالث محمد بن اسمعيل ذكره في احباب المانظم
 والرضا الرابع قال ابي شاذان ابا جعفر الخامس وما يدعيه هذا
 الوجه انه لم يرد في روى عن محمد بن اسمعيل بن بزيغ بالشرح
 عن الفضل بن شاذان بعد المتبع والاستزاد والسادس انما روى
 الحلاء عن ابن بزيغ اجابا كثيرة بعد سطرين لانه يروى عن محمد بن
 يحيى عن احمد بن محمد عنه وهذا لا يجامع الرواية عنه من غير واسطة
 بحسب القاعدة قطعا والسابع ان وفاء محمد بن اسمعيل بن بزيغ
 في نسخة من ابي جعفر الثامن فكيف يتصور لنا الكثرة له بالجملة
 فانما ارادة هنا او جعفر الثاني من ان بين واسا الذي
 والسادس فذلك لان البركة يروى عنه في اسناد كثيرة بالواسطة
 والزوج في متقدم ايضا فافهم العاشر انما ادرك احباب
 ابي عبد الله الحادي فلم يبق الا احتمال كونه احدا المجهولين والثاني
 كونه غيرهم بل هو اقرب فان الكثرة ذكره في ترجمة الفضل بن

شاذان

شاذان حكاية عنه وقال قال ابا الحسن محمد بن اسمعيل البصرة الثاني
 ذكرها ولا يخفى ما في الزام الثالث لا يثبت عنه الرواية من
 الفضل بن شاذان بل الدلالة على الاختصاص به ونقل الحكاية عن الرجل
 المذكور يؤذن بنحو ذلك الرابع فيقول كونه هو في نسخة الشيخ حكاية عنه
 ايضا ذكره في ترجمة احمد بن داود القزويني وقال في صدر الحكاية ذكر محمد
 بن اسمعيل الثاني في روى ان حال هذا الرجل مجهول الثالث انما ذكر
 الا با رايته الرابع في التبيين كثيرة فائدة والسابع انما روى عن
 الرواية عنه شهادة حاله كما ينهنا عليه سابقا والسادس في الرواية حديثه
 وقد وصف جماعة من الاحباب اولهم العلامة الحادي في كثرته هو
 في طريقها بالصحة وذكر الشيخ في الدين بن داود في كتابها الثاني
 اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل في صحة
 قولان فان في الرواية اسنادا لا يثبت الرواية بحالة الواسطة بيني
 وان كانا مرسنين معطينين والثاني في بعض الاحباب من هذا الكلام انه ان
 بزيغ ووجه الاشكال في الرواية على هذا التعديل واضح لكنك قد عرفت
 فساد هذا الاحتمال والثاني انما روى عن ابن داود في البين واسطة

ان مقام هذا الشيخ العظيم الشأن اجل من ان يثبت اليه هذا القدر من الحسنى
 والصواب ما جعناه ويقوى في خاصه اذ حال الحديث المشتمل عليه
 في الحسن اهل العلم اجمع الله مقابله واما قول اولادنا قد ظهر عليك
 انك لا تدرك من الباطن التي قلنا ها عن كتاب الترجيح لا ينفك
 وقرع الحديث من الحديث وبين محمد بن اسمعيل المذكور وقد ظهر عليك
 من الباطن المتقول عن الحسن وقرع الحديث وبين محمد بن اسمعيل
 المذكور ثانيا ان الكتاب رواه عنه ثلث النسخ في المشترك بين الامرين
 المذكورين كما مر في ما قلنا ان الظاهر من القرائن انما هي كما حققناه
 سابقا فلهذا اعتنا بشان هذا الرجل فلا نشأه في حقه حسنى حاله نعم
 يمكن ان يقال نحن نعلم عادة انه لم يفرق في الاقتراء في باب الاحاديث
 احدى من الامامية الا رجل موقوف بالثبوت ومن المعلوم انه ليس كذلك
 فحكم انه مأمور عن الاقتراء ورايها ان يتحمل ان يكون من مشايخ الاجازة
 المحض الاجمالية وحده لا يستلزم حسنى حاله حسن الحديث فان
 قلت فانما ثبت في الاطلاع على صحة الحديث وحسنه ونقته قلت
 لا لان من العلوم عادة ان تفرح الحديث مثلا بصحة جميع احاديث

كتبه

كتبه بنى على انه اخذها من الكتب التي جمعت بامر الامامة وانفق الا
 على قبولها وتبليغها وبعد التباد التي اقول من الامور المعلوم ان ما
 نقلناه عن الاجلاء الاربعة في شان الاحاديث الكتب الاربعة اقوى
 واظهر من القرائن التي تمسك بها متاخرنا واصحابنا بامارة وتميز
 السماع المشتركة وتارة في تحقيق حال تلك الجماعة فلهذا ينبغي ان
 يحقق هذا الموضع والتمسك على توثيق الملك العلام ودلالة حل التكاليف
 المذكورة **شبهة** قد ذكرنا سابقا ان هذه النسخة وشبهه هذه النسخة
 والتركيب حجة فيما يدرك بعونه الحسن وضابطه ما لا يقع فيه خطأ
 عادة ولذا لا يملك ما لا يجري في ما يحصل كسب وتطور من العلوم ان
 من الاجماع وهو كلام المحققين يدرك بالجلس كما نرى من العلوم ان
 الدعوى التي قلنا ها عن مصنف الكتب الاربعة ان كانت مبني على
 كسب ونظر او على لم يكن ناسية من قطع يدعي لا تنفع اخيرا بالاعتناء
 عليها ولا حاجتي في بيان اعتناء او عمل من العلوم ان قصد من
 تلك الدعوى احتجاجا غير لا مرد وتعليق من يعلم ان دعوى يهر
 مبني على قطع وجزم حاصل من غير كسب لا يقال خبر الله المحقق
 عن خلقه حجة على منكره مع انه حصل له تكسب ونظر لا نقول اولاً ان

تمسكت

جزء لا حجة لانه يخرج عن حصول ذلك و تلك المقدمة به يهيم و جدرانه مثل
 الجمع والعطف كما قرره الاصول و ثانياً انه حجة على مقدمه و الكلام في
 غير المذكورين و ثالثاً ان ظنه معتبر عند العامة و جمع من الخاصة و التخصيف
 و التحقيق عند من انه غير معتبر كما مررت اليه الاشارة **الفاية الاولى**
 من فاية سند الحديث الرابع عن ابي عبد الله غير ليس الخاف و لا مع
 نسخ هذا الكتاب و هو الصواب لان توسله بين الروايتين في هاتين
 و حماد بن عيسى عن ما توسل بين الشايع في كتب الحديث و كتب الرجال
 عديم توسله بينهما و من المعلوم ان هذا من بعض قلمنا لا يتبين وقد
 فحسنا ان يكون في تحقيق حال الاسانيد على قاعدة الماخزين و طرية
 على ما عدتنا فلا حاجة الى تكرارها هنا **الفاية الثانية** من فاية
 التحقيق سند الحديث الرابع ذكر التي حلت المرفق في كتاب المنع يتوقف في بعض
 الاحاديث عدم التخرج باسم الامام الذي يروي الحديث عنه بل
 في الرواية بالحمزة و ظننا جميع من الاجاب ان مثلها في الصحة و
 ليس ذلك على اطلالة بصيرة القرائن في ان ذلك الواضع مستبعد
 الصنف في المصوم بخلاف التوجيه الذي ذكرناه في اطلاقه في الاسماء و
 ها قبله ان كثيرا من قداماء رواة حديثنا و مصنف كتبهم كانوا يوردون

عن الامام

عن الامام من فاية و يوردون ما يروونه و كتبهم حيلة و ان كانت
 الاحكام التي في الروايات مختلفة فيقول احدهم في اول الكلام سالت
 علاناً و سألته الامام الذي يروي عنه ثم يكتب في البقية بالحمزة فيقول
 سالت او نحو هذا الى ان ينتهي الاجابة التي رواها عنه و لا ريب
 ان رعاية البلاغة تقتضي ذلك فان اعاد الاسماء الظاهرة في جميع تلك
 المواضع بما فيها من القامات فلما و لما انقلت تلك الاجابة الى
 كتاب اخر صار لها ما صار له اطلاق الاسماء يعني و لكن الممارسة
 قطع على انه لا فرق في التعبير بين الظاهر والباطن في كلام الله
 و ما ذكره في غاية الجودة و ما نحن فيه من هذا الباب اذ من المعلوم ان
 مثل ذرارة اجل من ان يروى كما هي شرعيها عن غير مصنف **فاية في**
 تحقيق الحديث الرابع اقول هذا الحديث اما و ارد مراد القوم لانه
 قريب الى القول المشهور بين الناس فيه كما سيجي ما به ان الله تعالى او
 ان المراد منه مجرد التخصيص و الاشارة الى قلة مقدار الكثرة **فاية في**
 الحديث التي من الصحيحة للاجماع في التمسك بكلام اهل البيت
 مجازاً عن الاجماع في العشرة و هذا الحديث يرسل و هذا كلام في تحقيق
 مراسلات عبد الله بن الحنفية و سيجي تحقيق الكلام ان الله تعالى

٢٢

واما تحقيق متنه فيفهم مما مر في الحديث الرابع الى مدة الادب
من فائدة سند الحديث السالك قلت معقبة فخرج الشيخ
بانه في مواضع التعليق يستدعي بأس الرجل الذي اخذ الحديث من
كتاب واليه معقبة سوف كلامه ومعقبة التواتر في المتابعين الشيخ
اخذ الحديث السالك والسابع من كتاب محمد بن عيسى بن محبوب
المعروف بالتواتر والتواتر كما انه اخذ جملة من الاحاديث السابعة
من كتاب الكليني هذه فلاحقة في تفصيل الحديث الى ملاحظة طرف
الشيخ المكتوب محمد بن عيسى بن محبوب كما جرت به عادة المتأخرين
على ان ملأ الملاحظة بغيره فافق لا يحتمل ما كونه كلهم او بعضهم
مشايخ الاجازة الاجمالية المحض نعم يكن ان يقال اما اعني الشيخ
على الطوفان الذي ذكرها او على معلومية الكتب بالتواتر او ما هو من
والحق ان التواتر في الحديث والمالية في ضيقه بتعيين الشك كما مر
مكتوبة مرارا والعماس هو اني معروف انتم كما تقدم الفائدة الثانية
من فائدة سند الحديث السالك عرض جمع من الافاضل منهم
مولانا عبد الله البرزدي في حواشيه على اوائل الاستبصار على قول
الشيخ لا والله في هذا الخبر انه مرسل بانه قال الكليني ان عبد الله بن

المغيرة ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يرفع عنه فلا بأس
بالعصاة بما رساله حيث علم بالاجماع انه لا ينقل الا الصحيح
التمت تجميعه على هذا الظاهر ان هذا الخبر من الاخبار المأخوذة من
الاصول المأخوذة عنده قد ما ساقا لارسال خبره واما قولنا في الجواب
اولا ان قصده الشيخ رحمه الله اذ وقع التفاضل بين حديثي من حيث الضبط
قد ما ساقا وكان مرسل والاخر سندنا في الحديث المستند الى الاثر
انه توافر من صحيحان مستندان يعمل به ثبوت كون راوية العدل في خوا
عامة في القادة الشريفة المتقدمة واما ما ان قصده الشيخ رحمه الله استقصاء
البحث والنظر واستيفاء ما يحتمل وان لم يكن مرصدا غيره بحسب
التحقيق هكذا ينبغي ان يحقق كلام الشيخ لندفع اعتراضات المتأخرين
هذه فائدة في سن الحديث السالك في صحاح الجوهر في هذا الحديث
الشريف موافقة لذهاب الشك فيه ونوضح انه نقل في كتاب فروع كشرح
المجلد منهاج النووي حديث اذا بلغ الى قلين قبل ان يخرج من تحت
ثم ذكر فيها والواحدة منها قد رهاك في اخذ من ابن جريح الراوي
لهما قريبين ووضوح من قرب الخبر واحد قلنا لا ينبغي غالبا على ما مر
رطل فغدا في رواية في زكاة النبات انه ماء وماءه وعشره في درهما

واربعه اسباع درهم او بلا اسباع او ثلثون درهما وفتح اليها
 واليهم قرية بوزب المدنية النبوية فاعلم ان خمسين رطل بغداد
 تقربا الى الاصح والمقابل في خمسين رطل قبل القلتان الذي رطل
 لان القربة مدر رتبع ما يبرطل واما سبعمائة رطل لان القلة
 ما تعلل البعيرى يحمله وبعيد العرب لا يحمل غالبا اكثر من وسق وهو
 ستون صاعا وثلثون رطلا يحيط عشرة رطل للخطوف و
 والجبل والعدد على الثلثة قبل تحريمه فيقصر اي شئ نقص وعلا
 التقريب الاصح لا يفرق الخمسة نقص رطلين وقيل ثلثه والمحل
 على الخمسين ذراع وربع طول او عرضا وعقبا بذراع الاذى وهو
 شرا تقريبا انتهى وفي شرح السمعاني لمنهاج النبوي القلتان
 بالمساحة في المربع وهي الميزان فكل رطل ربيع ذراع اربعة ارطال
 انتهى كلامه وحاصل خمسة ارباع في خمسة ارباع لم ضرب الحاصل
 في خمسة ارباع وتوحيدها ربيع الذراع وهو نقص السبع بمساحة
 الواحد فنقص الخمسة التي اجادها هذا القدر في مثل كسر القلتين
 بالارباع اي بانها فاشبه واما كسرهما فبالنصف سبعة

انصاف

ونصفه ثلثه الحاصل في مثله فنقص خمسة عشر شاة ونصف سبعة
 شاة من احدى ارباعا عشرة ثمانية المدة النبوية في سنين الى
 وزن الماء وكذلك اعتبرنا حسا حته فوجدنا ان وزن ثلثه مبيعات
 مائة كل واحد من اجادها شاة رطل بغدادى فعمل هذا يكون
 وزن خمسة عشر خمسين رطل ووزن ثلثين الرطل ووزن ستة
 وثلثين الى مائة رطل واما عند الحنفية فلا عبرة بالقلتين ولا بالكيل المعتمد
 عندهم الخوض الكبير فشرحه بان يبلغ كل جانب من جوانبه عشرة اذرع
 فكون حول الماء اربعون ذراعا ووجه الماء مائة ذراع وهذا مقدار
 الطول والعرض واما الحق فان كان بحيث لا يخسر الاعتراف هذا اذا كان
 الخوض مربعا فان كان مدورا يعتبر حوله فان اربعون ذراعا ذراع
 الكرياسن والاعرة عندهم بابسط الماء لاكثره فقالوا الخوض اذا كان
 اقل من عشرة عشر كلفه عميق فوقف فيه النجاسة ثم ايسر وهاهنا
 في عشرة فهو نجس وان دقت فيه نجاسة وهو عشرة عشر لم اجتمع هناك
 اقل فهو طاهر والاعرة باسقاط الماء وقت وفتح النجاسة فيه انتهى
 في نسخة الحمد **السابع** مقتضى ما حنفنا سابقا ان هذا الحمد بيت

ما حوز بيا واسطة من كتاب محمد بن علي بن محبوب للعلوم الشيخ قدس
 بالتواتر والقرآن فلا حاجة الى ملاحظة طريقه الشيخ الركن به مع
 ان تلك الملاحظة غير نافعة لما مر من عمل الشيخ بهذا الحديث و
 وجوده في كتاب من لا يخضره الفقيه بل اقنا اسما الصدوق
 به واهتمام مثل محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ومحمد بن علي بن
 محبوب بنقله وتمكن الشيخ من استعلاء صحة نقل علي بن حدير و
 عدم صحة من كتاب حوز فان الظاهر ان الحديث ما حوز
 منه لان هذا الطريق طريق الشيخ الركن في كتاب حديث قرآن في الحديث
 على صحة فلا يفرق تصحيح الشيخ لعلي بن حدير في كتابه الحديث في موضع
 من حملته انه ذكر في باب بيع الذهب بالفضة سنة واما جرد
 زرارة في طريقه اليه علي بن حدير وهو ضعيف جدا لا يعول على
 ما ينفرد بنقله وذلك لان من ظاهرا انه ليس ثقة فلا نعتمد على مجرد نقله
 ولا ينافيه الاعتماد على نقله اذا اخذ بقرآن عيان الظاهر عندي ان
 مقصد الشيخ من القدرج فيه ترجيح نقل الحديث الصحيح الذي رواه ثقات
 في النقل على الحديث الذي رواه عندنا ثقات الضعيفين لا التورع

ما

في صحة الحديث الذي هو من طريقه لان الظاهر عندي من كلام الشيخ
 ومن القرآن ان الاحاديث المذكورة في كتابه الشيخ ما حوزة من
 الكتب المجمع عليها الا احدا ما صرح به الشيخ بانه ليس كذلك الا ترى ان
 الشيخ قد حوز في مسنده عبد الله بن المغيرة في ما مضى بالكتاب الصحيح
 من الذين اجمعت العصاة على تصحيح ما ينص عنهم كما مر في نسخة الكتب
 به مروي عن علي بن حدير والنبي في كتابه الحديث وهو من اصحاب
 ابي الحسن موسى بن عيسى **الحاشية الاولى من فوائده من الحديث** الشيخ
 اقول من العلوم ان ملاكوه الشيخ في رواية هذا الحديث بعيد عن
 جدا ومن العلوم ان الحكيم في مقام البيان والتفصيل لا يتكلم بلام يري به
 خلاف ظاهره من غير ضرورة واضحة صارفة فكيف يقع مثل ذلك
 ممن اجمعت فيه فيها يد الحكمة مع العجوة **الحاشية الثانية من فوائده من**
الحديث السابع اقول لا تقف كلمة جمهور علماء العامة على ان
 البيت وجلدها قبل الدباغة بخس الماء القليل وغيره من المايعات
 بجرد الملاقات وقد بالغوا في ذلك غاية المبالغة وقد وردت عن
 اهل الذكرا احاديث كثيرة في ابواب مختلفة حرجية في بطلان تلك
 التورمة الخلية ومن العلوم ان التحك بلامهم متعين في تلك

استنجع به

فما تيت فان كان جافا فالتقاء ما يليها وكل ملحة وان دايا ما مله
 واستنجع والزيت مثل ذلك عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الليث عن
 سالم ابى عبد الله عن النارة والبراة تقع في الطعام والشراب فحوت
 فيه فقل ان كان سميئا او غسلا او زيتا فانه ربما كان يكون بعض هذا
 فان كان الت فافترغ ما حوله وكلمه وان كان الصفت فافترغ حتى يسبح
 به وان كان ثردا فاطرح الذي كان عليه ولا تترك طعامك من
 اجل دابة ماتت عليه احمد بن محمد بن عيسى عن الحكم عن معوية بن وهب
 عن ابي عبد الله قال قلت جرد ماتت في سمن او زيت او غسل
 فقال اما السمن والعسل فيوجد المجرذ ما حوله واما الزيت فيستنجع
 وقال في بيع ذلك الزيت يسعه ويبيته لمن اشتراه ليستنجع به واقر
 اطلاق قوله في حديث الليث وان كان في المرح مع الى الراد في الغالب
 لا يخرج عن بلل متواصلة سارية في اجزاء جرح في عدم تجس الخبز الذي
 لم تلامه الميتة مع قواصل البلل لم يقر الا احاديثها التي على جوار الاستنجاع
 بسمن ماقت ضفارة او دابة بلغت هذه التواتر العنوي واجتماع هذه
 الروايات في دهن اللبيب مع روايت الحسن بن عمار الكاهل ان يفتن

السمن

المنقول

المنقولين عن الخلف في تقييد الزيت بين قائله والسمن المذكور بين الثانية
 تجس اليد والثوب وروى السمن المذكور اقراره في الدلالة المروان
 اجماعا عدم تقييد الاستنجاع بل لا يصب اليد والثوب مع انه
 منطوق ذلك وتامينا لتعليل منع الاستنجاع بالماء بالية باصالة
 اليد والثوب فعلم ان الاصابة في السمن المذكور غير ضارة لم اقل
 قد تواترت الاجابات عن الاسئلة المطارة بان عنتراسيا من
 الميتة دكية وعدوا من تلك الاشياء اللبن واللبا والافحة
 وفي بعض الروايات ذكر الجمل في جملة الاشياء التي لا بأس
 بها ان اخذت من الميتة واقول مقصوده انه لا تجس ما يلبس
 للملافة لانه في مجوز الصلوة فيه واقر الى الان ما وقف على
 حديثه الى ان عدة الكلية المشهورة بين العامة وبين جمع من
 متأخري الخلف من ان ملاقة الميتة من ذي النفس السالبة تجس
 الماء والتكيل وغيره من موادها يناف بل وجدت احاديثا كثيرة دالة
 على جلالها فاقول لا مانع عقلا من ان يكون السمن معوي الربة
 مثلا في سمن ما يبيع سبيحة كحرة ذلك الماء ولا حيلة التوضي به

ان يكون مؤثما على ثرد مبلول سيما لحرمة الحلقا يلا فيها فقط وان يكون
الصلوة في جلوس الميت حراما قبل الدابة وبعدها وان لا يكون حب
ما يح فيها سيما لحرمة شربة ولا لحرمة التوضي به كما في النجاسة
المالية المقدسة المشهورة في كتب العامة وتوكت جميع من متأخري
الشيعة لا ينادوها بغير ما في كتب العامة فتأخرت احاديث اهل
الذكر في هذا الباب واذا تأخرت كما هو مشهور في كتابنا وما
ينما نحن فيه صحيح على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن
الرجل يكون به الثالوث او الجرح هل يصل له الا يقطع بالبول في حوزة صلا
او يقتل بعض الجرح في ذلك الجرح ويتركه حال الكون يخوف ان يسيل
الدم فلا يفعل واستند العلامة في هذا في المحقق صاحب العالمين
هذه الصريحة في اجزاء التي تفصل عن بدن الانسان وقد
زالت عنها الجيرة في حال اتصالها بالبدن من حيث طلاق نفي اليك
عن مس هذه الاجزاء في حال الصلوة فانه يدل على عدم الفرق بين كون
المس بطونة وببوسلة او التي مقام تفصل كما يدرك عليه اشتراط
في الباس بائنا وتخوف سلطان الدم ولو كان ملك الاجزاء متعلق

فلا بأس وان
يخوف ان يسيل
الدم

مما

كما

مقتضا للتنجس على بعض الوجوه لم يحسن الاطلاق بل التالف البيان
كما وقع في خوف السيال وانما قول من الواضحات ان الاجزاء
التي زالت عنها الجيرة في حال اتصالها بالبدن طاهرة خلافا لمتاخرين
بالبدن وان حكمها في حكم الشجر من تلك الاجزاء قد يكون فشر وقد
يكون لمحمي وجميع المتأخرين لا ينحس اليه المبلولة بعد الانفصال كما
هو مخرج هذه الصريحة وامانة يجوز الصلوة فيه اذا كانت لا صفة بالزوب
او اليد ام لا فينه مائل وامر القسرا حول اذ يحتمل ان يكون القسرين
النبات لا مما تحل الحيث وربا يكون العلة في بعض الروايات للندسة
هذه الدقية والله اعلم بأسرار كلامه وبعدها كتبنا ما خطر ببالنا
في تحقيق هذه المسئلة من غير تقليد لاحد من الافاضل راينا في كلام صاحب
العالم في مقام الرد على ابن ادرس حيث حكم في السرير نجاسة وهو
اللبن الذي في خرقة الشاة الميتة واجت عليه ما به ما يح لانه نجس
الميتة فكيف ينحس العدة في الحكم بنجاسة الميتة على الاجماع لله في
كلام الاصحاب فتاثير الميتة في اللبن للنجس موقوف على انفا والاجماع
عليه اذ الدليل مخفي فيه كما قد علم وان لنا بشيخ الاجماع هنا

مع ما للفقهاء بطهارة لبن الميتة من الشبهة وميل الاجلاء من قدامنا
 اليه حتى ان الشيخ احتج بطهارة لبن الميتة باجماع الرواة واجبا وهو
 شجرة الشيخ الراسخ واخفق في الاصول والفرع كثيرا مما احتج به
 الغير منه كما لا يخفى على المتبحر وقد اشار الى قريب من ذلك المحقق
 ابو القاسم البهبهاني في تعليقه على كتاب النهاية للشيخ
 الطوسي المصنف بكتلة النهاية حيث قال بعد ان استشكل ما قيل مما
 ذكره الشيخ لكن الشيخ يرد عليه في جميعها وضم الشيخ المقتدر في التفتيح
 وقفا على موارد الاحكام في عدة التحقيقات في كتابه وكثير من ذلك
 شاء وادعى التحقق الشيخ في قلمه وفي اكثر فتاويه في النزع عند
 التحصيل ولما كان كثيرا مما احتج به سما الصدوق به مما لا يخفى على المختار
 الشيخ المفيد في الشيخ الراسخ طعنوا في كثير مما احتج به سما الصدوق
 وعندي الحق مع سما الصدوق في اكثر تلك المداخل لانه افتى فيها
 بما هو مرجح الروايات ولم يركب التأويلات البعيدة للجمع بين الروايات
 بخلاف الغير ومن وافقه ومن موضحات ما ذكرناه من انهم قلوا
 الشئ من عند المحقق ما ذكره الشهيد الثاني في شرح دراية الحديث

في النهاية

الحاشية على المتن

مشترقا

حيث قال ما ما انجز الراعي الضعيف فذهب الاكثر الى انها العمل مطلقا لا
 بالتشديد عند اجبارها لما صنف واجازة اخرون وهم جماعة كثيرة منهم
 من ذكرناه يعني المحقق المعبر والشهيد والذكر كما سمع اعراضا في
 روايته او اختلف في فتوى لعدة الظن بصدق الراوي واجبا لشدة
 تعلمه من اهل الفرق الاسلامية كقول ابو حنيفة والشافعية وما كان في
 باجبارها مع الحكم بضعفها عندنا وان لم يبلغوا حد التواتر
 بهذا اعتبر للشيخ رحمه الله بالبحر الضعيف وهذه حجة من على الموقف ايضا
 بطريق الاول وفيه نظر وجهه على وجه الاجتهاد انما يمنع من كون
 هذه الشبهة التي ادعوها مؤثرة في البحر الضعيف فان هذا مما يتم لو كان
 الشبهة متحققة قبل زمن الشيخ ولما لم يكن كذلك فان من قبله من
 العلم كفايا من ما منع من جوازها مطلقا كما لم ينقض والاكثر على ما
 نقله جماعة من جامع الملاحدين من عزالتهم الى انهم ما يصح
 ورد ما يرد واما ان البحث عن الفتوى محققا لغير الغرضين كليا
 اجتازا كما لا يخفى على من اطلع على حالهم فاعلم بمحضون البحر الضعيف
 قبل زمن الشيخ على وجه يحسنه ليس بمحقق ولا على الشيخ بمحضونه
 في كتبه الفتوية بل من بعده من الفتوى وابتعد منهم عليها كما لا يخفى

على معنى الضعيف

له الا من شذ منهم ولم يكن منهم من سيرا لا هاد يشهد بنبذ على الاولة
 منى الشيخ المحقق ابن ادرسن وقد كان لا يجز العمل بجز الواحد مطلقا
 فجا، المتأخر من بعد ذلك وجره والشيخ ومن يتوقد عملوا بمضمون
 ذلك البخر الضعيف لا يرمادوا في ذلك لعل الله يعزهم فيه فمبشوا العمل
 به مشهورا وجعلوا هذه الشهرة جازية لضعف ولوثايل وعمر المنقب
 لوجده من جمع ذلك كله الا الشيخ وشك هذه الشهرة لا يكون في المرح الضعيف ومن هذا
 يظهر الوقت بينه وبين ثبوت فتوى الى ليل باجبا في اصحابهم فافهم
 لما قد استشرى في انظار الادمن من اول زمانها ففهم ولم يزلوا في ازاياد
 ممن اطلع على اصل هذه القادة بنيتها وتحققها من غير علمه الشيخ
 القاضى المحقق سديد الدين محمود المحقق والسيد رضى الدين بن طاول
 وجماعة قال السيد رضى الدين في كتابه المسمى لثمة المحققين في جدي الصالح
 ورأى بن الى فراسي هذه ان المحقق حرمه انه لم يبق الا ما مية معفت
 على التحقيق بل كلهم حال وقال السيد عقيب والان فقد ظهر ان الذي يفتي
 به ويوجب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتبر من اشي وقد كتبت
 لك بذلك بعض الحال في الباقي في الجبال ورايتم في هذه الحال
 من عرف الرجال بالحق ويكره من عرفت الحق بالرجال اسي كلام

الشهيد الى

الشهيد الثامن وذكر ولده وهو الشيخ القاضى المحقق في كتاب العالم الشهرة
 التي تحصل منها قوة الظن في الصلاة قبل زمن الشيخ ربه لا الواقعة هنا
 بعده واكثر ما يوجد مشهورا في كلام الاصحاب حديث جده من الشيخ
 كانه عليه السلام الذي ربه في كتاب الفري الفقه في رايه الحديث مبينا الوجه
 هو ان اكل الفقهاء الذين نشاوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه في الفري فليدا
 له كثرة اعتقادهم في حسن ظنهم به فلي جاء المتأخرون وجره الاحكام
 مشفورة عمل بها الشيخ ومتابعوه فحسبوا شرة من العلماء وادروا
 ان مرجعها الى الشيخ وان الشهرة اى حصلت بمقتضى حال الولد ربه
 ومن اطلع على هذا الذي تبينته وتحققته من غير تقليد الشيخ القاضى
 المحقق سديد الدين بن محمود المحقق والسيد رضى الدين بن طاول ومن جملة
 وقال السيد رضى الدين في كتابه المسمى بالهجرة لثمة المحققين في جدي الصالح
 بن الى فراسي هذه ان المحقق حرمه انه لم يبق الا ما مية معفت
 على التحقيق بل كلهم حال وقال السيد عقيب والان فقد ظهر ان الذي يفتي
 به ويوجب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتبر من اشي وقد كتبت
 لك بذلك بعض الحال في الباقي في الجبال ورايتم في هذه الحال
 من عرف الرجال بالحق ويكره من عرفت الحق بالرجال اسي كلام

وإذا قلنا لما حكيت كلام السطيفي الثاني وافر لتعلم أن المتأخرين
كثير ما قلده وارثن الطائفة في ما اختاره ولكن فيه انظار كثيرة
من جملتها أن عمل الشيخ بالروايات الضعيفة من غير ما نقلناه عن
كتاب العدة وعن المحقق الخامس عن صاحب كتاب المعالم وتحقيق
مذهب الشيخ في باب العمل بغير الواحد وقد أتينا به بكلام نعم الاسلام محمد
بن يعقوب الحلي وبقلام سلطان العلماء الاسلاميين السيد المرتضى
وبكلام سحر الصدوق منه وجزء ذلك من المورثات ومن جملتها
أن قوله كان من قبلين العلماء كانوا بين ما نفع من هذا الواحد مطلقا
البحر غير سديد وحققت المقام أن جامع أبي الأحاديث من غير انقطاع
إلى نصيب ما يصح ورد ما يرد كان اعتماده على تلك الأحاديث موقوفة
على الأصول التي اجتمعت الزمرة المحققين أنه ثبت صحة نقل كل ما فيها
عنهم ولا جمل ذلك لم يلتفتوا إلى التمييز بين الصحيح منها وغير الصحيح
منها بمصطلاح المتأخرين وما نفع بغير الواحد بها كان ما نفع
من تلك الاخبار فإن السيد المرتضى خرج بأن تلك الاخبار مقطوعة

بها بالتواتر وغيره وإن كانت مودعة في كتب سنده مخصوصين طرق
الأحاد ومن جملتها أن قوله ولم يكن منهم من يسير الأحاديث وينتقل
على الأدلة سوى الشيخ المحقق ابن إدريس عفا الله عنه من تفرجات مضعفة
الكتب الأربعة ومن تلويحها تفرقاتهم أخذوا تلك الأحاديث من الكتب المجمع
على صحة نقلها عنهم ورد كثير من الأحاديث الصحيحة بمصطلح القميين
لوزعمان الاعتماد فيها على مجرد الطريق المذكور في الكتب عفا الله عنه
التي كانت منظورة للسيد المرتضى وروى الطائفة في غيرهم من القميين
من أن جزء القميين المأمون من الافتراء من جملة الخبر المحفوظ بالترسية
الموجبة للعلم واليقين الذي ودرج كثير من القواعد التي ثبتت
بالأخبار الصحيحة عن الصادق ع واستنبط من عمر مات كتب الله
أو من التمسك بالأصل ما يصادفها من الأحكام لحل الله بغيره لا يمانع
وشرعا عدة اسماء ع من ورأي ودرأه ومن جملتها أن ما حكمه
عن الشيخ المحقق عن السيد رضي الله عنه ابن إدريس طافقون وجماعة
يمكن أن يكون المراد منه أن مقصد المتأخرين من فتاويهم في المسائل
التي ليست من خرد روايات الذين ليس أن تلك حكم الله في الواقع

لا احتمال ان يكون الاحاديث التي هي ما خزن تلك الواردة من باب القيمة لم تصد
 انه بلغنا تلك الفتاوى عن المعصومين بعد اسطة قدمنا فيا و يجوز لنا
 العمل بها لا ظهورها بغير **فائدة** في سند الحديث الذي من الامور
 للعلوم من التراب الميانية والمقايمة وقد قدم ذكر حكمة منها ان
 الشيخ اخذ هذه الحديث وامثالها من كتاب الحسين بن سعيد المعلوم
 الكتاب الى مؤلفه بالتواتر فلا حاجة لطرق الشيخ الا كما في الحكم
 بصحة عن ان تلك الملاحظة غير نافعة عند التحقق **لا احتمال** ان يكون
 في تلك الطرق من يكون من مناجح الاجازة الاجمالية واما او بغير عند الاطلاع
 فالمشاهد من كلام ابن بابويه في اسانيد كتاب من المبحر في القيمة في مواضع
 منه ومن كلام غيره من النجاشي بن الحسن واما القدر في مذهب عثمان
 بن عيسى وساعة وتمر الى بن مرداس وبن بدير فانهم قد نقلوا عن ابن جعفر
 وتولم يقولوا بابا مة على بن موسى الرضا ومن بعده من الامم عز قادم
 في صحة الحديث كما مر من ان الشيخ ذكر في فرسته ان كثير من مصنعي كتب
 ايماننا واصحاب الاصول يميلون الى اهل الفاسدة وكتبهم معتمة
 وقد مر السمع في العبارة التي نقلها عن كتاب العدة عن ابن عيسى

وسمعه

وسمعه عن مرداس بن الجماعة التي كتبهم معتمة ومذاهم فاسدة
 ولما نقلناه عن كتاب العدة ومحت اليه من الشيخ الثبارة في اول
 هذا الكتاب وادينا بما نقلناه عن المحقق الحلي وما نقلناه من
 صاحب المعالم وما نقلناه عن السيد الاجل المرتضى من ان الشيخ ر
 كل حديث على ما اخذه من الاصول التي اجتمعت قدماء الفرق في الحق
 على صحة نقل ما فيها عن الامم **فائدة** في سق الحديث الثامن
 الظاهر ان مراد به بغير ان يظهر في البول في وجه الماء واذ ذلك لا يجوز كان
 الوضوء بالماء الا هو من ذلك الموضع فائدة في سند الحديث التاسع
 محمد بن عيسى بن القبطي وقد اختلف على الرجال في طرده وقدمه
 لم يوثق احمد بن محمد بن القزويني قد روى عن الامم به بغير لكن على الشيخ
 به دليل على انه اخذه من الاصول التي ثبت باجماع قدماء الفرق في الحق
 صحة نقل ما فيها عنهم **فائدة** في سند الحديث العاشر من الامور
 الملوثة ان الشيخ اخذه من كتاب سعد بن عبد الله المعلوم الاختصاص
 الى مصنفه بالبرائة وغيره على عدة التي حققها اما كتاب سعد بن
 من الكتب التي اجتمعت قدماء الفرق على صحتها او قطع الشيخ بانه

٤

ما نؤخذ من تلك الكتب من غير مقرونه رجلا سخطا طالبه بزيه ابوها
 القاطن كونه ثقة روى عن ابي عبد الله ص جنس له كفاة عن صفوان
 جنس والفاضل مولانا عبد الله الزيدى ذكره هو اسيد على اذيل الاختصاص
 هذا السند احمد بن يحيى صحيح وهو من اجف الغصابة على تصحيح صالحه
 ولا خلاف الواقع من الشيعة والفاضل يرى في قوله لا يثبت من
 عمر الجاهل وتضعفه لا يصح معارضا لهذا الاجماع لانهم منسخت
 احمد بن الحسين بن عبيد الله الفاضل صواب كتاب الرجال
 فانه غير مذکور عنده ان كتب الرجال فلا يصلح جرحه معارضا
 لتعديل مثل النجاشي ص على تقدير المعارضة يرجع التعديل هنا
 برواية حماد بن عيسى فانه في قوة وثيق له كما خرج بالشهادة
 في شرح الارشاد في رواية الحسن بن محبوب عن ابي الراس الشامي وبالجملة
 الاجماع متبع ما لم يتجوز معارضه فالظاهر ان الطريق صحيح انتهى كلامه
 وجميع من لا يخفى ذكره او قرأه من ذلك في اعترافه عليه بعض المتأخرين
 بقوله في كون الاجماع ما فهمه نظر لم لا يجوز ان يكون المراد بالاجماع على
 صدقه فقط واما اخراجه ما ذكره المرحون بعينه غاية البعد بل بطلانه

على

معلوم بقرينة المقام وساق عبارات الكشي وقد تقدم نقلها وما اشترى
 المتأخرين في شأن جماعة من قدماء ما من ان مرسلاتهم قوة المسانيد
 مثل محمد بن ابي عمير وصنفوا في الحج و احمد بن محمد بن ابي نصر بن عبيد
 نعمنا هم اقوال من الامور المعلومة ان القاعدة التي نقلها عن الشيخ
 اقوى من امثال هذه الرجعات الشائعة بين المتأخرين ص ثم اخبر
 من الامور المعلومة ان حماد بن عيسى ما روى اهل ابراهيم بن محمد بن عمار
 كان متمسكا من استعلاء ذلك الاهل ومن العلوم انه مع التمسك من ذلك
 لا يجوز العدول عنه ومن العلوم المأثلة لم يتفرغ ذلك هذه قرينة اخرى
 قوية على وجوه صحة الاصل المتفق عليه ثم اقوال حبيبة اخرى قد تقدمت
 في كلامنا وهي ان اعتناء اهلنا قد ساء مثل محمد بن عبد الله وغيره بنقل
 هذا الحديث ونبأ هذه كتبهم قرينة على ان جميعها كانت ثابتة عند عمر
 لم اقوال هذه القواني اقوى من الرجعات الطنية المتداولة بين المتأخرين
 في محقق كسانيد الاحاديث ص فانه في سنة الحديث التي هي
 قلت من الامور المعلومة ان الشيخ زاهد هذا الحديث من كتب الحسين
 بن سعيد كما مر مرارا ومن العلوم ان مثل محمد بن اسمعيل بن جريح لا يجرى

استعمال الحديث
المطابق مع وجود المصنف

على فترتي غير المصنوع ففهم الحديث صحيح قطعاً باصطلاح المتأخرين بل باصطلاح
القدماء أيضاً سيما إذا لاحظنا دعوى الشيخ الاجماع على صحة الحديث المذكور
عمل به في كتبه **قاعدة** فمن متن الحديث المذكور عشر قلت حمل الشيخ
على التزيف في غاية الجودة وهذا النفي نظير النفي في الوضوء بالماء الأجنبي و
من المعلوم بقرينة المقام ان المراد من هذا من الترخي ما يشمل الاستحباب
والعمل وهذا الخلاف شائع في كلامهم لا يخرج عن السبب المتفق **قاعدة**
متعلقة بأحد هذا الباب استمر في كلام المتأخرين انه اذا بلغ الى كراه
لا ينجس الا بتغيره بالنجاسة سواء كان في غير رداءه او في غيره
انما خلافه للشيخ الجليل ومليحه سلاسله ذهب الى نجاسة ماء الميخن
والاواني على ما في نسخة وان بلغت مقدار الكرو وزادت عليه لا طلاق
النهي عن استعمال ماء الاواني مع ملاقاته النجاسة وبقى الكلام في الجمل
اذ لم يتعرض له في المحجة وهذا الخلاف لا وجه له ومنه قلة
المتأخرين وذلك لان السبب المنصوب اذا ما مل في الروايات الواردة في حكم الكرو
يقطع بان النهي عن استعمال ماء الاواني مع ملاقاته النجاسة متعلق
بما هو القاب من عدم بلوح الا ان مقتضى الكرو في ذلك قال العلامة

كتاب في التفسير
قول القيد وسائر في كتابه
الشيخ في الاواني مع المقتضى
وما ولي العلامة في كتابه

في المتن

في التفسير
النجس

في الفاهر الكرو

في المتن والمحققان مرادهما بالكثرة هنا الكثرة العرفية بالنسبة الى الاواني و
الحياض التي تستقي منها الدواب وهي تفصل عن الكرو **قاعدة** ثانية
ذهب حسن بن علي العمري من قدماء المتأخرين ان ما نقص عن الكرو من
الماء لا ينجس الا بتغيره بالنجاسة وسواء كان بين وبين الكروية قال
مالك بن انس من العامة وهو باطل قطعاً وذلك لو جهن احداهما
ان احاداً يظهرون الباب عليه وقد مر فيها وناسياً في نسخة في باب
الماء القليل يحصل فيه نجاسة مع زيادة تحققت في المقام ان شاء الله
قاعدة ثالثة اختلف على ما في نقص الكرو اذا نجس ثم تم كراه
ظاهره في زواله عن حكم النجس او يقع على ما كان مع اثني فظهر على نظيره
بالقوة كونه عليه دفعة فذهب الشيخ في الخلاف الى انه باق على النجاسة وقال
ابو عبد الله احمد بن الحسين من المتقدمين وقال السيد المرتضى انه يظن وهو
قول سلاسله ابن البراج وابن ادريس في قال الشافعي من الجمهور قد
الشيخ في البسوط والى خلافه اخبار القول الا انه اجمع السيرة في جهن
يرجع الى اعتبارات ظنية عقلياً منبهة واجتنب ابن ادريس بوجوه ثلثة
كلها في غاية الضعف وذكرها العلامة في كتاب المختلف مع اجوبتها
وكذا المحقق في العبد وغيره من المتأخرين والمحقق عنه ان

كتاب
في التفسير

ان هذه المسئلة من السبقات وقد تواترت الاجاب عن الامعة الاطهر
بوجوب التثبت والتوقف فيها ومصادق التوقف هناك ترك استقار
هذا الى ان يظهر حقيقة الحالين عندهم فيجب التيمم اذا احتمل الى عدمه
اما نظيره بالنظر عليه ففقه فلم اقد حديث يدل عليه بل هو من
لوازم عدم انفعال الكفر بملافة النجاسة بزعمهم **باب** كيف الكفر
قد فقهنا في الباب الاول طريقه نصيب هذا الكتاب وغيره باصطلاح
القدماء وطريقه المتأخرين فعملية اجتمع في سائر الابواب **باب**
في سند الحديث الاول مسوق الحديث الثاني وقران اخرى عليه مقابله
والله اعلم ان الشيخ رحمه اخذ الحديث من كتاب محمد بن احمد بن يحيى ومن
جملة طرق الشيخ المذكورة في فهرست وفي اسانيد الكتاب بين ان كتاب محمد
بن احمد بن يحيى الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه
عن محمد بن احمد بن يحيى في الحديث الاول مستحان احمد بن محمد بن يحيى
والاخرى الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن
ابيه عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر العطار التي عن محمد بن احمد بن يحيى
وهذا السند عزمانوس وان امكن تحصيل تليفق بعض طرق
الشيخ الى بعض وفي التهذيب روى هذا الحديث عن المنيد عن

احمد بن

عن احمد بن محمد بن الحسين بن الوليد عن ابيه عن محمد بن يحيى عن محمد
بن احمد بن يحيى وهذا السند ايضا من الطرق المأثورة واعلم ان
السيد السند والعلامة الاول واحد صاحب المدارك شرح الشرايع
مشايخي في فن الحديث والرجال فيه وقد استغفرت من عالمي
رحمته في سنة سبع بعد الالف في المشهد المقدس الغروي على سلكه
افضل التتميم السلام قد رح في سند الحديث الاول في هو اسبق على
الاستبصار بان احمد بن محمد بن يحيى العطار لم ينص الى احكام
على مقتضى لم ذكر السيد المذكور في التهذيب وقال هو صحيح ثم قال
على هذه الرواية ينبغي ان يكون العمل لانها اخرج ما في هذا الباب لم اعلم
ان شيخنا العلامة افضل المتأخرين في الفقه والحديث والرجال والى
احمد مشايخي في علم الفقه والحديث والرجال ميرزا محمد الاستاذ
نور الملام قد قد استغفرت من عالمي رحمه في هو اسبق على الاستبصار
الالف في مكة المعظمة الى اخذ عنه قد رح في هو اسبق على الاستبصار
في سنة الحديث الاول بان الحسين بن عبيد الله عزم مخرج بالتدريج
واما ان قد فقهنا حال احمد المذكور وحال حسين بن عبيد الله
المذكور ونظر المصنف في الباب الاول على الامر به عليه واليه جفنا ان احكام

الكتب الأربعة هي اصطلاح القدماء، بزعم مصنفها، وزعم غيره
وفتحنا لك أبواب تحصيل اليقين لصحة تلك الأحاديث باصطلاح
القدماء، نعم تجد كلام المقدسين نور الله مرقدتها على مذاق الناس
وأما صفوان محقران يحيى وأما تحقيق من الحديث الأول فسيجد في
كلامنا أن شاء الله تعالى **قائمة** في سنة الحديث التي سيجيء في باب
الروايات الحسين بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن
محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه البرق هو محمد
بن خالد ورواية أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن محمد بن سنان
شأنه في أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه في غيرها يمكن أن
يكون أحمد بن محمد الذي روى عن البرق ولد البرق لكن العادة الشائعة
في أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه فيجب أن يكون الراد أحمد بن محمد بن
يحيى ومن تتبع أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه وعرفها من كتب
الحديث في الرجال فليقطع بالأن سنان هذا محمد وذكر صاحب المصنف
هذا الحديث فحق جمهور المتأخرين من الأصحاب صحة وليس بصحيح
لأن الشيخ رواته موضع من التخصيص لا الاستصحاب عن محمد بن
أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن البرق عن عبد الله بن سنان عن

عن اسمعيل بن جابر ورواه في موضع آخر من التخصيص عن الشيخ البزعي
عن أحمد بن محمد بن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
عن محمد بن خالد عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن عبد
محمد والراديان قبل وبعد محمد أن كما ترى فاحتمار واثبتا معا
مستقطعا لا خلافا في الطبقة وقد ذكرنا في القواعد القديمة أن
الذي يقتضيه حكم الممارسة فحين كونه محمد رواته الخبر رواه عن
محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن البرق عن أبي
سنان والظاهر أن هذا صورة ما وقع في رواية البرق في التخصيص
من تفرق الراويين عنه فاختلاف الخط وأصحاب المصنف انتهى كلامي
الحمد لله تعالى وقد ذكرنا من ذلك سماع العلامة من محمد بن سنان
في حواشي الاستبصار وأقول الظاهر أن بعض طلبه الحديث ممن لم
يكن له بضاعة كتب لفظ عبد الله في كتبهم بحسب أبي ثم جاء بعده ما منع
والرجل لفظ عبد الله في أصل الكتاب وإن سحر زبني الطائفة أجل من
أن ينسب إليه مثل هذا الخط، الواضح وقد رأيت جمعا من الشياطين المستبينين
بطلب العلم يفتنون في حوزة ريس الطائفة مثل هذه الظنون التي سرية وأقول
هذا الحديث مذكور في الكتب الأربعة فلا شك في صحته باصطلاح قدماء

فقتولها بعد صحتي على مزارق التي حزني **قاعدة** في سنة الحرة
 محمد بن يحيى وهو ابو جعفر الطاطري الذي التفت اليه احمد بن محمد وهو احمد بن
 محمد بن يحيى التفت اليه التفت اليه غيره في اسانيد كثير عمن بن يحيى
 عبد الله بن مسكان عن ابى جعفر **قاعدة** في صحتي من هذه الاثار
 الثلثة اقوال في القاموس الكبريا في مكيال المعاني في قول الطاطري في الحرة
 الاول الكرونا عان في ذراع وشر في راعان الحجة البتراء الحرة في
 وهذه التي يقال هذه الثوب ثلثة في ثلثة واما عمة وبعثة فيجوز فيها
 بتقدريها في روعها بتقدري لفظها والمراد من السعة مجمع الطول
 والعرض فيجوز الحديث الاول لكل واحد من جزئي السعة ثلثة اشارة
 عمقه اربعة اشارة ومعنى الثلثة ثلثة اشارة وعمقه كذا ومعنى الحديث
 الثاني ثلثة اشارة ونصف وعمقه كذا فيما اشترى من المتأخرين
 من ان احد الابعاد الثلثة متروكة ومجال في المذكور لوجود الترتيب من
 سريه في غلظته عن عادة العرب وعن لفظ السعة المذكورة في احد
 الاحاديث وقد لا لان عادة العرب انهم اذا قالوا ثلثة مثلاً في الثوب
 والارض فيجوز ان يكون واحد من طوله وعرضه ثلثة واذا
 قالوا بعار في الوقت واشياء هذه يريدون ان وسعة ثلثة وعمقه

ثلثة

ثلثة ومن البين ان السعة والوسع مركب من الطول والعرض لم افر
 عادة العرب انهم يريدون من قولهم هذا الثوب ثلثة ثلثة ان لكل احد
 من عرض وطوله وثلثة وعرضه ثلثة ومن قولهم هذا العرض ثلثة وثلثة
 ان لكل من عرض وعمقه وثلثة وسعته ثلثة في ذكره ان اصل السعة عان قد
 في شرح القول عن قول ابي جعفر في باب ليكن المكنى ايرامع
 هذا المكنى ايرامع تغيرت هذه الصورة وما ذكره العلامة طاب ثراه في
 المختلف من قول الطاطري في الجنية حرة قلان ومبلغه في الف ومنا
 رطل وكنت في الذراع نحو مائة شبر وهو قول اخيه في كتابه باعتبار الار
 فيكون قول التميمي في حال الظاهر ان الاسباب يراد حزب الحجاب
 فيها فيكون احد الكثر ليسر اثنين واربعين شبرا وسبعة اثمان
 شبر وقيل القطن الراوي ليس المراد ذلك بل يكون اكثر عشرة اوطاف
 نصف طول او عرضا وعمقا وما استشهد به كلامه وكلام ابن الجني
 اسمي كلامه ليس به لانه خلاف عادة العرب في قولهم في العلامة
 ومن وافقه في المقالة المنقولة وهم جمهور المتأخرين في غير هذه
 الاغراب في قول ابن الجني وذلك لانه اذا كان طول القماش اشارة وعرضه
 كعشرة اشارة وعمقه قدما فيعرف منه باليد فيحصل ذلك بقل من

الاعراب

نصف شبر تيقادب ما ذكره من الوزن مع ما ذكره من المساحة ثم اعلم
 ان التناقل الواقع من كلام القطب الراوندي وبين كلام ابن الجيند اما هو
 من جهة ان القطب بالغ في اعتبار اجتماع اجزاء الكروان ابن الجيند بالغ
 في اعتبار انساب الكروان بما عدا اجزائه بعضها عن بعض لا من جهة قلده
 ما اعتبره ابن الجيند ثم اقول نحن نحمل لفظه على ما هو عادة العرب
 موافقا للقطب الراوندي لكن قولنا بما قاله المأخوذون من ان الحكم داير
 مع هذه القدر وان تغيرت الصورة وذلك لانه ورد بعض الاحاديث
 اذا كان الماء كوا لم ينجس شيء ثم يقع في التمام فدايد لا بد من التمسك
 بذكرها انت الله تعالى واخر هذا الباب **باب في سند الحديث الرابع**
 اقول ليس لطايفه وشيخه الجيند هذه اختار هذه الحديث من اجاب هذا
 الباب وعمل به مع انه مرسل وفي اجاب هذا الباب ما هو سند صحيح
 هذا انت علاما من تحقيقه من ان احاديث كفتا مأخوذة من الاصول
 المجموع عليها وقد استخرجنا المتأخرين في مسائل جماعة ان مرسلات تفرق
 قوة المسألة منهم محمد بن ابي عمير وصفيان الثوري و احمد بن محمد بن
 ابي نضر كذا ذكر ابن الجيند فخرنا في ادبنا الحديث وانا اقول قد
 عد الحسن بن محمد بن ابي غنيمه الجماعة الذين وقع الاجماع على تصحيح ما

ح

ما يصح عنهم ومن المعلوم ان هذه البارة شاملة لمسنداته ومرسلاته
 ولو علم ان من روى عنه ضعيف لم يقع الاجماع على انهم يروى الا الصحيح وذكر
 الشهيد الثاني هذه في شرحه وراية الحديث الحديث المرسل ليس ينجس
 مطلقا الا ان يعلم تحريم مرسله عن الرواية عن غير الثقة كما في غير من احاديث
 على ما ذكره كثير منهم وسعد بن الحسين في تحقيق مرسله ويحير فيقبل
 في قوة المسند وفي تحقيق هذا الحديث وهو العلم كمال المرسل لا يروى
 الا عن الثقة نظرا لان مستند العلم ان كان هو الاستدلال المرسله بحيث
 يكونون المنفردون ثقة فخرنا في معنى الاسناد لا بحيث فيه وان كان الحسن
 الظن به فانه لا يرسل الا عن ثقة فخرنا في شهادة بعبارة الراوي
 المحض وسبب ما فيه وعلى تقدير قبوله لا يعتد به في التعويل و ظاهر
 كلام الامام الجيند في قوله بن ابي عمير هو المخرج الاول ودون اثباته خروا
 القناد وقد تبارك عنهم صاحب البشري في ذلك ومنع تلك الدعوى و
 اما السامع فيمنعنا عن رواة عن مراسيل ابن المسيب بن جهم ودهام بن
 من وجوه اخرها اجابوا عما اورد عليهم من ان الاعني دح يقع على
 المسند دون المرسل فيقع لفظا بان المسند يستلزم الاسناد الذي فيه
 الدلالة على تحصيله لمع رسالة ابنه اسنادا صحيحا بالجملة وتظهر الفائدة

صحة م الداء

في خبر رتبته دليلين يترجح بهما عن معارضة دليل واحد انتهى كلامه
اعلم الله مقامه وانا اقول لا يخفى رتبة ذكره كتب من كتب
سمع منه انه لا يرسل الا في حديث علم بالعلم بقية او تواتر وروده
عن المعصوم انه ذكره كتب من كتب او في كل شيء او يسمع
انه لم يرد الا ما علم بالعلم بقية او تواتر وروده عن المعصوم الا
ترى ان ابن بابويه ذكره اول كتاب من لا يحضره العظمى مع اشياء على مراتب
وعلى ما هو صنف باصطلاح المتأخرين ان كل ما فيه حجة بينة وبين ربه
وان كل ما صح باصطلاح المتقدمين والاشياء ما ذكره ثلثا لاسلام محمد بن
يعقوب النخعي قد مر في اول كتاب الكافي من كل ما فيه صحيح بين باصطلاح
التقدمين الا اعتماد عليه في الاعتقاد والاعمال عرضت على الجواد نعم فقال
كل شيء حق وعرضت على العسكري نعم فقال كل شيء حق ومن العلوم ان
محمد بن ابي عمير ادرك من الاسماء علمه ابن ابراهيم موسى ولم
يزد عنه وروى عن ابي الحسن الجواد والجواد يروي عنه احمد بن محمد
بن عيسى كتب ما يروي عن رجل من رجال ابي عبد الله عليه السلام ان لا يروى
الا احاديث الكتب المعروفة على الجواد نعم او قلنا ومن العلوم ان
لكل الاحاديث ما جوده من كتب محمد بن ابي عمير ومن العلوم انه

صنفها

صنفها لا حتى جالس بها ومن العلوم انه كان متكلما من استعمال حال
تلك الاحاديث التي نقلها بقصص تلك الناس بها ومن الجواد ومن
العلوم انه لا يحجز الحدود عن القطع واليقين في احكام الله الى ما دونها
فعلينا احاديث كتبه صحيح باصطلاح المتقدمين وكان في ذلك ما لا يخفى
هذا الحكم في مسائل مراسلات بعض قدماء دون بعض اخصر جواب ذلك
دون غيرهم واما ما نقل من الحكم المذكور الاجماع الذي نقله الكشي و
تخصيص ابن ابي عمير بجمع بهذا الحكم مع شمول الاجماع الذي نقله الكشي و
تخصيص ابن ابي عمير بجمع بهذا الحكم مع شمول الاجماع الذي نقله الكشي
غيره ان ابن ابي عمير في ذلك المجمع يرسوا كثيرا او كثيرا اما تختار انه سمع
منه انه لا يرسل الا ممن علم بالعلم بقية ان الله مأمور عن الاقرار
في كل ما حدث به وهذا نظير ان يقول الراوي سمعت رجلا قطعت بالغة
بمجموعة المعجزة انه معصوم من الخطأ فيقول كذا او كذا او رابعه انه سمع بعض
الائمة انه اعلم بما يروى عن ابن ابي عمير لا يقال المعترض مانع وذلك
الاختصاص لا من باب المنع على المنع لانا نقول نحن نعلم قطعا ان الكشي
ليس من اهل الفتنة فعلم ان الاجماع الذي ذكره واقع وايضا نحن نعلم

اعلموا

البحث عن كل ما يحتمل ان يكون له معارض حتى ينقلب على اعقابها او لا يستقيم
 الشيء عليه العمل بالعلم قبل المختص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة
 من اللاحقين كثر من الرواة بالصححة من هذا القبيل لانهم في الحقيقة شهادة
 بتعديل رواتقها وهو مجرد عن كل ما عجزوا عن العمل بالحديث بل لا بد من
 مراجعة السند والقطر في الرواة ليوث من معارضه المخرج اسي كلامه اع
 الله مقامه واولئك المختصات المخرج انما اذا قال المصنف حديثي قد قصدت ذلك
 عندك الغرض من ذلك واحتج به بما هو عادة قد ما شئت من ذلك
 القطع القوي بانه ثم وادامته من ذلك محد احتج به دون الغير فهو
 يحتمل الاجتهاد وعين وهذا المصنف كثير ما يقع في كلام العلامة وغيره
 من المتأخرين وكنه اذا قال الشهادة الحديث صحيح ومن قبل الاول حكم
 انه الا سلام بصفحة احاديث الخلاف وحكم صحة الحديث بصفحة احاديث
 كتاب من لا يخفى عليه وحكم منسب الطائفة بصحة كل حديث يعمل به وحكم
 النجاسة والكس وغيره من القدماء بتوثيق احدهم وقد بيناهم في سابقنا
 على ان العدالة بالعلم المشهور من العامة وجمهور متاخرنا الى صفة
 وهي ملكة في النفس تمنعها من فعل الكبائر والارواح الصغار

وما يفت

ومنافاة الرواية من الامور العقلية ملا بها الحسن والمأخرون
 وافقوا العامة فاعتبر العدالة بهذا المعنى في باب الرواية وفي باب
 الشهادة وفي باب امام الجماعة واكتفوا بخصوص الظن بها ومن
 قالوا بانها ثبت بتركية واحد او اثنين او اثنين ومن ثم جوزوا
 رجوع الشاهد عن شهادته وان يكون امام الجماعة في الواقع فهو با
 وقد غفلوا عن الاحاديث الواردة في باب امام الجماعة وفي باب
 الشهادة فانها حرجية في ان العدالة المعبرة في الباين مركبة
 امر وجودي محسوس ومن عدم امر محسوس واليه قد غفلوا عن
 ان التزكية انما تجري في ما يدرى بالحسني الصق قد غفلوا عن الاحاديث
 الحرجية في ان راوي احكام الله لا بد وان يكون ثقة الرواية مأمونا عن
 الافتراء بحيث يحصل بجزء القطع بورد الحديث عن المعصوم ثم اعلم ان
 المتأخرين ذكروا ان عدالة المولى بالعلم الذي نقلناه عنهم فعرفوا
 لا اعتبار بالصحة المتأخرة والملازمة بحيث تظواهر احواله ويحصل الاطلاع
 على سرية حيث يكون ذلك مكملا وهو ادعى ومع عدمه يصح استقراءها بين
 العلماء واحل الحديث وشهادة القران التكرار المتعاضدة والتزكية من

العالم بها وهل يكنى فيها الواحد ولا يبر من التعدد قولان اختار اولهما
العلامة في التخصيص وخواه في النهاية الى الاكثر وقال المحقق لا يقبل الا
ما يقبل في تركية الشاهد وهو شيعة عدلين واقول في ما حقه من
ان العترة باب الرواية العلم القطع بان الراوي قد ما عرفت من الاخبار
لا يبر من اجماع الترابين العترة للقطع والتركية من جملة الترابين **فايدة**
في محقق متى الحقيق الرابع علمنا باعتبارنا وزن اعمام و مساحته في الله
العبادة النورية وكنها جماعة فوجدنا غاية الانطباق بين حديث ذرا امان
عمقه وحديث الخدم ما يارطل اذا حمل الرطل على البغدادي ثم اعلم
انهم اختلفوا في المراد من الرطل فقال الشيخ العترة ورسيل الطائفة المعجز اطلال
الورقة وهو اختيار ابن البراج وابن حجر وابن ابي عمير وقال الموفق و
ابن بابويه بالمدية و اطلقت ابن الجند وسلا روعة احوال العلامة في المختلف
و نحن شغل اولنا بمحقق عبارة الشيخ ره لم شغل بالجماعة بين الفريقين
فنفقوا قول الشيخ ره ادا لم يكن الى ذلك طرقت اعتناء الاسباب رعية جيرة
و غير ضروري في الجمع من الاحاديث ولكن توحيه ظاهر واما قول
الشيخ ره وهو مع ذلك مرسى فليس مقصده من القدر في صحة الحديث

بل ما قصد مما ذكرناه سابقا من انه اذا وقع التعارض بين صحيح وصحيح مرسى
قالوا في العمل بالصحيح السيد اذا لم يكن الجمع بينهما واما قول الشيخ ره واد العترة
المع بعد التماسا وبعينها فمقابلة الجودة كما ذكرنا من اناط العمل بما يرويه
عمن بن عيسى وقرح ابن بابويه في اول كتابنا في الفقه بان كتب الحسين
بن سعيد من الكتب المأثورة عليها والمعتبر عليها عندنا صحيحا وقرح
غيره ايضا في ذلك قرأني توجب الاتباع على هذه الاحاديث وهذا كله بعد
المشاور عن ما ادعاه الشيخ ان كل حديث عمل اخذه من الكتب التي اجمعت
الفردية صحيحا فيها وقلنا تخلوا احاديث الكتب الاربع عن امثال
هذه الترابين وتلك ابواب تفتح شيئا بفضل الله وطول
لما نطرحه من الاحاديث في فائدة من الاصول كما هو من
العيون الصافية غير النافذة سلام الله عليهم واما كان المشافرون
من اصحابنا فاعلم من تلك الترابين فربما وقع الفسح كثير من الاحاديث
للقطوع و ابن سنان في الحديث الثاني هو محمد قال الكشي قد روى
عن محمد بن سنان الحسن والحسين للاهوازاني وحينئذ في الحديث
الثالث زاهد الا الحسين بن سعيد ورواه السيد كتاب من لا يخفى
الفقيه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن ربه عن ابي عبد الله

تقول

وزل الماء واعتبرنا انما ما استوفينا الاقطاف بن حنيفة راعا
 عمه وحديث الف وماتنا برطل مع حمل الرطل على البغدادى واعلم ان
 الرطل العراة ماء وتقول درهمها والماء ماء وتقول درهمها فيقول
 العراة نكح الماء وقال العلامة في كتاب التجرى الرباهم في صدر
 الاسلام كانت صنفتين بعلية وفي السواد كل درهم عاشره ووايق وطرية
 كل درهم اربعة دوايق ونحوها في الاسلام وجعلوا درهمين متساويين
 وزل كل درهم ستة دوايق فصار وزل كل عشرة دراهم سبعة
 مثاقيل بمقال الذهب وكل درهم نصف مثقال وخمس وهو الدرهم الذي
 قدر به النعم للقادر السبعة في مضاب الزكاة والقطع مقدار الدرايت
 والمجوزة وغير ذلك والداقت ثمانية جيات من اوساط جيات السبع
 اسمى كلامه اعلم الله مقامه وقال الشهيد الثاني قدوة شرح اللمعة اندية
 المتقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم نصف المتقال وخمس اذ
 ثمانية واربعون جبة شجرة متوسطة ستة دوايق اسمى كلامه ومن
 الامور المعلومه انه اذا قسمنا عشرة على سبع يكون كل حصه كل من السبع
 واحدا وثلثة اسباع واحد وان اذا قسمنا سبع على عشرة يكون كل حصه
 كل واحد من السبع واحدا وثلثة اسباع واحد وان اذا قسمنا سبع

عاشرة

على عشرة يكون حصه كل واحد نصف واحد وكل واحد في كذا كذا
 كشرح المجلد المتناهي الذي الدرهم ستة دوايق والمتقال درهم وثلثة
 اسباع وكل عشرة دراهم سبع مثاقيل وفي شرح ابن جبال كذا كذا
 المتقال لم يتغير هاهنا ولا اسلاما لثاني وسبعون جبة شجرة متوسطة
 لم تقم في رفع من طرفها مادق وطال والدرهم اختلف وزنه جباله
 واسلاما ما استوفى علامه ستة دوايق والداقت ثمانية جيات وخمس اربعة
 والمتقال درهم وثلثة اسباع فقلنا في زب على الدرهم ثلثة اسباع بكمال مثاقيل
 وبنه نقص من المتقال ثلثة اعلت به كان درهمها فكل عشرة دراهم سبع مثاقيل
 وكل عشرة اربعة عشر دراهم وسبعون مثاقيل بمعنى المتناهي من درهم الاسلام
 المشهور اليوم ستة عشر مثاقيل واربعة اثمان في طابق اربط الوقت وقيل
 اربعة عشر مثاقيل والمتقال اربعة وعشرون مثاقيل على الاول وعشرون
 على الثاني اسمى كلامه **قائمة في سيرة الخليل** الى حسن من العلوم لا تنسخ اخذ
 من كتاب محمد بن علي بن محبوب والبركاس هو ابن معروف والبواب هو الخليل
 كما مر في **بدر** في ضمن الحديث الثاني المراد منه ما في هذه الشجرة واراد
 من باب التيقن لانه منزه عن حاجته من الشاخص كما مر قبله واما المتناهي في
 الترتيب فهو ان قال الحق حمل الرطل على الورد وهو البغدادى واذ كسا الاجتماع

الحسن

وجوه الاول ما افاده الشرح وما ذكرناه والثاني ما ياتي في باب الوضوء
 بتبييض التمر من حديث الملقى التتابة والثالث ما سجد في كلام الشرح من
 ارادة العزلة من تسعة ارطال الصاع والعلامة قدرة في الخلق احق
 السيد رضي بالا حيا فان لم يعتبر الاكثر يقتضي دخول الاقل من غير
 العكس ولا يفهم من اهل المدينة ما جاد بالارطال المعهودة عندهم و
 الجواب عن الاول انه معارض بمبطل لان الصلوة يجب ادائها بطهارة ولا
 يحكم بنجاسة الماء الا بدليل شرعي ولم يقع على نجاسته دليل اهل
 اعلم الله مقامه والساخر من كلامه تلحق هذا الجواب باقتضائه والحق
 ان هذا الجواب غير صحيح وان شئت فسمه فاسخ لما نقلوا عليه من
 اللطاح وبالله التوفيق وبه ازمة التحقيق فاقول قد اشرت الى
 عن الاسئلة لاظهاره بانه اذا علمنا ورود خطاب يتضمن طلب فعل وجدي
 وشككنا في تعيين مصداقه كما اذا شئت الفقيه اى العلم باحد شيى اهل
 البيت انه في زمن الغيبة يجب عليهم الركعتان يوم الجمعة او الاربع ركعات
 يجب علينا التوقف عن الاغتيا والاحتياط في العمل ومصادق الاحتياط
 في هذا الباب ان يخرج من الافعال الوجودية التي نخرنا في تعيين بعضها و
 بانه اذا علمنا ورود خطاب يتضمن المنع عن فعل وجدي وشككنا في

بعض

في بعض الافعال الوجودية هل هو من جملة تلك الافعال الممنوعة منها ام لا
 كما اذا شئت الفقيه من الماء الذي يبلغ الفاعل وما يكمل بالوقت دون
 المدة ووقعت منه نجاسة هل هو من ازيد الماء النجس الممنوع من استعماله
 شرعا ام لا يجب التوقف عن الاغتيا وترك الفعل الوجودي المشكوك فيه
 وكما اذا شئت الفقيه في مسألة ازالة النجاسة هل هي نجاسة ام لا ثم
 هذا دينية اخرى فخطا بها ايضا في مسألة العطية زادها الله شرفا و
 انه يجب على الفقيه ان ينظر في موضع الشك والتردد هل الشك والتردد
 تعلقت او لا وبالذات بالصورة المذكورة او لا بالصورة المذكورة ثانيا
 ومن الامور العلوية ان الشك والتردد في محل النزاع بين السيد رضي
 وعزوة انه تعلقت او لا وبالذات بانه اهل المذكور من افعال الممنوع منه
 شرعا ام لا ففتننا احاد بغير المنع من استعمال ذلك الماء وينبغي
 على هذا المنع وجوب التمسك بوضع التردد والشك او لا وبالذات
 تعيين ما هو المراد من خطاب يتضمن فعل وجدي في يقال مصداقه
 الاحتياط الجمع بين الموصوفين والتمسك بهذا ينبغي ان يحتق هذا الموضع
 والتمسك على التوقف عن الافعال الوجودية وهداية اهل الذكر في حفظ هذه
 الرقعة فيها يتناول في مواضع زلت فيها اقدام اقدام من محو

العلماء واخبار العلماء في الحنفية حيزه المذهب المفسر لكن استدل
 عليه بأدلة من جملة الماصل طهارة الماء يخرج ما نقص عن الارطال العراة
 بالاجماع فيمنع الزايم على الماصل وليس النص ما ينفذ فيه فيجوز العمل عليه عملا
 بالماصل السالم عن التعارض انتهى وذكر السيد المسند قدمه في المذاهب شرح
 الشرايع اختلف اصحاب في تعيين الارطال فقال الاكبر منهم الشيخ
 في النهاية والسبوط واخيه في الفتاوى عرافة وقدره ماء وثلثون درهما
 على الاستمرار في المرقعة في الصباح وابن بابويه في من لا يحضره الفقيه ماء
 وقدره ماء وخمسة وتسعون درهما والاولا والآخر لقوله كل ماء طاهر
 حتى تعلم قدره والعلم لا يتحقق مع الاحتمال لان الاقل يتيقن والزيادة
 مشكوك فيه فينبغي بالماصل انتهى ما اردنا نقله من كلامه صرحه وانما هو
 يتعلق بالوجه من بالقبول وانما اقواله الوهم من محال للمحقق اما
 الوجه الاول فلا ان الشك قد يتعلل في ليس هو من احكامه فانما
 اذا شككنا في وقوع التحريم في اي الذي هو محل النزاع وقد يتعلل
 بنقص حكم الله تعالى اذا شككنا بعد العلم بوقوع التحريم في انما المذكور
 هل هو من جملة الماء الممنوع من استعماله شرعا ام لا ومن الامور المعلقة
 عند اللبيب المتشكك احاديث اهل الذكركم حتى التبع ان مرادهم من

قولهم

من قولهم كل شيء طاهر حتى يتيقن انه قد روي من قولهم كل شيء فيه حلال
 وعدم فقولك حلال حتى تعرف الحرام بعينه مقدمه وانما لها ان اذا
 تعلل الشك بعينه حكم الله تعالى لئلا يعذر الجاهل يتيقن طريق سبب
 من اسباب النجاسة او الحرجة بل وقع التفرع بهذا في بعض الاحاديث
 والوجه الثاني من متناخر في حيث ذهبوا حركوا هذه الاحاديث في تطهيرها
 على ما ينعى اليه من اي صورة الشك في غير حكم الله وجودة الشك في
 حكم الله بعد طرقه حاله لم يعلم حكم الله فيها وانما الوجه الثاني في فناء
 فتاوت الاجناس عن اهل الذكركم بان كل شيء يحتاج اليه الامم الى يوم
 القيمة ورد فيه خطاب وحكم من الله تعالى في ارض الخدش وبان كذا
 من تلك الامام محزون عند اهل الذكركم فلم يبق في حاله الا حليم
 فانكسرت بالاجل اذا خلع الشئ ونفسه يكون عليها في حكم الله عز
 سديهم والاهم لادلة على جواز التمسك في احكام الله تعالى نعم نتيجة
 التمسك على مدافعة الغاية حيث عوان كل ما جاء اليه انظره من
 اصحابه وتفرقت الروايع مع اخذ كثره ولم تقع بعده فتنة او جبت
 اخفاء بعضها فاذا قسنا المجتهد في صلاح الملك حكم من الله فيها و
 بقاها على مجرد حالتها الاصلية حيث قلنا ان احكام الله تعالى ما لم يكن

لادالة

بجانب تقع عند جرحها بل لا يلزم بطلانها بما رأت ومما يلي يحظر بطلانها
المجتهد لا يقارن بها اصل ثابت وهو ان يكون الحكم الذي علمنا وروده
ولا نعلم عينه من باب الاباحة ويكون مقتضاه هذا العلم اولا
مقوله من العلل ان احكامها وردت بحسب المصالح المظنونة لئلا لا يمكن
ان يقال الاصل ان يكون مقتضى المصلحة هنا الاباحة والطهارة هذه
اخر من جملة ادلة المتأخرين التي ثبت كمالها في هذه المواضع
في طهارة غسالة ازالة النجاسة ومشاغفها من الاحكام الشرعية استقضية
ما كان من احكام الله من الطهارة مثلا وقد نقلوا عن انه طرأت
حالة تغير فيها موضوع المسئلة فكيف تجوز في كثير من احاديثهم والحق
لادلالة على جواز التسكين في نفس احكام الله بل الدلالة على الجواز
موجودة في كثير من احاديثهم وايضا وردت احكام كثيرة بخلاف
الاستقضية وبعضها على وفق الاستقضية فاعلم انه من حيث هو
ليس من الادلة الشرعية واليه توالت الاخبار عن اهل الذم بان
يجب التوقف عن الافتاء في كل واقع ليس حكمه من يدعيه الدين
ولم يظفر وافيها حكم من جزمته فاحفظ هذه القواعد فانها ما عرفت
من العيون الصافية غير انقصة ولا تقصير بالاعتبارات الخفية المذكورة

تجوز
في اصول

في اصول الفقه العامة وفي اصول جماعته من التي حقه وقد تقدم ان احكامها
تذكر في اخر الباب ما قبل **باب الاول** ذكر صاحب الحكم قدوة فترى
العلم الواقف هو ما يليق بغيره وذكر السيد العلامة الاوجه في المدارك
شرح الشرايع الجارية لاعم مادة من اقسام الركائز التي قاله ذكر الجمع
العلمي كما قد علم ان العلم الكلي الواقف لا ينجس على اقامة النجاسة بل يتغير
بها في احد الاوصاف الثلاثة لم يمتدح في النجس فبعضه اما ان يكون سطوحه
مستقيمة او مائلة فان كانت مستقيمة اختص بالتغير بالنجس ان كان
الماء كراولا بالنجس الجميع وان كانت مائلة لم ينجس ما فوق النجس
مطلقا وكذا لا ينجس ان يلمس كراولا او كان المجموع كراولا لم ينجس النجس
عمودا ولا بالنجس ما تحت النجس اليتم واحتمل ان المجرى صرح في
المعتبر بان الغريمين اذا وصل بينهما سببا فيه صار كالما والواجب
مكروا في احد جملة نجاسته لم ينجس وان نقص عن الكراولا لم ينجس المجموع
ومن السبب فيكون ويتجوز ذلك العلامة في المتن واطلاق كلامها
لنقص عدم التوقف في ذلك من سبب او اذ السطوح واخلطها
فكر كل من لا ينجس ولا ينجس متقويا بالما في سبب القطع في ذلك
اذا كان جديا في العلم في المجرى لانه راجح تحت عموم قوله

باب

اذا كان الماء قد ذكر كالم يثبت في فانه تساوى السطح ومختلفا
 وانما يجعل الزدديا اذا االاعا متساويا على الاسفل بغير اب ونحوه
 لعدم صدق الوحدة عرفا ولا ببعده التقوي في هذه هي اختار ^{في} ^{هذه}
 ففوايد القواعد عملا بالمعنى وجزء العلامة في التذكير والشهيد
 المذكور في مسألة الغديين بتقوى الاسفل بالاع دون العكس في جهة
 المحقق الشيخ عازر بعض فرائده وانما على عدم تقوى الاع بالاسفل
 بالاع في لو اختار الحكم للزم تحقيق كل اع متصل بالاسفل مع القلة وهو
 معلوم بالاطلال وهو ان الحكم بعدم نجاسة الاع بوقوع النجاسة
 فيه مع بلوغ الجميع ومن الاسفل الكثرة ان كان لانه رابعة تحت عموم
 الخرو ليس هذا ما يستلزم نجاسة الاع بنبات الاسفل بوجه مع
 ان الاجتماع منعقد على ان النجاسة لا تشرى الى الاعلى مطلقا ويزعم
 ان نجاسة كل ما كان تحت النجاسة من الماء المنذر اذ لم يكن فوقه كره
 ان كان غفرا عطيا وهو محكم معلوم بالاطلال وبالجملة المستفاد من
 اطلاق الالاف تامة من كان المتصل قد ذكر لم يفعل بالنجاسة الا
 مع التغير سواء كان متساويا السطح ام مختلفا والله تعالى
 اعلم انتهى كلامه اعلى الله مناه وقال القائل المحقق قدوة في كتاب

الحال

العالم وذهب الذي له ان استواء سطح الماء عن معتبر في الكثرة بلوغ
 الماء المتفاضل المختلف السطح كواله يتفعل في منة بالملاقات
 سواء في ذلك الاع والاسفل وانما لم يعمم ما دل على عدم اتفاق
 مقدار كل سطح محكم بالملاقات النجاسة وذكر ان كلاما كثر الاصحى ^{خال}
 من تقدير الكثرة المتجمع يكون سطوح مستوية وعد منهم العلامة فانه
 املح في كتبه العلم في مسألة الغديين الوصول بهي بسا فيه
 مسألة التقليل للواقف اذا اتصل بالماء في حيث حكم بانما ^{خال}
 حكم الغديين مع الصافية في كان المجموع كواله يتفعل بالملاقات
 وكذا التقليل بالتقليل بالماء في وما ذكره من اطلاق العلامة الحكم فكل
 في التزكية ولكنه في التزكية في مسألة الغديين لو وصل
 بين الغديين بسا فيه انما ان اعتبر الماء والاع في حق السافل فلو
 تفصل الاع عن كوا يتفعل بالملاقات والسفيرة قال في الدرر ^{في}
 الجارى لما عن مادة ولا في النجاسة ما يفسى ما فوقها مطلقا ولا ما
 تحتها ان كان جميعا كراما في الاع مع التغير ليس اعتبارا في
 في الجملة بالبعيد لان ظاهر كثر الاخبار ان تحت الحكم الكثرة اطا وكية

ما يقع عن موضع الملائكة بمجرد عدم الدليل على الملازمة في الملازمة
 على انفعال ما يقع عن الكرامة بلا غاية مختصة بالجميع والمقادير ليس
 مجرد الاتصال بالجنس موجباً للافعال في نظر الشارع والافعال
 الايجابية لا تدخل لحدوث الاتصال وهو منقطع قطعاً عما ذكره
 الا اتصال بمجرد وجوب السرمان الانفعال فلما بين الحكم بغيره البعد
 من دليل نعم جبرائيل انما النجس يقتضي نجاسة ما يصل اليه فكذا استوجب
 الاجزاء المنجورة ما يحسنه وان كانت ولا يصح ذلك فالحال كعدم
 استواء سطوحها بمنزلة المنفصل كذا انه يحسن بملائكة النجاسة له وان
 قلت وكان مجموعها نهاية ملكة احدى اسى كلامه اعلم الله مقامه
 ان شئت تحققت المقام فاستخرج ما ينلو عليك من الكلام فاقول
 لا يخفى ان الذي هو قدر الكبر والبر ليس له مادة من جبرائيل بعض اجزاء
 او كلها وقت ملازمة النجاسة ومن عدم الجبرائيل لم على التعدي
 اليه لا يخرج من استواء سطوح اجزائه ومن عدم الاستواء الذي
 يظهر هو من الاحاديث الواردة في باب الكبر للذي اجزاء الجبري
 استوت سطوح اجزائه ام لا فاعلم هذا لا مدخل جبرية وكان

الملائكة

الملائكة ان يجعلوا محل النزاع وموضع النظر والاختلاف الجبرائيل
 فوعدت لم اقول من العلل ان قول العلامة في سلسلة العز من
 اتحاد ان اعتدله وان في حق السافل من ان احاديث باب
 الكبر ملكة لصورة يكون الغدريين غير شاملة لصورة جبرائيل
 احدهما الا لا يخرج عن ان صورة الجبرائيل وان كانت خارجة عن تلك
 الاحاديث لكن يمكن اجزاء حكم الكبر فيها من ان الاسفل من اجزاء
 اي وذلك الاجزاء اما من باب الاولوية او من باب شفع الناطق القطع
 مثال الاول واضح ومثال الثاني فقه ما عزو الحق عنده ان تقع
 الباب اذا كانت الاولوية هما مشكوك وقد جرح المحقق المجلد
 في اصوله بان يفتتح الناطق القطع حجة عندنا لقياس من باب الاولوية
 القطعية وكلامه في عاين العودة والفتحة بنو كثير من الاعلام المعتبرين
 على نفقة الناطق القطع ولما كرون قول العلامة مقسباً على ان احاديث
 باب الكبر ملكة للذي الحاري بالنسبة للاسفل من اجزائه دون
 الا على فصوص الواحيات ومثل العلامة اعلم الله مقامه اجل من
 ان يبين مثل هذا الكلام الواح لا يقال ان الواح الاولوية
 هنا تشمل كل كبر شفع الناطق لم يبلغ هذا الى حد القطع لانا نقول

ابدا وجه من جانب العلامة يكون له وجه في الجهة للاتمام ما ادعاه
 لم اقول ان الشاهد السيد هذه اوطاف القول يستعمل
 احاديث الكر للقاء الماري ومن غير متبع وغير الماري سواء استوت
 سطوح اجزائهم ام لا وان صاحب المعالم فرط من وجه حيث خفيها
 بمسوى السطح واخرط من وجه حيث قال بشمولها للمري
 من غير متبع اذا استوت سطوح اجزائه والحق عندي سموها للمري
 الغير الماري مطلقا وعدم سموها للماري اطلاقا وان اذ لاقت المري
 موضع من السطح فموضع كذا لا يفتش موضع الملاقات لوجودها
 وان لم يكن فموضع كذا لا يفتش الملاقاة دون ما فموضع وانما ما تحت
 فلا ادري حكمه ومن المرات لما اخبرناه انهم مع كثرة الاحاديث
 الواردة في بيان عدم اتغال ماء الحمام لم يعلموا قط عدم اتغال
 يكون مجموع المركبة من الادة كذا اعلم ان العلامة استرط كربة
 مادة الحمام ومن العلوم انه من غير عدم سموها احاديث باب
 الكر لهذا الالافا لغير الاكثاف بلوغ المجموع كذا فموضع
 مسئلة الغد من يتقوى الاسفل بالاعادون الكسوف فموضع
 هذا

الراط

الالكاف بطارون

استرط الكربة مادة الحمام لان حكم يتقوى الاسفل بالاعادون
 احاديث باب الكر لهذه الصورة كما مر فموضع ان يكون مبيضا في فموضع
 العلوي ومن العلوم انه ان كان جاريا في ماء الحمام فموضع
 الكربة واخرطها في ما يمكن ان يقال ان جانب العلامة رة انه استرط
 الكربة في مادة الحمام لعدم اتغال الادة فموضع وعدم اتغالها كحتمها
 من الحمام في الضعاف والشهيد التام في الكربة في احوالها بقا
 وهو عدم احاديث باب الكر بلوغ المجموع من الادة والوجود
 الصغر فموضع الكر مع القوا حيل في الحمام وغير الادة التي
 الادة الكربة في السنة التصلح كالمجد والكل حاله وبما حاله في فموضع
 كما لم يكن لما رآه الا فموضع على قولنا ان الكر الجاهل لا يفعل علما
 التي تستجيب هذا القريب الا الصغر لكن ذلك القول من الواجبات
 لا يقال من باب فتح النما الطبع يمكن ان كانت كفاية الادة الكربة
 الجاهل لا كما تقول قطع عن مسلم الادة التي ذكر السيد في
 المدارك بعد نقل الاقوال المخلصة عن غيره الكر ونقل عن السيد المحقق
 جمال الدين بن حاد من الكربة في دفع التي في بطارون ولما

١٥٠

يحل الزايد على ولا يمس به اذا صح السند اسمى كلامه واما قول كلامه قد
 من عند هذا التامرين واما على ما يقتضاه فيكون الماحداث مأخوذة
 من الكتب المجمع على صحة نقلها عنهم **التي يفرقها** ذكر الى حل
 المدقق الشيخ عاونه في شرح القواعد للاصح ان تحديد الكثرة تحققت لا تقرب
 فلا يقتصر نقصان شيء ولا لم يكن الحد حذرا وهذا سر الان احدها
 ان احد المحدثين للكثرة جمع الاسماء وهي متفاوتة حتى انه قل
 ان يكون شخص مطابقا لشخص اخر ومع التباين كيف
 يكون التحد في الحقيقة انما ان مقدار كل من تحريم الكثرة لا يطبق
 على الاخر ولا سيما في علم انه قد قيل بان الكثرة ما كان كل واحد من
 ابيده التمس عليه اشارة وهو قول القس واهارة القس والمحملي
 وهو فيلطف في اشارة التباين وتنفيد كونه بمقدار واحد من
 مختلفين في الحكم الاول يكون الحد العبر دون الاجزاء والاقاب
 عن الاول انه ليس المراد من التحد في الجميع عدم التباين وقت اخطاها
 الموازين تنفذ وكيف الاسرار بل المراد عدم جواز نقصان شيء
 مما جعل حدا بعد تقييده قد رخص في بعض المقربين يجوز وعلى

الناس ان الظاهر ان اختلاف المحدثين لا اختلاف المبدأ في الوزن باعتبار
 الرقة والصق ومما يلزم في ما بلغ مقدار من ما، محض من الكثرة ما
 دون الاخر ويعكس ذلك في ما اخر ومع فرض الاستواء في الحد الحقيقي
 وهو الاقل والزايد منه (على الاستغناء) اسمى كلامه اعلم اللغات
 واما انوارا جعلها ظاهرا بعيد عن سياق الروايات وعن التوازي للمحدثين
 ايضا بل الظاهر ان المختار اقل ما ورد به الاحاديث وذكر الزيادة من
 باب الاستغناء في القدر الزايد اشارة الى ما يمنع رعاية حال الاختيار
 والتقديران فكل اشارة الى ما لا بد منه في حال الاضطرار والاختيار
 سجا يكون للزايد واجبا حال الاختيار والانتقص كاجبا حال الاضطرار
 والمتوسط عند توسع الاحوال والله اعلم بحقيقة احكامه وقد فهمنا ذلك
 سابقا اما اعتبارا بمساحة الماء واجبا وزنه فوجهما انطبقت
 حديث ذراعا على عقد على حد من الف ومسا رطل ومن هذا ظهر عليك
 ان ابي التحد يراد ان زيد (اي) انتقص واجبا متوسطا **حكم الله**
 الكثير اذا تغير احد اوصافه اقوال احاديث هذا الباب موقوفة للاحاد
 المتقدمة منه الى التمس على ان مجرد مطابقة الشيء لا يوجب تجسسا الى القليل
 ذلك كموضع التعرّيج فيها بعد تجسسا الى الوقوع اليه فيها مع

النظر في ذلك والله ولي التوفيق انتهى كلامه اعلم الله بما به وقد تفضل بهذا
 وعينه من خواص اسرار الرجال سبحانه الامام العلامة افضل الناس خيراً
 في اللغة والحديث والرجال ميرزا محمد الاسترآبادي وحققهما على ما
 يمكن ان يكتب الرجال عليك بالرجوع الى الكتب او بعضها الى ان انتهت
 واقتلها فوايه لا بد من الشيء عليها **الاولى** لا ريب في تحجيس التعاقب
 بل مطلق الماء وان كان كثيراً او قليلاً بتغيره بالنجاسة واما
 النجاسة فتعرف من العلم كنفه من العينة الخاصة ذكره جماعة من
 الاصحاب وقد توافقت بذلك الاجماع عن اهل الذكوة **الثانية** في
 احديته هذه البلب تشمل على توبخ البرج والطعم وجرت في هذه الكتب
 في ما سيج في زيادات التهذيب في باب المياه واجلها واحد ما
 يشتمل على اللون حيث قال محمد بن عمار بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار
 عن محمد بن حسان عن العلامة الفضيل قال سألت ابا عبد الله عن
 الجي في ما فيه قال لا بأس اذا غلب الماء لعل البول **الثالثة**
 انما هي في علم ان المعبر من التغير ما ظهر للخص طوكا في النجاسة
 مسلوكة الصفات لم تفرق في الماء وان كثرت وذهب العلامة
 والياس في وجوب تقدير النجاسة على اوصاف مختلفة قال

اهل
 ص

كان اي

كان الماء يتغير بها على ذلك التقدير حكم في سته والافهات على العلم
 وكسند له هو قوله في المحققين وعينهما على ذلك ما دل على جنيته
 ما رويت بنقلها والوجه من صاحب المعالم حيث ذكر الاظهر من
 الاكثر وان كان في القول الاخر احتياطاً في البول وما لا يحجب هذا الخبر
 من الاحتياط بنسب الوساوس ليس ببرهون الاوهيات الى النجاسة
 في النجاسة الا مثل تقدير كفة النجاسة ووجه مثل تقدير الماء **الرابعة**
 في اشتمال الماء على هذه تمنع من ظهور التوبخ كما كان متغيراً بظاهر امر
 ووقع فيه دم ينفع القطع بوجوب تقديره في الماء عن ذلك الوجه لان
 التغير حاصل غاية ما هناك انه مستو عن الحسن **الخامسة** لو تيزت
 راحلة الى مبرور راحلة النجاسة التوسيل نجس قطعاً لان الراجح ليس في
 النجاسات **السادسة** لو تغير بالمتنجس لا بالنجاسة لم نجس **السابعة** لو سكت
 في التغير في استناد التغير الى النجاسة قطعاً وهذا من التوبة التي توافقت
 بها الاخير عن الامة الاطهار **الثامنة** طرقت قطرة الى النجس بمجرى اللام
 او تغير او صاف بالنجاسة سكت في النجاسة في باب النجس
 ما يغيره او صاف اي **باب** البول في الماء الجاري **قائمة** في سته

احد ونبه هذا الباب فقلت من العلوم ان الشيخ ره اخذ الاحاديث الاربعية
 من كتب الحسين بن سعيد المعلوم بالقرائن والقرائن ومن المعلوم ان
 اعتناء مثل الحسين بن سعيد الذي روى عن الرضا ع والجراد ره
 بالاحاديث كذا بن الحسين بن عيسى ره اذ لم يكن موثقاً بغيره من طريق اخر
 وعدم جواز التفرقة ذلك وقد وقع شغل ذلك كثيراً منها ان بعض اهل
 سائر الجواز عن الكتب التي اخرجت بالقرائن والصادق ع جموعها مما
 اخرجت ره ومنها عرض كتاب غيبة الله بن ابي الجلي على الصادق ع
 فاشته عليه منها ان كتاب يروي عن عبد الرحمن بن الفضل بن شاذان عرض
 على العسكر ع فاشته عليه ومنه مثل ذلك على جلاء ره احاديثا وقل
 الكثرة فربما ان عمن بن عيسى ممن اجتمعت الغصابة على تصحيح ما يقع عندهم
 ودعوى الشيخ ره كتاب الحجة اجماع الزيادة على العمل بالبريد عمن بن
 عيسى ره ابن بابويه ره اول من لا يحجزه الغيبة ان كتب الحسين بن
 سعيد عن الكتب المعول عليها والمعتبر عليها عند اهلها وتفرغ اليه
 من كتب قراين فذهب للاعتماد على هذه الاحاديث وهذه الحجة التي لا
 تخفى ما ادعاه السمع من ان كل حديث عمل به اخذ من الكتب التي اجتمعت

الزينة

الزينة على جهة ما فيها وقل تخلف احاديث الكتب الاربعية عن امثال هذه
 القرائن وثلاث اجواب تقع شيئا فشيئا بفضل الله وطوله لما تطرح
 شغل من الاحاديث ره اخذ من الاصول ره اخذ من العيون الصادق
 ع ان قدرة سلام الله عليه ره كان المتأخرون من احاديثا عاتلين
 عن تلك القرائن فربما على التمسك من الاحاديث المتطوع وابن سينا
 في الحديث الثاني هو محمد فلا الكثرة هو روى عن محمد بن سنان الحسن
 والحسين لاهل زمان وحضر عنه في الحديث الثاني لشمس ابي الحسن
 بن سعيد ره اسانيد كتاب من لا يحجزه الفقيه الحسين بن سعيد عن
 حماد بن عيسى عمن بن عيسى بن عبد الله والفضل هذا ابن سيار فربما يروي
 في حيزه عن الحديث الرابع اليه الحسين بن سعيد وابن بكير عبد الله
 وروايات التفرقة في باقية حول الحجاج محمد بن عيسى بن محبوب عن ع
 عن الريان بن الصلت عن الحسن بن راشد عن بعض اهلها ره بن عيسى
 ابن عبد الله ره في متن الحديث ره ابن سينا ره منها ره خوار
 البور ره الخاء الذي يرى بقرنه الحجاج عدم تجتنب ذلك في الاحاديث التي
 يملك سيج ان شاء الله ره ذهب اكثر اهلها الى ان لا يجرى

لا يدخل فيه والامر ههنا من ذلك القيل فان خصوصية اليد لا تدخل فيها
 في العلة وشهادة الحال تلك ظاهرة لمن احاط خبرا باحكام البرهان
 اجابوا عن استدلال العلامة بكونه مادلا على اشتراط الكثرة في عدم
 (افعال الماء بالملاقاة بانه على قدر تسليم عدم مادلا على اشتراط
 الكثرة في عدم الافعال بملاقاة النجاسة بحيث يتناول موضع النزاع
 هو محض من يتبع وقد استدلوا على بطلان قول العلامة بانه
 اخرى كلها مدخولة على اصولها فيها التمسك باصابة الطهارة ومنها
 التمسك باستصحابها وقد مضى ان سابقا ان التمسك بها انما يتبع
 على غير احكام الله تعالى واقول في باب ماء الحمام وردت احاديث حتى
 صرح في عدم اشتراط الكثرة في عدم افعال الماء الجاري بملاقاة النجاسة
 في كتاب من لا يخفى الغيبة ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت
 له مادة اقول ان المبين ان المراد من قوله ما اذا كانت له مادة مادام
 ماء المادة جاريا اليه واليه في الموثق منه معلا لا بأس به ولا يجوز التطهر
 بنفسه الحمام لانه يحتمل فيه غلبة السهو والجهل والتمسك بالمتعارفين
 لال محمد وقد استخرجهم ودرسه الاسلام عدة في الكتاب في باب ماء الحمام

يدخل

مرخل

لا يدخل فيه اليد لا يدخل في الملاقاة النجاسة وان نفى عن الكثرة حال ذلك
 العلامة في ذلك ما غير في الكثرة بالواقف ولم يرد له موافق ممن قد
 من احدى بل ظاهر الحق في الاعتقاد احيى عنهم على خلافه وواقف
 من المتأخرين الشيخ العلامة رحمه الله في المسالك شرح الشرح وغيره
 صنفاته لم يرجعوا او اخرجوا من كلامهم العلامة انه لم يفتي بها
 بل هو مجموع الى مقدار الكثرة وان اختلفت سطوحه وقد مر في بحث
 في المواقف انه ثبت ما في بعض كتبه المسماة بغيره بالنسبة الى الاصل فكلما كان
 في النجاسة خصوصية واعمل في خصوصية كون النجاسة فيه عدم الاستواء
 ملكوا عبرت المساواة للزم الحكم بتجسيم النجاسة العظيمة بملاقاة النجاسة
 او ايلها التي لا تبلغ مقدار الكثرة ولو تجسيم ما فوقها وذلك معلوم الا
 في علم ان معنى العلامة خطأ واقوى ما استدركه المتأخرون
 على بطلان قول العلامة رحمه الله في سبيله سبيل الماء الجاري الى علمه
 افعال اليد بدون التغير حيث عطل فيه في الافعال بوجود النجاسة
 ووجه تفرقه في الاصول ان العلة المنصوصة يتقدم بها الحكم الكل مضع
 بوجه فيه اذا شهدت الحال بان خصوص متعلقها الاول

كل ما فيه حسنة
ولقد انزلنا الى
لهم خلقت خلقا من الكلاب

بعض اصحابنا عن ابن جهم عن محمد بن القاسم عن النبي ^{عليه السلام} انه يقول
قال لا يغتسل من البراءة التي يجمع فيها غسال الحمام فان فيها غسالة
وله الزنا وهو لا يطهر الا بشبهواياه وفيها غسالة الناصب وهو
شرهما ان الله لم يخلق خلقا شر من الكلاب والناصب اهلها
عن الله من الكلب قلت اخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجن واليه
واليهود والنصر والمجوس فقال ان ماء الحمام كماء النمر يطهر بعضه
بعضا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن
صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن بكر بن حبيب عن ابي جهم قال
ماء الحمام لا يابس اذا لحقت له مادة الخشب محمد بن عبد الله بن عامر
عن علي بن مروان عن محمد بن اسمعيل عن حنان قال سمعت رجلا يقول
لبي عبد الله ماء اذا حل الحمام في السحر وفي الجنه عز ذلك فاقدم فاحتمل
فينتفضع على بوعه ما افرغ من ماءه فلا يابس هو جاز قلت لبي قال لا يابس
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي بكر الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي
الحسن الطوسي قال سئل عن جمع الماء في الحمام من غسالة الناصب
فيصيب المني قال لا يابس اقول له عرج كما الصدوق ع اول

كتاب

كتاب بان كل ما فيه ماخوذ من الكتب التي ثبتت عند اصحابنا صحة نقلها
عن العصور على ما عمل ذلك من حرج اشهر الاسلام في اول كتابه كما جعلها كتابا
وايداه فلا تفتن الى من قد خرج من الماء خرفي وبعض هذه القوم الاثام
بضعف وذلك لانه عاقل عما تعطى به وكلام غير اقل من حجة على الناطق
ولو كان العلاج في هذا الزمان وقرع سمع بما تعطى به من التمرجات
والقران لا نقاد بما ذكرناه نهاية لا نقاد وقد مضى له وسبقنا ان
اتفاق مصنف الكتب الاربعة على دعوى واحد وجز منه ذلك من
على امر كان واضحا بينا عندهم واليه قد فهمنا ان مصنف الكتب
الاربعة اخذوا احاديثها عن كتابه لم يجدوا من استطال حالها
كتاب عن العصور من لم يلم يكن مقطوعا بها عنده من جملة اخرى وذكر
رسول الطائفة في التمهيد يصف باب الحمام واداه محمد بن علي بن محبوب
عن عدة من اصحابنا عن محمد بن عبد الحميد عن حمزة بن احمد عن ابي الحسن الاول
قال لا يغتسل من البراءة التي يجمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغسل به
الجنه وله الزنا والناصب اهلها جاز قلت اهل البيت هو شرهم الحسن
بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن بكر بن حبيب

في كتاب

عن ابى جعفر قال ما الحمام الا سماء اذا لم انت له مادة علي بن مزيار
 عن محمد بن اسمعيل قال سمعت رجلا يقول للبي عبد الله انه اذا حل
 الحمام في السور فيه الجنب وغير ذلك فاقوم فاعمل فيستخرج الحمام بعد
 ما افرغ من ما فيه فقال البيهقي قال لا بأس به احمد بن
 محمد عن عبد الرحمن بن ابى نجدة عن داود بن سرحان قال قلت
 للبي عبد الله ما تقول في ماء الحمام قال هو بمنزلة الماء الذي يرى عنه
 عن ابى يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن ابى الحسن الهاشمي قال سئل عن
 الرجل عالج الخوص في الحمام لا اعرف اليهود من النملة ولا الجنب من
 غيره الجنب قال يقتل منه ولا يقتل من ماء اخر فانه طاهر وعن الرجل
 يدخل الحمام وهو جنب فيمسح الماء من غير ان يغسلها قال لا بأس به وقال
 ادخل الحمام فاعمل فيه حتى بعد العسل جنباً او غير جنب قال
 لا بأس الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير عن ابى ايوب عن محمد بن مسلم
 قال قلت للبي عبد الله ما الحكم فيقتل فيه الجنب وغيره الاغتسل من
 مائه قال نعم لا بأس به ان يقتل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه ثم جئت
 فغسلت رجلي وما غسلكم الا من لم يلق بها من الزايب
 من جملتين

عنه عن ابى عبد الله

عنه عن ابى عبد الله عن فضالة عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم قال
 رايت ابى جعفر جالسا من الحمام وبينه وبين داره قدر جمال الحمام
 بينه وبين داره ما غسلت رجلي ولا تخيبت ما الحمام عنه عن صفوان
 عن ابى بكير عن زرارة قال رايت ابى جعفر يخرج من الحمام فيمضي
 كما هو لا يغسل رجله حتى يصل الحسين بن سعيد عن صفوان عن
 العلان عن محمد بن مسلم عن احدهما قال سألت عن ماء الحمام فقال
 ادخله باراً ولا يغسل من ماء اخر الا ان يكون فيه جنب او كثر جداً فلا
 تدري فيه من جنب الا احمد بن محمد عن ابى يحيى الواسطي عن بعض
 اصحابنا عن ابى الحسن المازني قال سئل عن مجتمعة الحمام فاك
 من غسال الناس فيجب التوب قال لا بأس به اخبرني عن
 هذه الاحاديث الشرعية فوايد **الاول** ان غسال الحمام طاهر
 سواء انفصلت عن الناحية او الموصلة او الناحية او غيرها من الناحية
 وان ارض الحمام طاهرة ولاجل هذه الاحاديث واحاديث باب
 غسلية الاستنجاء واحاديث اخر قطعنا بطلان غساله ازالة
 التي كانت واما التي حذرت المشورة بين جماعة من منازعة اخرى

ان قصص من النقص قد روي
 لا تخيبت ما الحمام عنه
 الحكم في غساله بطلان الناحية
 والواي عند قصد صحتها
 الحكم في الحكم بالعدم بعد
 يخرج من اشكال

و جعل المفاط مجرد الاتصال الى اصل الشئ عكاف والمدرى وهو الما والاولا
 في التثنية في سكر الغديدين لوح وصل من الغديدين ساقية لوح او لوح
 الكروية فيها مع الساقية جميعا اما لو كان احد هما اقل من كروية ولان
 نجاسته قد وصل بجذبه بالغ كرا قال بعض الاصحاب الاول في قوله
 على النجاسة لانه مقارن مع الظاهر مع انه لو ما زجه قد وجب له نجاسة
 وفيه نظر فان الاتفاقات واقع على ان تطهيرها تنقص عن جابئ او كرا عليه
 لا شك ان الماخلة محتتم فالمعتر اذا الاتصال لم يوجبها في النجاسة
 لو كان احدهما نجس الغديدين اقل من كروية وقعت فيه نجاسة ثم وصل
 بجذبه بالغ كرا فالاولى ذال النجاسة في النهاية ما يقرب من هذا
 وقال في التذكرة لوح وصل من الغديدين ساقية لوح الى ان قال
 لو كان احدهما نجس فالأقرب نجاسته عاكفة مع الاتصال واشبه
 الى الظاهر مع الممازجة لان النجس يلب الظاهر بحسب الممازجة
 فتح التجدي يعقبا حاله في التثنية في نجاء الحيايم الحوض الصغير من
 النجاسة اذا غسل لم يطهر باجاء المادة اليه ماله غفل عليه بحيث يستتر
 عليه لان النجاسة عاكفة بانه نجاسة الحيايم لم يطهر الا باستيلاء الماء عليه

يجب ان يلاحظ ان قوله في النهاية مثل وقرب منه في التحريم وفي قوله كونه
 تحس العوض الضعيف الحام لم يطرأ جذاً لانه اليه على قنارها
 على ما به كما نظر في هذه الفتوى من الاختلاف مع اتحاد الموضوع
 او مماثلة وقد اختلف في الشهادة مما يترتب من ذلك فانه قالوا ان ذكر
 طهر القليل بمطهر الكثير مما زجاً مملو وحلي بكر مما سده لم يطرأ للتميز
 القضي لا اختص من كل حكم وخرج في اللبس بالاكتمال بمجرد الملازمة
 قد لا ح لك من اللام الذي حكاه مظهر الاحتياج من الحيثين
 وما رايته من بسط التوافيق سوى الشيخ عاودا له في رد فانها احق
 لما ذهب اليه من الاكتمال بالاقصال لا اجل لا عدم تحقق الاحتياج لانه
 ان اريد استتراح مجموع الاجزاء بالمجموع لم يثبت الحكم بالطهارة لعدم
 الطهارة لك بل بما علم غيره وان اريد به البعض لم يكن المظهر للبعض الاخذ
 الاحتياج بل مجرد الاقصال فليزيم اما القول بعدم طهارة او القدر
 بالاكتمال بمجرد الاقصال وبان الاجزاء الملازمة للظا هو نظير مجرد الاتصاف
 قطعاً فمظهر الاجزاء التي تليها لا تصح لها بالكثير الطاهر وسد القول
 نحو بقية الاجزاء واقل هذا اعني ما يمكن ان يحتج به لهذه القول وقيل
 اشمل عاودوه لانه لا ريب في احد من مفسريها من كبرج الما قسما ما للو

اخ التمسك بالاصل فانه لا يخفى انه مثل هذا المقام لموارنة اصابته
 التي ستلوه ولو فرض وجود دليل يجعل مخرجاً عنها المكان فهو المحذور
 اما التمسك وهو عدم تحقق الاستزاج فلا محصله انحصار ما يحتمل اراة
 منه ما مر من احدهما استزاج مجموع اجزاء المطر بمجموع اجزاء المطر
 والاسبيل ولا العلم به على قدر إمكان حصوله فلا يجوز جعل مناط الحكم
 الشرعي والتمسك استزاج البعض ببعض وجهه فالبعض الغير المستخرج
 اما ان يقال بعدم طهارة وهو خطأ قطعاً اذ الاتفاق واقع على انه ليس
 وراء الاستزاج المذكور شرط اخر لطهر الجميع او يقال بطهارة بمجرد الاتصال
 فيلزم القول مطلقاً اذ الفرق بين الاجزاء غير متصور فكيف اعتبر
 الاستزاج على هذا القدر وسئلوا ما لهم بغيره وهو خطأ هو الذي
 يريد عليه انما نختار ارادة استزاج البعض وان الباقي يطهر حر ويمنع
 يمنع اقتضا ذلك الاكتفاء بالاتصال مطلقاً وتحقيقه ان الحكم
 بالطهارة وعدمه تابع للمدالة الشريعة وليس للعقل فيه مدخل ونحن
 انما حكمنا بطهر الاجزاء الباقي بقية استزاج من اى الاستزاج طاهراً
 لقيام الدليل عليه وهو الاتفاق في حصول الطهارة للمجموع كما ذكرتموه
 فانه يستلزم الحكم بطهارة الاجزاء وان لم يحصل فيها غير الاتصال

فن يلزمنا

فن يلزمنا الحكم بطهارة ما لم يحصل فيه استزاج اصلاً بمجرد الاتصال
 وهو خلاف مورد الدليل وليس هناك نص على علة استنكاه تزوج
 استزاجهما في الحكم والجملة فخذوا ما مر عن البيان واما ان لا يفرض
 امسك الوجوه وانما هي في وجه وجوه دليل قطعاً بل ولو بالعدم على ان الماء
 يطهر لنفسه بغير مطلقاً لا ارادة موجود او ما مر من الاستزاج
 يكون الماء مطهراً بالائتلاف انما يقتضي ثبوت ذلك في الجملة اذ لا يجوز
 فيها فلا بد من اجابة من جهة الاجتماع على عدم الفضل وذلك لا يثبت
 في موضع النزاع لظهور الخلاف فيه ولا ذلك النص والاجماع على ان وقوع
 التماسك في الكثرة او وقوعه عليها لا يمنع من استنكاه ولا يمتنع من ثبوت
 وان كبرت ما لم تغيره وكذا جميع اجزائه اذ لم تقتض التماسك في بعضها
 وهو يقتضي الغاء حكمها حيث جاز الماء وقصر استنكاهه فلا يمتنع كماله
 ذلك لا يمنع من العاقبة على ان الماء الحسن بهذه المبادى فاذا وقع الماء
 او وقع الماء عليه وصار مستهلكاً في بحيث شاعت الاجزاء ولم يمتنع
 وجب الحكم بطهارة كما ذكرتموه من الاستزاج الذي يقتضيه
 حصول التماسك وقد ظهر من ذلك قوة القول باعتبار ما مر من وقوعه

التغير في الوجود ليس متتابع مع حصوله اذا تعذر هذا فنقول من طرف
 فظهير الواقع القليل الى الكليل واما كثر من الاصحاب من الرقعة
 واطلق اخرون ولا ينطرب فتاوى البعض منه كما عتار المعازفة
 والتحقيق في ذلك لا يخفى اما ان يفتقر في عدم افعال مقدار الكون استواء
 سطحها ولا في الثاني اما شتر طارة التظهير حصول الامتزاج او لا
 وفيه بر عدم الاستواء اما ان يكون حصول التجاسة عن مجرد الملائمة
 لو مع التغير ففهم حصول اربع الاولى فتعذر في عدم افعال الكون استواء
 السطح والتجدر استواء الدفعة في الثاني لان وقوعه تدريجي يقتضي
 حركته عن السواة فيستعمل الاجزاء التي يصيرها الماء ويقص الطاهر
 عن الكون فلا يضل لافاة الطهارة ولا فرق في ذلك بين المتغير لا شتر
 الكلي في التغير القليل والمزوض حيرة ولا اجزاء بعد السواة في
 معنى الطيل الثاني ان جعل اعتبار التباين ولكن شتر الامتزاج
 والوجه عدم اعتبار الدفعة حركتها يحصل في معارضة الطاهر بالبحس
 واستهلاله حتى لو فرض حصوله في قبل ان تمام الثاني الكون يتجه الى ان
 ولا فرق هنا بين التغير وغيره لكن يفتقر في التغير مع المتنازع جنة
 لكن

في التغير في الوجود بل يفتقر عليه من مقدار الكون يحصل في الامر ان ولو قدر في
 التغير بحيث يبين من التغير في من اجزاء الكون حال وقوعها عليه وحيث
 ما يبين من ذلك اما كثر من الاجزاء او ياتى بالجمع فعد **الشيء** ان لا يفتقر
 المعازفة ولا في السواة ويكون في نسبة التباين بحركته الملائمة والتغير
 مع الكثرة مجرد الاتصال فاما حصول ما قبل مستواه كفى ولم يتجه الى التباين
 عند **الوجه** الحرة بباله ولكن كما ان متبدا والمعتزلة في التغير
 كما في حرة استواء الامتزاج ومع من يفتقر في بعض الاجزاء
 فتعين الدفعة او ما جرى مجراها كما ذكره حيث قد تقدم من الليل الى
 اجزاء السواة في شتر الدفعة متعين والتمارة كالم بر اعتبار
 السواة في هذه الكثرة من طاهر كلام يقتضي الاصحاب على ما سلف اكرر
 ذكره استواء عدم استواء الدفعة ومما دل على كلامه ان ذكرها منهم
 كما لعلامة على الادة الاضال منها نظرا الى ان الثاني مفرقا بحيث يقطع
 من اجزاء الوجود في معات الثاني مع اتصال بعضه ببعض فتصرف
 الدفعة وانما اذا احطت في ما حققناه على عدم استواء الطاهر
 العمل لان كلام العلامة في مادة التباين من افعال السائل من الوجود

المستوى وان كان محو بالغا مقدار الملك كما علمت وشرائطها المرفوعة
تحتها الظاهر للشهور متعين على ذلك التقدير كما ذكرناه فلا وجه
لطلبه من الظاهر وانما كان التعلق الذي ذكره اذا عرفت هذا فاعلم
ان المعنى من الرفع ما لا يخرج من الماء عن كونه من ماء وى السطح
ما لا يخرج من جهة الاحتياج والوحدة غير فاعلم عرفت من
ان الوجوب اعتبارها هو التوحيه في الفعل بعض اجزاء الماء وهو ان يكون
بجزءه عن الوحدة المعينة فلا يردح ما اوردته بعض الاضغاط
من ان الرفع لا يتحقق لغيره مع لتقدير الحسنة وعدم الدليل على التوحيه
واما ما يوجد في كلام بعض المتأخرين من تعطيل اعتبارها بالنقص
فقد لم ينقل احد من الاضغاط في الارتفاع على ذلك جزاء ولا هو
موجود لما كتب الاجابة المرفوعة وما رايته في كتب الارتفاع لال مثل
المستوى في كذا التسع للاجابه الاحتياج بها ومع ذلك فلم يستدل
فيه على اعتبارها شيء نعم استدل على طهارة الكثرة المتغيرة بالانكسار
لان الظاهر غير قابل للمنى لانه كثره والمتغير يستحيل فيه فيظهر
وكانه حال الاحتياج بحكم الكثرة الطليل على ما ذكره في الكثر حيث انه في

في كلامه متقدم وقد سبق الى هذا الاستدلال شيخ المحقق فخرج
في المعنى بطلان التعليل غير المتغير بالانكسار الظاهر لا يقبل التغير
والنقص يستحيل فيظهر وفي ذلك دلالة واضحة على ما قلناه من
عدم وجود دليل على حقيقة من طريق مظهر الماء الا ان كان اجتهاد
بالذكر من الطرقت لتعظيم التعليل التي في التقدير منها اتصال بالبايع
المساوي له او لا على منتهى وفي بعضه الى يمدى عن مادة كثره وحكم
في اعتبار الاكثر ارجح او الاكثرة بغير الاتصال كما سبقت ومنها نزول
ما اعني عليه وفي التوحيه الذي لا ينفصل منه بالملاقاة خلاف ما في
ولا يظهر استزاجا ما وجدته له وعليه عليه كونه وعلى القول الاخر
يمكن ان يكون بمجرد وقوعه عليه ولا به من زوال التغير على تقدير وجوده
رد الاول حيث جفرت في مظهر التغير الذي الكثر فاعلم ان ازال التغير
فقد ازال في نفسه تغيرا ما الى مبلغ غير المتغير منه قدر الكثر مجتمعا او لا
فعل الاول كمن يظن ان رقة تلو يحد بحيث يكثر من المتغير فيه ويبدل
تغيره على ان يكون الكل من المتغير غير المتغير له لو افرد وهكذا
وليس المتغير يخرج بمشكل **السادس** لو كان التعليل بنفس كثره او نحوه

توقف طرفة على دخول الطلح اليه يستوي عليه ويأخذ من حله من ذلك
 عدم طهارة اذا كان معلوما لعدم إمكان التفرغ اخل فيبقى الامتزاج
 اللزج الا ان يكون للمطلوعة قوة وانصباب بحيث لا يقع ما في الكوز فيكون
 طهارة مع ومنها يعلم مع عدم الامتزاج بقاء ماء الكوز على وجه
 المياح للمطلوعة بعد ذوبته والمطلوع ما لم يوا الحرارة وهو بارد و
 في الذكرى لو غرس الكوز بماء النخيل لا يضر طهره مع الامتزاج
 ولا يفسد الماء منه ولا يشترط ان يكون الطاهر من غير طهر الكوز ليحقق
 الامتزاج وهو حسن بقاءه لا وجد ترك اعتبار دخول الطلح
 كما ذكرنا مع تفرغه لا يشترط ان يكون الماء في الاذنار عنه بدلالة
 اشتراط الطهارة عليه وفيه من الطهارة لو غرس فيه ماء طاهر
 كغيره اذا دخل الماء فيه سواء كان الاناء خفيف الراس او قليا
 ينجس الماء اتصالا او استعد من غير موضع ما لم يكن متغيرا
 حيث لا يفسد ما يدخل فيه زواله وانت تعلم انه بعد البقاء على
 الاكثى بالاقصال لا وجه لا يشترط ادخوله في الماء فيبقى الطاهر
 موضع الزمان بل الجبر اتصال الكثرة غالب عليه او من و ياله

للمر

كما مر **الثالث** هو من الحمام اذا عرض له الحيادة فكل كثره وقوف
 طهارة على حصول احد الوجوه للذكورة وحي طهارة في طهره ما جاز
 مادته عليه من زيادة فيها عن الكوزة او ما يتوقف عليه خبرت الا متزاج
 قريبا والسرقة للسان اجزاء المادة عليه ان يكون مع علوها في
 الاجزاء التي تتصل بالعرض منها كانه الحكم عنها كجزء عنها عن المساء
 كما عرفت فيتوقف عدم انفصالها على ان يكون الماء الموض على كونه ما قبلها
 لتتحقق لها مادة تمنع من انفصالها وهكذا يقال في كل جزء يقع في
 الخوض قبل استهلاك ماء الجنس فان بقاءه على الطهارة مع اتصاله
 بالجنس متوقف على اتصاله بمادة كثره وينبغي ان يعلم ان اطلاق العلم
 طهارة الخوض يتلوا المادة على ماءه وعلتها كما حكيناها سابقا مع
 عند التحقق بما قلناه لا كونه المادة وحدها معتبرة غير خفي البتة
 مع على الكثرة ما بقى الخوض على الحيادة وهو الذي ذكرناه ولو فرض ان اجزاء
 المادة اليه متساوية كما ينبغي في بعض البلاد من جعل موضع الاتصال
 في أسفل الخوض ويكون في الماء كثره وعلو بحيث يجري بقوة الى الخوض

يفصل م

عليه م

فالظاهر عدم الحاجة الى الزيادة عن مقدار الكبريل كى عصره الامتزاج
 بين الما بين وعلينا بان مقام النظر في هذه المسألة فان كلام الاصحاح
 فيها غير منقطع والنص في بعضه واما ذكرنا فيها هو الذي ادى
 اليه النظر ووصل اليه الفكر وما التزمه الا بالبداهة التي لا تحتاج الى
 مقام وقال السيد في هذه المسألة شرح الشرايع في شرح قوله
 صاحب الشرايع ويطهر بالحق كراعيه مما زاد دفعه المراد بالدفعه هو
 وخرج جميع اجزاء الكبريل زمانا في بحيث يصفى الكبريل دفعه عليه
 عرفا لا متاعا طافاته جميع اجزاء الكبريل في النجس واحد وان كان
 الشاهد في الذكرى بالحق كراعيه متصل ولم يشترط الدفعه فاعز هذه المسألة
 السيرة بان حيث نزل في النجس واوله من اجزاء النجس فبقية النجس
 عن الكبريل كما يظهر في لزوم النص بالدفعه ومخرج الاصحاح بها وهو
 مخرجها فان كان في طهره فلو لم يخرج المظهر الكبريل الا كمالا لم يتغير
 بعضه بالني سيرة وان نفى بعضه ذلك مع ان مجرد اتصال الماء بالنجس
 لا يفيق في بعضه كما هو واضح وما ادعاه من ورود النص بالدفعه

منظور

منه منظور فان لم تقف عليه كتب الحديث والافقية ما قل وكتبت الاسد لاله
 تخرج الاصحاح ليس حجة مع ان العلامة في التمرير والنتي كتي في طهر
 الغدير القليل النجس اتصال بالغدير البالغ كراعيه مقتضى ذلك لا كراعيه
 طهارة القليل وان لم يبق كراعيه فمقتضى دفعه وقد خرج المحقق
 مع غيره بطلان دفعه هو الى الجاهل الى اتصال الماء المشبه
 الكبرية وهو حسن الا ان الاعتبار يقتضي عدم الفرق بين الكبري وما زاد
 عنه وتخيلى في سيرة اولها اتصال بالنجس فانه لان ذلك ليس اولى
 من طهارة النجس ما يقال به ولان ذلك في حصة الزيادة ايضا وما
 لم يولد كلام الاصحاح في هذه المسألة غير منقطع والنجس في مجال
 النجس كما سألنا في هذا الموضوع وذكر في موضع اخر اذا تفرق
 احدا وصاف الكبريل فلا يخفى اما ان يستوعب التغير او لا وينقد عدم الاصحاح ب
 اما ان يبلغ غير المتغير قد الكبريل او لا فاعلم الاول والاخير بخير
 الجميع يظهر بآخرة طرق تطهير القليل المتغير وعلى الوجهين يختص
 النجس بالمتغير ويطهر بالتزج والتمازج والا فمطهره غير ويحى
 على اقتدار بطلان اتصال القليل بلا تمام وان كان نجس طهارة

في باب اختلاط ماء المطر بالبول وما يرجع في الماء من غسالة الخبث
 الرجل يقع ثوبه على الماء الذي يستحي عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
 عمير عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عن ميراثين سألا احدهما عن
 والاخر ماء المطر فاختلط ما صاف قرب رجل لم يغزه ذلك عدة من
اجبي بنا عن احمد بن محمد عن ابن الهيثم بن مسروق عن الحكم بن المسكين
عن محمد بن مروان عن ابن عبد الله قال لو ان ميراثين سألا احدهما
يقول و ميراث لبنا ما اختلط ما صاف ما كان بنا حسن الحسين
بن محمد عن معلي بن محمد عن الوشاح عن حماد بن عثمان عن عمر بن زيد
قال قلت لابي عبد الله اغتسل مغتسل بما ل فيه ويغتسل من
الجانبه فينقع في الماء ينزع من الارض فقال لا باس احمد بن
محمد عن ابن الحكم عن الكاهن عن رجل عن ابي عبد الله قال قلت
امر على الطرف فيسيل على الميزاب في او فان اعلم ان الناس
يقولون قال ليس بنا س لا تستل عنه قلت فيسيل على من ماء
المطر ار فيه التغير وارى فيه ما ل القدر فقط قطرات
على وينجز على معه والبيت يقو جنا على سطحه فكيف على شئ بنا
قال باب لا باس لا تغسل كل شئ يراه ماء المطر فقد ظن

مكتف

وذكره

وذكره احاد ثبت قريفة معا ذكر شئ الصدوق
في كتاب من لا يجوز العتيق لوان ميراثين سألا ميراث وميراث
يقول فاختلط ما احد يك قربك من لم يكن بنا س وسأل هشام بن
سالم ابا عبد الله عن السلج بما ل عليه فقتضيه السأ فكيف فيصيب الثوب
فقال لا باس بنا احد بنا في الماء الكرامة عن سالم بن جعفر احاه
مروان بن جعفر عن البيت بما ل ظاهره ويقتل من الحيا بنا
ثم يصب المطر اي خذه من ماء فينق هنا بنا للطوق معال ذا جرك
فلا باس بنا ور زباد ايت التهد ينزع باب قطر البياب واليد
من النبي سات احمد بن محمد عن جعفر بن شريح عن عبد بن الوليد عن
ابي بشير قال سالت ابا عبد الله عن الكيف يكون خارجا فقطر السمي
فقطر على القطرة قال ليس بنا س والاحاد ثبت التي تقلها عن الاحاد
وعن كتاب من لا يجوز العتيق من كوز روايات التفريق بنا افرك
الاحاد ثبت لا بنا بنا تظهر ما الروا اذا تغير بالجاست بنا س بنا
فيه واقول قد استدرك من الناس خبر من احد انا ان الاحاد ثبت اذا تخت
لا يكن تظهيرها واقول عن الامور العلوم ان في الاحاد ثبت التي

لا يمكن

تلك هاد لالة عريضة على انه يمكن تطهيره الى لكن يستند منها حصول
التطهير باستهلاكه الى الجنس الى المطهر ولا دلالة فيها على كنه يتجوز
الاتصال به التطهير وسبقه فيهما انه لا يتغير الى بوردوه على النية
وهذا مؤيد لما ذهب اليه من الممارسة الفسالة وعلينا مخرج بان
ماء المطهر يطهر كل شيء على ما الجنس لم اقول يمكن ان يحل في نفسه
يطهر ولا يطهر على ظاهره من غير ان يتغير عما قلناه عن بعض
مسائله في ذلك بان يقال المستند من الابعاد يثبت الى الجنس
يطهر باستهلاكه الى المطهر الوارد عليه من المعلوم ان الماء الصافي
اذا استهلك في الماء المطهر الوارد عليها لطهرت لكن عند التحقق في
هذا من باب الاستهلاك لا من باب التطهير فان التطهير بالجمع للثبات
اي يتحقق اذا كان الجنس قويا مستحيلا ويتغير من بقاءه الى طهارته
فهذا المخرج غير متحقق في صورة الاستهلاك فلا يفرق ما لو التطهير
بالجمع المتعارف لا يتحقق الا بالثبات ويتحقق في ظاهر الامر لم اقول
الاحتياط ولا استهلاكه المستند من هذه الالاف حيث هو المراد
من الاستدراج الذي اعتبره جميع من اعمى سائر اقول على ما اخترناه

من الممارسة

من طهارة الغيالة ومن الى الجنس بوردوه على النية يمكن تطهيره
الى الجنس بصب ماء طاهر عليه بحيث يستهلك ولو لم يكن الى المطهر
كروا فيؤيد ذلك في الجملة بما يستنبأ مخرج البراءة فيكون ان يطهر
على ماء على الحشوا من المبلل مع حكمه على طهارة غياله لا يستحي
وعلى ما اخترناه من ان اجاب باب الكركشالة الى غير النافع
الكن الى الذي لا يمنع من حشوا دفعة فممكن ان يقال اذا جيبنا
كروا الى الجنس صبا واحدا يتغير الالاف منه بالاستهلاك بالكلية
ميت الى الجنس الواقع تحت وهذا من باب شيق المضاف العقول
والايم اقول يمكن ان يحل الدفعة على الحشوة بان يقال ان الطرف
الذي فيه الكركش الى الجنس وح يحل الكركش دفعة واحدة في جوف
ايه وكان عدولهم عن لفظ حسب الكركش الالاف الى الكركش عليه فم
اسارة الالاف كروا و اقول الصابطة التي تسفاد من كلامهم في تطهير
المياه زوال التغير عن ماء البر بالترشح وعن ماء الحشوا بتعرف بعضه
في بعض واستهلاكه الى الجنس الى المطهر مع عدم التغير اقول
من المعلوم ان قوله ميزاب في مثل الماء المطهر وغيره وبعد الترشح
عن ذلك اقول من المعلوم انه شامل للماء المطهر النازل من الميزاب

من الممارسة
الجزء الثاني
كتاب في الطب
الجزء الثاني
من الممارسة
الجزء الثاني
كتاب في الطب
الجزء الثاني

بعد انقطاع المطر من المعلوم ان حكمه حكم سائر المياه وقوله
ما احاط به الماء اكثر منه في مقام التعليل وعدوله عن تغيير الماء
بالمطر بل على مثل الحكم لغز ماء المطر في هذه الروايات الواردة
في نزول الماء من الارض الخفية بالجمل المتأخر من انزلوا المطام بهذا
المقام ومع ذلك لم يفتوا بما يشق علينا ويرى غليظا والسبب
لكل انهم اعتمدوا على الاعتبارات العقلية لا على ما يستفاد من ملاحظة
مجموع الاحاديث المذكورة في ابراج متفرقة والتطالعا في جميع تلك
الطام وهذا هو اجل المذكور من انزلوا المطام الى فضل المحقق صاحب
العالم واطام السيرة هذه مناقشات تظهر بها حقيقة تركها
روايات لا تقتضيه ولان مقتضاها تحصيل التمام لا يرد المناقشات
التي قال صاحب العالم في طهر التلليل بما يميز خلاف بين الاصحاح
في هذا الشيخ في الخلاصة ابن الجني من المتقدمين والى ضلال السجدة ان
وكثير من المتأخرين الى عدم حصول الطهارة وقال في نسخة بعض ما يد
انه يطرأ ويقتضي على ذلك جملة من الاصحاح منهم سائر وابن ادرس
وجملة من المتأخرين بعد التوقف بين انما يطهر هو نجس وفارق
سببا فيقتضي الحكم بالطهارة على الايمان بالاطهار مطلق الحكم بحيث

يتناول

يتناول ايطاها هو المتأخرين ومن قبح المقتضى في هذا القول الشيخ
من المتأخرين والتفريق بين محكي عن ابن ادرس والفرق بين
ابن حمزة في الاصحاح الاول لنا انه ماء ممكن بخالصة سريعا
فمنقذ الحكم بانها على المدلل ولم يثبت اخرج المقتضى رخص
بوجهين احدهما ان بلوغ الماء قدر الكبريت حيث يستهلك للجنا
فيستوى وقوعها قبل البلوغ وبعده والساد ان الاجتماع هو ما
على طهارة الماء الكبر اذا وجدت فيه نجاسة ولم يقسم على ان
وقوعها قبل بلوغ الكبرية او بعده وما ذاك الا لاشارة الى ان
اولا ختم الحكم ببعده الوقوع لم يكن للحكم بالطهارة فوجه لانه
كما يحتمل تأخره عن البلوغ يحتمل تقدمه عليه **ابن ادرس**
بالاجماع وقوله انما بلغ الماء كرا لم يحل جنباً وهو عام وعمر
ان هذه الرواية تجمع عليها عند المتأخرين والراف وبالمهمات
البرالة على طهارة الماء وحار استقاله كقولهم له وينزل
عليكم من السماء ماء ليطهركم به وقوله وان كنتم جنبا فاطفوا
وقولهم لا يذرا اذا وجدت الماء فانتم نجس وقوله
اما انما انزلنا ان احتوا على انما يسلط عليه فاذ انما قد طهرت

الطاهر قطعا فان ثبت التسامع بتأويله والاعتماد على ما يستطرد
 قول المحقق في جوابه عن هذه الاجماع بمثل ما ذكرناه وهل نسخ
 محقق ان يقول انهم اختلفوا على ما في تلك غشائات مما يجمع من
 غشائات الولد الدم ومصلحة الملك لا العلم ان اعني لا الشك في صحة هذا
 القول انما هو على الاستدلال بالحدوث الاول حيث استدلوا على ان
 وهو ضعيف جدا فنفوا في كلامه اعلم الله ما في ذلك من الضعف والبلطجة
 المبررات في شرح الشرح في جواب ابن الجني واذكر المتأخرين انهم قد
 انبى سنة ونقل عن المرتضى وابن ادریس ويحيى بن سعيد القول بالطهارة
 وخرج ابن ادریس على ما نقله منه بعدم الفرق بين اقسامه بالطاهر والنفس
 وحكم التخصيص في بعض الاجابات فيتم اطلاق الالزام بالطاهر وربما نسب
 الى ابن حمزة والاصح ما اخبر به الصدوق انه لما سئل عن حكمه في
 غلام قطع هذه الحكم لا يملك شيئا ولم يثبت له شيء من ربه بان
 البلوغ فيملكه التي سنة فيستحقها ما قالها قبل الكثرة وبعد هذا
 وبانه لو لا التمسك بالطهارة مع البلوغ لما حكم بطهارة الا ان الكثرة اذا دبر
 في سنة لا يمكن ان يثبت له شيء من ربه فيكون ابن ادریس اية فيكون قوله

اذا بلغ

اذا بلغ الى كونه لم يحل جنسا فانما يتناول الطاهر والنفس والجنس كقول
 في سياق النسخ فنفى ونفى لم يحل جنسا لم يقطع فذلك مخرج جماعة
 من اهل اللغة وقالوا هذه الرواية مخرج عليها عند الخائف والمواف
 والجواب عن الاول تنبيه من الامرين قياسا مع الفارق بينه وبين
 بعد البلوغ وضعفه قبله عن الذي كانا امكن السبق لا يبارح في حال
 الطهارة واجاب الصدوق في المعبر عن حجة ابن ادریس بدفع الخبر قال
 فان لم يرد مسند او الذي رواه بسلا المرفوعة والشيخ ابو جعفر
 احاد من جاء بعده والمجمل الرسل لا يعمل به وكنت الجديب عن الامم في حاله
 عنه اصلا واما المي لوق فلم يعرفه عاملا في شيء مما يحكي عن ابن ادریس
 زبدي منقطع المرفوعة مدراية اجماعهم من يدعي اجماع الخائف والمواف
 فيما لا يوجد الا نادرا فاذن الرواية ما قلناه انتهى واجاب المحقق الشيخ
 بحار عن جميع ذلك بان ابن ادریس اجماع الخائف والمواف على صحة
 ولما اجماع القول بجزء الواحد حجة وهو ضعيف فان اجماع الخائف
 حجة مع العلم القطع به حوله المرفوعة في جملة اقوال المجتهدين وهذا
 مما يقطع بتعذره عن ابن ادریس وما شاكله بل بعد اثباته

والادلة الشرعية مخففة بطلا معهم
بقوله شئ عليكم ان تقولوا شئ
ما لم تسمعوه منا

مطلقا ولو اريد بالاجماع معنى اخر وهو المشهور بين الاصحاب كما ذكر بعضهم
لم يكن حجة لا يخفى والادلة الشرعية في الكتاب والسنة والبراهين الاولية
كما قرر في محله وقد استبعدنا الكلام في هذه المسئلة في رسالة منفردة
انتهى كلامنا على الله تعالى في قوله لا فاضل حقا في المقام وما
فقر وانما بعد في شئ لا بد من التنبه عليها الا في كلامنا في
التحقيق في هذا المقام اما ما جعلوا بما هو حكم الله في هذه المسئلة فيجب
الترقب فيها والله اعلم ان يمكن ان يكون المراد من قوله لم يجعل حشا لم يخش
شئ والله اعلم سبيل ابن ابراهيم من جوابه الا ان من الله تعالى في
التشريع بطلان ما كان كلام الله وكلام رسوله من غير ان يطلع على المراد
منها من جهة اهل الذکر والربيع ان الادلة الشرعية عندنا هي مخففة
في كلام الميزة الطاهرية ما قال الله تعالى ما سننوا اهل الذکر ان كتب لا
تعملون وما لم نزلنا من ذلك فلتعملوا وسوف تسألون وقد تواترت
الاخبار عنهم في تواتر ما يروى عنكم ان تقولوا شئ ما لم تسمعوه
منا وقد اثبتنا الاخصار المذكورين ههنا وادلة قطعية في الزيادة
التي ان شئت فقل ربع اليها ان كنت من اهلها وانما طبعنا الكلام

لهذه

تخففه في ما مات لتعلم ان التشريع بطلان اهل الذکر في ما لم يزل
التي ليست من حروبنا بل هي التي تفيض الى اهل الذکر ولتعلم ان لا طرقت
معصوما عن الخطأ الا لعل يقول امام الزمان ما موسى العبر والاسلام
سلام الله عليه ما الخرافات الواقعة فادفعوا عنها الى رواية حديثنا
ما فهم جعلت عليكم واما حجة الله عليهم السادسة اقول ان جمعا
من المتأخرين لما روي ان الله اقبل نجس يدروا على التي تروا
في الاحاديث الواردة في ما المطر خلاص ذلك من عنهم من موافاها المطر
الليل حال في ذلك حكمهم انما يري القليل من منور من بين المياه القليلة
بحكم الطهارة ولو وردت عليهم بما يستقيم بعضهم خصهم وذلك بما يري من
ماء المطر وبعضهم عترو ذلك الحكم وزعم ان حكم القطرة المنزلة حكم ان
البحر القليل ومنهم هذا نظير منهم اني غلبت الاستصحاب منيرة بحكم الطهارة
من بين الوفا لا بد وغفلوا عن الاحكام في البراهين على طهارة عبادة ازالة
النجس وعن الاحاديث البينة على عبادة الحمام المنفصلة عن النجاسة واليهودي
والمجوسي وغير ذلك من الاجا ديت الدالة على طهارة ارض الحمام مع انها لا تخلو

عن الغلبة وغلبوا عن الاحاديث الواردة في نزول الماء من الارض التي
الى الماء الذي باله مسبحا الى صم على لو يكون قدر الكرو وعلينهم ان ينفذوه
بقيد اخذ وهو ان كان حبة فنفذ واحدة عر فيه والذي انما استغنى من
اجتماع ملك الماء في ذنوبه ان ماء القليل لا يحسن بورد على النسي
وجع لاهاجته الى انبات نفوذ ماء المطر القليل في نزوله ولا الامتزام
التخصيصات البعيدة ولا الى استنات الكثرة وبالحكمة كيف يرضى ليب
بغيره كثير من الاحاديث على طاهرها لاجل مقدمة طينة وهم رحمهم
الله تعالى هذه الورقة من باب العجالة والغفلة ولتنتقل كلام صاحب
العالم لا شتمه على توضيح البحث في موايد آخر حال ماء الغيث ملحق
بالبحر في عدم الانفعال بالملاقاة مادام نازلا سواء جرى او لم يجر
اليه اكره الا صاحب كتابه في التمهيد في غيرهم وقال الشيخ في البعد
الوجدان ماء المطر اذا جرى من الميزاب فحكم الماء الجاري لا يحسن
الا ما غير لونه او طعمه او رائحته وبقوة ذلك صاحب الجاه جمع الاولين
بجاء رواية الصدوق في الصحيح عن هشام بن سالم انه سأل ابا عبد الله عن

السلح

السلح يارواه الصدوق ^{سار} يقال عليه فتقريبه فكيف فيصيب النسي فقال
ما احببه من الماء اكثر منه وفي الصحيح عن علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر
عن الرجل يمر بماء المطر قد حث منه فحرفا صا في يده حتى يصيب فيه قبل
ان يفسكه فقال لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصطفيه ولا بأس وما رواه
الحسين في الجاه عن ابي عبد الله ع في حديثه قلب حبيب على من ماء المطر
اثر في فيه التغير وارى فيه اما في التغير فتقطر القطرات على ويستخرج
على من والبيت يورثها على سطحه فكيف على ثوبا قال لا بأس ما يدام
الا يغسله على يده ماء المطر فقد طهره وخرج الشيخ بجاء رواه في
الحسن عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع في حديثه ان النبي صلى الله عليه
وسله والاخر ماء المطر فاخلطهما فاصاب ثوبه جل لم يضر ذلك في
الخير عن علي بن جعفر اخاه ابا الحسن ع في حديثه عن جعفر ع عن
النبي صلى الله عليه وسلم في غسل من الجنابة ثم يصيب المطر الوجه
من ماء فيترشاه به للصلاة وعلى اذا جرى فلا بأس وروى محمد بن
مروان عن ابي عبد الله ع قال لو ان ميوا بين سالا ببول وميزاب
على فاخلطهما فاصابك ما كان بأس وعندي في كلنا الجحش

نظرا لما اولى فلا يصح من في سالم انما يدل على عدم انفعال بالما
 مع وروده على النية لا مطلقا وسنعلم انهما من الراجح انهما
 الى عدم انفعال القليل من الواقع بل لا ينافي الى منه اذا ورد عليها
 مع حكمهم بالانفعال على غير ذلك فليس الحكم بعدم الانفعال في الصورة المعينة
 الى هي مورد النص لانه على عدم الانفعال مطلقا كما هو المدعى و
 الى اصل ان الجزاء يدل على عدم بقاء ما يكون اي يفتقر الى السطح المتجس
 اذا ورد الى عليه وكان الزمان وعلى طهارة السطح وهذا في
المحقق حكم من احكام الجاري عند بعض الاصل فليس يختص
به عند الغيب والمدعى ساواة للمجاري مطلقا فهو اذا انضم
من الدعوى وصح على بن حرف فنه اشعار بخصوص الجزء ان
 لم يكن من التراب والظاهر ان ذكره على وجه كلام الشيخ ليس على وجه
 التخصيص بل للتشابه ورواية الكاظم مسئلة مع ان في الرواية من
 صحيح هشام واما الحجة الثانية فلان مقتضاها توقف بحرف احكام
 الى رى مطلقا على الجزاء وهو لا ينافي بحرف بعض احكامه ان لم يكن
 فالحجة ان اتيان احكام الى رى له على وجه التعميم معروفة

على الجزاء

على الجزاء و يروى يقتضيه منها على ما دل عليه النص الصحيح ويرجع في
 سوى ذلك الى ما تقتضيه القواعد وتبين المسئلة على ذكره في دفع الماد
 اذا انقطع التماسك صار واقعا وان كانا جازما ذلك مما لا خلاف فيه
 وحكم مع احكام السطح كالواقف في عدم انفعال بالما كما مع
 بل مع مجيء الكراوات على كثير من الخلاف في اشتراط البقاء في مقتضى
 الكرو عدم وقد سبق تحقق ذلك الى اذا صار في حال تقاطعه مع
 كالارض ونحوها واستوعب موضع النية و زالت العين ان كانت مؤثرة
 طرود وان لم يبلغ حد الجزاء كما دل عليه صحيح هشام في سالم ولا يرد
 من كون المنة الواقعة اكر من النية يستعمل في الحد يستعمل في حصول الطهارة
 وكون مورد السؤال في السطح لا يقتضي انضمام الحكم به لان التعليل
 يدل على التعدي الى كل ما يوجبه العلة اذا التمسك هذه بعدم مدخلية
 الخصوصية فيها وقد بينا وجوب التعدي به ولا يحكم في سبب التفضل
 من التعليل الواقع على ما بهذا الحرف الثاني اذا وقع على ما يختص به
 متغيره وان جزاء لم يعلو على الاصح وان قلنا بالاكفاء في تطهير الا
 بمجرد الاضطرار لان ذلك موقوف على تحقق الكثرة في المظهر المتصل
 وقد بينا ان الدليل هنا لا ينعض باتيان مطلق احكام الجاري

بل بعض معين منها لا يجري في ما نحن فيه ونعزى إلى بعض المتأخرين
 من الأئمة **بأنه لا اتصال** القول بحدود المصارف مع بدو وقوع القطرة الواحدة
 منه وهو غلط لأن مقتضى ذلك إما كونه في علم الجاري أو أن ينظر إلى ظاهر
 الآية حيث لم يعلل كونه مسطراً بقول مطلق وظاهرهما فاسد أما
 الأول فلأنه وإن تنزلنا إلى القول بثبوت أحكام الجارية له مطلقاً إلا
 أنه قد علمت أن مقتضى **ظاهر** لعلها رارة الماء بمجرد الاتصال على القول
 هو كونه الجزء الملقى للكثير بطلاقة له علماً بعدم مادل على كون الماء
 مسطراً أو بعد الحكم بطلاقة يتصل بالجزء الثاني وهو متوقف بالكثير
 الذي منه طهره فيظهر **الجزء الثاني** وهكذا ولأنه هو عليك أن
 هذا التوجيه لا يتوجه هنا إذا قم ما يقال في القطرة الواقعة فيها فظهر
 ما يلحقه ولا ريب أن الاقتناع لا يفتك عن ملابقتها وعلى عبده
 حكم القليل كما علمت فليس للجزء الذي طهرها مقتضى يستعين
 به على طهر ما يليه بل هو معها حين الانقطاع ماء قليل ضيقها
 إلى المانع **بأنه لا اتصال** الجس في الماء الثاني عند مر الحلام وإنما
 ليس له عموم لمن هو كذا في صدق التطهير توقف على إنبات المطر
 للمحل الجس ولا كونه من المعلوم أن القطرة لا يتحقق فيها ذلك

التوضيح

والتعريف الذي ذكره للكثير لا يتبادر فيها كقولنا **لعمري** كما مرنا طهره
 بحيث يستوجب جهالة أو كونه أحسن طهره عند من لم يشترط الجريان
 ولا إلا من أجاز **الرجوع** إذا جرى في حال النجاسة طهره بغيره في ثبوت أحكام
 الجارية له وبني طهره الماء النجس عن المتغير مع اتصاله على الخلاف
 الباق في الأئمة **بأنه لا اتصال** أو التوقف على الامتناع فعمل الأول
 يظهر بوضوح البطلان على الثاني يتوقف على التكاثر الذي رجع إلى تنفصل
الجزء الثاني إذا وقع على ماء قليل طهره قال كذا بطريق الجريان يتوقف
 كما لم يرد فلا ينفصل بالملاقاة ح وإن كان مجرد النعاطع بعده فتدبر
 لما يتبادر من عدم دلالة الآية على ثبوت جميع أحكام الجارية له فيمنع
 وأما في عموم قاعدة القليل وكذا الدوام منه حالاً فيجوز معه الجواب
 فإنه لا يجوز جرحه عن حكم القليل بالنظر إلى أن النعاطع بما يرد عليه من النجاسة
 انتهى كلامه **بأنه لا اتصال** وأقول في قوله **بأنه لا اتصال** أحكام الجارية
 له على وجه العموم هو توقف على الجريان وهو ما يتوقف على ذلك أصل **الرجوع**
الرجوع إلى ما سبق من نسخ الحكم بما لا يرد عليه من النجاسة فاقول
 إذا لم يمتنع من نسخ الحكم ظاهره من الأحكام في أن الماء القليل يطهر

الارض في وجب طمسها بطون رثها وكذا الرب مع بقاء على الطهارة
 ومن العلل انه لا يلزم من ذلك ان يكون حكم الجارية في عدم انعكاسه
 لورود النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الاحاديث ما رواه الشيخ رحمه الله
 عن كتاب الحسين بن سعيد عن النضر بن عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 قال سالت عن الصلوة في البيع والكفاية وبوت الجورس فقال رأس
 وحمل وحدثني عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب عن ابي بصير قال
 سالت ابا عبد الله عن الصلوة في بيع الجورس فقال رأس فضل لا يملك
 الوثن في اطلاق الفتاوى معناه ان لا يستوعب له الحمل والحيوان
 محمودان على الاحتجاب لانا نقول او لا نقول انما نقول العرب من شئت الارض
 بالماء مع الاحتجاب من الامور العلوية ان المراد هنا الاحتجاب
 بغير ذلك ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن القيص
 يموت فيه الرجل وهو جنب تحت ثوب القيص فقال لا بأس وان احب ان
 يرش بالياء فليفعل ومن الامور العلوية ان الفرع من الرأس اطمس
 القلق في إزالة شيبه النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن الرأس مطهره لم يكن
 في الشيبه وجاز شيبه لتعديها ان كانت وما في جده الراس

ذكر

عن ذلك حمل الحد من على الاحتجاب عن رضا وعقبه في فان قصده في انه
 يفهم من الحد من حصول التطهير بذلك او حصول زيادة اطمينان بالطلاقة
 وذكره في الاسلام في الكافي الحسن بن محمد عن ابي عبد الله محمد بن الحسن
 عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله اغتسل
 في مغتسل بار فيه ويقتل من الجناة فيقتل في الماء فيزد من
 الارض مغتسل لا بأس وذكر الشيخ رحمه الله باب الكفاية من زيادات
 التهذيب احمد بن محمد عن جعفر بن بشير عن محمد بن الوليد عن
 ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن الكسوة في خارجها فمطر الشئ
 فتقطر على قفلة قال ليس بأس روى الشيخ بطريق الحسن بن محمد
 قال حزين عن الجلي قال سالت ابا عبد الله عن بول الصبي قال يغسله
 الى ان يخالطه الماء في غسله بالياء غلام الفلام والى ربه شرعا
 سواء واحاديث هذه الباب كثيرة اكتفينا بطلوعها وما في ان
 قوله لم احب من الماء الا ان لا يسه ظاهره شئ بل يغسل بالمطر وما في
 الاحتجاب الدالة على طهارة المخزونة طهرا حتى ان يكون صبيح على بن
 جعفر من هذه القبيل وبالحمل كل من هذه الاحاديث وردت في ورود
 الماء على النبي صلى الله عليه وسلم الا انه في الشئ على ذكر المخزونة قد علت الجواب

عن الاحتياج به فلا دالة في هذه الاحاديث على ان ماء المطر الجارى لا يغسل
 بورود النبي صلى الله عليه وآله حال التقاطه بالجلد المكمل له لانه هذه الاحاديث
 على ان ماء المطر القليل الجارى لا يغسل بورود النبي صلى الله عليه وآله عليه مشكك
 جدا على اقول الطاهر ان احاديث باب ماء المطر في احاديث طهارة
 ارض الحمام مع انها لا يخرج عن النجاسة وطهارة عن النجاسة واحدة
 طهارة عن النجاسة الاستسنى والاحاديث الواردة في غسل الجنابة المتخفة
 لطهارة عن النجاسة ازالة التي والاحاديث الواردة في ذلك من الاثر
 النجاسة الا ان الذي يقتل منه او لا يوجب لاسال ابودرداء واحاديث
 تطهير السبع والكنيس برش الماء او تحصيل زيادة اطمينان بطهارتها
 والاحاديث الواردة في تطهير ارجل البدن ونحوه موقوفة على ما يخطى
 عن ابى عبد الله عليه السلام عن الكوز والاناكون قد راى كيف يغسل
 وكه مرقه في غسل ما رأت من ماء يغسل منه ماء فترك فيه لم يغسل
 ذلك الماء فترك فيه ماء لانه لم يغسل منه ماء فترك فيه ذلك الماء لم يغسل
 منه ماء اخر فترك فيه لم يغسل منه ماء فترك فيه ذلك الماء لم يغسل
 في ازالة نجاسة بول الجمل والاحاديث المتقدمة كمنه غسل الاموات
 وتطهيرها من النجاسة والاحاديث المتقدمة كمنه تطهير الطنفسة

والزنا

والزناش ونظيرها طهارة منية على ان الى القليل لا يغسل بوروده على النبي
 وعلى ان الغسل طاهرة وقد يكون طهرا ايضا وهو اذا كان ماء وقد
 لا يكون طهرا والله اعلم بحايات احكامه وكان الامام عليه السلام تغفل
 بما ذكرناه فلا جد ذلك ذكر كبريا من هذه الاحاديث باب واحد باب
 حكم الباء المضافه **فايد** في سند حديث هذا الباب محمد بن يحيى
 جعفر الطاطار الواسطي محمد بن عيسى محمد بن عبيد الله بن محمد بن يحيى بن القاسم
 عن محمد بن عيسى بن ابراهيم بن ابي النعمان الخزاز عن محمد بن يحيى بن
 ابن عبيد بن موسى بن عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن ابراهيم بن ابي
 الحديث الحديث السلام رواه النعمان بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
 لعن الله النعمان لعن الله النعمان وذكرنا في القصة والى في الشرح الصبر
 لوجيز القول في المطر الحديث في الحديث وهو الى دون سائر الحوادث و
 سائرنا ابو عيسى في الحديث الا انه جاز الوضوء بينه التزوي السمر عند
 اعوان الماء في الحديث الحديث في معنى ما في الماء وانه لا حاج
 في الحديث يقول في فلم يجد ماء فشقوا ما لو انشأوا في الماء ما
 اخر لما امرنا لئلا بعد فذلك الى جمع في الحديث بما روى انه سم
 قال فما عليه تأجيله اسمى كلامه اعلم الله مقادير ما روى في الحديث ما علم

ان محبوبا حتى ينال على ان الحيا الصالح لا يرفع الحديث بل اذ على عليه الاجماع
جماعة منهم المحقق السراييع والعلامة في النهاية والسنن والقصيدة
الذكرى وخالف ذلك الصدوق في ذلك فقال في من لا يحضره الفقيه واللباس
بالوصف والعقل من الحديث والاستيلاء بما في الورد وعلى الشيخ في الخلاف
على قوم من اصحاب الحديث من انهم جازوا بما في الورد وما ذكره السيد
الصدوق لا تعلم محسنة بما في دليل نعم قال المحقق في الاعتبار بما كان
مستنده بمحمد بن ابي اسحق بن زياد عن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى
اسمى لما سئل انما قوله بما يكون هذا الحديث الشريف وتحتوي جمع من
محمد بن ابي بنان وفترى سمعا الصدوق منه على كون ما في الورد من
افراد الى المطلق الا ترى انما في النسخ يطلقون الى ما من غير قيد
على المياه التي صارت غليظة محملا لطله الزراب او بدو قوع اوراق الانبياء
في فضل الخريف فيها وسمايل على ان سمعا الصدوق في كلامه على ذلك
ان ذكر حديث ابي ابي الهيثم والاصح في ذلك الجواز وما احتج
ان يكون من كلام سمعا الصدوق في ذلك ان هذا الحديث مختص للحق
المستند من الاحاديث الاخر فيصير ما في الورد من النسخ قد من النسخ
في غير ما في الورد من النسخ ان الحكيم في منام البيان والتفصيل لا يتعلم

شيء يزيد به مع غيره عند كلف بيع ذلك ممن اجتمع فيه نهاية الحكم
مع العتمة ولكن قصد الشيخ من امثال هذه الدوايات استقصاء
البحر والنفرد استنبأ ما يحتمل وان لم يكن مرضية عنه وما ذكره من
ان هذا الحديث شاذ كيفية في القام ولا تغفل من ان هذا الحديث على
اللاحق الذي ذكرناه ليس شاذ وقال صاحب المعالم لا يصح حذو انك
البيان بل احذفه لان احدهما النفع وهو خذل العظم والفاء الجواز
وهو احتياطي والشيخ العبد في المسائل المتأخرة السيد للترغ في شرح
الرسالة ويحكى عن ابي ابي عجيل ما يشعر بالمعبر اليه الا انه حقق جواز
الاستقبال على النذر وعدم جعله في غيره وظاهر العبارة المحكية عنه جواز
الاستقبال في رفع الحديث ايضا حيث اطلق بخير الاستقبال مع الصفة
اجتعللنا ولا يجره احد فها ورد الاوامر بالفضل من النيات يا
لأروا في يمين منه عند الاطلاق المطلق فروي الحسين بن ابي العلاء قال
سالت ابا عبد الله عن البول يصيب المحبة قال حب عليه اي امرتين و
منه روى ابو اسحق الخزاز عنه فروي الخليل في الحسن قال سالت
ابا عبد الله عن بول ابي قال تصب عليه اي وروي الصدوق

عن محمد الجلي انه قال يا عبد الله عن رجل اجتمع ثوبه وليس معه ثوب غيره قال
 ليصل فيثبته اذ اجمعه الى غلبه ثوبه لانه ايجاب الغسل بالمطلق
 على عدم جواز غيره انه لو كان الغسل بغير المطلق جائزا لما كان التعيين
 وهو غير جائز فانه من المخرج او قول المستقل من الاول او الوجوب
 الجني ولو كان غير المطلق صالحا لانه الذي يستلزمه المطلق ميم او
 وقد اعترض من بان الاول والمذكورة محضه بجمادات معينة والدرعي
 عام واجاب المجتهد ببعض ما قبله بان لا تقابل بالوقت **الرجل الذي**
 ان منع الشارع من استسقي بالثوب النجس مثلاً على طهارة ثابته قبل
 غسله بالاء حيث بعد غسله بالاء لا يستسقي به اعترض عليه صاحب
 المعالم بان الاستسقي بالقبول هو ما يكون دليل اليك فيه غير مقيد بوقت
 مثل دلالة او قولاً بالحق وعلى وجوب العمل بمقتضى هذه النكاح فيستصحب
 بغير قول الزوج للزوجة انت حلية في حقك والى هذا نظر اذ
 المحرفة في اثبات المنع المذكور بطريق العدم على الاجماع ومن البين ان
 الاتفاقات المذكورة على منع الاستسقي به النجس تنافي الغسل بالجملة لا مطلقاً
 فتأمل من كلامه على الله تعالى وانا الحق لا الاستسقي به بغير تغيير
 اولاد لا

موضوع

موضوع المسئلة غير معقول في هذا لانه الموضوع انه وضع على
 لصاحب وكذا في صورة التي تضمن صاحب العلم اجبار الاستسقي به
 فيها فغير موضوع المسئلة بقول الزوج للزوجة انت حلية في
 المتيقن معقول او قولاً بالحق ولو وضع المسئلة قبل ثبوتها بغير التعيين
 بحيث التوقف لا يعلم بان للزوجة من الالة الشرية ما يستعمل في حالها
 وان كان لغز الالة بحسب اللغز طالما لا وقولاً بما من الاخبار والقول
 عند الزيف من الامور في ملها جرمين رزده فيتمتع وامن من عتبه فيجب
 وشبهات من ذلك وجوب التوقف في الشك الثالث فان من
 اركب الشبهات اركب المبريات وبذلك من حيث لا يدري ومن
 الامور المعروفة ان ما نحن فيه من قبل الشك الثالث فيجب فيه التوقف
 والاجتناب به مصدره وجوب ترك استسقي بالاء الذي كان يحسب
 بعد غسله بالاء المضاف الى ان ينظر طهارة من عندها فظا الشرية
 ان كان طاهره والاستسقي به الذي اعترضه صاحب المعالم لاول لانه على
 اعتبار رجل الاول على عدم اعتبار كثره ذكرنا هاهنا الزايد ولو لاول لانه
 النصوص على ان لغز الالة حلية غير معتبر عند الشارع لا وجبت

كل ما في الدنيا
مقل ما لم
يقتل بغير الدم

التوفيق والاحتياط عند الاحتياط ولا يجوز له الاحتياط في حياة
الضعف تركها لذلك جهة القول بأنه وجود الاجماع حكماء في المختلف
عن المرتضى وذكر المحقق في المسائل بأن الغيرة والمرتضى اضافة
القول ما يجوز هذا لم يذهب اليه بأن الغيرة في الطهارة ازالة
عين التي سنة كما تشهد بحسن حكم بن الحكيم الصيرفة قال قلت لابي
عبد الله بأن البول فلا اصيل الماء وقد اضاف يدي شي من البول فاسم
بالحيطة والاحتياط ثم تعرف يدي فاسم من جرحي او بعض غيره
او يصيبني قال لا بأس ورواية عياض بن ابراهيم عن بأن عبيد الله عن
ابيه عن عبيد الله قال لا بأس ان يغسل الدم بالصبغة بأن اسى ورضا وجوز
اخر كونهما كانا لغاية ضعفهما واجاب الاول عن الوجه الاول
بمنع الاجماع بل يمكن دعوى الاجماع على خلافة بأن يعلم هذا القول
الامن السيرة للمرتضى في الشيخ الغيرة معه وسبب معلوم وقال المحقق
اما علم الهدى فانه ذكر في الخلاف انه اضاف ذلك الى المذهب
لان من احل العمل بدليل العقل ما لم ثبت النقل وليس في الادلة
العقلية ما يمنع من استعمال المائيات واما الغيرة فانه ادعى في

مسائل الخلاف

احلنا العقل
العقل ما لم
يقتل بالادب

في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن الامامة بأن قال المحقق اما
نحن فقد فرقنا بين الماء والحل علم يرد علينا ما ذكره علم الهدى
واما الغيرة فنمنع دعواه ونقول لم يقتل ما ادعاه واحسان قوله
وقد فرقنا بين الماء والحل الى ما ذكرنا ولا ملحوظه او لا انما لانظر
ان يكون المحل في الماء في التوفيق الى تحت النجاسة وبعد النزول
نقول على كون النجاسة المتخلفة منه في التوفيق نجسا بأن لا يملك المتخلفة
من الماء والمحقق اجاب عن الوجه الثاني بان حكم بن حكيم مطروح
لان البول لا يزول عن الجسد بافتقارها ومن الخمر وخرجات
متروكة لان نجاستها تجري ضعيف الرواية فلا يجعل على ما يفرضه
قال ولو صححت نزول على جواز الاستئذان في غسله بالصبغة
واما قولك ان شئت تحققت العام فاستمع كما نقل عليك من
الحلالم وبالله التوفيق ويده ازمه التحققت فيقول قول علم الهدى
من احلنا العمل بدليل العقل ما لم ثبت النقل فريد عليه ولا
ان الحسن افتح عقليان لا الاحكام الخمسة في بيان في التوفيق بالادلة

ما وسمي واقفي وصر عنه راجع الى علي بن الحسن بن فضال راوي كتب معوية
 بن حكيم و معوية بن وهب و قد حكى ابن طاوس صاحب البشري تركته الحسين بن
 ابي العلاء و قد علمت ان عبد الله بن المعيرة ممن اجتمعت العصابة به على صحيح
 يصح عنه الحديث التي منسوبة على قواعد المتأخرين لعلي بن اسباط و ابي جعفر
 و لولا ابو هلال في سند الحديث لكان هو مجهول الحال اخرج علي بن قزاعة
 المتأخرين **قائمة** في منوال احاديث هذا الباب بسني ومنها ان استعمال
 سرور الخافض في الوضوء مع التمكن من عزه مكروه بخلاف استعماله في الشرب
 و هذا استعمال مشهور بين المتأخرين و هو ان اليد الصاعدة او الجاهية و منه
 لان وجودها راجع على عدمها فلا يصح اطلاق المكروه في باب العبادات و
 المتأخرين ابا بوا عنه ما في المراءى اقل ثوابا و كان مرادهم اقل ثوابا من ثواب
 اخرى تراجمها كصوم يوم عرفه لمن يرضى عن الدعاء قال ثوابا اقل من
 ثواب الدعاء ذلك اليوم و كان خوفه اقل ثوابا من الوضوء فيه و في
 فهم هذا الخبر من النبي الوارد في العبادات و كونه مراد الشارح تامل
 والذي يظهر في محقق العام ان يقال او لا يجب ان يكون منسوبة النبي
 المكروه اختيارا اخرى العبادات بل على الاخرى فان عدم هذا الاختيار

كالوضوء

راجع

راجع على وجوده وان يقال ما ان منسوبة النبي صلى الله عليه و آله من احاديث البنية
 الصريحة لا ادق ان يظهر ذلك قول لا اله الا الله في التوراة انما هي ذات هذه
 العبادة راجعة و وجودها على عدمها بخلاف صفاتها و منسوبة من الحديث
 التي اطلاق السوء على ما بسنة اليد و الظاهر ان المراد من الوضوء ما
 يحتمل الاعتدال من اليقين و من العبادة و ما يشبهه **باب استعمال اسرار**
الكفارة في اسانيد هذا الحديث احاديث هذا الباب من العلوك
 ان الشيخ اخذ الحديث من الاولين من الامة في الحديث الاول كل رجل حاله
 معه لان الا ابراهيم بن هاشم و قد علمت سابقا اسرار حاله و انما
 هو حسن بن علي بن زياد و هو من وجوه هذه الطائفة و عيونها
 و بعيد ان يعنى بطلانها منسوبة بحديث غير الله قال لا رسال غير هذا
 و قد علمت دعوى نعم الاسلام و دعوى رئيس الطائفة محمد بن
 صحيحان و من العلوك ان الشيخ اخذ الحديث الثالث من كتاب صفه
 بن عبد الله و اما احمد بن الحسن بن علي بن فضال فهو و روى
 عنه اخوه علي بن الحسن بن فضال و غيره من الثقات و هذا الحديث
 موثق على منراف المتأخرين و على ما حقه صرح بالحق المشهور
 بين الثقات **قائمة** في منوال احاديث هذا الباب اطلاق الكراهية

منقول قول الله

في حقه لا يضره جلا
موضع الامام الحق

على الحجة ثم كذا في هذه قرائن النماذج على وقوع التفرع من ذلك كما هو
وقد ورد بالحق المتعارف عند العقول والاصول وقد يروى في
الامر المشرك بيني واما النماذج فاما حزون من اصحابنا اختلفوا في
تفسيره فمنهم من قال هو من نص رجلا موضع الامام الحق وسنم من
قال هو من نص العداوة لاهل البيت ورجح بعضهم الحق وقاروا
خليل الدجوة واما ظاهر النماذج فيهم من غير فيقول واما قوله انما شئت بحق
فانتم لا تنكروا عليكم من الكلام قد تواترت الاخبار عن اهل الذكوة
بان المسلمين المتأخرين تفسر المؤمنين ومستضعف وبان النماذج
من بلده الحق وردة واشهر عند المستضعف من لم يلد الحق من
المسلمين او بلده وشك فيه وبان كل من يفضنا لمذهبا فهو صاحب
من ذلك ان النماذج كثر وقد انتزع محمد بن ابراهيم النخعي من كتب قداما
احاديث كثيرة ذكرها في اخر السراير فنقل عن كتاب من آل الرضا
ومكانها تقرر من لانا ابا الحسن علي بن محمد بن موسى بن جعفر احدهما
محمد بن احمد بن محمد بن زياد بن موسى بن محمد بن علي بن ابي طالب كثر
الى الشيخ اخذ الله وادبه كما لم يكن النماذج اصلها حجة امتناع لا
اكثر من عدم الجيت والعلل في اصحابا داما تبا فرج

الحوار

الجواب من كل عام هذا فقرا صبغت كان الملائمة من بلده الحق ويؤيد ذلك
ان الصادق ع قال لبعض اصحابه من الذين كانوا يشيرون الحق من النماذج
من اهل المدينة لم يبق في المدينة مستضعف وقد ذكرنا في الخبر في كتاب
الذي باج من الحق ان من النماذج صبغت في الامام محمد ع قلت البعض
على وجوه احدها ان يفضوا بها عيا فهو الذي ان يفضوا بها عيا
من يكون على مذهب الامامية وقد بلغ من جمع من فقهاء الخرس وقد
ادركناهم في الصادق ع بان اجتهادهم خلافة بل شبهة من شيء
ما رويت ان اذ كان من المعلوم ان وجه البعض في في حصول النص
وبهذا يمكن التوفيق بين المذهبين فنكون النماذج في تفسير النماذج
اقول من الحديث الثالث فيجب من بعض الكتاب والصبي اذا شرب
من ماء يهودي لم اقر ما ذكره الشيخ في ما دل احاد ينظر اليك بعينه
واقول بحسن النماذج ان سينا من الروايات الواردة في غيبة
الحمام وادعه وقد قدمت جملة من النماذج ان حكم على النماذج وعمله
اليهودي والنمرا في قوله الزنا والمي وميزه من النبي سات واحده
انها ظاهرة عن ظهور وصفي من احاديث هذا الباب ان حكم
سورة النماذج واليهودي والنمرا في قوله الزنا واحده

واعلم انه قد ذكر في كتبنا فبعد شرح ابي يحيى ذكرنا الاضماري لكن في الرو
 تالين شرف الدين اسمعيل بن المقرئ اليمني وقد ذكر مؤلفه انه مختصر ما في الرو
 للزوي المختصرة من غريب الراغب شرح الوجيز للغزالي ان منية الامم
 طاهرة لقوله به ولقد ذكرنا في ادم وقضيه التكرير ان لا يحكم بها
 بالموت وسوا المسلمين الكافر واما قوله انما المشركون نجس فان
 مرادهم نجاسة الاعتقاد او اجتنابهم كالمجس لان نجاسة الابدان انتفى
 وكذا غير الشافعي من الفقهاء الاربعة لم يقدروا الكافر من اقسام النجس
 وقالوا من كونه نجس انفس لا يغتسلون من الجنابة ولا يجتنبون
 النجاسات او كناية عن نجاسة اعتقادهم قلت فكل حديث يتفق
 طرفا زعمه ورد من باب اليقين والشفقة على الرعية وكل حديث يمتنع
 في شهوره ورد من باب الحق وقد علمت من القاعدة الشريعة التعميم في
 باب الاحاديث المتعارضة ان يجعل العمل بنجاسة نجاسة قوله العامة
 وقد اثبتنا سابقا ان يجب العمل بهذه القاعدة الشريعة ولا يجوز ادخال
 التاويلات ولا ترجيح بعضها على بعض بموافقة الاصل او معنى الله
 او غير ذلك اذ لم يرد بها اذن بل قد امرنا بغيرها في محكمه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في مختلف هذه المباحث او تركه منها نجاسة تلك القاعدة الشريعة لا يجوز

ان يفي

ان يفي به ولان فعل فلانة كطرفا من احاديث هذا المبحث فمرادنا كونها
 قسما ثانيا وثالثا في المتأخرين وذكر سحن الصدوق في كتاب ما يجوز
 الغيبة لا يجوز الوضوء بسور اليهودي والنصراني وولد الزنا والمراد
 كل من خالف الاسلام ومنه من ذكر سوء الناحية ذكر الشيخ في التهذيب
 في باب النجاسات والاطمينة في الحسن من سعيد بن القاسم ومقالة عن
 الكاهن قال قال رجل يا عبد الله ما عندك من قوم مسكين منفر من رجل
 مجوسية ايدعونه الاطعمهم فقال ما انا خلا ادعوه ولا اؤاكلهم فان
 لا كره ان احرم عليكم ثيابا تصنعونها ببلادكم قلت قوله الاكره ان
 احرم عليكم الخ مخرج في الحرمة فانه عم جواز لهم من باب التقية والشفقة
 عليهم عند الحسين بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سالت
 ابا جعفر ع عن آية اهل الذمة والجوس قال لا تؤاكلوا ولا يشربوا ولا
 من طعامهم الذي يطبخون ولا في ايتهم الذي في شربهم فيها
 النجاسة من يعقوب عن ابي علي الاستحباب عن محمد بن عبد الجبار عن
 صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول
 في طعام اهل الكتاب فقال لا تأكلوا من غير سكت حينئذ لم قال لا تأكلوا من

بن عباس عن غير واحد عن ابي العزا عن الحلي والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلي عن ابي عبد الله قال سئلت عن رجل يبيع الرجلة والحرور فقال
كل وقوة استقرحت يكون ما يكون اقول ما ورد بخلاف ذلك من الروايات
الدارية على طهارة بقر كل موافقة للمعجمة فيجوز عليها تركها والاخذ بالروايات
التي نقلناها للثقة عدة السريفة ومن ملك الروايات صحيحة ابراهيم بن ابي
محمود قال قلت للرضا ع الطهارة القصار يكون يهوديا ونفرا يهودا وانت
انه يقول لا يتوضأ ما توافقه علم قال لا بأس وصححتم ايهما قال قلت للرضا
الجارية النحر ايه تختار قلت وانت تعلم انها نفرا يهود ولا تتوضأ ولا تقتل
من جنسية قال لا بأس تقتل يديها ورواية زكريا بن ابراهيم فلا دخلت
عليه عبد الله ع فقلت ايه رجل من اهل الكتاب ايه اسلمت بيه اهل كلهم
على النحر ايه واما معصية بنت واحد لم يافرقه فاكل من طعمه معصية
في كل لون لحم الخنزير قلت ولكنهم يشربون الخمر فقال في كل معصية
اشرب به ما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسن بن سعيد عن صفوان
يحيى عن العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن مواكل اليهودي

والنحر

والنحر فقال لا بأس اذا كان من طعمه منك وسألت عن مواكل اليهودي
فقال اذا نحره فلا بأس قلت من المعلوم ان المراد من الوضوء غسل اليدين
ومثل هذا الطلاق شامع وكلامهم قلت هذه الاحاديث تدل على
عدم وجوب الاحتياط لاهل جهة التي سئلت العارضية ولا من يجانب
ابدا فخره والاحتياط السابعة تدل على وجوده فعلم ان هذه الاحاديث
من باب التيقن على انه يمكن ان يحمل بعض هذه الاحاديث على احواله عدم الملا
بالطوبى ثم اقول بعد ان نزل عن ذلك المقام ان هذه المسئلة من مواضع
الشبهات وقد توافقت الاخبار بوجوب التوقف والملاحقة فيها
من الحماية ان جميعا من المتأخرين في مقام الاستدلال على طهارة اليهود
متمكنا بالاصل على طهارة ابدانهم وقبولهم وطعام الذين اوتوا الكتاب
حل لهم وجد العجم ما عدا سائرهم من اهل البيت التمسك بالاصل في شئ
احكام الله ع على مذهبنا سيما في موضع طهارة نفس بخلافه وان لفظة
الطعام في هذه الآية الشريفة محمولة على كل معصية على المحبوب م اعلم
ان المال في تحريم المشركين اعياننا من اهلنا كان اصليا ام مترددا
سواء كان كما يبادر بغير كتابه مستحلالا سلام مع مجرمة لبعض ضرورات

المجوز

في الغلاة والخارج ونومنا في النواحي او غير متحمل وقد حكى عن جماعة
 من الاصحاب دعوى الاجماع وعلى ذلك المحقق وغيره اشاروا الى فرع خلاف
 فيه قال في المحرر الكفاي فيمن كان يهودي ونصراني ومن عداهما اما المصنف الثاني
 فالاصحاب متفقون على نجاستهم واما الاول فالشيخ قطع في كونه نجاسهم
 وكذا اعلم الهدي والاتباع ابن بابويه والمفيد قولان احدهما النجاسة ذكر
 في اكثر كتبه والاخر الكراهية ذكره في رسالة الغرنية انتهى وابن الجوزي يرى
 طهارة اهل الكتاب على كراهية مرجح بذلك في مختصره ونقل مثل ذلك عن ابن
 ابي عمير كذا في كتاب الحكم وذكر الشهيد الثاني في الباب الثاني من كتاب
 الطهارة اوضح دلالة او كذا اخبار النجاسة يبرح منها ارادة الكراهية كما
 انتهى من المصنف والاجماع على ان لا يثبت الواحد للبدن من حمل على الكراهية
 اذا اختلف في جوارحه والامر بمغسل اليد من المصنف فمد مع كون الغالب
 اثبات الطهارة محتاج الى العمل على خلاف المظاهر القوية وهذا الحكم يوجب
 صفته لا لثبته فيقرب فيها ارتكاب الباطل ويترك ذلك في حمل نواحيها
 على الكراهية او اوجهها على الاحتجاب انتهى وانما اصل المحقق صاحب
 العلم بغيره ان ذكر اوله الطريق وما يترجحه علمي ثم عده قارر بالجملة

فالمسئلة

فالمسئلة قوة الاشكال وقد اوضح طريق الرايين فيها للرايين سلوك
 سبيل الاحتمال وهو الواجب عند الرايين وذكر السيد السند طاب
 ثراه في المدارك شرح الشرايع بعد ان نقل الاخبار ويمكن الجمع
 بين الاخبار باجماع الرايين اما حمل هذه على القينة او حمل النجاسة الاجناب
 المتقدمة على الكراهية ويشهد لذلك مطابقة لمقتضى الاصل واطلاق
 المنع من الصلوة في الثوب قبل الغسل في صحيح علي بن جعفر ويدر عليه
 صريح خصوصية صحيحه اسمعيل جابر ورجحان في هذه الرواية اشهر ريان
 انتهى عن مباحثه في النجاسة العارضية فتأمل انتهى كلامه على الملاقات
 واقتراح الكلام هؤلاء الافاضل قد مر منه على غفلته عن امرين احدهما ما
 او ضمناه من مراعاة سياق كلامهم في القينة فاما في القاعدة الشرعية
 الواردة عنهم في باب اخلاص الاحاديث في الغسل الثانية تحت المتأخر
 وما يخفى عنها الا الاقدمين ومن اقتنى اثرهم والحمد لله والعلوم
 والمنه وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم في كلام
 صاحب المسالك انظار كثيرة اذ من المعلوم ان موضع الاسئلة
 للامانة مع الرطوبة وهذا قرايه الاولى انه يستفاد من هذه الاحاديث
 الشرعية جريان القينة في باب الذبايح والنجاسات وعدم وجوب

التدراك في ما في الحال ولا يفهم ذلك بعد ورود النص بذلك فكان مقتضى ذلك
 ان العوض من الامر بغسل اليدين في بعض الاحاديث المتقدمة قليل النجاسة
 والزالة الا اذا خرج الغزوة بقدر الامكان والى الله ان الزحف بين اهل الذمة
 وبين الجورس كان في بعض الاحاديث المتقدمة من غير ان تلوث الجورس بالنجاسات
 اكثر من الزحف ان جاز الحكم في النجاسة من غير ان يصاب صواع الخلق ولم يقد
 كى نظفت كثير من الاحاديث **في** ان جاز الحكم في النجاسة من غير ان يصاب
 على ان يوم الياف ثبتت العفة والطاعة كما توارثت به الاجبار عن
 الاسمة الاطهار وان الحكم الربانية اقتضت ان تنقل بالبدن الى صلى
 من نظف الزنا روح عشت ذلك اليوم فلا بد من انشاء امر ولد الزنا الى ظهور
 شقوة وان انتقوت مصفهم ان يكون في اول الامر بحال سعيد او
 اجبار هذه المسائل بلجت حد التواتر المعنوي وقد اشمل على كثير منها
 كتاب الجي سن لعدة قديما المحدثين احمد بن محمد بن عبد الله الزبيدي وكنى ب
 الكافي لاسم الامام بعد الاسلام وعلى طرف منها كنى في التوحيد لشيخ القصد وقد مر
 وما حققنا - اعلى الاستلال الذي تجرت فيه عقول البهي هير من محول العوا
 بان حكم الماء اذا ولغ فيه **قاعدة** ١٢ اسنادها حديث هذا الكتاب
 احمد بن محمد بن عبد الله بن الزكيه حماد بن محمد بن عيسى وسياق سند الحديث الثامن

٣٠٠

٣٠٠
 في كتابه اخذ الحديثين من كتاب حماد بن عيسى او من كتاب الحسين بن
 سعيد ولا مانع من الجمع والفضل بن عبد الملك ثمة سند هذا الحديث
 الثالث احمد بن محمد بن عيسى صفوان بن يحيى معوية بن شرح
 لم اقف على توثيقه لكن رواية مثل ابن به غير كتابه دليل على صحة ما فيه
 وسياق سند الحديث الرابع يقتضي انه اخذ الحديثين من كتاب سعيد بن
 عبد الله احمد بن الحسين بن عيسى بن فضال فلي نعم عبد الله بن بكير بن الحارث
 الذين اجتمعت العصاة على قهره ما يعم عنده بن مسير بن شرح
 قد مضى حاله الحديث الى ما مضى من كتاب الحسين بن سعيد
 وابن سنان هذا احمد بن محمد بن مسكان هذا عبد الله بن مسكان التميمي في
 هذا الكتاب في سنن احمد بن مسكان في جعفر احمد بن محمد بن عيسى قد
 مضى حاله احمد بن محمد بن عيسى في جعفر احمد بن محمد بن عيسى قد
 الحديثين من كتاب احمد بن محمد بن عيسى **قاعدة** بالحدس المسليم
 كل ما رايته كلامهم كنيها فتسال الجنب كانت متضمنة لازالة النجاسة
 او لا وقد غفل عن هذه الدفعة المتأخر من اجابا ما ولا عليها وقبت
 منهم اغلاط فاحتشوا فاعفوا فانها تنفع في مواضع كثيرة منها

وقوع الخبز البرد منها الى السخونة غسل الجنابة **قائمة** قوله انما
 هي من السباع إشارة الى انها لا تأكل العذرة كما سمعنا من بعض مشايخي و
 ربما يكون إشارة الى ان ذلك العنوان مناط الطهارة في حكم الله **قائمة**
 قال صاحب المدة ان مقتضى الاخبار المتضمنة لرفع اليأس عن سوار الحفر
 وجرها من السباع طهارتها بمجرد زوال العين لانها لا تأكل من عذرة الحيوان
 خصوصاً الهرة فان العلم بما شربها للحيوان متحقق في اكثر الاوقات و
 لولا ذلك لزم صرف اللفظ الطاهر الى الزوال الذي لا يربطنا بغير البيان عن وقت
 الى جهة وانه منسحق عقلاً واذ ذلك مرجح الصحة المعتد به العلامة في المذكور
 والمتنبى فانها لا لان الهرة لو اكلت ميتة لم يشرب من الماء والليل
 لم يجزى بذلك سواء غابت اولم تغرب فزنى العلامة رفعها النهاية
 بجاسة الى ما خرج من بائنها لو غابت عن العين واحتمل ولو غابت ماء
 كبر او جاز لم يجز لان الاناء معلوم الطهارة واما حكم نجاسته بالفسك
 وهو مشكل وقد قطع جميع المتأخرين بطهارته الحيوان عز الادنى
 بمجرد زوال العين وهو حسن للاصل وعدم ثبوت التعبد بغسل الجنابة
 عنه ولا يقتصر فيه الغيب قطعاً اما الادنى فقد قيل انه يحكم بطهارة

غيبه زماناً

غيبته زماناً يمكن فيه ازالة النجاسة وهو مشكل ولا يصح عدم الحكم بطهارة
 بذلك الا مع ثبوت ما يستلزمه الطهارة عند من يتدبر ذلك اليه
 واعلم انني كلامه اعلم الله مقاصد وقال صاحب المدة قوله قال العلامة
 في النهاية لو نجس فم الهرة بسبب كل فاقة ومثله فمرو لغت في ماء قليل
 ونحن ننتقن نجاسته فيها فالا فوى النجاسة لاذما قليل لاني نجاسته
 والاختلاف ليس عن مطلب الولوج لا عن الولوج بعد تيقن نجاسته النجس
 ولو غابت عن العين واحتمل ولو غابت ماء كبر او جاز لم يجز لان
 الاناء معلوم الطهارة فلا حكم نجاسته بالفسك وهذا الكلام مشكل
 لانا لما ان مكنت في طهرها بمجرد زوال العين النجاسة او تقتصر ما يعتد
 في تطهير النجاست من الطرف المعهدة شرعاً فقول الاول للجهة لا
 يشترط عينيتها على الماء وهو الذي يظهر من كلامه الليل اليه من غير ان
 لا يكتفي بمجرد الاحتياط الاسمي مع بعده بل يتوقف الحكم بالطهارة على العلم
 بوجود سببها كغيره والظاهر ان النجاسة بعد ما اعتد ذلك شرعاً
 وعموم الاخبار السابقة له على خلافه فان اطلاق الحكم بطهارة سوار الهرة
 فيها من دون الاستراط بغيره مع كون الغالب عدم الانقضاء

من افعال هذه الملائكة دليل على عدم اعتبار امر اخر غير ذهاب العين و
لو فرضنا عدم دلالة الاخبار على العدم فلا ريب ان الحكم بتوقف الطهارة
في شئها على التطهير المعهود شرعا منقطع قطعاً والواسطة بين ذلك وبين
زوال العين بتوقف على الدليل ولا دليل وقد اكتفى في المتن بذكر العين و
حكم ما ذكره في النهاية عن بعض اهل الخلاف وقال الشيخ في الخلاف اذا اكلت
الحرة فارة لم شربت من الماء فلا بأس بالوضوء من سورها وحكم بعض
الامة انه قل ان شربت قبل ان تغيب عن العين لا يجوز الوضوء به ثم قال
الشيخ والذي يدل على ما قلنا اجماع الفرق على ان سوا العرطاء هو لم يفضلوا
وقال المحقق اذا اكلت الحرة ميتة ثم شربت لم يجز لها ان قل سوا
غابت اولم تغيب فذكره في المسطر لعدم الاكراه في شرب سوا العرطاء
ايحيا الله مقامه ثم ذكر صاحب الحكم في موضع اخر من كتابه اذا حكم بقاء
شئ لعروض احد الاسباب المتقية لذلك توقف في عوده الى الطهارة
على العلم بجهول هذه الوجوه التي ثبت كونها معينة للتطهر او ما يقوم مقام
العلم وهو شهادة العدلين ويحتمل الاكراه باخبار العدة لعرض مفهوم
قولهم ان جاءكم فاستنوا ولا اعتبار باخبار غير العدة الا ان

ينضم

ان ينضم اليه القرائن الغيرة مع العلم ولو افاضة منفردة كفت في الحكم
بالطهارة التي هي كلامه ايحيا الله مقامه واما اقواله ولا قد قل من امر
المرسل عنه انه قال لم يرد من الخنفه اذا سالتك يسأل عن دلالة عقلية
على التوحيد فقل لو كان له الله اخر لجا اخره فحقن نقول هذه المسئلة
من المسائل التي تقع لها البلوى فلو لم يكن زوال العين التي سئل عن
الميوانات كما فيها في الحكم شرعاً بطهارة رتقاً لجا اخره للزوم
شيء فعلم انه كاف واما ما ورد في بعض الاحاديث الترخيص بكفا
الخلع عن عين النبي سنة ففي التهذيب في افر باب تطهير السباب
وعنه من التي كانت في موثقة عمار الساباطي برجم الماء خريف عن
ابن عبد الله عنه سئل عن ماء شربت منه الدهاجة قال ان كان
في منقارها قذر لم يتوضأ منه ولم يشرب وان لم تعلم ان في
منقارها قذر اقتصا واشرب وعنه ماء شرب منه بار
او صقر او عقاب قال كل شئ يتوضأ منه ماء شرب منه الا
ان ترى في منقاره دماً قال رأت في منقاره دماً فلا يتوضأ
منه ولا تشرب وروى الشيخ في الصحيح عن زعم المأخوذ من

عن موسى بن القاسم عن علي بن محمد قال سألت عن النارة والدجاجلة
 الحمام وشبابها تطأ العذرة ثم تطأ الثوب ايشل قال ان كان
 انسان من انفسه فاعطى الاطباء والظاهر ان سنده
 دقيقا اذ الموقوف رواية موسى بن القاسم عن علي بن جعفر سأل اخاه
 موسى بن القاسم عن بعض الكتاب فقرا جعفر بن محمد ثم اقول
 نقض ما يدل على كونه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحكم بتطهير الحيوان يدل على
 كونه الغيبة في الحكم بتطهارة بدن الخبير وثمة شرط في ذلك
 وذلك مثل ان لا يامرنا بالاجتناب عند مباشرتنا لهما برطوبة وذلك
 المحرم المضمحل جواز الاعتماد في الحكم بتطهير الثياب من دم الحيامة على تطهير
 الحمام وكذلك المحرم المضمحل جواز الاعتماد على ازالة الجارية التي من الثوب
 وتطهيرها وكذلك الاحاديث الدالة على جواز الاعتماد على الثياب
 من غير تفصيل مع ان الثياب لا تخفى غالبا عن النجاسة وكان السرفية
 ان كل احد مأمور في شغل ما لم يضر عن خلافه كما يفهم من حديث تطهير
 الحمام والاحاديث على ان المزة مصدر في حبيصتها وكذا ان عدتها ما لم
 تدخ سبابها عن عادة سبابها ومن الاحاديث الدالة على جواز

الاعتقاد

الاعتقاد وعلى الجزارين في ما يبعثون من اللحم وغيره من غير سواهم ولو
 علمنا عدم عدالتهم وحقا ديب الجنب لما يبعثون من لحم الجوارض
 غير ان مودة على الاطلاق المتقدمة وكذلك الحديث الدالة على ان افعال
 الثوب المتنجس ان يعلم به ذلك للشئ وكذا الاحاديث الدالة على ان افعال
 المسلم منجولة على الصحة قال من جملة افعالهم تقرب للغير على طهارة ابدتهم
 وثيابهم وكذلك الاحاديث الدالة على ان الاعتقاد على النجاسة فيهم
 في نفس الميت فظهر من غير سوالهم ومن غير علم بوجود عدل
 وكذلك الاحاديث الدالة على الحكم بتطهارة الجلود الخاضعة من الغزير دون
 سواله عن حالها وكذلك الحديث الدالة على جواز اكل لحم مطبوخ وجذوه
 في مائة مطبوخة وكذلك الاحاديث الدالة على جواز اكل اللحم المطبوخ في
 بيت المسلم من غير سواله لو كان فاسقا وبعد اجماع تلك الدالة
 في ذنن لبيب ما اظن ان يرتاب في ما اخبرناه والله الموفق
 والحكم بتطهارة الجلود الى خذوة من الغزير او المطبوخة وكذلك اللحم جوف
 المستند من كلامهم ولا تغزير فتوى متاخرى احيانا بخلاف
 ما ذكرناه فانها منسوبة على التمسك بالاصل كما فعلت القابلة وقد اطلنا

واحد في فصل الثوب
 ونحوها من الاحاديث
 في باب الثوب
 في باب الثوب

جواز التمسك في نفس احكامها بما يراه من قطع في الغاية المزية وغيرها
من كتبنا مع ان المخرج عن الاصل قد وجدناه في هذا الموضع هكذا ينبغي ان
يحقق المباحث العلية وذلك بفضل الله يوتيه من شيا ١٩١ للذو الفضل العظيم
واما التمسك بالاصل في هذه المسئلة وسائر احكام الله ما كما هو عادة التي
والتي خرجت من احكامها فقد ابطالناه **باب** الحائض العليل فيه التي سنة
قاعدة في اسانيد احاديث هذا الباب ابن ابي حنيفة اسمه علي بن احمد بن محمد
الحسين بن الحسن بن ابي اسحق معطوف على الصفاة في سنة اول احاديث هذا
الكتاب وابن سنان هفي محمد واهن مسكان هها عبد الله كما سيجي التخرج
بذلك ابو بصير يحيى بن القاسم كما ساه سابقا والحمد لله الا ان اخذها
الشيخ من كتاب الحسين بن سعيد كما اخذ الحديث الثالث من كتاب محمد بن
يعقوب وكما اخذ بقية الاحاديث من كتب الجماعة التي ابتداء باسمه وهما
فدايد **الاول** ان الحديث الاول مذكور في اخر السراير وفيه سالت عن الحب
يحمل الزكوة او التور بالحي المملة لم يعم وهو الصحيح اما بجعل الزكوة بالحي
ثم العين المملة كما في كثير من نسخ الاستبصار والتهذيب مفسر من
قلم **الشيخ** بعض النسخ وفي المصباح النبوي وهو من عدة كتب اللغة

الزكوة

على الزكوة **مسح** على مروة وحكي لوصيرة والجمع كما مثل بلم وطاب
والتور فالازهرى اما معروف تذكره العرب اسمى في الصحاح التور
اما يرب اسمى وهو نفع الماء الشاة فزق وسكون الواو **الثاني**
قوله ان كانت يده قدرة شاملة لكل بجا سنة فوهذا الحديث مما
يل على نجس الماء القليل يورود مطلق التي سنة عليه وان كان فوهذا النفا
في هذا اللام الحكي وكذا الحديث الثالث وكذا موقفة عمار السباط
على راي المتأخرين عن ابي عبد الله عن حديث طويل فالرسول عن رجل
سأله ما ان فيها موقفة واحدة قد لا يدرى ايها هو وليس يقدر
على ما غيره قال يهرقها جميعا ويتمم وكذا موقفة عمار السباط النفا
المستملة عليه قد رتبة ان كان في مقارها قد رلم بقوصا منه ولم يرب
الثالثة **قوله** ان الحديث الثالث على وجوب الاجتناب عن ماء الياقوت
مؤيد ان بالحديث الثالث على وجوب تكرار الصلوة اذا استناب الثوب النجس
لثوب الطاهر وبالحديث الثالث على انه اذا استناب الموضع المتنجس من الثوب
بغير ذلك الموضع يجب الاجتناب عن الكل ويقول نعم اذا اختلط
الحرام والكلال فكلت الحرام وبالحديث الثالث على انه اذا اختلط

اللحم الذكي واللبنة يسعه من يتحل الحلي البنية وان تنزل على هذا القام
فقول يجب علينا في هذا الموضع وامثال العمل بالبحر من المتواتر من الذين
اي الامور التي امرت بشركه ميتة وامر من ميتة فيجب وشبهه في بين
ذلك الوقوف عند الشبهة فيمن من الاقوي في الهلكات ومن اركب
الشبهة اركب الحركات وهلك من حيث لا يرى ومصادق العمل
هذا عنى في كتابك ففهم كذا في البحر من شبه عليه ماء طاهر بما يحسن
بجوده يتطهر على غلبه طهارة ولا فرق بين ان يغير على ما يتيقن
طهارة او لا يغير وان اشبه عليه ماء بول او ماء ورد لم يغيره
على اظهر الوجهين بل يغير من احدهما في الآخر او يغير في نفسه في
الصورة الاولى او لا يغير في الثانية بوضوء في هذه امرة وفي هذه امرة واما
استعمل ماء طين طهارة فينبغي ان يغير في الآخر فان لم يفعل وتغير
اجتهاده لم يعمل بالاجتهاد الثاني على النص الظاهر ولكن يشبه ويصلي
ولا يجب في هذه الطلقات في اصح الوجهين اثنى اقول المجمل
العمل من متاخرى اصبنا بما تشاء نفوسهم عن العمل بالاجتهاد
الظن لم الرجوع الى غيره في الامور الجزئية وقد اعجبهم العمل

في نفس احكام الملوك

في نفس احكام الملوك الالهية وفي خلاصة در البحر من كتب الحجة على
قال ابو حنيفة ان طاهر الاواني طاهر لا يجزى وان شربوا او لم
الطاهر هو الاقل فلا يجزى وقال الشافعي في تجزى على الاطلاق وقال
المالك لا يجزى بل يوضا من كل انا و يصلي بعد الاواني وقال احمد
لا يجزى بل يتم بعد الاراقة وفي رواية يتم من غير اراقة الى يدق
الرواية فذكرنا في كتابنا ان لا دلالة في الروايات على تجزى ماء الغليل على
اللبنة وان فيها دلالة على خلاف ذلك وبعض احاديث هذا الباب
لا طلاقه في ما ذكرناه سابقا فلا حاجة فيه لا تقييد **القائمة الخامسة**
الا وفيه بغيره يكون لم يغير في الحديث اربعون درهما لا في
العرف هذا الموضع ما في الصحيح **القائمة السادسة** اعلم ان
الشيخ ربه اسقط احاديث عن ابن جعفر عن اخيه وهو احزه هكذا
في الكافي قال وسالته عن رجل رعب وهو يوضا فحقن قطرة في انا
هل يصلح الوضوء منه قال لا و اقول مقتضى قوله في الحديث المتقدم
الا ترى في متفاره دما خلاف ما ذهب اليه الشيخ ربه مع ان الحديث عن
جعفر تفسير اخذ شاع بين الناس فيكون وهو الظاهر من الحديث

وبالحجة القول بالعنف مجرد هذا الحد في شكل جبر وهذا نظير قول المتأخرين
 بأن ماء المطر حال نزوله حكمه حكم الماري مع أن الأحاديث التي هي منسوبة
 قولهم بذلك احتمالا آخر نظير قد سبق ما به وقد راجعت هذه المسئلة
 كتب مشتملة على فتاوى الفقهاء الأربعة فوجدت في المهر للشافعية
 أن كان دون القلتين عيسى بملافة النجاسة ويستحب عما ذكرناه في
 قول ما لا يدركه الطرف من التي سنة انتهى **باب في السابغة** قد حققنا
 سابقا أن الأحاديث باب الكثرة لاثنين على تحصيل الغلب بورد النجاسة
 عليه أحدهما من باب مفهوم المبالغة في الأخرى من باب الدلالة القطعية
 الحاصلة من التراخي القوية وقد مر هناك على دلالته كثير من الأحاديث
 على انفعال الماء الغلب التواكيد بورد مطلق التي ذوات عليها موك
 البيت فإن فيها تفصيلا استغناء من كلامهم ذكرناه سابقا **باب في**
الناس ذكرناه كتب التي في كتب المهر إذا أخرجني سنة الماء اعتمد
 على قول المجتزأ إذا كان ممن يقبل رواية ومن النجاسة أو كان ممن
 يعلم أنه لا يجزيه زف أبي وأما أقول طاهر الأحاديث أن
 مصدر قولهم في قولهم جازي أبا نعيم أو طاهرها وكل شياء

وإني

وإني إذا لم يظهر خلاف قولهم بالتفتيش أو بغيره وأما في الأشياء
 المباهة ونيابا وادنا وما أشبهها فالأحاديث البالغة هي التي
 المعزى والدة على أمالنا حكم ناسنوا الأبيقين وقطع ويستحب أن نذكر
 بعض تلك الأحاديث في كتاب المهر في باب النوادر من كتب
 العيش عمة من أصحابنا عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعا
 عن أبي محمد عن عبد الله بن سنان عن جده عبد الله ع قال كل شيء
 يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك إني تفرق الحرام منه بعينه فتد
 على بن إبراهيم عن أبيه عن جرد بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن
 عبد الله ع قال سمعت يقول كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه
 فتد من قبل منك وذلك مثل النوب يكون قد اشتد به وهو سرقة
 أو المملوك عندك ولعله حر قد باع نفسه لو خدع فيبيع أو قرق
 أو امرأة تحتك وهي أختك أو صبيته أو لاسيا وكلها على هذا
 حتى يستبين للعجز لك أو تقدم به البينة قال قلت الحديثان وإلا
 في الحليم والحرمة والكلام في العطف لا قلت أولا أن خلاص سياق
 الحديث جاريا هنا وإنما أن الحرمة قد تكون من جهة النجاسة

ومن تلك قول الصادق ع في موقفه على السابلي الطولية كل شيء فطيف
 فقلتم انه قد روي عنه فاذا علمت بقدر قدره وما لم تعلم فليس عليك وما روي
 بعده طريف عن الصادق ع وهو قوله كل ما طاهر حتى يستبين انه قد روي
 وقد روي بعده طريف عن الصادق ع في الباقي والصادق ع في مقام حكمه بما روي
 الوضوء السالكين وبما يستحقه من النوب والبدن عند طهره الشريف
 في الواضع وعند طهره الظن بالداخل ليس ينبغي للشك ان يقتضى يقينا بشك
 ابرأ ولا بالظن وانما مقتضى يقين اخبر هذه قاعدة كلية لا يقال هذه الآية
 تقتضي عوار العمل يستحق بها احكام الله تعالى في الفيد والعلام من
 اصبنا بنا والضا فطير فطير يقتضى بطلان قول اكثر علمائنا والحنيف
 بعدم جوار العمل لانا نقول بطلان شبهة عن جوارها كثيرا في محول الاصول
 والفتا، وقد اجبتا عنها في الغزالي المدنية تارة بما لم يخصص في صور الاستحباب
 المختلطة منها عند النظر الدقيق والحق في حقيقة الآية اذا ثبت حكم
 خطاب شرعي في موضوع في حال من حالاته بغيره في ذلك الموضوع غير
 روال الحالة القديمة وحديث يقتضيها فيه ومن المعلوم ان اذا ثبت
 فيه موضوع السلك يقتضي ذلك القيد اختلاص موضوع المستلزمين

قال في

يبدو

عن ابي جعفر والاراد بان جعفر هذا اخو ابن محمد بن عيسى
 وانه يرد اليه بعض الاخبار الحسن في محبوب عن ابي
 القاسم والمراد به معوية بن عمار وكرن او غيره
 كونه هذا الكلام ما قالوا استغناء معا او مناه ابي كلام
 صاحب المتقى به وقد روي عنه صاحب شرف النعمان
 ذكره واعلم انه قد روي عن بعض الرواة بما ستره
 بوجوب الاكسار على بعض الناس ولكن كثرة المراسن
 كسب في الغلب على حمل الحالفين ذلك العباس الذي
 يروي عنه محمد بن علي بن محبوب فانه كثيرا ما يقع مطلقا
 من مقول بعض مشركه لكنه اني معروفا للعلم اليقيني
 ومن ذلك حماد الذي يروي عن الحسن بن يوسف
 سعيد فانه عياض عيسى الله الجعفي ومن ذلك
 الاعلاء الذي يروي عن محمد بن مسلم وقد يقال العلم
 عن محمد بن عيسى بن عيسى بن مسلم والمراد به ابن ابي
 العبد و محمد الذي يروي عنه هو ابن مسلم ومن ذلك

احمد بن محمد فانه مشترك بين جماعة من تلاميذه من على التلخيص
 ولكن اكثرهم اطلاقا ومكررا في الاسانيد اربعة ثقات
 ابن الوليد النخعي وابن عيسى الاسدي وابن حاتم البرقي
 وابن ابي نصر البزنطي قالوا في ذكره او اهل السنة والجماعة
 في اواسط الاسانيد واكثر ما يقع الاشتباه من الاسانيد
 ولكن يجب ان يقال لم يكن في البحث عن حقيقة فائدة بعد
 واما النزاع في ما علق عليه من مع قديم مذهب النسطورية
 روى عنهم ورووا عنه يعنى الممارس عن اسكن
 الى من ذكر ابن سنان فانه يذكر كثيرا من غير فضل
 يعلم انه عبد الله النخعي او محمد النخعي ويمكن استخلاص
 كونه عبد الله بن جوده منها ان يروى عن الصادق عليه السلام
 قال محمد بن ابي عمير روى عنه بواسطه ومنها ان يروى عن
 بقسطه عن ابن زياد او ابن حمزة او عن صفوان الثوري
 محمد بن ابي عمير بواسطه احمد بن حنبل ومحمد بن
 سنان القزويني عن النضر بن سويد او عبد الله

بن الميزنة

بن الخيث او عبد الرحمن بن بحرال او احمد بن محمد بن ابي نصر
 او حفصه او عبد الله بن جليله فهو عبد الله لا محمد وابن
 سنان القزويني يروى عنه الربيع بن نوح او موسى بن
 النضر او احمد بن محمد بن عيسى او علي بن الحكم وهو محمد
 لا عبد الله وكذا يجمع الاسانيد ومما يستدل به
 على رفع الاستنباط في كثير من المواضع واعلم انه قد خفي
 كلام علماء الرجال في ترجمة الرجل الواحد فيقول
 في كتابه سنده وقد وقع في ذلك جماعة منهم ابن داود
 في غير واحد كمحمد بن الحسن الصفار وغيره ومنهم الجماعة
 في علي بن الحكم وغيره كما يظهر على التأمل فلابد من احوال
 النسخ في ذلك والله ولي التوفيق انتهى كلام صاحب شرق
 الشمس في جميع الموضعين واقرنا في باب ملاحظ
 الاسانيد المرتبة في كتاب من لا يحضره الفقيه رتبة
 اعلم المتأخرين بالرجال والحدود وادرجهم في

الحكم

في الحديث في الغدة والرجل مولانا العلامة ميرزا محمد الكاشغري
 نور الله مرقده لم بعده ملاحظه كتاب الفرس لم بعده
 كتاب النجاشي وكتاب الكشي لم بعدهما رجلا الشيخ محمد الكل
 يتبع كتب الحديث **القائمة الخامسة** وكوشها صاحب
 الكشي ره توهه جماعة من متاخرى الاصحاب الاسترالية
 في اسماء ليست بمشركة فينتفع اليه لذلك وعدم العول
 والكم بالاسترالية على مجرد ائبانه على ما هو على يراجع كلام
 للتقدم من فيه ويكون الاعتراف على ما يقتضيه اذا عرفت هذا
 ما علم ان من جملة ما وقع فيه التوهه وهو من امر حكم العلامة
 في التلاوة باسمه الى سجيل الاشعري وبكر بن محمد اللاردي
 وحامد بن عثمان وبن الحسن بن الحكم فالكل الكل واحد من هذه
 الاسماء خاص بمرجل واحد من غير مرتبة والا احتاجت
 المعرفة بذلك في بعضها الامز به تأمل والى الثالث في هذا
 الوهم الا السبب حال الدين اني طاولت به بحكمه في كتابه

عبارات

عبارات المتقدمين من مصنف كتب الرجال و يعرف فيها
 بالاختصار فينتفع بكلام احمد وصور رجل بامر من
 لما و حقه الاخر لكن على وجه يمنع الجمع فيجعل من ذلك
 التعدد و بعد مراجعته اصل الكتب العام النظرة في
 الكلام مع مودة القرينة الحالية التي تربط بها كرامة
 الممارسة فيدفع ذلك عنه التوهه رايا وقد استرنا
 الا ان العلامة لا يتجاوز للمراجعة كتاب السيد غالبان
 ذلك بسبب وقوع هذا الخلل و غيره في كتابه ولذا في شوا
 كثيرة عرفت في خلال التصحيح للكتاب في استي كلام صاحب
 المسبوق واقر اول من يعطى بهذا المعنى وتجد في كتب
 المصنف في علم الرجال فيما علم اخر من شايخه في الحديث
 والغدة العلامة الا واحد من زعماء الاسترالية امادى نور الله
 مرقده الشريف انما شئت محمد العام فارجع الى كتبه **السادس**
التاسعة وكوشها صاحب الكشي ره فينتفع في بعض الاحا
 عدم التخرج باسم القرني يروي الحديث عنه بل في

اليه بالخير وظن جمع من اللاحق اب الا من له قطع ينافى الصحة
وليس ذلك على إطلاقه يصحح اذا الترابي واكثر تلك المواضع
شبه يعود الخبر الى المعصوم من مخبرين التوجيه الذي ذكرناه
في اطلاق الاسماء، وحاصله ان كثيرا من علماء الرواية قد صنفوا
وصنفوا كتبه كما في يروون عن الائمة مسافة ويروون
ما يروونه في كتبهم جملة وان كانت الاحكام التي في الروايات
مختلفة فنقول احدهم في اول الكلام سالت فلانا وسئلت فلانا
الذي يروي عنه فيكتفي في المارة بالخبر فيقول رسالت
او نحو هذا الا ان يبقى الخبر الذي رواه عنه ولا ريب في
ان رعاية البلاغة يقتضي ذلك فلا إعادة الاسم الظاهر
في جميع تلك المواضع ينافيها في نفسه فقلنا ولا ان
قلنا تلك الاخبار المكتوبة اخذنا لها ما صار في
اطلاق الاسماء يعنيه ولكن الممارسة يطلع على ذلك
في التعيين من الظاهر والخبر اسمي كلاما اخذنا ذكره
في غاية الجودة **الفائدة العاشرة** ذكر سبب الصدوق

صاحبه

صاحب كتاب المعتبر يروي المعتبر من علي بن ابي حمزة
عن جماعة من شيوخهم الذين يلقونهم في كل حال
الاغتناء، نعم وليس لهم ذكر في كتب الرجال والاشياء
على الظاهر يقتضي انها لهم في قسم الجاهل وبشكل بان
قراين الاحوال شاهدة بعد اتخاذ اولئك الاجلاء
الضعيف او الجاهل سببا في تميز الرواية عنه فيظهر
الاغتناء به ورايت كذا الذي ذكره كلاما في شأن بعض
شيوخ الصدوق قريبا مما قلناه وربما يتوهم ان في تلك
التعريف لذكرهم في كتب الرجال شعرا بعد الائمة
عليهم وليس شيئا قال الاسباب في منتهى كنفه والظهرها
انه لا تصنف لهم واكثر الكتب المصنفة في الرجال لا تصنف
اللاحق اب اقتصر فيها على ذكر المصنفين وبان الطرق
الرواية كتبهم هذا ومن هذا الشواهد على ما قلناه ان
تراهم في كتب الرجال المذكورين على جميع من الاعيان
انهم كما في يروون عن الضعفاء وذكر سبيل الانصار
عليهم ولا يلاحظوا لبعده طعن فيهم فلو لم يكن الرواية

عن الضعفاء من خصوصيات هذه الجماعة لم يكن للاطلاع
وجه ولولا وقوع الرواية من بعض الأجلاء عن مشهور
الضعفاء لكان الماعبار يقنع عدد رواه من هو معروف
بالعلم والفضل وجلالة التدبر عن هو محبوب الخ لا ظاهرا
من جملة الترابين القوية على أفعى المتقنة ووقف للكس
على كلامه في شأن محمد بن سنان شيخ الإمامة كثر في قيام القوم
برواية الأجلاء وذلك بعد إرادته بحمله من الحكايات عنه
منها على بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان أنه قال
لا أجل لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان عن ما
دست حيا وادنا في الرواية بعد معرفة فوصله بهذه الحكايات
وصورته هكذا حال أبو عمر وقد روى عنه الفضل وأبو حمزة
يونس ومحمد بن عيسى الجعدي ومحمد بن الحسين بن أبي طاهر
الخطاب والحسن والحسين ابنا سعيد اللاهوزياني وأبو
بن نوح وغيرهم من العلوة والنفوذ من أهل العلم وذكر
الحكاية على جمع من محمد بن ماله بن عيسى بن سبوسكان
ضعيفوا الحديث لم قال لا أدري كيف روى عنه سنان

النبيل

النبيل الشيخ الباقين منهم وسما الخليل الله وأبو غالب الرازي
أدركوا ذلك فاعلم أن من هذا الباب رواية الشيخ عن
أبي الحسن بن أبي حمزة فانه غزيرة كثر في كتب الرجال
والشيخ به يورث الرواية عنه غالباً لا أدرك محمد بن
الحسن الوليد على ما يفيد كلام الشيخ فهو يروي عنه
بغير واسطة والمفيد جماعة أئمة كبريون عنه بالأساطير
فقط عن ابن أبي حمزة النخعي والنفسي في بعض روايه كثيرة
مع ذلك ذكره كتابه جماعة من الشيخ وقال انه ترك الرواية
عنهم لسبب من الماصحاب فضعيفهم من الباب ومنهم
رواية المفيد عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد والشيخ
يروى عن جماعة منهم المفيد عنه كثير أيضاً ومنه رواية
المصدوق عن محمد بن علي ما حكيه وأحمد بن محمد بن
محمد بن العطار وغيرهما والشيخ أيضاً رواية كثيرة عن أحمد بن
محمد بن محمد بن علي بن أسطة ابن أبي حمزة والحسين
بن عبد الله القضايري والعلامة يحكم بطلانها

المشتمل على أسئلة هائلة وهو يساعد ما قربناه من هذا
 لأن الرواة عنهم قليلون والغالب متعلقون بكتب السلف من جهة
 كما إلى طرق أخرى وأخيراً لكنهم من حيث ظهور الحال
 عنهم عندهم لا يفرقون بين طريق وطريق ولهم رغبة
 في كثير الطرق والتفتن فيها ما ظنوا أن الأمر مني
 إلى ما يتقرب إليه ليخرج ذلك ومن أكثر مراجعتهم
 وأطال المراسلة لئلا ينفذوا في طرده من
 هذه الجهة شك أشد كلام صاحب المصنف وقد
 وافقه صاحب شرف المحسن فعلى قدره في ما سألني
 بعض الأحاديث ليس لي ذكره كتب الجرح والتعديل
 ممدوح ولا قدح غير أن أحاط علمنا ما التقى من قده
 قد اعتدوا في ذلك والروايات عنه وإعجاب
 مشايخنا الذين خزن طاب ثراهم قد حكموا بصحة
 روايات هؤلاء سندها وأما هو أن هذا التردد في
 في حصول الظن بعد التمعن وذلك من أحمد بن محمد بن الحسن

بن

بن الوليد فإن المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه وأما ما
 من غير ذلك كونه في كتب الرجال يخرج ولا يقبل وهو
 شيخ الجندري والواسطة بينه وبين أبيه الرواية عنه
 كثيرة ومثل أحمد بن يحيى العطار فإن الصدوق يروي
 عنه كثيراً وهو من مشايخه والواسطة بينه وبين
 سعد بن عبد الله ومثل الحسين بن الحسن بن إمام
 فإن الرواية عنه كثيرة وهو من مشايخ محمد بن الحسن الوليد
 والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد والشيخ عنه
 في كتب الرجال تارة في أصحاب العسكري وتارة
 فمن لم يروى ولم ينص عليه شيء ولم يفتن به توثيقه
 إلا في غير ما به تروجه محمد بن إدريس في الحديث أن
 كلام الشيخ هناك ليس من جهة التوثيق كما لا يخفى
 على الكامل ومثل أبي الحسن بن أبي جعفر فإن الشيخ
 يروي الرواية عنه وسنده إلى سنده الجندري لا يروى

له

عن محمد بن الحسن بن الوليد بنز واسطة وهو من مشايخ
 النجاشي ايضا فعولاء واما لهم من مشايخ الاحباب
 لنا ظن بحسن حالهم وعملهم وقدرتهم على شئهم
 في الجبل المتين وعضد الكتاب في الصحيح جريا على منوال
 مشايخنا المتقدمين وزعموا من الله تعالى يكون اعلم
 خفيهم مطابق للواقع وهو في الاعانة والتوفيق انتهى
 كلام صاحب سرق الشمس وهو واقفا قول وتحقق
 القام ان اكثر رواية الما جلاء عن هولاء يدل على احد الا
 اما كونه منقولات او كونه من كورس بقصد الترويض والاصالة
 سلسلة الحياطة للكتاب في كتب السلف المعتبرة
 النسبة الى مولايها بالتواتر او بالتواتر التي اخذت الامة
 منها لا من اقواه هولاء في سائر ما كثر ذلك على احد
 الامر في الاعانة زعمه الفاضل والذي يظهر في اب
 محمد بن اسمعيل الرزي روى عنه عنه الاسلام في الكافي

بلا واسطة

بلا واسطة وخرج سحر الصدوق في كتاب التوجيه
 بذلك خفي فانه في باب انه عرجل الما يعرف الامة على ما
 على بن احمد بن محمد بن عمران الدقاق روى عنه قال روى ما محمد
 بن يعقوب قال روى ما محمد بن اسمعيل عن الفضل بن
 عن صفوان الرعي هو من هذا الباب وانه النبي يورى في
 فيهم من كتاب الكشي والظاهر عندي اني عدم تخرج هولاء
 الاجلاء بفضلهم ومنهم وخرج في حق هولاء راجع الكبارهم
 الرواية عنهم يدل على قلة اعتناءهم فيهم وما ذلك
 الما ذكرناه من الحديث ما هو في حوزة من كتب السلف
 واما ذكره وانه يورى في الاسانيد مجرد الترتيب بالاصالة
 سلسلة الحياطة للكتاب في كتب السلف المعتبرة
 الامة بقصد اعتبار هذه الخواص واخباره يعطى بان
 شئ الله تعالى مع ان له مرتبة المنع ومن المعلوم ان
 المنع يكفيه الاحتمال في رواية الحادي عشر قال صاحب
 الشئ روى قد ذكرنا ان الشيخ روى عنه في كتابه عن السند

للتفخ المأخوذ لكونه اعلى ولعدم ثبوت الحكم عنده من وجوه
 يطول الكلام شرحها ووقوع هذا القول في الطرق الاجمالية
 غير ضاير بعد اعطاء قاعدة التي يقتضي بملا حيلتها الى الطرق
 الواضحة في الفهرست واما وقوعه في الطرق للفصل وذلك
 حيث يورد تمام اسناد الحديث فوجب الاشكال اذا كان الغرض
 من اليه الطريق من سائر جوار السند او بعضه ككتاب
 يجمع الى اخذ الحديث من كتبه فهاذا في الاخير جوار السند
 الذي تضمنه فثبت وجود الطريق الواضح يكون باب
 الاطلاع عليه مقصدا واما في التفتيح العلم بما اخذ في كتبه
 من الصور اذا عرفت هذا فاعلم ان من هذا الباب زوائد السند
 عن الشيخ بن سعيد بالطريق المسجل على الحسن بن الحسن بن
 اباان علك حال الحسن هذا ليس بذلك للتفخ لان الشيخ
 ذكره في كتاب الرجال من احاديثه في اصحاب الجاهل
 العسكري والاشارة في باب من لم يرو عن واحد من
 الائمة ولم يتعرض له في الموضوعين بمدرج ولا غير ذلك

هو القائل

كما هو القائل بطريقه وصورة كلامه في المواضع الاول
 هكذا الحسين بن الحسن بن اباان ادركه ولم اعلم
 انه روى عنه وذكر ابن قولويه انه خرافة الضار و
 سعد بن عبد الله وهو اقدم منها لانه روى عن
 الحسين بن سعيد وها لم يرو عنه وقال في الموضع
 الاخر الحسن بن الحسن بن اباان روى عن الحسين
 بن سعيد كونه كليا روى عنه ابن الوليد ولم يتبين
 له الجاهل في كتابه عند حايته لرواية كتب الحسين
 بن سعيد ولم يذكر من حاله شيئا ان كونه الحديث
 المروي عنه ما خذوا من كتب الحسين بن سعيد ولم يذكر
 من حاله شيئا ان كونه الحديث المروي عنه ما خذوا
 من كتب الحسين بن سعيد فيقول في فضحه على الطريق
 الصحيح الواضح اليها عما يظهر من تعليق السند و
 الاشارة الى الحسين بن سعيد على ما هي قاعدة
 الشيخ واما في ذكر الاسناد بما جاء فيتمثل كونه

الاخذ من كتب غيره فلا يعلم رواية الحديث عنه بالطريق الصحيح
 ولكن قرأ ابن النجاشي نسخة ما رواه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الحسين بن ابان عن الحسن بن سعيد فمضى من كتب
 الحسن بن سعيد لا يعرفه الا بن ابان رواه عنه
 كتب ابن سعيد ومحمد بن ادرمة وغيرهم ان كتب ابن
 رومة مذكورة بين الاصحاب والطرق خاليتين رواية
 عنه وليس لابن ابان كتب يحمل الاخذ منها ولا في باقي
 السايط من يحمل في نظر المراسل ان يكون الاخذ من
 كتبه ولان الشيخ يتفقد كثيرا رواه الحديث في احد الكتب
 متصل الاسناد بطريق ابن ابان ويرويه بعينه في الكتب
 الاخر معلقا بمدة الحسين بن سعيد او متصلا بطريق
 اخر من طرق اليعاقبة او غير ذلك في الكتب الواحدة حيث
 تكون في الحديث لعرض او اتفاقا ونحن في ذلك مواضع
 ولا ريب ان مثل هذه الزوائد في غير القطع بالحكم ولم نطابق
 يعرفها الى ههنا في كلامه وانما قول اولنا منه وحدة

ذكره

على نسخة

عن هذه القديسات لما تقدم نقله عن الشيخ من ان كل حديث
 يحمل اخذه من الاصول المجمع على صحته وبما انه يسجد
 من كلام الشيخ ان الكتب التي اخذها الحديث منها ذكرت
 اليها ولما لم يذكر في هذا المثال مثلا طريقا الى غير كتب
 ابن سعيد علمنا ان الحديث ما اخذ من كتب ابن سعيد
 وما ذكره من ان هذه الزوائد في غير القطع بالحكم صح لا ريب
الفائدة الثانية عشر ذكر صاحب التنقيح فيقول في كتابه ابو جعفر
 الكليني رحمه الله في اول كتابه طرق الكوفة عن اصحابنا وصدقهم
 النجاشي في كتابه عنه انه قال كل ما كان في كتابه عنه من اصحابنا
 عن احمد بن محمد بن عيسى فهو محمد بن عيسى وعلى بن موسى الكندي
 وداود كوزة واحمد بن ادرم وعلاء بن ابراهيم بن جاسم و
 حكاه ذلك العلامة في الخلاصة ايضا وزاد عليه انه قال كل ما ذكرته في كتاب
 المنار اليه عنه من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد البرقي فهو
 عن ابن ابراهيم وعلاء بن محمد بن عبد الله بن اذينة واحمد بن

عبد الله بن ابيه وعنه عن الحسن بن سينا ومن كلامه في
 ان محمد بن يحيى احد العدة وهو كافي في المطلوب وقد اتقت
 هذا الباب في اول حديث ذكر في الكتاب وظهر انه احوال
 الباقية عليه ومقتضى ذلك عدم النزق بين كون رواية العدة
 عن احمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد وان كان الباب
 اما وقع في محل الرواية عن ابن عيسى فانه يروي عن العدة
 عن ابن خالد بعد البيان بحلة شيرة من الاخبار ويبعد
 مع ذلك كونها مختلفة بحيث لا يكون محمد بن يحيى في العدة
 عن ابن خالد ولا يتعارض مع ذلك للبيان في اول رواية
 عنه كما بين في اول رواية عن ابن عيسى اني كلامه وما ذكره
 جيد واقول لنا سند وحة عن تلك التذبات لوجهين
 احدهما تصحيح الاثام في الاسلام بان احاديث كتابه صحيحة
 كما بعدم نقله وناسي ان الحادة قاضية بذلك ولو لم
 يصرح بذلك كما بينا سابقا ولم يخصه عنه من احذ

الاختلاف

للاحكام عن الكتب المعلقة بها ومن المعلوم ان شمس المكنى
 من ذلك لا يعدل الاخر ولو اراد ذكر ما ليس بمقطوع به مع
 المعلق به لذكر قاعدة متميزة واذا ليس فليس النسبة التي
 ذكر صاحب المنقذ بان في اوائل اسانيد الحافظ الفهرست
 بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وامر محمد بن اسمعيل
 هذا بلبس لان الاسر مشترك بين سبعة رجال ذكرهم
 الاصحاب في كتب الرجال وهم محمد بن اسمعيل بن بزيح
 المنه الجليل ومحمد بن اسمعيل البركي ومحمد بن اسمعيل الزعزعي
 وهذا في ثمنها النجاشي ومحمد بن اسمعيل الكندي ومحمد بن
 اسمعيل الجعفي ومحمد بن اسمعيل الصيرفي التقي ومحمد بن
 اسمعيل التقي البجلي وكلهم مجهول الحال والاول لا يثبت اراؤه
 من وجوه احدها ان الفضل بن شاذان دون ابن بزيح
 في الطائفة لان الفضل لم يذكره الشيخ في كتاب الرجال الذي
 احتج به في الحسن الثالث وربما احتج من كتاب النجاشي
 ان يكون روى عن ابن جعفر الثالث ومحمد بن اسمعيل ذكره اصحاب

الحاطم والرضاء قال النجاشي وادرك الباجع الثمانية ومما
يوضع هذا الوجه انه لم يوجد قط رواه عن محمد بن اسمعيل بن بزيع
ما يفرج عن الفضل بن ساذان بعد المسح والاسماء **ومما فيها**
انه روى في الكافي عن ابن بزيع اخبار كثيرة بواسطته
لانه يروي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عنه وهذا لما
جلائه الرواية عنه من غير واسطة بحال في قتلها **ومما فيها**
ان وفاة محمد بن اسمعيل بن بزيع كانت في زمن ابي جعفر الثاني
فكيف يتصور لقاء الكليني له بعد ذلك فاحتمل اراة هذا
او وضع في الاستثناء من ان يبين واسطة في الرواية فلكل
البركة يروي عنه في اسانيد كثيرة بالواسطة والمرتبة في
مقدم ايضا فظهر كروا اذ روى اصبغ بن عبد الله فلم
يبقى الا احتمال كونه احدى المجموعتين ويحتمل كونه غيرهم بل هو لا فرق
فان الكل في ترجمة الفضل بن ساذان حكاه عنه وقال
ان ابا الحسن محمد بن اسمعيل البجلي النسياب يروي ذكرها و
لا يخفى ما في الامام صاحب الاسماء المبحوث عنه للرواية عن

الفضل بن

عن الفضل بن ساذان من الروايات الاختصاص به وقيل
الحكاية من الرجل المذكور ليرد في بخلافه فيقول كونه هو
وغيره من است السج حكاه عنه ايضا ذكرها في ترجمة احمد بن
داود النزارى وقال في صدر الحكاية وذكر محمد بن اسمعيل
النسياب يروي ثم ان حال هذا الرجل مجهول ايضا اذ لم يعلم له
ذكر الا بما رايت فليس في هذا التعيين كثير فائدة ولعل
في اكثرها الحكيم في الرواية عنه شهادة بحسن حاله كما ينبغي
عليه في الرواية السابقة مصافاة في القارة حديثه وقد وصف
جماعة من اصحاب ادبهم العلامة احاديث كثيرة هو في
طريقها بالصحة وذكر الشيخ في الدين بن داود في كتابه ما هذا
لفظه اذ اوردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن
اسمعيل في صحيحها قولان فان في قوله اشكالا فتنق
الرواية بحالة الواسطة بينا وان كانا من صنفين معطين
ومهم بعض اصحاب من هذا الكلام انه ابن بزيع ووجه
الاشكال في اللغات هذا التقدير واضح للكتاب بمرقة

عرفت هذا الاصل ويزيد ما اراد به ابن داود من
ان في البين واسطة مجهولة وان مقام هذا الشيخ العظيم
الناس اجل من ان ينسب اليه هذا الله ليس في الحاشي والحق
ما عناه ويقوى في حاشي او حال الحديث المشتمل عليه
في قسم الحسن اني كلام صاحب السبق له وانا اقول من
العلوم ان محمد بن الذي روى عنه في الاسلام هو
الابو بكر الرازي ولي عليه قرآن **من جملة** ان محمد بن
يعقوب الكليني وابا عمر الكليني لم يروا عنه في كتابي
الرازي الا بواسطة واسطة لم يذكر بعده الفضل بن شاذان
قطر ورواها بواسطة في كتابي عن محمد بن اسمعيل عن
الفضل بن شاذان راوي وان ابا عمر والكليني قبيح الذي
روى عنه بلا واسطة بالنسبة لروى وفي هذا دلالة حرجية
على ان اطلاقه ينصرف الى النسبة لروى ولشغل بعض مبارات
الكليني وبعض مبارات محمد بن يعقوب الكليني به معال
عمر الكليني في موضع من ادراك كتاب محمد بن اسمعيل قال

حدثني

حدثني الفضل بن شاذان عن ابن له غيرم ذكره ترجمة
ابو حمزة التي له حديث محمد بن اسمعيل قال نعم ما الفضل عن
الحسن بن محبوب لم ذكره ترجمة ابو محمد الفضل بن
شاذان وكذا ابو الحسن محمد بن اسمعيل البند في الشيخ رى
ان الفضل بن شاذان ابن الخليل نفاة عبد الله بن
ظاهر عن يمين ابو جعفر ان دعاه واستعلم كنهه و
ذكره موضع من ادراك كتابه حمدويه وادراكهم ابنا
نصير قال احمد بن محمد بن اسمعيل الرازي قال حدث
ني عن جبيب المديني وذكره ترجمه صفوان بن مردك
البحال حمدويه قال حدث محمد بن اسمعيل الرازي
قال حدث الحسن بن علي بن فضال وذكر محمد يعقوب
الكليني في باب حروف العالم من كتاب الكافي محمد بن
جعفر الاسدي به عن محمد بن اسمعيل البرقي الرازي
عن الحسين بن مروان المدائني **ومن جملة** ان من سيات
كلام محمد بن يعقوب الكليني وكلام لاهع والكليني به

وهذا هو الصحيح والمحقق العرج **القائمة الرابعة عشر** ذكر
 لنا ان المشايخ روى الى رواه كتبهم الدرقة عدة طرق
 مفصلة في المواضع العدة لها ولا بد من ذكر طريق لها
 منها ههنا يمتنا بافضل سلسلة الاسناد ههنا نورد
 من الاخبار رسنا ونختار بين من روى عنهم لا
 لتوقف العمل بها على ذلك فان تواتر الكتب المذكورة
 عن مصنفينها اجمالا مع قيام الزايل الخالية على العلم
 بصحة مضامينها تفصيلا اعني عن اعتبار الرواية لها
 في العمل واعمالها فائدة الرواية فيما ليس بمفارقة وهذا
 هو السبب اقتصرنا على الكتب الاربعة مع انه يوجد
 من كتب الحديث غيرها لكن المختص به المذكورة عن معتقة
 فيما عداها كما مر في الاشارة اليه فيقول انما نروي
 هذه الكتب وغيرها من روايات مصنفينها بالاجازة

كلامه

العال
 علي بن عبد
 العال

عن عدة من اصحابنا منهم سما الجليل السيد علي بن
 الحسين بن علي بن الحسن بن موسى والشيخ الفاضل
 الحسين بن عبد الصمد الجارقي والسيد العابد نور الدين
 علي بن السيد فخر الدين الرازي عنه بحق روايته
 اجازة عن والده العلامة السيد الثاني رفع الله
 درجته كما شرف جامعة عن شيخه الفاضل علي بن عبد
 العالي الحسيني عن الشيخ محمد بن محمد بن الموفق
 المبرزين عن الشيخ الدين علي بن الشيخ الشهيد الثاني
 محمد بن مكي عن والده يمينه عن الشيخ فخر الدين اب طالب
 محمد بن الشيخ الامام العلامة جمال الله والدين الحسن
 بن المطهر عن والده روى عن كمال المحقق نجم الملوك الزين
 اب القاسم جعفر بن الحسين بن سعيد عنه عن السيد
 السعيد سمس الدين اب علي بن محمد بن موسى
 عن الشيخ الامام اب الفضل ابان بن جبرئيل
 القتيبي عن مهابط وحى الله ودار هجرة رسول الله

عن الشيخ الفقيه عماد الدين ابو جعفر محمد بن ابو القاسم الطوسي
عن الشيخ ابو علي الحسن بن الشيخ السعيد ابو جعفر محمد
بن الحسن الطوسي عن والده رحمه الله عن ابيه عن ابيه عن ابيه
ابو جعفر الطوسي واما الطريق الى الشيخ ابو جعفر
الحلي وابو جعفر بن بابويه فبالاستدلال عن الشيخ الطوسي
بطريقته اليهما وسند كونه حجة الطريق الى ابي القاسم
الذي بنى عليه التعليق في الروايات عنهم امي كلامه ان الله
مقامه واقول طرق كثيرة بطريق الاجازة والمنازل
والزوايا والسماح لا اصبحت العجوة في فني تلك الجملة
ان اروي بطريق الاجازة عن الشيخ الورع الفاضل الشيخ محمد
بن الحسن بن زين الدين الفاضل عن والده عن جميع ما
يجوز له روايته لكل طريق من جملة هذه الطريق التي
نقلها عنه قدوة ومن تلك التي اروي عن اول ما
في الحديث والرجال وهو السيد السند العلامة الاوجه
المدارك شرح الشرائع جميع ما يجوز له روايته لكل

طريق

بكل طريق فليتبأرك بقيل عبارات الشريعة في الاجازة التي
كتبتها في هذا السبيل في سنة سبع بعد الالف في الشهر المذكور
الغزوي في عامه على ما كانه فليتبأرك الله الرحمن الرحيم محمد
وسلامه على عباده الذين اصطفى وبعد فليتبأرك في الاجازة التي
المرتبة بحسن فهم الصافي الى ابي القاسم المستقر في
تأليف الواهب من الكرم الوهاب مولانا محمد اس
الاسرا بادي بفتح الله من الجوامع وفتح بالحق تعالى
اجل ما يكون داخل في سلسلة رواة الاحاديث المطهر
الرواية عن اهل بيت النبوة وسلامة الرسالة ليدخل في ذلك
في دعوة مولانا الامام ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق
رحم الله من احيى امرنا وكفى تزيينا في سنة
عظمى فطلبنا الفقيه اجازة لمرواية ومرواية ومرواية
وقد سحرنا الله واجزت له ان يروي عن جميع ما يجوز
له روايته من معتق ومعتق في فروع واصول بطريق
المرواية في امكانه وهي كثيرة وقد تضمنتها اجازة العلامة

جمال الدين ابن المطهر السلكة اولاد زهرة واجازت الشهادة
ولقد كثر عن طابق يتوصل به الى روايه الكتب الاربعة المارقة عن
كتاب الكافي للشيخ الامام محمد بن الاسلام محمد بن يعقوب الجليلي
الحق الله مقامه واجاز في الجان كراسه وكتاب من لا يخفى
الفتية للشيخ الصدوق محمد بن عاين بابوسعه وكتاب به التمهيد
والاستبصار للشيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
نور الله توبته وجمع في عشرين رتبة خفي قول اردوي عن
جميع من الاستبصار منهم الوالد من عن جدي العالم الرباني
الشهيد الثاني من هذه الزكية واقاض في عا تربية للراحم الزباني
عن شيخ المرحوم المروزي نور الدين عا بن عبد العالي الميمني
عن جماعة من اشياخه اسلمهم الشيخ تميمي محمد بن محمد بن محمد بن
محمد بن اود الجوزي عن الشيخ المصالح ضياء الدين عا
بن الشيخ السعيد ابو عبد الله الشهيد محمد بن عا احياء الله
درجته في شرف جامعة عن والده الشهيد عن جماعة اجلهم
الامام فخر الملة والدين محمد بن سح الاسلام نون

الوزن

الوزن الامام جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي عن
والده المذكور عن جده عن شيخه محمد اجلهم واعظمهم
الامام المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن بن سبط الحلي
نعمه الله ما بالرحمة والرحمة وان اسكنه الله فردا من
الجان عن جماعة افضلهم الشيخ الجليل نجيب الدين محمد
بن عا عن جماعة اسلمهم الامام المحقق ابو عبد الله محمد بن
منصور بن ادرين عن جماعة اكملهم الشيخ عرب ابن م
العبادي عن شيخه الياس بن هاشم الحلي عن شيخه ابو عا
بن الشيخ الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي عن والده
كتاب به التمهيد والاستبصار وسائر مصنفاة قال الشهيد
في بعض اجازة وهذا الطريق وان كان لنا غيره اقرب
منه بواحد اذ اسن الا انه طريق واضح القوة ما يور
العبادة وعن الشيخ ابو جعفر عن الشيخ البشير محمد بن السعال
عن الشيخ ابو جعفر محمد بن عا بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله

من لا يحضره الفقيه وغيره من كتب الحديث كالمعلل ومما لا
 وروايات الأئمة وكما قال الدين وغيره من الشيخ المفيد عن الشيخ
 أبي عبد الله جعفر بن محمد بن قولويه عن الشيخ الحليل رضى
 المذهب أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني عنه كتابه المسمى
 الذى لا يوجد سلكه وقد اخرجت له ايام الله توفيقه
 رواية مما جرى به قلم هذا الضعيف من الحديث والقصص
 وقوله لا عزم محتاط الى وله مراعى اقوى الله تعالى ودام
 طاب له عتقه وانيار مراقبه والا خلاص له من العلم والعمل
 فهو سلك الامر في قوام الدين وعليه ويرى الثواب والعقاب
 والى ما سى منه اجرائى على خاطره في اوقات الدعاء قبل
 الله علم بالله وعظمته ومجده وعزته وكتب هذه الاحرف
 بيده التي فيه الفقيه المسمى بالله ما محمد بن عيسى بن ابي الحسن
 الحسيني العاملي يوم الجموع السابع عشر من شهر جمادى الثاني
 من شهر ربيع الثاني بعد الاغتصاب من الهجرة العظيمة وذلك

بالمشهد

بالمشهد المحترم من الغزوى على مشرفة السلم والمشهد
 اولاً واحداً وصلوة على سيدنا محمد وآله انقضى للآباء
 الشريفة ومن تلك الحلة انه اروي عن احمد بن محمد بن
 عن عن الفقيه والحديث والرجال وهو شيخنا وقد تولى
 الامام العلامة والمحدث العلامة النعمانية اعلم الناس
 بعن الحديث والرجال واورعهم يرزاهم الاثر ابا دى
 جميع ما يجوز له رواية بطرق المقررة في ما كتبه ولتتبعك
 بتقلى الاجابة التي كتبتها في في مكة المعظمة زادها الله شرفاً
 في اتمائها استغنى في قراءة الكتب لديه فكتبه الله الرحمن
 محمد بن ابي عن عجزت عن ادراك جلالة افكار الانام و
 شكرك يا عم الخليفة سوانح الانعام ونصير على
 يسكن المصطفى المبعوث بشريعة الاسلام وآله الهاشميين
 سالك الحق ومدارك الامام اما بعد فليكن كانت
 المساعدة الاساسية منوطة بمعرفة الاحكام الشرعية

الفرجة المتوقفة على تتبع الاحاديث النبوية والاموال
 الهادية المهدية بعد التحل بالعلوم الاصولية الدينية
 الحفيدة وكان مولانا اهل الكل والى فضل الاسرة الاولى
 حاوى مريضات الحصاد و حار السيرة في مضار الكل
 المستعد لسعادات الدنيا والدين مولانا محمد امين
 ربح اللدنا قدره وكثره علماء الرقة الناجية من
 يد في تحصيل الكتب جهده وحرف بحيت مساييله وكثر
 حتى بلغ منها منزلة سامية وادركه درجة عالية للجنة
 احب اتمام ذلك تتبع تلك الاحاديث في الامار على جهة
 الاعتماد والماختار رقا شغل معنى مدة مجز الكون
 و منها حشها على مائة طرق اهل البيت كما تضمنها الكتب
 المولفة في هذا الباب خصوصا الكتب الاربعة المعروفة في
 هذا الباب لا يخفى الا صاحب سيما كتاب تهذيب الاما
 لشع الطائفة عمدة علماء الاسلام الشيخ ابو جعفر محمد بن

الحسن

الحسن الطوسي قد فقه من معصاته واستحق افعال
 مشكلاته بما ين عن بلوغه العالي القوي وجولته الشام الا
 وكثر كتب الرجال المعروفة في هذا الزمان مع ما انقد لنا
 جموع من الكبر ومختارات جاستدعاء الاخوان و جملة
 من كتاب مختلف الشيعة على مولف الرحمة والرضوان
 فاجتهد له ايدى اللدنا ان يروى عن جميع ما حش في رواه
 واجازته بطرق التزرة واعلاها عن الشيخ ابي فضل الجليل
 ابراهيم الشيخ الاجل الفقيه نور الدين علي بن علي العاملي
 الميسر من والده المذكور عن الشيخ الجليل سمس الدين
 محمد بن الرزق عن الشيخ صبا الدين علي بن والده الشيخ الابل
 الاكلى السعيد المشهور محمد بن بكر رفع الله درجاته في سرف
 حاشته عن الشيخ المحقق فخر الدين ابو طالب محمد بن والده
 العلماء جمال الملوك والحق والدين الحسن بن المطهر الطليعي
 والده الشيخ الجليل سيد الدين يوسف بن علي بن مطهر و شيخ
 المحقق نجم الملوك والحق والدين ابو القاسم هفوف

الحسن بن سعيد مروي عن السيد الجليل احمد بن يوسف بن احمد
 العريضي العلوي الحسيني عن جابر الدين محمد بن محمد بن علي
 القزويني عن السيد فضل الله بن علي الحسيني الرازي عن
 عماد الدين ابى الصمصام ذي القرنين سعيد الحسيني عن
 الشيخ السعيد سمح الطائفة وعندها ابى جعفر محمد بن الحسن
 الطوسي مروي عن جميع مصنفاة التي من جملتها النجاشي في الاستبصار
 للذين عليها المدار وجميع ما مروي في التي اشتمل عليها الفهرست
 وعنه وحيث اشتمل الطائفة الى الشيخ مروي وطريقته يتي الى جميع
 مصنفاة احكامنا المتقدمة من كتاب الفهرست وعنه في ذلك
 غنية عن تفاصيل الطرف اليهم الا اننا نذكر ابى بعض ما هو
 اظهر فنقول انما زوى الاسناد عن الشيخ ابى جعفر الطوسي مروي
 عن العبد محمد بن محمد بن النعمان عن الصدوق ابى جعفر محمد بن
 علي بن الحسن بن بابويه مروي عن جميع مصنفاة واجازة ذلك
 عنه عن ابيه وبالا سناد عن الشيخ الطوسي عن العبد عن

الخ

عن الشيخ ابى القاسم محمد بن محمد بن قزويني عن الشيخ السعيد
 جعفر بن محمد بن يعقوب الطوسي الرازي مروي كتابه الكافي
 وبالا سناد عن الشيخ الطوسي مروي عن جماعة منهم العبد مروي
 ابى محمد هرون بن سويح التلعكبري مروي عن ابى عمرو محمد بن
 عمر بن عبد العزيز الكشي مروي كتابه الرجال وبالا سناد
 عن عماد الدين ابى الصمصام عن الشيخ النعماني احمد بن محمد
 بن احمد النجاشي مروي في كتابه الرجال وجميع ما مروي في
 الطائفة الطائفة في كتابه النجاشي مروي عن محمد بن
 علي الاشعري مروي عن عبيد بن حماد الاول في سنة
 سبع وعشرين بعد المائتين في كتابه العبد مروي
 مستغفرا انتهت الاجازة الشريفة **الفهرست الخامسة عشر**
 احتار سحبا صاحب المسند وطريقه الاصول التي اخذ
 ريس الطائفة الاحاديث منها من بين طرق ريس الطائفة
 الى تلك الاصول لانه اوضح فعال الفائدة الخامسة في بيان
 طرق الشيخ الاكثر من روي عنه بطريق التعليق في كتابه

وقد استدلنا الى ان الطريق المذكورة في اخوان الكفايين لم يثبت فيها
بالصحيح الواضح بل كما ذكره هناك في وجهه في الترتيب ما هو
او صحيح منه والى ذلك انه راعى قليل الوسائط واما في
هذا فصار ونحن نورد الطريق التي يتوصل بها الى رواد هذا
والصفات وتذكرها على ما يمكن من الاختصار لتخرج
بذلك عن حيل المراسيل ويلحق بباب المسندات لم قال
في آخر كلامه قد اوردت جملا من الطرق الى هذه المصنفات
والاصول ولتفصيل ذلك شرح هو بطول هو مذكور في التمهيد
المصنف في هذا الباب للشيخ رحمه الله اراده اخذه هناك قال
وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فرست الشيوع هذا الكلام
ونحن نذكر من الطرق التي مضى فيها في الترتيب او صحيحها
وان كان هناك ما هو اعلى مني قال الشيخ رحمه الله ان كان في
الطريق العاليه لعله بحاله جالها او صحيحها لروايتها
بقراين عرفت ذلك منها وكان يعتمد عليها وقد قدّر

الوقوف

الوقوف على حصة تلك الاحوال المبعده العميد فرجا اليه التمسك
امر من لم يكن للشيخ رحمه الله شك اذا تقرر هذا فقول طر
الشيخ لا احمد بن محمد بن عيسى عدة من اصحابنا عن احمد بن
محمد الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصغير وسعد بن
عبد الله جميعا عن احمد بن محمد بن عيسى وقد مره الشيخ
العدة في غير موضع من الترتيب قبل ذكره لا احمد بن محمد
بن عيسى وعنه جملة من الشيخ ابا عبد الله المعتمد محمد بن محمد
بن النعمان رحمه الله وطريقه الى احمد بن محمد بن خالد الشيخ المعتمد
عن ابيه الحسن بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن
سعد بن عبد الله عنه حم والسج المعتمد عن ابيه عن محمد بن
عيسى بن الحسين بن بابويه عن ابيه عن محمد بن الحسن بن الوليد
عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الجعفي عن احمد
بن محمد خالدة البرقي وطريقه الى احمد بن ادرسي ما سنذكر
من الطرق الى محمد بن يعقوب الطائفي عنه عن احمد بن
ادرسي وطريقه الى احمد بن داود بن ابي الشيخ ابو عبد الله

عليه

والحسن بن عبد الله عن أبي الحسن بن محمد بن أحمد بن داود
 عن أبيه وطريقته إلى إبراهيم بن هاشم بن أحمد بن
 منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان وأحمد بن
 عبد الله بن الحسين بن عبد الله كلهم عن الحسن بن حمزة
 بن علي بن عبد الله العلوي عن علي بن إبراهيم بن هاشم
 عن أبيه وطريقته إلى أحمد بن محمد بن قنبر بن جماعة عن أحمد بن
 منهم الشيخ أبو عبد الله المغيرة عنه وطريقته إلى الحسن بن محبوب
 عدة من أصحابنا عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسن بن
 بابويه عن أبيه عن سليمان بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن
 يحيى عن الحسن بن محبوب وطريقته إلى الحسن بن سعيد
 عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسن عن أبيه ومحمد
 بن الحسن عن سعد بن عبد الله والبرقي عن أحمد بن محمد
 بن عيسى عن الحسن بن سعيد وطريقته إلى أبيه عن أحمد بن محمد
 يوزن لذلك ما كان في المواضع التي يورد فيها تمام الاستدلال
 وقرينة الوقت على الطريق الذي ذكرناه لن ياد
 اهتمام به وهو هذا أبو الحسن بن علي بن أحمد بن محمد

بن أبي جعفر التقي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسن بن
 أبان عن الحسين بن سعيد وحكي في الوقت بعد ذكره لهذا
 الطريق عن ابن الوليد أنه قال في آخرها السباغ كنه
 الحسن بن سعيد الحسين بن الحسين بن أبان بخط
 الحسين بن سعيد وذكر أنه كان أصيب فيه وعلل الشيخ
 قبل هذا أن الحسين بن سعيد كونه لأصله أنه أشعل مع
 أخيه إلى الأيوبي لم تحول إلى قنبر بن علي الحسن بن
 أبان وثمة بقية وذكر النجاشي أن أبا البكر بن نوح
 السيراني كتب إليه جواب كتاب إليه تفصيل الطرق إلى
 كتب الحسين بن سعيد وفيه جملة طرق الحسين
 بن أبان وفيه ذكر له حديثا محمد بن أحمد الصغير
 قال حدثنا ابن بكير عن الحسين بن الحسن بن أبان
 وأنه أخرج إليهم بخط الحسين بن سعيد وأنه كان خفيف
 أبيه مات بقم فسمع منه قبل موته وطريقته إلى أحمد بن
 عبد الله السجستاني الشيخ المغيرة عن محمد بن علي بن الحسين

عن ابيه عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر و محمد
بن عيسى و احمد بن ادریس و علي بن موسى بن جعفر كلهم
عن احمد بن محمد عن الحسن بن سعيد و علي بن حمزة
و عبد الرحمن بن ابي نجران عن حماد بن عيسى عن
علي بن خنيس و طرفة بن سعد بن عبد الله الشيخ ابو
عبد الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قزوين
ابيه عن سعد بن عبد الله و الشيخ ابو عبد الله
عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن سعد
بن عبد الله و طرفة الا صفوان بن يحيى عن محمد
بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن عن الوليد بن
محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد الله و محمد بن
سكينة و احمد بن ادریس عن محمد بن الحسين و يعقوب
بن يزيد عن صفوان و طرفة الا علي بن ابراهيم السجستاني
المفيد عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن
الحسن و حمزة بن محمد العلوي و محمد بن علي بن ابي حمزة

علاء

عن علي بن ابراهيم و ما سياتي من الطرق الى محمد بن جعفر
عن علي بن ابراهيم و طرفة الا علي بن مزيار و جماعة عن محمد
بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد بن
عبد الله و الحيري و احمد بن ادریس عن احمد بن محمد
عن الواسطي بن معروف عن علي بن مزيار و طرفة الا
بن جعفر جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن
محمد بن يحيى عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن علي
بن جعفر و عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن
سعد بن عبد الله و الحيري و احمد بن ادریس و علي بن
موسى عن احمد بن محمد عن موسى القاسمي عن علي بن
علي بن جعفر و طرفة الا علي بن الحسين بن بلويه الشيخ
ابو عبد الله المفيد و الحسين بن عبيد الله عن محمد
بن علي بن الحسين عن ابيه و طرفة الا عبد الله بن جعفر
الحيري الشيخ المفيد عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه
و محمد بن الحسن عن عبد الله بن جعفر الحيري و ابن

إلى حميد عن أبي الوليد عن عبد الله بن جعفر وطريقه إلى الفضل
 بن شاذان الشيخ العبد عن محمد بن علي بن الحسين عن
 محمد بن الحسن أحمد بن أدرس عن علي بن محمد بن قتيبة
 الفضل بن أحمد والشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبد الله وأحمد
 بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي
 الحسين الطبري عن علي بن إبراهيم عن الفضل بن
 شاذان وعن الحسن بن حمزة أئمة عن علي بن محمد بن
 قتيبة عن الفضل وطريقه إلى محمد بن علي بن الحسين بن
 عبد الله الغضائري عنه وطريقه إلى محمد بن يعقوب
 المجلسي الشيخ أبو عبد الله الغيد عن أبي القاسم جعفر بن
 محمد بن موكو عن أبي عن محمد بن يعقوب وله طريق عن
 هذا إلى محمد بن يعقوب صحيح أيضا لكنه روى عنه بهذا
 كثيرا إذا وصل الأسناد فإني أأمنه عليه وطريقه
 إلى محمد بن أسعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان
 ما ذكر من الطريق إلى محمد بن يعقوب عنه عن محمد بن

أكمل

أسعيل وطريقه إلى محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
 إلى محمد بن يعقوب عنه عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
 بن عبد الله والوالدين بن أبي حميد جميعا عن
 أحمد بن محمد بن علي بن أبيه وطريقه إلى محمد بن
 أحمد بن داود القمي جماعة منهم الشيخ محمد بن محمد بن
 النعمان والحسين بن عبد الله وأحمد بن عبدون
 كلهم عنه وطريقه إلى محمد بن الحسن الوليد بن أبي حميد
 بن جماعة عن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن الحسين
 بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن أبي أبي حميد
 عن أبي الوليد عنه وطريقه إلى محمد بن علي بن محمد بن
 جماعة عن محمد بن علي بن الحسين بن أبيه ومحمد بن
 الحسن عن أحمد بن أدرس عن محمد بن علي بن محمد بن
 وطريقه إلى محمد بن أحمد بن علي بن جماعة عن محمد بن

عن الحسن بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عن احمد بن ابراهيم
ومحمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري
وطريقه لا محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ابني ابي عبد
عن ابني الوليد عن الصغار عن يعقوب بن يزيد ومحمد
بن الحسين بن يوسف بن نوح وابراهيم بن هاشم عن
محمد بن ابي عمير عن حماد عن محمد بن عمار بن الحسن
عن ابيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله والحميري
عن ابراهيم بن هاشم عن ابن ابي عمير والجماعة عن
محمد بن عمار بن الحسين عن ابيه وحمزة بن محمد العلوي
ومحمد بن علي ما حله عن عمار بن ابراهيم بن هاشم
عن ابيه عن ابن ابي عمير وطريقه الى موسى بن القاسم
عن محمد بن عمار بن الحسن عن محمد بن الحسن بن الوليد
عن محمد بن الحسن بن الصغار وسعد بن عبد الله عن احمد
بن محمد عن موسى بن عمار وطريقه الى النضر بن

سويد جماعة عن محمد بن عمار بن الحسن عن ابيه ومحمد بن الحسن
عن سعد بن عبد الله عن سعد والحميري ومحمد بن
يحيى والحمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد عن الحسين بن
سعيد وابي عبد الله محمد بن خالد البرقي جميعا عن النضر بن
سويد وطريقه الى يعقوب بن يزيد والجماعة عن محمد بن
الحسن عن سعد والحميري عن يعقوب بن يزيد اشبه كلامه
وانما اقوله في قولنا انما كان يوشك الطريق الى
لعنه حال حالها او كقولنا انما كان يوشك الطريق الى
ذلك منها فلان يوشك عليها وقد تقرر الوقوف على
جميع تلك الاحوال بعد العهد بجات الاوراء من العلوي
ان سنة تلك الكتب الى موليتها كانت معلومة للشيخ بالتواتر
والترتيب الى موليتها كانت معلومة للشيخ بالتواتر والتوالي
للموجبة للعطف لقرينة خبرها الى موليتها فكان اعتراف
الشيخ على ذلك العلم لا على الطريق التي ذكرها الى تلك

الكتب وانما المقصود منها البراءة باقتضائهم سلسلة الى طبع
 اللسان فيه الاصحاح العشرة والسادس اعني ان مثل الشيخ
 قرينه عادية وطاعة لا عين وما علمنا ان الشيخ ربه لا
 يعتمد في باب الراوي على الظن وانما يعتمد على التواتر
 ببقاء الراوي والسادس انه قد تقدم تعلقا عن الشيخ ربه ان
 الاحاديث التي عمل بها اخذها من كتب قد ما تعلقا الى
 انفق اجماع العصابة على صحتها ولذلك عمل بها وهذا
 التدرج كاف لا عني وما والراجح ان الشيخ ربه كتب
 وكتب الرجال ذكر في مواضع كثيرة عند ذكر طرقه الى
 كتب بعض المصنفين اجاب بجميع كتبه ورواياته اجازة فلا
 عن فلا ان عنه ومن العلوم ان هذا الكلام على ان بعض
 تلك الطرق من باب طرق الاجازة والاجابة على الوجه المثل
 من مناهل الكتب بتمحيص وجمع مجاميع الشيخ ربه في نفسه
 روي ان ذلك البعض الامر خارج عن الخلق الذي

ذكره

في كتابه
 سر كلام
 الوقت

ذكره ومثل ذلك ذكر النجاشي في مواضع كثيرة من كتابه وهذا المع
 قرينه قوية على ان اعني الشيخ وغيره كان على التواتر الذي يقتضيه
 العادة يتحقق او على ما سنده بحسب من التواتر او على ما يلقى
 لقرب زمانه بعد احصاء العمدة المصنفين للكتب في الاخير
 واذ كانت الكتب المار بها معلومة بالتواتر لنا مع بعد
 العهد في فهم اولئك القرب عنهم هم والله بحايف
 الامور **الفائدة السادسة عشر** ذكر المحدث في اوائل
 الخبر شرح المختار مقام ذكر الادلة على انه لا يجوز ان يثبت
 في احكام الله بالحيا لا بالظن ويجب التمسك بنظرنا
 في كلام الله في الظاهر ان عليا عليه السلام استند اليه كل فاضل و
 افتقرت اليه الصحابة في الحوادث ولم يفتقر الى احد وكذا
 كل واحد من الائمة حتى لا يحد من كلامه لا تسامح عليه
 واثباته حتى ما في العلم ولم يكن شتمه منك على شدة و
 انه وقع موقعه وحل محله وكذا الخلفاء جميعا من بعده
 فانه انشأ عنه العلم الجمع ما بهت العقول حتى غلبت
 جماعته واخرجوه الى احد الائمة وروى عن الرجال بما

بقارب اربعه الاف وبزر بعلية من العنقا الافاضل جعفر
كرارة بن اعيان واخوه ديكب وحماد وحميد بن وراج
ومحمد بن مسلم ودريد بن محو والهاشم بن واثق بن
عبد الله ومحمد بن محمد بن الحسين وعبد الله بن سنان
وبه الصباح الكندي وعزير بن اعيان الفضلاء كتبت
اجوبة ما لي اربعي مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة
وكان لم يستكمل احد صلوات الله عليهم فتد ولا استكمل
سوالا ولا اعوزك في جواب على ما عد ولا سباحت مع
انهم لم يشاهدوا محققين الى معلم ولا ادعى ذلك عليهم
تبع من اوليا يغير ولا اعز في كل من غير سبند عن ابائه
عن رسول الله وهذا من اقوى الحجج على اختصاصهم بالمرتبة
القاضية بالحق خاصة من الله تعالى ومخبر اقتاروا بها
عن الخلف لم يجر مع هذه الا خلف الطاهرة والعدالة الطاهرة
يصوبون الامايب في الماخذ عنهم في العمل فتواهم ويعتد
على غيرهم من افتت باقتها وده وقال براءه ويحكرك من

اخترته

من ياخذ عنه ويستحقون براءه ونسبوا الى الضلال يعلم
عنهم علماء جروا بهما عن النقل الموثوق فلو كان يسوع
يعتد بهم ما باع لهم لما عبده لما ان اتت المسكن
على عد القوم وعلما جهم ولا ان اتت على عد القوم
الشك في عدالة من سواهم من فيها والامة يوجب
العمل بقولهم ما يمنع من العمل بقول غيرهم من ارباب
الاجتهاد ذات وهذه الطريقة التي ذكرها اعاض على هذه
ان تعرض عن الاستدلال بما خصه الله به من وجوب الطاعة
واختياره لهم من الامانة ومنهم من العدة التي
او ضمنها طريقة في الكتب الحاشية قد قال بعض من لا يفرق
له ان الجواد عم تلميذ لابن ابي اكرم وهو جهل بمنزلة الجواد
وقلة الاطلاع على ما ورد عنه من العلم القيم وما اشهر من
اجدته من مبادئ الامانة بما يركب على الاعجاز وقد كان
من ثمانية واسمائه التي يلبس يا ماسه من لا يدركه ان
ليكون ابن اكرم تلميذ الى الحسين بن سعيد واخيه

الحسن وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي وأحمد بن محمد بن
 خالد الرقي وحسن بن أبي الفضل الرقي وأيوب بن نوح بن
 دراج وأحمد بن محمد بن عيسى وعمر بن محمد بن بطون وقد اشتهر
 وكتبهم الآن منقولاً بين الأصحاب واليه على العلم العربي
 فهل ينبغي؟ وتحصيل أن يعتقد في هؤلاء العظماء أن
 تلميذ الآن أنتم أمانة معتقون عصمتهم وفضل طاعتهم
 هذا ما لا يفتقره وبصيرة اسمي كلام المحقق الخ ربه وهو
 رحمة الله عليه في كتاب الأصول سلك مسلك الأقدمين
 ابن الجبلة وابن أبي عقيل ومن وافقهما من متأخري
 أصحابنا مجوز التمسك بالتحقيقات الظنية ففصل أحكام
 ثم رجع عنها في أوائل العروة ووافقت رتب الطائفة في
 كثير من القواعد الأصولية بعد أن خالف فيها في كتاب
 الأصول ومن جملة كلامه في أوائل العروة أنك مجتزئ حال
 فتوال عن ركب في ناطق لبيان شريعته فما استحك
 إلا أخذت بالجمع وما أحييك أن ينبت في الوهم

سبحر

فاجعل

فاجعل فهمك تلقاً قوله ما وإن تقولوا على الله ما لا تفعل
 وأنظر إلى قوله أرايتهم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم
 منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تزنون
 وتفتن كيف قسم سنن الحكم إلى القسمين فما لم يجد
 الأذن فانت منته اسمي كلامه ربه وإنما أقول مستق
 من كلامه أن الماصول الأربعة الشهيرة كانت مؤلفة
 من كلام الصادق فقط فعلم أن أصوله قد ما يبا طانت
 أكثر من ذلك **القائمة السابعة عشر** قد التزمنا إلى
 لا نتعصب عندنا شيئاً هذه لبيان حال الأسانيد إلى
 صحتها واهتم عند المتأخرين وأن تقتصر على بيان أن
 الأحاديث التي ليست واضحة الصحة في عصرهم صحيحة باصطلاح
 قدمائنا ومن المعلوم أن الصحة باصطلاح قدمائنا
 أقوى من الصحة باصطلاح المتأخرين إذا اعتبر فيها
 القطع بورد الحديث عن أصح باب الصحة باصطلاح
 القدماء وهذا اصطلاح المتأخرين وقد مررت عليه وأما

ح

اطبنا في الكلام بذكر الغرائب المتعلقة بصحة الاحاديث كتب
اصحابنا اولاً بذكر الغرائب المتعلقة بتوضيح خصوصيات
اسانيد هاتين ان يكون عندك قواعد بها فتعرف
احاديثك تصحها على وجه القطع واليقين والبررة
وتعرف ان حكم جميع محصور من المتأخرين بعدم صحة
كثير من احاديثنا وزعمهم ان مناط العمل ببعضها مجرد
عدالة رواتها كلام حيا على لا يتحقق كذا من غفلتهم عن
تحديدات الامامة عن وعن الثورات العادة وغيرها
وليرتفع الاشكال عن خصوصيات اسانيد هاتين والله
قوله سوى من الاموات الذي وقع فيه الاختلاف **قوله**
كان بعضهم جيت الغسل والوضوء وبعضهم لم يوجب شيئا
وقال بالا سكتا بعلوم الهدى واتباعه وسجى الكلام فيه ان
شأن الله تعالى **قوله** في اجزى بالسجادة عن احمد بن محمد
الح اعلم ان احمد بن محمد بن الاسود لم يشركه في المراد هنا
احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد وقد علمنا ذلك بالسجاء

عن الشيخ

عن الشيخ واما العمل بالثواب المقتضية في النية الباقية
وهذه السند رجالان منهم هاتان من النية العاصرة
وهي احمد بن محمد والحسين بن الحسن بن اباان والباقي
في اخر رجالان واقبال ثمان احدهما سماع بن
مهران بقرينة عن بن عيسى فانه راوى كتابه وبقرينة التخرج
به في الكافي والتفصيل في الاستحباب وغيرها مواضع
فهذا الحديث موثق بزعم المتأخرين واعطاهم
ويقتضيه ما لا يخفى من المقتضيات القطعية العامة
المفيدة لصحة احاديث كتبنا ومن لوازم الاحاديث
الثبوتية المنقولة عن اصحابنا العشرة الذين
انهم من بعدهم واكتب لي عمل بها الشيعة من زمن الغيبة
الكرى ومن لوازم ما نقلناه عن ائمة الحديث الثمانية
وعن علم الهدى وعن غيره من اصحابنا من احوال
كتبنا مقطوع بها هذا الحديث صحيح بالجمع المصطلح عليه
بين مرمانا وكونه نظائره من احاديث الكتب الاخرى

ونظايرها وقد ضلح الختم ان هذا الحديث صحيح لوجهه الاول
 ان الترائن التي ليه العادة والمثل التي ان الشئ اخذه من
 كتب الحسين بن سعيد التي فضل ابراهيم في كتاب
 الغررست وذكر طريفة اليها في كتاب الغررست وفي
 اخر هذا الكتاب وقد عده سما الصدوق في اول كتابه
 بحضرة الفقيه كتب الحسين بن سعيد من الكتب التي
 معتمدة عليها عند قديمان اصبحت بالاسماء والاشعار
 الشيخ في اول الغررست بان الاصول في الكتب التي ذكرها
 فيه كانت معتمدة عليها عند قديمان وكتب الحسين بن
 سعيد من الكتب التي ذكرها في الغررست وفيه المختف
 المحلى فخرج في اوائل الخبر بان كتب الحسين بن سعيد
 معتمدة عليها وفيه من المعلوم عادة ان الحسين بن
 سعيد مع كثرة علمه وصلاحه وادراكه صحة جهاته من
 الاسماء وعلمه من ان يستعلم منهم بطريفة الترخا
 الاحاديث التي جمعها في كتبه ليعتمد عليها الشيخ

يكون

محمد بن
عند الشيخ

ويكون في حواله يوم القيمة لم يذكر في كتبه هذا الا بعد القطع
 بان كتب الحسين بن سعيد في كتابه وكيف لا وارباب التواريخ مع
 تمكنهم من الاخر ان عن هذا الاحتمال بخير من عنه وكيف يظن
 بحبل الحسين بن سعيد خلف ذلك مما جمعه في كتبه من
 الاحاديث **والوجه الثالث** ما تقدم نقله عن الشيخ من ان
 كل حديث علمه اي اخذت بحضرة اخذه من الاصول في الكتب
 المجمع عليها فانما تعلم عادة ان من لم يكتب في مثل هذه
 وذلك بقرينة ما بلغنا من احوال الوجه الثالث ما علم
 من مذهب الشيخ من انه لا يكتب بالظن في باب التواريخ
 وعند المحقق المخطى فاسق **والوجه الرابع** ان
 القادة قاضية بان الشيخ اخذ من كتاب محمد بن الحسن
 الوليد او غيره من مشايخ المذكور في هذه السند والشيخ
 ذكر في السند الغررست ان كتب هؤلاء كلهم معتمدة
 عليها ويفهم من كلام سما الصدوق في من لا يحقر
 الفقيه ان كتب هؤلاء معتمدة عليها **والوجه الخامس**
 انما قطع قطعا عاديا بان رجال هذا السند كلهم منزهون

عن الاخر انه رواته احكامه اذا لا يبرهن في هذه الخصال
 اذ في خوف من الله ما اودى خوفه على عرضة **الوجه الثاني**
 انه تقدم عن الشيخ ان الشيخ توقف عن اجابة المتقنين
 والضعفين ولم يردوها واستثنى عنها فيهما رستهم
 ومن العلوم دلالة ذلك على ان الاحاديث التي عمل بها
 الشيخ ليس لها هذا القيل **والوجه السابع** ان عند جمع
 من اصحابنا عمن بن عيسى من الجماعة الذين اجمعت القضاة
 على تصحيح ما يصح عنهم ومن العلوم ان هذا اقر فيه عادة على
 انه كان متروكا عن الاخبار **والوجه الثامن** ان العادة
 قاضية بان الطبقة الثانية من اصحابنا اخذوا الاحاديث
 من كتب اصحاب العشرة والطبقة الثالثة اخذوها من
 الطبقة الثانية او كتب الطبقة الاولى وهم نازلون الى ائمة
 الحديث المأثور ومن العلوم عادة وجود جماعة من
 الثقات المأمورين من الكذب في جميع الطبقات ومن
 العلوم عادة انه مع تمكن الثقة من اخذ الحديث من سائر
 كتاب الله لا يمتنع عن غير من العلوم ان الائمة السنية

من الثقات

من الثقات ومن العلوم ان هذه الثقات تنسخ صحة احاديثها
 الكتب الاربعة واثباتها من الكتب **الوجه التاسع** ان
 مقتضى الحكمة البالغة الربانية ومقتضى شدة احتياج
 العشرة على شعبيهم ومقتضى ما نقلناه من احاديثهم
 الواردة في باب التمسك بالكتب في زمان المخرج ان
 يكون نزول من الخيرة الكبرى بين يدي خواص شعبيهم
 كتب معتبرة من عندهم ما ومن المطروح انه لا مصدر في
 هذه الازمنة لها الا الكتب الاربعة ونظايرها ومن العلوم
 انه يمكن لحصول القطع في الاذهان السقيمة بعض الوجوه
 المذكورة وقد يحتاج بعضها الى اجتماع كثير منها او اكثرها
 وقد لا يحصل القطع في بعض الاذهان السافلة بجمعها
 وكل من يتبرأ من خلق له وقد قرر في موضعه ان البراهنة
 والنظرية مما يختلف باختلاف الاذهان وبما خلاص
 الاحوال لذهن واحد **قوله ترويه** وبهذا الاسناد
 عن الحسن بن سعيد الخاقاني سمعت من بعض مشايخي

ان تعليق السند الملاحق على السند الباقي بقرينه ما جرت
به عادة الشيخ به وغيره من اخذ الاحاديث من الكتب من
القرينة الدالة على ان الحديث ما حفر من كتاب من وقع
الابتداء باسمه والمتأخر من جعلوا هذا الحديث من الصحاح
بضم عناية هي انهم استنطروا في حق احمد بن محمد بن الحسن
بن الوليد العدة بقرينه الكتاب الاجلاء من علمنا الرواية
عنه وقد علمت في النسخة العاشرة ان هذه التسمية تتركب
احد الامر من الاجل ما زعموه وجماعة من المتأخرين ذكروا
ان للسج طرقا صحيحة اكتب الحسين بن سعيد في هذا الخبر
صحيح الاجل ذلك الطريق من غير شك وشبهه واحدا هذه
الطريقة في تصحيح كثير من الاحاديث واقول هذا الملح اعمى
يتم اذا علمنا ان ذلك الطريق ليس من باب اللجاجة الاجل
المحضة فلك ان تصح هذا الحديث بما يجزيه من
الوجه السبع المتعددة والمراد حماد بن عيسى كما بينه من
اسانيد من لا يحضره الفقيه وغيره عند ذكر الطريق الى كتاب

حرر

الكتاب حرر في وقع التخرج من المأخذ وكتاب الشيخ و
غيرها فان قلت قد قدم في كلام الشيخ نقل اجماع المسلمين
على ان زوال العقل من فواتق الرضوخا، حصل بالندم
او بما يقوم مقامه والظن من الامور المحلولة ان الجماع من
غير الزوال من فواتق الرضوخا فكيف يصح الخبر المسند من
هذا الحديث الشريف قلت انك تقول انك تقول انك تقول انك تقول
وما في حكمه قاله الندم سلاوان اللام وفواتق الرضوخا
فقط والجماع ما قضى الغسل **قوله** عن محمد بن عبد
عبد الله بن النخعي **اقول** في صاحب السبع به هذا الخبر
محكوم له بالصح من العلل في المنقذ والبناء على الظاهر
فيتم صحة طريق هذا الخبر وبالمعنى يظهر من جملة
الطرق التي وقع الخلل فيها باستقاط بعض رجالها لان
احمد بن محمد بن عيسى في الطرق المذكورة والاسانيد المتعددة
عن ابن النخعي بالواسطة والظاهر في ذلك ان يكون
روايته عن ابيه عنه والوجه المبرر حين لا ترتب و

قد روي عن الربيع بن نوح او احمد بن حنبل في حكاية البرقة عنه ورايت
 في عدة اسانيد روى ابن عيسى عن محمد بن عبد الله بن ابي
 احمد بن محمد بن ابي نضر عن الاعمش الجزي روى الحلي عن محمد
 بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى بن نضر عن محمد بن عبد الله
 ورواه الشيخ النخعي من طريق الحلي بهذه الصورة وحيث
 لا محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي اسحق بن حماد بن ابراهيم
 مجهول ولا قرينة على تعيين الموضع منهم فمضت الخبر منوط
 بالرواية عن ابن مخنف ولو كانت احكاما او سابط
 بين ابن عيسى وبينه فمضت ذكرناه لزم حال الخبر
 الاوصاف البلية في الحسن مع قسما ايدوا الضحية
 المشهور به مع البرقة والواحد باب بن نوح فيكون
 التدرج المتيقن هو اقلها الا ان في الجمع بين الرجلين
 نوع من مصادفة هذا التقريب وبالحمل على الاحتمال
 نسخ ويقتضيه الكتاب في الناسي اسمي كلامه اول
 ادلائه في العلوم ان ابن ابي نضر من اجمعت العصابة به

نسخ

على نصيح ما يصح عنهم **ونما** ان هذا الحديث مرعوف في
 وعلى ريب اطلانه فكلان صحيحا شيئا وان كان ان
 محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن عيسى مع علمهما من استعلام
 حال الا حلايب بطريق القطع لم يرضوا بتقل ما يحتمل
 ان يكون من باب الافتراء على المصنف وبالحمل على
 فيه عدة من الوجوه التسعة المذكورة في اول احاديث
 هذا الكتاب في هذا الكتاب واعلم انه يستند الى احاديث
 هذا الباب ان زوال العقل بالنوم ناقض للوضوء وان
 عليه النوم على الساحة علامة ذلك وان غلبت على
 الباهرة قد تحصل قبل ذلك في ليته بعلامته **وقد**
 لا يفيض الا حديث في النوم حديث اقول عند الحاجة
 النوم ليس بحديث ومع بعض افراده مثل ان يكون
 مضطجعا ناقض للوضوء لانه مظنة الحديث وهذا
 الروح والظان به في هذا المصالح على ذلك المقدس
 في شرح الروضة من كتب الشافعية لواقض الوضوء

الربعة ثمانية بالاولى الثانية لعلته النقص بها غير معقولة فلا
يقا شي بها وانما شاعرا وادب اللذات فتا وروا ذكره
في باب وخرج النقص يوجب غسل الرجلين فقط كما ساء
الاول النجاس من احد السبلين الا ان النجاس في زوال العقل
سواء زال بجنون ام بالامعاء او سكر ام بغيره
ذلك لا يفرق في النقص في زوال العقل الذي هو مظنة بخروج
النفس كون الاصل عدم خروج شيء لانه لما جعل مظنة بخروج
النفس كون الاصل عدم خروج شيء لانه لما جعل مظنة
بخروج شيء غير شعور انفس مقام النفس كما اقيمت النقص
الخفية للظن مقام النفس في شغل الذمة لا ينوم مسكن
متعده من متعده مقرر فلا يتقضى وضوؤه اليك التمام
شدة وشربتها الرابع مسكن ادى من قبل ادب
من نومه ادى من غير ذنوبه الخلاصة للضعف لا يتقضى النوم
الوضوء سواء نام فاما اذا راها اذ كان غدا او ساء جدا

حان كان

فان كان مضطجعا فيقضى الوضوء والحالة النجاسة اطال السلام
في حال هذا المأثم وان عمده بغيره من مدخولة فاعلم قطعا انها
ليست بمقصودة وذكر صاحب الشرح في الغرض من هذا الحديث
في النقص عما لا يهدق عليه اسم الحديث كما لم يكن الا سمر وافق
المصدق على النوم في اللغو والعرف مع انه من جملة التناقض في
ماطلالة عليه مجازا او في عرف الخاص والعمدة الشرعية بعض
انواعه ان قلنا بشروطها والمقتضى لهذا التفرج اما في قوله
مع عدم النقص من ظاهر المحر وعدم ظهوره دخول فيه واما
المواجب عن سوال برهان المحر وهو ان النقص بالنوم معلوم
من مذهبه وادب خارج عن المحر بحسب الظاهر فكيف الوجه
وانت حينئذ ان الحديث على كل حال النقص من بينه كون
النوم ناقضا للنفس اذ لا يتبعه بحسب المأثم والى هذه المفاصل
اولا وبالذات في ما قضيه بالنفس ليس مجرد من نحو النفس
والى والتعقبات كما بقوله جمع من الحيات اذا عرفت هذا فاعلم

ان بعض الاصحاب حاول ان ينجح بهذا الحديث على كون النوم ناقصا
ولم يفيظن للتعب الذي ذكرناه فان كان في نومه الاصحاح في شطط
وخلو في ذلك ما هو عن التخييف بمجوز مع ظنه ان فيه وكره
نحوه وادى ان يعرف بالماضي على فكره في الاصحاح والافلاخبار
الواردة في هذا الحكم كبره واهني الطريق والدلالة كما لا يت
فلا وجه للحدوث عن هذا الخبر مع احبهم على ما فهم
منه الى مزب الشكوك وحاصل كلامه ان لكل واحد من الاحداث
جهة اشتراك وامتيار صحة الاشتراك في مطلق الحدث
وجه الامتياز في خصوصية كل واحد منها وجه امتياز
قطعي ومن العلوم ان تلك الخصوصيات ليست احدا والالا
الحال ما به الاشتراك داخل في الامتياز فيلزم التساوي اذا
انتفت الحديث عن المميزات لم يكن لها مدخل في النقص بل
يكون مستترا الى المشترك الموجود في النوم بمقتضى قوله
و النوم حدث ووجود العلة يستلزم وجود العلوة

وهذا الكلام

وهذا الكلام لا ينجح بحاله على من يدبره ومن رام توضيحه فليعلم
ان الاحكام الشرعية اما يحكي على الحليات باعتبار وجودها
الخارجي ولا ريب في صدق الحكم حقيقة على انزاده الخلة
التميزة بالخصوصيات فيكون الخصوصيات بالخصوصيات
بعض من لفظ الحكم فليكن لا يكون لها مدخل في النقص من
ان عدم صدق الحكم على الخصوصيات بانزادها مسلم و
المازم منه هذا ان لا يكون له وجودا حانا قضية والامر كذا
فانما هي جزء الناقص ومع هذا فالكلام ينسب على كون الحديث
وارد في حكم النوم وان الغرض منه بيان كونه ناقصا ولفظه غير
واضح ببيان هذا الغرض من حيث الاقوال لا يقتضي الوضوح
الا حرف مشغل على حكمين سلب واجبي واسطام كل منها
مع قوله النوم حدث لا ينجح لعدم اتحاد الوسط ومادة
السلب وعقم الوجهين في الحكم الذي ونحن قد بينا ان
الغرض من الحديث خلاف ذلك والدوق السليم شهدي
قلناه ولا اشكال مع انتمى كلامه به ومراده من بعض الاصحاب
العلمانية طاب مراده والحق ان في كلام العلامة نقائص لا يلبت

بأنه لا يؤمنه المتقدم بمبطله وكلامه هذا يشبه خبايا التفر
الرازي وكلام صاحب المسمى لا يخلو عن بعض التخلات و
الظاهر ان مراده ما ذكرناه والله اعلم **قوله** رحمه الله
فاما الخبر الذي رواه محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن ابي
قد جرت عادة الشيخ في هذا الكتاب في اكثر المواضع عند ذكر
الاخبار ان الخلفاء لا يأتون على ما بان في سندى باسم
الرجل الذي اخذ الخبر من كتابه من غير تعليق على سنده
وكيف بالطرق الاية في اخر كتابه والطرف المذكور في الخبر
واما الاخبار التي عمل بها فانها لم تكن كل اسنادها او قل
مع سند سابق ولا يكتفى فيها بذلك لمزيد الاهتمام بها وقد
علمت سابقا ان مناط عمل بها امر آخر من ذلك وهو كون
ملك الكتب عنده معلوم النسب الى موليتها بالتواتر من الكتب
الاربعة بالنسبة اليها بل هو اولي من ذلك منا لقرب عهد
مولى ملك الكتب بعد عهدنا عن مولى الكتب الاربع
والعباس بن الاسماء المشركه بنى جهات كثيرة في الخبر
وكتاب النبي في شئ من ربه ايم شعيب له كتاب عن

العباس

العباس بن المعروف وفي الحلة وغير محمد بن احمد بن
يحيى عن العباس بن معروف وعنه الباقر بن هناد بن
عيسى بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
الوجه الشرح المذكور في اول احاديث هذا الكتاب
وهو من رواة الصادق ع والكاظم ع وابيهما صاحب
كنية عن الكاظم ع سمعته من جميع من اتي عنده **قوله**
عن عابن الحكيم هو يحكي الظاهر من الاسماء المشركه والحسين
انه ليس كذلك في حق في موضوع وهذا الحديث من
الباقر بن صفيان لان بكر بن بكر الحفري مجهول
ومن المعلوم جدا ان بعض الوجوه المقدمة فيه **قوله**
اولا لم يغلب على العقل الخ من المعلوم بعد هذه الترجيح
من الواضحة علمه على القيمة لانه موافق لما نقلناه
عن ابي جعفر ولما نقلناه عن الخليفة وقد ياسب
او كتاب السبع الثاويلات البعيدة مع استغناء
فيها بالعلم على القيمة **قوله** وعن الحسين بن الحسن
بن ابي جعفر ع عن قوله عن محمد بن الحسن الضار

التعريف

وامن عليه التوامن على ذلك اوله اسما منه هذا الكتاب والحمد
 ضعيف بزعم المتأخرين محمد بن الفضل الشريك بن
 حماد ومن العلوم جدا ان بعض الوجوه التي قد مضت
 من جملتها وهذه في كتاب الحسين بن سعيد بمقتضى
 الرواية واما ابو الصالح الكوفي فهو ابو ابيهم بن تميم
 بن الصباح الميزابقي برأسه او خفيقتين من باب
 حزب حزب اذا اخذت سنة من الفاكس قال في
 دون ساد في حقه **قوله** رة عن ابن ابي عمير ابن
 اذ في الاول محمد الثاني عن ابن بكير **قوله** هذا الاطلاق
 بنو عبد الله بن بكير بن اعين السبيعي النخعي
 من الذين اجعلت القضاة على تصحيح ما يروون عنهم وكن
 محمد بن ابي عمير وبالجملة الوجوه التي هي بصحة هذا
 الحديث كثيرة والحديث موثق بزعم المتأخرين لان
 عبد الله بن بكير في نسخة **قوله** ما اذا فتم من التوالم
 من الغائب ان حقا من المتأخرين يتمسكون في الجات
 وجوب التوضوع عن من من الوضوء والحديث وشك

في الاخر

على الاثر
 بغيره

في الاخر مما يروى هذه الاية الشريفة **قوله** رة عن فضال
 اقول في اسما منه لا يحقره الفقيه وعرضا الحسين بن سعيد
 عن فضال بن ايوب في كتب الرحلة في ترجمة الحسين بن
 سعيد ان الحسين بن لازدي عن فضاله الا برأسه
 اخيه الحسن بن سعيد واقره الحسن بن سينا بانه نقل عن
 كتب فضال بلا واسطة وقد مر جواز ذلك في الاخر
 التي نقلناه عن باب الاخذ من الكتب واما الحسين بن عثمان
 فهو شريك بن رجلين فحين او كلاهما واحد والحمد
 صحيح عن الدورين واما اعطاء الخفيقتين بالجملة فهو على الجملة
 وبمعهم من علمكم عن ما يقول بعمل الانسان على نفسه
 بصيرة ونة حرز الصوم بالبرص في سحابة الله
 ان الامور التي ليست من باب احكامه مع موكولة
 الا قطع الانسان قطعها وجدانيا او عزو جديا في اذا
 ينسحب حصل القطع كذا ما نحن فيه وموكولة ما ظنه
 اذا لم ينسحب القطع **قوله** رة عن حماد بن عيسى بن

فيما يشهد من لا يحضر القيمة وجزها في ترجمة هريز حادي
 عبي عن هريز اقول ان عم جمع من المأخوذ ان مثل هذا الحد
 من غير فلا يتبع التمسك لا عمل في رجع الحية الى غير المصو
 و اجاب عنه جمع من المحققين بان القرينة الحالية فاضنة
 بان مثل هذا الزيادة لا يعتمد في الاحكام الشرعية على غير اصح
 العتمة **واحد** هذا الحد في استنباطه حرجا كما ان
 الذي جعله رافعا للحالة سابقة جعل العقل رافعا لا
 الظن ومن القرايب عن مثل الذي قيل الشبهة حيث اخذ
 بان ظن عليه التعميم باقضى للوضوح فان قلت هل هذه
 القاعدة مجازية في نفس احكام الله تعالى فتكون الاصحاح
 فيها كما زعمت ان مقتضى وجمع من متأخري اصحابنا قلت
 لا لانهم امر وانه صورة العمل بحكم الله بالترقق
 وسوال اهل الذكوة لا يزال يتيقن اطلاق هذه القاعدة
 شهادة العدلين واما ان الصلة مثلا في برادة الزمة
 على ظن انه صلح اربع ركعات مع انه في ثنت وستة

يعني

يعني بها ذلك اذا شك بعد خروج وقت الصلاة هل صلح ام لا
 بينه على ظن ايقاعها عادة وبان الرخص اذا ظن التفرع بالضموم
 فيظن في نهارها رمضان لا ما بقوله او لا جعل الكرخ العين
 كحصول شهادة العدلين والعين بملك الامور المذكورة
 في العين بحصول الظن بما فضا لا ظن بحصول تلك الامور
 ونقول ايضا هذه القاعدة الشرعية واردة في التواقيص التي تبشر
 فيها حصول القطع والعين وفي تلك الصور القطع استوفى
 او متعقبا **قوله** ره عن محمد بن يعقوب الخ او لمكان ان القا
 فاضية بان الشيخ اخذ هذه الحد من عن الخا في كذا فاضية بعض
 الاحاد والسادسة كانه اخذ من كتاب الحسن بن سعيد لا من
 كتاب غيره من رجال السنة لان ما قلنا صالحا لا يوجد في كتاب
 مشهور بالصحة والسلامة عند كثير من العلماء في القرون الماضية
 في كتاب ثبت شدة في هذه الدرر **قوله** ره محمد بن علي
 محبوب عن العباس بن محمد بن علي بن محبوب عن العباس
 بن معروف وفي الدرر محمد بن اسحق بن عيسى عن محمد بن
 عذافر **قوله** ره ولكن عليه الشيم في كلام الشيخ ره هذا

بمحمود المحمدي
 عند الشيخ

الجزء محمول على عدم التمكن من الوضوء والاعتماد على التيمم لان
ما يفيض الوضوء لا يختص بיום الجمعة والوجه فيه انه يتم
في فصل فاما نقص الجمع توفيرا واعاد الصلوة لانه
لا يقدر على الخروج من الركعة واعترض عليه صاحب المنقذ
بقوله فما ذكره بعد فعل الوجه في ذلك مراعاة لعدم ترك
الخروج للوضوء في تلك الحال او عدم تحقق التدرج في نقص
النوم مع رجحان احتماله بحيث لو كان في غير الوضوء الفروض لم يكن
الاحتياط بالاعادة وحيث انه في حاله لا احتياط في غسل
سنة انتهى واقول الحق ان في الوجه الثاني من وجهي صاحب
المنقذ اليقظة بعد وكما يجوز ان يافهما بعد بدو المسح باليمين
وان يغسل الرجلين في الوضوء ثم فصل وتكتفي بذلك الصلوة
فكل يجوز ان تكتفي بذلك الوضوء الذي يصح عند الفاتة وفصل
ولا يجوز التيمم ولا يجزينا اعادة الصلوة كما في
الواردة في جواز الصلوة خلف الخيل او وجوبها في بعض
الاحوال لكن الشيخ رحمه الله ذكر الاستصحاب بعد ما مر به
افاد **ول** رحمه الله عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عمار

عن الامام

من الاسماء المشركة والمراد من الاول ابو جعفر العطار القمي
الثاني ابن عيسى الاسدي وقام الحديث قوله وقال لو فرغ
الظهر وبعيلها مع الفجر جمع بينهما وكذا في قوله الف
قد اعترض من اول ما ينبغي في الحديث والوجه السليبي
العلم الا واحد صاحب المدارك شرح الشرائع في كتاب
بان معنى اغنى نام وجزءه راجع الى المعنى فلا دلالة له
هذا الحديث الشريف على حكم زوال العقل بغير النوم
متجه واقول لك ان بحيث فيه بعناية بان نقول في العلوم
ان هذه العبارة الشريفة ذات احتمالين احدهما ان يكون
مطلقا فناء الصلوات باقضا والثاني ان يكون فناء الصلوات
الى حل من النوم باقضا فالمسئلة من السهات وقد
امرونا في مواضع السهات بالتوقف ومن العلوم
ان مصداق التوقف هنا التوقف عن الحكم ببقاء وضوء
ومن العلوم ان هذا المعنى سيتكبر وجوب وضوء
اخر اذ الذمة مشغولة بوضوء محكم ببقاء شرعا
وقد اشبه هذا المعنى واجاب الفقهاء الوضوء بخروج

الغنى ر

الغائط والبول من غير المواضع الطبيعية مع سداه من غير هذا
 الدليل ولكن على فكر منك متفهم به في مواضع لا ثقة ولا
 تحصى لا يقال اذا حكمت بوجوب وضوء اخر من جهة ما ينتج
 التوقف لانه جهة حكما بان مطلق زوال العقل ناقض ومن
 المعلوم ان الكرهية في المرة الصغرى وشاهاها قسما
 قسرا الملكة الخالية للتأخر في الضار المسئلة بالعقل و
 لا ينتهي الا احدى الصوت وقسمتي اليه ومن المعلوم
 ان المسند ومن الاحاد كونه القسم الثاني ناقضا فلا تعقل
 من ذلك هذا الكلام على تقدير تسليم ما ادعاه الشيخ من نحو
 الحديث اخبرنا بغيره وبعض الاحاديث مخرج في حق الناقض
 في الخارج من المسلمين والنوم **قوله** رده لان الظاهرة
 الصغرى واحدة الكبرى الخ اقران في عبادة الشراء بحسب وجوب
 ان المعلوم المسلم كون ما قضى الكبرى ناقضا للصغرى ولا يلزم
 من ذلك كون موجب الكبرى موجبا للصغرى الا ترى ان
 الجناية تنقض الكبرى والصغرى ويوجب الكبرى دون الصغرى
 ولكن ان تجيب بما في غاية بان يقول العقل مستعمل على حكم

الوحد

الوحد وزيادة وغرض الشرح من وجوب الصغرى ما يشتمل وجوب
 على حدة ووجوبها في حق الكبرى **قوله** والحق بن
 الحسن ابان قد علمت انه معطوف على محمد بن الحسن الضعيف
قوله رده واحمد بن ادرس عطوف على محمد بن ابي عبد الله
 عن محمد بن سهل الحديث غير صحيح بزعم الثنا خريز بسبب
 ومن المعلوم جريان عدة من الوجوه القسمة المقيدة في
 عن ابن اخي فضيل هذا الحديث هذا الحديث ما خرج من كتاب
 الحسين بن سعيد والضم الى ابن عمه من استجبت العصابة
 على صحيح ما يصح عنه ويخرج فيه غير هذا من الوجوه من
 الوجوه القسمة المقيدة وانما جرت القسمة ما لم يرد منه نوع
 من الدود كما ينبغي بعض عبارات الاثنية ووقع الترخ
 به في الكتب الطبية **قوله** عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال الخ
 هذا الحديث هو نفس بزعم المتأخرين ومن الامر بالعلو
 جريان كثير من الوجوه القسمة المقيدة **قوله** والحسن
 الحسن بن ابان جميعا لم قد علمت انه عطوف على محمد بن الحسن
 الضعيف والحديث رسل بزعم ابن خريز لان من اجده غير

معلوم **ول** عن عدة من اصحابنا الخ يعني عدة من اهل الا
وقد قدم في القواعد بما فيها وفي اخر كتاب الرجال الشيخ
المحقق رحمه الله عن اهلنا ما مبنية على انهم تفصيل وفي رواية
من لا يحضره الفقيه وعرضا احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
اسماعيل بن زريق والحديث يزعم المتأخرين من ضعفت
لان عدة الظاهر فيهم مجهول الخ ومن الامور المعلقة انه
يجري فيها عدة من الوجوه التسعة المتقدمة **ول** عن زرارة
عن سماعة الحديث ذكرت بها يزعم المتأخرين وقد علمت طرف
تصحيح **ول** عن شيخنا يعقوب عليه يعني لا يخرج من البطن من
والضيق في الصلوة والتي اقرت معية المتقدمة على اليأس
العقائم ولو كانت غير واضحة وقلي يلتفتون في احكامهم
الاية او رواه من العلوم ان ابواب الجبال القياسية
واسمها لاجل ذلك اذوا فاقضى الوضوء على المار به المذكور
في كتابنا معروفا انما الشفعة قد ارجع على الايات والروايات
والانجاعات والاستقصى بل هو الاصل ولا يلتفتون الا
الى قياس واضح عن رواية الخفيفة الحقيقية في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة في خلاصة الخفيفة اما الحقيقة في الصلوة شققت
الوضوء والصلوة فربما كانت الصلوة لو لم يمسوا
فحقيقة عابدا او ناسيا وفي شرح الروض للشيخ
والاستيفان الرضوي تحقيقه مشي لا لا متقضى بها لم
يخص بالصلوة كما يروى في الفواقي وما روى من انها
تتقضى ضعيف فالحديث مجهول على التسعة اما قوله
الشيخ رحمه الله فبعد **ول** عن ربهما سمعوا في هذا الحديث
يزعم المتأخرين ارسالوا في اما الاخير فمجهول وقد
ان غير ضار اما الا ارسال فكله يجريان عدة من الوجوه
التسعة المتقدمة هذا **ول** عن ابي اسامه يعني زيد الشحام
قوله عن الحسن بن علي بن فضال عن صفوان عن منصور
قد راينا في الكافي وغيره في اسانيد كثيرة من منع عادة
انما معناه الخطأ محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
يحيى عن منصور بن حازم عن غير قسطنطين بن فضال
ويحتمل ان يكون لفظ عن سمعوا الصحيح والحسن

الاخير

الرعا في التي في الصباح المير عن رعا من باي
 قتل وقطع ورعن بالضم لغة والاسير الرعا وهو غريم
 الدم من الالف ويعمل الرعا في الدم نسته النبي اقول
 الاطلاق الذي في اظهر كثرة نظاير في طوار الزاقي
 هذه الحديث الشريف مواضع لمذهب الخفيفة دون
 الشافعية ان الثاني فلما علمت من احصاء رعا نقص
 الوضوء عند الشافعية في الاربعة واما الاول في خلا
 الخفيفة اذا قلنس اقل من ملاء فيه مرة او طما كما لا ينقص
 وضوؤه عند السلف خلافا لفرقان كان ملاء الغيم نقص
 عندنا وحق ملاء الغيم ان ينجس من الظلام والخضار ان
 لا يمكنه الامساك الا بكلفة وشقة وانما بلغنا ان بها
 نزل على الناس معركا الزاقي وان صحبه من الجوف فلكه عند
 وقال ابو يوسف فيقضي ان كان ملاء الغيم بيا على ان البلغم ط
 عندهما ويحسن عنده انني وكل الرعا في الرعا في رعا
 دم المخرج فيقضي ان الوضوء عند الحنفية ولم تستعمل

بذكر جبار الله

عباراتهم لطولها وقد راينا في الكتب المعتمدة ان الخلق والبيان
 قرر وان لا يكون الماء في الشرع كالماء في الرعا
 والامامة والمطابقة في بلاد الاما سلام وغيره من شريف
 علمه الى ابو يوسف اذ قيل في حقه ان رجلا من
 علمي الكوفة من اهل جوبان اخذ منقذ القضا فبلغ
 الخزانة علماء ماوراء النهر فاجتهدت جماعة منهم ودخلوا
 دار الخلاف وذكروا عند الحنفية ان اعطاء منقذ القضا
 لهذا العلم الشافعي بدعة حديث بين المسلمين فغفل
 الخليفة العالم الشافعي ونصب مكانه رجلا حنفيا و
 هذا هو السبق ورد كثير من الروايات موافقة للحنفية
 اخذ بن محمد بن الحسن بن علي بن سنان عن ابي سنان
 عن ابي بصير اقول في كتابنا في شقة من ترجمه عبد الله بن
 سنان له كتاب عنه محمد بن سنان وسج في كلام الشيخ
 الحسين بن سعيد عن ابي سنان وعنه بن عيسى عبيد
 عن ابي سنان عن ابي ليث الرازي اذ يجر ويجي في
 بيان المصلح الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان

المناصب

[illegible]

سفر

شعب الحق في ما رقت الاله عبد الله محمد ربنا اجبتنا ان
سئل عن الشيء فمن سأل قال عليه السلام لا بأس
بفتح ابا بصير هل هو عبد الله بن محمد الا سدي او
يحيى بن ابی القاسم فذهب اكثرهم الى انه يحيى وذهبل
منهم الى انه عبد الله بن محمد وزعم ان اطلاق الكري
على يحيى غلط شياء من استحالة الشيء وهو تبع السابق
واقول الظاهر من كتاب النجاشي والشيء وعزها الى
نسبة الغلط في هذا الموضع الى النسبة غلط لاننا في
بين كون جعل الله اميناً في باب رواية الاحكام عنهم مما لا
في بين توقعه بعض الاماخذ ثم اقول نسبة الغلط
الى الشيخ والنجاشي واكثر في هذا العام بحجة توهم النجا
بين الامر بين المذكورين غير بعيد **قلت** سمعة يقول
الظاهر جمع الصفة الى الصفات لانه من خواصه ولتقر
في مواضع من الاحاديث الآتية ومن الامور الجلوة
استماع رواية الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى وغيره واسطة

فالحديث ما عوذ من كتابكم مرة واحدة الشيخ وغيره
 اتصال السنة بحال على الطرق الاربعة في هذا الكتاب
 والطرق التي ذكرها في الحديث **قوله** مسامح
 هي ومراجع وزان مصباح جمع مسامح ومراجع
 والسماحة الجوز مسامح جمع مسامح، مخدوف منه كور
 في البيت السابق مضاف الى الفعل ودوامة خبر بعد خبر
 والامانة الثاني وكلمة مراجع خبر بعد خبر او وجههم
 وهذا مبتدأ وخبره الخفاء بالكسر جمع الفعل الكسر
 مثل قديم وقديم والامانة بالفتح مثل قناة والوفاء
 بالكسر جمع وحى مثل كرم وكرام **قوله** فان مثل كبت بكنكم
 حمل الخبر على مقتضى لفظ اللغة التي هي اسارة الى ما قرره في
 الفتحة من ان اللفظ الواقع على كلام السامع يحمل اولاً على المعنى
 الشرعية او الجاز المسقط في كلامه مع الخبر عنه يحمل على
 المعنى العام من العرب او الجاز المشهور بينهم ومع
 الخبر عنه يحمل على الذي له بحسب اصل لغة العرب وحال

الفعال

جواب

عبد الشيخ ان الوضوء هنا مقيد بقيد مقدر في نظم الكلام
 وليس المقيد من شئ ولا عرفي ليحمل عليها وقد علمت
 ان في الحمل على التعميم من جهة من هذه الكلمات البعيدة
 وقد علمت ما هو الباعث للشيخ في انكارها **قوله** عن
 جيب السري اعني ناجية من جملة ما ذكره علماء الرجال
 في مدح جعفر بن شاذان كان يروي عن النيات وفيه دلالة
 على حاله في جيب لعمري الامور العلوية جريان عدة من الروايات
 المتقدمة هنا **قوله** عن محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن
 بن ابيان الخ الاسامي المازني قاضية لوقوع سمعها من
 قلم فاسخ وفيها خاتمة اسهلها ان يكون كلمة عن الاولى
 سجواً فالاصل عن ابيه محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن
 بن ابيان الخ في عدة المسانيد في الحديث وثبت بعض
 من عيسى ومحمد بن ابيان واما شاذان في يميز من ثلثة
 ادناهم في ابي القاسم النعمان الواقفي والذي ذكره
 من قمع كتاب الشيخ ان ابا بصير هنا ليس وان الرواية
 شذوذة بين وبين الخ في فتارة يروون عن ابيهم و

جماعة من ام

تارة يرون عن علي بن الحسين وفي الحديث اخبرني انه علمت انه عزه
 عن احمد بن محمد بن عبد الله هو البرقة صاحب كتاب الى س وهو
 من الاصول المقررة وهو موجود عندي والشيخ اخذ كثيرا
 من الاحاديث من كتاب محمد بن احمد بن يحيى هو صاحب
 عند المتبع والظاهر هذا الحديث من هذا القبيل والحديث
 على قاعه الباقر بن صغير بن عرو بن شاذان عن حماد بن
 نعيم بن احاد بن جابر المحقق قد اخذنا عنده طرق صحيحة
 الاحاديث **قول** ابو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن يعقوب
 الخ المراد محمد بن محمد بن قولويه ومحمد بن الحسن الصفار من
 شيخنا الاسلام كالحقق سجا العلاء المحقق في اخر
 كتبه المصنف في علم الرجال واليه تتبع الاسانيد فبعد
 القطع بذلك وقد علمت ان المراد عبد الله بن سنان عن
 ليث والحديث على قاعه الثاقب بن صغير بن سهل بن
 زياد ومحمد بن **قول** عن محمد بن يحيى عن محمد بن عمار
 بن محبوب الاشوي عن احمد الخ المراد احمد بن محمد بن

ب

عيسى والمدة بالكسر ما يجمع بين الجرح من القبح **قول** عن زرعة
 عن سالم قال سألته عن شيد السور الخ الحديث على قاعه
 موثق يعني وفي الصباح الميزان شيد الشعر شادا
 وهو الشعر فيقول كبح معقول وتناشد القوم الشعر
 ويحتمل ان يكون قد سأل عن الامام الخ اقول الحديث
 ما خود من كتاب الحسين بن سعيد وقد علمت سابقا
 حال كتبه واليه الترانى الوادية معيزة للقطع بان هذا
 لم يعتدوا على فتوى غير الله صاحب العروة فذلك تنزل
 الشيخ عن التمام الاول بقوله لو سلم وقد تقرر بين ارباب
 المأخوذة ان التزك فيما تنزل على سبيل الاستظهار
 وتنزل لاجل ضعف التمام الاول اقول العروة الشريفة
 الواردة في باب الاحاديث المتعارضة حرجية في ان
 اذا وجد في رجال في احد الحديثين التناقض فحينئذ
 المرجوح ويعل بالراجح ومن المعلوم ان الحاجة في دفع
 هذا الاحمال الى ملاخطة الترانى يكفي في حصول ادنى

رجل من الحديث الذي لا حاجة فيه إلى ملاحظة التواضع ومقصود
 التسمية هذا **قوله** عن فضالة عن عثمان عن أبيه
 بن الجراح قال لو أن رواية الحسين بن سعيد عن فضالة
 عن ابن عثمان وزعم الكاظم في باب الخيض وفي الاستبصار
 في باب أن المرأة إذا نزلت في البقعة أو المنام وخب
 عليها الغسل حماد بن عثمان عن أبيه عن الحسن بن الحسن
 بن فضال الأصل عن ابن عثمان عن أبيه عن الحسن بن الحسن
 عن معوية بن اليسرة الخ هو ابن شرح القاسم والحديث
 على قاعدة التواتر من غير صحة ولا كتاب يرويه ابن
 أبي عمير وابن أبي عمير من أجمع العصابة على تصحيح ما يصح
 عنهم وقد روي عنه جميع أهل الأئمة أصح ما سهر ابن أبي
 عمير وحماد بن عيسى في عاصم بن الحكم وبالجملة تصح هذا
 الحديث وجوه كثيرة **قوله** ما ما المزدی في الودی الخ
 أقول الأول بالزوال المعجم والثاني بالجملة وفيها لغات
 كثيرة من جملتها فتح أولهما وسكون ثانيهما ودايم الودی
 بالمدال الالف حديث واحد من ما أنشأ الله تعالى

صناديد المعجم

بالمعجم وفي كتب اللغة فسروا المزدی بما رقيت من حديث عنه
 الملاعة ويفض إلى اليأس وفي الودی بما رقيت من حديث
 ابن نجرم بعد البول قال المازهرى قال الأعمش
 الخ والودی والمزدی مستحدثات وغيره يخفف و
 قال البجلي في المزدی مستحدثات والأخلاق الخففان وهذا
 اسم كذا في الصباح الميز والفاضل الشيخ عاينه ذكره
 هو اسم المزدی بالمعجم ما رقيت من حديث عنه
 شهوة الجماع والملاعة والودی بالجملة مخففا ما غليظ
 بعض كذا رقيت من حديث عنه في الودی بالمعجم ما
 رقيت من حديث عنه في الودی بالمعجم ما رقيت من حديث عنه
 كلامه في تفسير الودی بالمعجم غير موجود في شيء من
 كتب اللغة المتعارفة وفي كتب الحديث والفقهاء الخ
 العامة بل ما وجدت لفظ الودی بالمعجم في باب ما
 ينقص الوضوء وما ينقص الالف حديث واحد صحيح
 هو منسوخ عنه ما من ما ذكره الفاضل وكان بعض من
 لا يعرف لهم كتبته في حاشيته كتابا خزنه الفاضل بن

أقول ما ذكره

من عزاني تأمل فيه فان هذا الذي ضل اجل من ان يحدث من منه
 كلاما لا اصل له وكل ما رايت منه او من علامة المصارف
 والمصارف العلامة الحيا او من الشهيد الاول او الثاني
 او من نظار فخره من زلة قدم فانما هو من باب الغفلة
 فان هو كاد الا حلاء من اعظم الاذكياء واما حمر الاقبياء
 وتلى بوجده في القول الما حية لهم نظار والذكي يستفاد
 من الحديث الاتي ومن كتب اللغة ان الودى فتح يخرج
 من الذكر لدرء واذا به وكانه إشارة الى ما يحدث هناك
 من حكاية وهو مرض متعارف بين الناس **مولي** رة
 على عمر بن حفظة الخ اقر على قاعدة المناخير الحديث
 به الا الشهيد الثاني فانه وثقه ولكن تكلم عليه ولله كما تقدم
 كلام ولله يرد عليه من باب الالتزام واما عند المحققين
 مد فوج لما حققناه من صحة احاديث الكاظم وعبد الله
 بن بكير من الذين اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم
 بل الحسن بن علي بن فضال ايضا منهم عند بعض وبالحمل
 بحري غير كثر من الوجوه التسعة المتقدمة **مولي** والحسن
 بن الحسن ابن ابان جميعا عطف على قوله محمد بن الحسن الضعفا

وثقه
عمر بن حفظة

لما مر

كما مر **مولي** عن صفوان بن يحيى عن محمد بن عمار بن يحيى
 والحديث موثق على قاعدة المناخير من باب صحيح بن عمار ولله
 فضل واقر اصله محمد و صفوان بن يحيى ممن اجمعت العقاب
 على تصحيح ما يصح عنهم وبالحمل على من الوجوه التسعة جازها
مولي عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه الحديث بزعم المتأخرين
 حسن محمد بن الاشعث **مولي** عن الحسن بن محمد بن محمد بن
 الحسين بن محمد بن عامر الاشعثي نسخة في الاسلام والملا
 من الوستاحين بن علي بن زياد بن سنان الياسين
 المراد ابان بن عثمان وسجى في هذا الكتاب ابان بن عثمان
 عن عتبة بن مصعب والحديث ضعيف بزعم المناخيرين
 بن علي بن محمد وعنه بن مصعب **مولي** احمد بن محمد بن
 عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع الخ من الامور المتعلو
 ان الشيخ احمد الحديث من كتاب احمد ومن الواضحات صحيحة
 على قاعدة المناخير ولكن الشيخ لم يتكلم بمصطلح المناخير
 لانه حديث بعده كما تقدم وتكلم بمصطلح في زمانه والصحيح
 عندهم على ما ظهر من تتبع كلام الشيخ في اول الاستبصار

خبرني

وكتاب العدة وغيره ما كان ملكا اخذها حديثا علينا بالتزاور
او القرائن ان مخرجه حكم الله في الواقع ولو لم نعلم انه ورد
عن ابي بصير الغضائري لا احتمال له اخلافا فهو ما للحق الثابت
وما بينا حديثا بالقرائن او غيرها ورواه عن ابي بصير الغضائري
وما فيها هذا المخرج مع قندزاني وهو ان لا يكون له معارض
اقوى يمنع من حوز العمل وكذا الضعيف بما كان ملكا قابل
الحكم في الثلثة للصحة فخر السيرة من الضعيف فيها معارض
الحق الثابت للصحة وتكفي السيرة التي هي وجدته فيها
كثيرة معتد عليها بخلافه **روى** الحسن بن سعيد عن
محمد بن اسحق بن عمار بن بزيح **روى** الحسن بن سعيد عن
علي بن النعمان الخ المحدث بن بزيح بن عمار بن بزيح بن عمار بن بزيح
بالي سعيدي الخاري وبما شئنا ان يروي عن محمد بن عمار بن بزيح
وبما شئنا ان يروي عن محمد بن عمار بن بزيح بن عمار بن بزيح
علقت وجهي بالصحة فلا حاجة لذكرها وافول مع السيرة
بعيد لكنه معذور في ان كتابه انما له كما تقدم ويمكن عمله
للا حاد في الدالة على ان الذي ناقض على الصحة ويمكن

ان سار

ان سار فرقت بين جرح الماء بلزمة وجرحه بلزمة
ومن العلوم ان الجرح بلزمة من دونها قص للوضوء فيكون
المراد من الشهوة في عباراتهم تارة اللذة وتارة الرغبة
الى جماع وعندنا في الذي يحبس ناقض للوضوء بالنقص
وزن الصحيحين **روى** الحسن بن سعيد عن محمد بن عمار بن بزيح
بالي سعيدي الخاري وبما شئنا ان يروي عن محمد بن عمار بن بزيح
علقت وجهي بالصحة فلا حاجة لذكرها وافول مع السيرة
بعيد لكنه معذور في ان كتابه انما له كما تقدم ويمكن عمله
للا حاد في الدالة على ان الذي ناقض على الصحة ويمكن

لكن من المعلوم ان مراسلات ابن ابي عمير قوة الى يد لانه
 من الذين اجتمعت العصاة به على قضيتهما يصح عنهم وجوبان
 من الوجوه التسعة الواضحات **قوله** عن الهيثم بن ابي
 مسروق النهدي الخ الحديث غير صحيح بل هو كذا
 هيثم قريب الامر ولكن على من الحسن الطاطري من وجوه
 الواقف وان كان تعدد الروايات لكن ابن رباط مشركا
 عما لم يثبت فيه بعضهم وهم الحسن والحسين وعليه
 وحققوا كونه مرسلا **قوله** اما الذي يخرج من
 الشهادة **قوله** اي شيئا من صحة الجماع اي من الرتبة
 اليه **قوله** اما الودي فهو الذي يخرج من الادواء
 اقوال البراء المرض والجمع الادواء كانه اشارة الى فتح يخرج
 من الذكر استحقاق خلط وحلا في هناك ولم
 لفظ الودي بالمعنى اصلا الا في هذا الحديث **قوله**
 الحسن بن محبوب عن ابن سنان قد راينا في هذا الكتاب
 وغير الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان **قوله**
 عن عبد الملك بن عمرو الحديث ضعيف على قاعدة المنع
 ومن الامور المألوفة جريان عدة من الوجوه التسعة

للتقدم منها **قوله** وغير ما يسمى لم يشج الخ اقول كانه
 سقط من قلم نايع هنا شيء والتورية على ذلك الاحاديث
 الاخرى الواردة في باب كيفية الاستبراء والطاهر عزما
 فيها وراس الذكر والساق ما بين الكعب والركبة والجمع
 شوق بعضهم كقولنا **قوله** عن حميد بن اعين الخ الحديث
 ضعيف على قاعدة المنع لان مرسل والودي هنا في سياق
 الواضح بالمعنى الا في حديث واحد من **قوله** اما ما بين
 الجبال جبال الصابرة بالسر والاحولة بالضم مثله وهي الشرة
 وكوه وجمع الاول جبال وجمع الثانية جبال كذلك الصابح
 الميزر والعلامة في المتن فترها بعد وقت الظهر ووافقة الطهارة
 الاولى المذكورة وهو غير بعيد لكنه استعمال مجازي **قوله**
 محمد بن النعمان الخ اقول الحديث محمول على التيقن والانيان
 بعيدة بمحملة من اماره ذلك والعمل على التيقن بعيد **قوله**
 عن احمد بن محمد عن ابي ابي عثمان الخ احمد بن ابي نصر هو
 الذي يروي عن ابي ابي عثمان واما من اجتمعت العصاة
 على قضيتهما يصح عنهم وكونه ناويا دايما او وقت ما
 يضاف اليه الصادق لم يثبت وهو المهرى المروي

عن مكارف الكوفي رواية صحيحة وهذا الحديث غير صحيح على قاعدة الما
 كان احتمال كونه ناسخا مانع عن صحة الحديث باصطلاحهم
 وابو بصير يروي عن ابي عبد الله عن ابي الحسن **قوله** دون الفرح
 اي في الفرح **قوله** عن عثمان عن ابن مسكان عن ابي الرواحي
 عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن مسكان عن ابي الحسن
 التبرج بهم **قوله** في ذلك الاستصحاب الحمل على النقص
 واما الحمل على عمل اليد فمعيه اجزاء **قوله** والحسن
 الحسن بن ابي الحسن عن محمد بن محمد بن الحسن الصفار كما تقدم
 مرارا والمراد ان شريفا محمد الجوهري يروي رواية الحسن بن
 سعيد عنه وعلى اصطلاح النسخة الحديث غير صحيح
 بن محمد الجوهري بل بابان بن عثمان **قوله** عن صفوان عن
 ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عن محمد بن علي الحلبي
 صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله بن مسكان عن محمد بن علي الحلبي
قوله وبهذا الاسناد عن فضال بن فضال عن محمد بن الحسين بن
 سعيد عن فضالة **قوله** عن احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى
 المراد احمد بن محمد بن عيسى والمراد بابي بصير **قوله** والحديث
 في رحم النسخة **قوله** بسبب عثمان بن عيسى **قوله**

قائمة

اعلم

الثالث الرجوع الاحكام الاصل وتقريره انه قبل الشرح لا يثبت
 حكما فلك بعد لان الاصل نفا ما كان على ما كان اوان
 الاصل براءة الذمة وعدم شغلها برجوع الطهارة بعد
 المذي **الرابع** النقل المشهور المعلوم قبل ظهور هذا المخالف
 على انه غير ناقض فانه معلوم من فتاوى الامام ع اني ما اردنا
 نقله **قوله** في بيان الاول ان قوله في غير العمل في الاول
 والاقامة من الاحكام الوجودية وقسم البلوى والجموع
 بخالفين **قوله** والملح هو ان جميعا من السلف غيروا
 كثيرا من الاحكام الواضحة عند صريحا واوا الصلوة في خلا
 واما فروق منهم صحيحة بانه من باب الاجتهاد وقد اختلف اجماع
 السلف على جواز **الثالث** ان قوله لا يشترط نقل احكام العدة
 غير سديد لان قوله لا يشترط على الاخذ والضبط والنشر
 شيئا يعين كل حكم يعين به البلوى وجودا كالان او عدمها
الرابع انشاء الحكم **قوله** ان بقى على ما كان مع طرده حاله محتفل
 عند العقل ان يكون ارا فانه عند الشارع غير معقول ولذلك
 لم يقل به الحنفية وقد عرفت ان الغاية المدعى الى هذه المسالك

ينبغي ان يستجيب بحسب السراة لانه قد عرفت موضوع المسئلة
 فطر حاله لم يكن وقد استرعى حكم الموضوع الاول الى الموضوع
 الاخر **والجواب** ان معنى التمسك في حكم شرعي بالبراهة الاصلية عند المحقق كتحققه في الغوايد المدينية ان الانسان
 اذا خلق ونفسه لم يتعلق بحكم من احكام الله او هذه الواقعة
 اذا خلقت ونفسها لم يكن لك ربح فيها حكم وخروجها
 عن الحالة الاصلية يحتاج الى ثبوت يخرج عنها ولم تثبت
 وقد ثبتنا بآلة قطعية لاجوز التمسك به فلنستعرض بعضها
 من جملتها ان من بدعيها من مذهب الطائفة ان كل واقعة يحتاج
 اليها الامة الى يوم القيمة ورد فيها حكم من الله تعالى في الدنيا
 فلم تثبت واقعة مجرد الحالة الاصلية لا يمكن ان يقال الاصل
 يقتضي ان يكون الحكم الذي ورد في الواقعة موافقا للبراهة عند
 ذلك لان احكامه ما واردة بحسب الحكمة والصالح المتطورة
 ومتنفس الحكمة والصالح في بعض المواضع بخلاف الاصل وفي
 بعضها يوافق **ومن جملتها** انما مثلا ما يفتقر الى ان يدخل
 في الصلوة بوضوء فلم يأت به او فعله انه محكوم بالبقاء شرعا

ومن المعلوم

ومن المعلوم انه اذا شككنا هل في الوضوء بعد خروج المذي
 في حكم الله ام لم يبق (معنى العلم المذكور) **ومن جملتها**
 انه تواترت الاخبار عن الامة للامام بانها ايا الامور
 بلية امر من ربه فيستوعب امر من غير فيجتنب فيها
 عن ذلك والوقوف عند الشبهة من الاقدام في العلم
 ومن ارتكب الشبهات ارتكب المحرمات وهلك مثل جيب
 لا يدري ومن الامور المعلوم انه يحتمل عند العقل ان يكون
 الدخول في الصلوة بهذا الوضوء محرما عند الشارع
 مسئلة من قسم الشبهات روي التوقف فيها **ومن جملتها**
 انما ما يوردون سوالهم عما لم تعلم حكم الله فيه ولم يخبر عنه
 منهم في جواز التمسك في في احكامه بالبراهة الاصلية
 بل وجب ما تقر بحاجات بوجوب التوقف مطلقا وبوجوب
 الاحتياط ايضا في ما علم استحال الذم وشككنا في حضور
 البراهة **السابع** ان قوله الموقوف في ظهور هذه المباحث
 اشارة الى ما تقرر في اصولنا من ان المصلحة من انه لو كان

خلافه قبل ذلك المكان ما نفا من تحت اجماع الطائفة وقد ائتمنا
 ودار تحت في الغوايد المدينية الى المحجة على المبدأ بل الشرعية النظمية
 المختصرة في كلام العروة الطاهرة ولا يفتقر الى غيره كقوله ههنا اجماع
 سابق او لاحق وان اتفقا اسين فصلا على سبيلية اما
 يكون محجة اذا علمنا اجماعا اليها فدخل قول العروة في الجواب
 لفرق بين التمسك بالاجماع بهذا المعنى وبين التمسك بالاجمال
 في الاول وقع التمسك بخبر منسوب الى العروة اجمالا وفي
 الثاني وقع التمسك بخبر منسوب اليه فصلا واما اطمينان الملا
 في هذا العام لانه من منزل اقدم من محل الاعلام وقد سجد في
 رتبة عن الزلة فيه بسبب كانت تحتكم في كلام اصحاب العروة
 فان الملا جعل لكل على ميزانا وجعل كلام العروة من اننا
 به يتميز من ما اختلف فيه العقول من الافكار الصحيحة والفاخرة
 كما قد ائتمنت به عن الائمة الطاهرة **خاتمة** حال العلامة في المختلف
 اذا خرج المولى القابض من عز السلس فان كان معتدا بنقص
 الوضوء مطلقا وان لم يكن معتدا فانما خرج انه لا ينقص سواء

كان موقوفة او تحتها والشجرة قال اذا خرج المولى القابض
 من غير السلس من اجماع وعز فان خرج من موضع في المدين
 دون العروة يقضي الوضوء وان كان حرف العروة لم ينقص وقال
 ابن ادرس بنقص مطلق انتهى **واما قول** الى الاما لم اجد حكى حرجا
 في حكم هذه السلسلة وما نقله العلامة في المختلف من دليل الشيخ
 دليل ابن ادرس ضعيفا وقد ذكرنا قاعدة كلية بحال العمل بها
 في هذا الباب ومطابقا الى ان يظهر حكم الله تعالى من جهة هذا
 العروة ولكن من الامور المعلومة جريان ملك القادة في كل ما
 يحتمل ان يكونا فضا عند الشارع وخرج كثير من احاديث
 هذا الباب عن الملا تضي فيما يخرج من الاعلى والنزوم وفيه
 اهم لان احدهما اخص من هذا المحرم هو على الحالة المتعارفة
 بين الناس واما الثاني فشموله لغيره ولو جوزه الاحتمال الاول
 نجح على ظهور على الحالة المتعارفة بان يستر موضعه
 الطليعي او يفتقر فيخرج الفضل من غير الاستغناء العمل
 بالاعادة المعتبرة القسمة لوجوب الاحتياط
قال الشيخ في الطهارة المزيلة لحكم المحارث على ضربين احدهما
 غشيل

غسل والاخر وضوء الحج اقول الحديث عند الفقهاء احواله في البدن
 ما فيه عن الصلوة يحتاج الى ينه التربة وبوجه اخر حاله
 مختصه بالبدن ما فيه عن الصلوة ومع التربة واضح وسند كبر
 ضابطه فيما يحتاج الى ينه التربة وما لا يحتاج الى ينه الله
 والاشياع في عباراتهم التبرع عن الوضوء والغسل والتميم
 بالطلوع ما فيه في عباراتهم التبرع عن الطهورين بالفتح فتح الطهورين
 ما ينزل الحديث الى عامه معينه في التيميم مطلقا اذ على العلما
 الاختياره ومالك الكاين واحده
 ومن اراد ان يقطع الحج العوام المذكورة في كلام الشيخ الجيده
 انما يتم اذ احلنا قوله فليطع راسه على تضييع الراس في وقع
 التخرج في الحديث اذ حجب يغطي الدماغ والعين ووجه يخص
 الطهارات الحناء بهذا الوقت ان في الماكولات والمشروبات
 فيها المنع الاول للزفة والماء تنبها المنفعة في البدن و
 الماء حرج الفضل الى انجا سها من المياك وان دفع
 الصاراحم من جلب المنافع لا سيما مخرجه مهلكة والماء

تمام

على حديث المنعم روي
 في المسونات حاشي
 وروى
 كذا وكذا
 كذا وكذا
 كذا وكذا

تمام نعم النعم الثلث وانها لا مانع في هذا الوقت من الطهارة بخلاف
 وقت الاكل **قد** عن احمد بن ابي عبد الله يعني البخاري
 قدم عن علي بن اسباط كان مطلقا وان كان في الزمان في
 الحديث يترجم على قاعدة الماخزين وفيه اسرار من وجهين
 فضعف الحديث على ما عده قهر لكن الحديث انما هو انما يجوز
 التمسك في باب المستحبات بالحديث الضعيف للاحاديد
 المذكورة في الكافي لثقة الاسلام وفيه ثواب الاعمال لشيخ
 الصدوق الذي عليه ان من بلغه من ثواب من الله تعالى على كل
 فعل ذلك اجل التماس في ذلك الثواب او ثبته وان لم يكن
 ذلك الحديث كما بلغه **وما اقول** فيه نظر اما اوله لان ظاهر
 تلك الاحاديث وورودها على علمنا انه راجع عندك راجع
 وبلغت فيه ثواب زائد على القدر المذكور عند الكافي والذين
 يحق بصدره عمل لم يثبت انه راجع عندك راجع واما ثانيا
 فلانه قد تواترت الاخبار عن الامم الاطهار سيما بانها
 وان تدين الله بما لا تعلم والعلم كلامهم وفي كلام الله

بعض القطع كما هو واضح عند السبب المتبع فلا بد من العلم بأنه راجع
 عند الله تعالى **قوله** علم الحديث إشارة إلى آخر الحديث وهو
 المذكور في كتاب من لا يخفى عليه هذه الحكمة **قوله** الله الرحمن الرحيم
 وبالله ولا اله الا الله وبالله الذي يخرج من الاذى شره
 بغير حساب واجعل لك من الكافرين مما توفى عنى
 من الاذى والنعمة الذي لو حسنت على نفسك لكانت لك المودة
 اخرجني من شر ما في هذه التبعة واخرجني منها سائما
 وكل من طاعة الله **قوله** للفرق منه وبين ادخل
 المساجد التي اقول فهدى ان الحديث ورد في تقديم الرجل اليه
 عند دخول المساجد فالشيخ للفرق اشباهه من التي ليس بها
 لا جهتها والظن مطلقا او في السجرات استنبطوا من ذلك
 ان عند قول رب العلاء ينبغي تقديم اليسرى وقد تجتنب
 بعض المتأخرين وكسبه رعاه لعدم المعنى اذا كان الظل
 فجعل المكان الذي يريد ان يجلس فيه بمنزلة بيت واقول
 لما كان الوقوف على باب المسجد عند قراءة الدعاء قبل الدخول

ينبغي

سجنا

سجنا ان سبنا ان تعاهد تقدم اليه والتم يعلم استجابه
 المتوقف هنا في عالم يكن التعاهد هنا استجابه والتم في
 في الوقت يسمى التعاهد هناك وعدمه هنا فيحصل الحكم
 الحكم لا يفسد بغيره وفيما زاد بعض المتأخرين ان كل
 على تكلف والخلاء **قوله** عن محمد بن يحيى عن حماد بن
 ابن عبيد عن يوسف بن عبد الرحمن وقع الاشارة بين
 في حال محمد بن يحيى عن يوسف بن عبد الرحمن كان كتاب يوسف
 بن عبد الرحمن كتابا جاءه حال الاحاد بنيت منوما بالهيم محمد
 عليه معطوياه عند احبابنا فكل حديث في عنده محمد بن
 محمد بن يحيى عن يوسف بن عبد الرحمن من ذلك الكتاب عاقله لا
 سيما بعد شيوخ اهل طائفة العلم انه حال ابن عبيد وبالجملة
 عدة من الوجوه التسم هنا جارية **قوله** الظاهر
 ان من قد رجع في ابن عبيد مدح فيه لانه رجع كان عالما
 من حق الامم وقد طرقت جميع من مات التسم في باب
 الرواية اشياء منها ما يخلو مثل القول بان الله يافق في الاحكام
 التسم عن خلفهم ان يجزموا وان يخلوا من عند التسم

والسبب في ذلك انهم جزموا بصحة الروايات من اختلاف
الاحكام فبعض اصحابنا لما علم انه لا ينافي في الروايات اعتدوا بها
يرويه وبعضهم لما راي منه علو انه العقيدة لم يعتدوا بها
يرويه لدرغوا في التثبت وكثرت فيها والحق عندي ما افاده
رئيس الطائفة من حيث العقيدة لا ينافي الله في الروايات وقد
يناس ما ان جز الله معظم افراد الخلف المحفوظ بالقرينة
للقطع ولما انهم جميع من ثقات الشيعة في الرواية كثبات
كلام الامم يستلزم كشيء الله تعالى لا جرم يزعم غير الملائمة
او مستلزما لعلو حقا اصحاب العصمة بزعم غيره وظهر
كأنواعا فليس عن الملائمة ورجاله كمن الملائمة صحيحة و
صار هذا الملح سببا للفرج كثير من ثقات الشيعة في الروايات
ولما سلمت عقيدة هذه الطائفة عن اعزاء السباطين في
اشياء طائفة يتعللون بهم في اعمالهم ومن العلوم ان المناقاة
في الحق الغضائيل من الامور الجليلية للنفس الانسانية وقد
يفتح هذا الملح في النفوس الغير العالمة الى ما سادات شريفة
وهذه العلة صارت سببا لاعتدح جميع من مصلانيهم قسرة

كبر

في كثير من الثقات فالسبب ان كان يدقح في قلمهم ان كلام فلان
يستلزم شبهة بها وكلام فلان يستلزم الفلوس كان
يدقح في قلمهم ان هذه الملائمة قطعية فظنوا ظنهم حتما
ورجحا كانت الملائمة صحيحة وكان صاحب الكلام في عقيدة
بعضها ومن العلوم ان كيا من ذلك لا ينافي تنزهه عن الاقراء
في باب رواية احكام الله تعالى فلهذا السبب اعتمدوا كلام
ورئيس الطائفة في روايات ابن عبيد او السبب اخذها
تلك الروايات عن كيا بن يوسف الملقب عنهم بالتواتر
او القراني وانما ذكر ابن عبيد في السند لتصل سلسلة
السنة الى اصحاب العصمة **تعالى** الحنفية ولا
يستقبل القبله ولا يستدبرها ولكن يحسن على استقبال
بشمس المشرق ان شئت او المغرب اقرب في سبب صاحب
للمدارك في باب استعمال المشرق والمغرب وذكر ان بعض
المحققين اوجب استعمال المشرق او استدركا لمخبرين قروا
ادعوا بما وتحدثت بما من المشرق والمغرب قبله ولان
قبله البعيد هي الجهة فيها استماع فيجب الملائمة في الاستماع
ليستعد من الاستعمال والا استدركا لم اعترض عليه بوجه

منجته وانما اقول اولاً من العلوم ان قبله بعض البلاد نفس الشرق
او الغرب ولم يقل احد بوجوب استعمال الجنوب او الشمال ح
وثانياً انه ربما يكون المراد من الحديث الميل الى الشرق و
الغرب لا استنباطهما **قوله** عن محمد بن الحسين بن ابي بصير
ابن ابي الخطاب الحديث بزعم المتأخرين ضعيف للجهل
بحال علي بن عبد الله الهاشمي وبحال ابيه **قوله** عن
عبد الحميد بن العلاء وغيره رفعه هو لا يروي الثقة بقرينه ابن
ابي عمير الحديث ضعيف بزعم المتأخرين ليرد قول الارسل
فيه منسوخ ومن الامور العلوية يهملان عدة من الوجوه التسم
حنا من جملتها كونه ابن عم من اجمعت العصابة على قصه ما
يصح عنهم **قوله** عن الحسين بن ابي مسروق الحديث بزعم
المتأخرين حسن بسببه **قوله** عن احمد بن محمد بن سعيد
هو ابن عمه المشهور وعنه بن الحسن هو ابن فضال كما يحكي
الشرح بغير مواضع الحديث بزعم المتأخرين موثق بابن عمه وبه
قوله في الحديث بن عبد الله عطف على جماعة **قوله** الحارثي والحنف
يقول ان شيئاً اقول للراوي الحارثي هنا مرارة تركي الدم افر
اقطع منها ولم يتصل ولم يشمر فان بقيت الى يمين

بعد اقطاع الدم او الحنف لتعذر غسل فخمي حكم الذي غسل
لقولهم يا ابا ذر يكفينا الشرب عشر سنين ولقد لهم الصبيحة
احد الطهرون اي المتطهرين كما يحكي في نسخة ان شاء الله
وقد لهم الصبيحة بمنزلة الى **قوله** الا الصبيحة سورة
البيحرات الواحدة الطاهرة اربعة الم من كل حم فصلت و
النجم اقراء وبعض المتأخرين زعم انه لا يجوز الشروع في
السورة الا ربع وبعضهم زعم انه يجوز قراتها الا اتم السجدة
والجارية الشريفة تحمل الوجهين والقاعدة الشريفة المعدة
اي قولهم اي الامور لمسه الحديث ما ضيق بالجهل بالقرآن
الاول من جهة انه مصدر التوقف لا من جهة علمه بان
حكم الله بما في الواقع هذا **قوله** عن ابي المسهل اي كبت و
من العلوم ان الحديث غير صحيح عاملة المتأخرين لان
رجال سنده اير من اباي حكمه بعد ورج بلا ترفيق و
من شذ عن اباي **قوله** او غيره عن صفوان بن ابي صفوان بن
يحيى **قوله** بامرة او من بن اولاد **قوله** طاهر ساق
الروايات بثلاث المتضمن للتعذر الاراس الحنف **قوله**
عن احمد بن محمد بن ابي عن الحسن بن سعيد **قوله** بئر

ثلاثة المصباح المنير نقرة "نترأ من باب قبل حيز بقية مسندة
 وزاد الصحاح الترتيب في جفوة وفي الحديث فليتردوا
 تلك نترات **قوله** الضار عن محمد بن عيسى الخ في مسند من
 لا يحضره الفقيه وغيرهما محمد بن الحسن الضار عن محمد بن عيسى
 بن عبيد و الحديث محض والمصنف راجع الى ما جعله المصنف
قوله تجل على ضرب من الاستحباب دون المذهب اقول
 هذا العمل غير مناسب كيراجع في هذا الباب فينبغي
 ان يحل على المصنف لانه موافق لما فعلناه عن الشافعي في
 خلاصة المصنف من قرحا لم يوافق السلك السليم وكونه اعاد
 الوضوء فان كان الشيطان يريد ذلك كثيرا مضى على صلوة
قوله عن النوفلي يفتح الحسين بن يزيد عن السكوني يفتح
 اسمعيل بن ابي زياد قرح في المأول قرح من القيسين بانه
 غلط اخذ منه والما في حاشي ولم يوافقهما احد من علماء البر
 فالحديث ضعيف من وجهين فريم المأخوذ **قوله** عن ابن المغيرة
 المجتهد في فتح المأول في المأخوذ **قوله** عن ابن المغيرة
 في مسند من لا يحضره الفقيه وغيرهما عن ابراهيم عن
 ابيه عن عبد الملك بن المغيرة **قوله** في المأخوذ لا ينظر

اليها

المصنف طاهر هذه العبارة الشريفة جواز الصلوة في ريح ما يخرج
 من حيوان لا يוכל لحمه ولا ياكله الحكم مخفوضا بريح فضلة الا
 النوع جرحه في وجوب الاجتناب عنها **قوله** عن
 محمد بن احمد الخ يوافق في مسند من لا يحضره الفقيه
 وغيرهما احمد بن الحسن بن عمار في فضله عن عمرو بن سعيد
 المدايني من مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساساني
 والحديث على قاعدة المتأخرين موثق هذه الاربعة
 التماسية **قوله** عن محمد بن عيسى الخ ايا جعفر الطاطري
 في مواضع من هذا الكتاب وغيره محمد بن عيسى بن محبوب عن
 العباس بن معروف **قوله** في مسند كان على عمار بن يزيد
 لها نقدة بثلاث مرات **قوله** في ولا يجوز التخط على سطوح
 الاثفار الخ جمع من المتأخرين زعموا ان المنع في هذا الباب محمول
 على الكراهية وطاهر الاحاديث الجزية وبويده تغلق حق السليمين
 ببعض هذه المواضع وكولا بعضها حكاه الملك النيزكي عن بعض
 المتأخرين ان المنع في كل البئر الذي ليست فيه نوى و
 في بعض الروايات تصريح بخصاصه بما يكون فيه المزة والدور

بعض الدال وكونه الواو جمع **قوله** عن علي بن ابراهيم رفع
 الحديث عن رجل فكونا صنعوا على ما عده النافذين **قوله** عن
 الحسين بن عبد الملك الازدي القاهرا ان لفظها سقيا من
 قادم فاقع والاصل احمد بن الحسين بن عبد الملك الازدي
 في نسخة التبرج منه مواضع من هذا الكتاب ويوضحه سما
 المحقق في كتابه بالرجال في ترجمة احمد بن الحسين بن عبد
 الملك و ابراهيم بن زياد الكرخي ممن لم اقف على حاله **قوله**
 انزال بعضه في نسخة جمع فانزل **قوله** ١٠٠٠ هو النسب
 في المصنف الميزان في السماع المتصل بوجهت اليه
 مرة بعد اخرى **قوله** عن ربيعة بن ابي جبر الله عن
 الفضيل بن ابي يسار **قوله** واذ دخل اسناد دار
 قدرتي فيها متعدي للفاط على استعمال القبل او استبرارها
 لم يفرز ذلك واما يكون ذلك في الصحيح والواضع التي يمكن
 فيها الاخراف عن القبل قلت من الامور العلوقة الا ظاهر
 احاديث هذا الباب حرمه استعمال القبل واستدبارها في

في الصحيح روى البنيان في الاخراف عن القبل في الموضع
 على استعمالها او على استدبارها وقال سحرارة في الدراك
 وروى ما توههم بعض النافذين ان الاستعمال المحرم او الكفر
 ما كان بالعودة حتى لو حرقها زال المنع وليس شيء انش
 كلامه وما افاده هو الحق وفي بعض الروايات فخرج
 بان في وقت الاستنجاء **قوله** لا يستعمل القبل ولا يستبر
 وقد مضى بيانه مما تقدم اي برغم المصاهرة فان الشرح
 رحمه الله تعالى في قابل بالحرمة مطلقا **قوله** رحمه الله
 تعالى واذ كان في يد الانسان اليسرى جاذبة على فخذ اليمنى
 اقول المحقق ومن حمله المنع في هذه اليد على الكراهية
 واحتمال الجرمه موجودا لمسألة من باب الشهوات فيجب
 التوقف فيها ومصادقها لتوقف هذا الاجتناب ولو لم
 يحتجب احد لم يجر منه لانا قبله الحكم والمنع عن المكراني
 يجان مع العلم بالحكم لا يعلل الاجتناب من باب الاجتناب
 واجب عليه اي لانا نقول في الجاهل بحسب عليه لعلمه بالكرامة

او يغفلت عن ان هذا الموضع من مواضع الشبهات **قوله**
 عن ابن ابي شمر الروابي مروي عن عمار بن يونس عن القادري
 التي ذكرها سما العلامة المحقق ميرزا محمد الاسترآبادي
 ١ واخر كتبه المصنف في الرجال ويظهر من كتابه كتاب
 من لا يحضره الغيبة ويحرفها الحديث بزعم المتأخرين
 ضعيف سبب حل زياد **قوله** عن ابي عبد الله في
 محمد بن خالد البرقي والحديث بزعم المتأخرين ضعف للجعل
 بحال عن ابن سليمان واحمد بن الحسن بن ابي شيم **قوله**
 السؤال في الخلا، يعرف الخبر السؤال قبل كتابه عود
 الاراك والسؤال منه والسؤال الفه محمد بن المصنف
 المير والخطا، متفق وممدود والخبر صحيح **قوله** عن
 احمد بن محمد بن ابن عيسى عن احمد بن جصاص الخ الحديث بزمع
 المتأخرين ضعيف لا إرسال **قوله** عن علي بن اسمعيل يعني
 المشي عن صفوان يعني ابن كعي والحديث حسن بسبب
 علي بن اسمعيل بزعم المتأخرين **قوله** عن عبد الحميد

بن ابي

بن ابي الحلاء او غيره رفع المراد الا زدي الله وقد تقدم
 هذا الحديث بهذا السند بتفاوت وهو جود ابن ابي
 عيسى في السند المتقدم وهو الحق كما يظهر من كتب الرجال
قوله رحمه الله تعالى ولا يجوز البول في الماء الراكد ولا في
 باس بن في الماء الى رما واحدا به افضل لا يقال الحكم للمؤخر
 في الحديث وهو ان للماء اطلاقا جازمه الى ان لا يقال
 جريان الماء او دفع الماء من علم من الخبث ظاهري الى ان
 يفسد على اهله **قوله** عن عثمان يعني ابن عيسى عن سماعة
 ابن مهران والحديث موثق بهما بزعم المتأخرين كما تقدم
قوله عن الحسين بن علي بن ابي حمزة عن مسعود بن كاهن
 كتاب من لا يحضره الغيبة وغيرها ومما ذكره حسن بن سعيد
 الا هو اذى ان المراد الحسين بن سعيد والحديث بزمع
 المتأخرين المتأخرين ضعيف لانه مرسل **قوله** روي في
 ولا يجوز لاحد ان يستعمل بفرجه قرص الشمس والعرق بوز
 لاغا لقا قول قد اسند من المتأخرين في هذا الباب امران
 احدهما ان المنع في هذا الباب من باب الكراهية لا الحرمة
 والثاني ان الكراهية تزداد بالجليل ولا ريب في الثاني

والاول موضع نظر لاحتمال ارادة الحرمة **قوله** عن احمد البرقي
 بن احمد بن محمد بن خالد البرقي وقد مضى حال النوفلي و
 السكوني **قوله** عن عبد الله بن يحيى الكاهلي الحديث حسن
 به **قوله** رحمه الله تعالى ما يجزئ يطهر رة من
 البول الا يغسل موضع خروجه بالما، بمثل ما عليه من البول
 هذه العبارة محتملة وسيجي توضيح القام **قوله** عن مروك
 بن عبد الله الحديث بزعمهم ضعيف للجهل بحاله **قوله** عليه
 السلام بمثل ما على الخشف من البول اقول المأخوذون احتلوا
 في تفسير هذه العبارة الشبهة وقد ذكر سبحانه المذارك
 تعالى سيرهم والذي يخفى ان يقال من المعلوم ان حواشي الثقب
 تكسب خروجها البول بلا عاقلة فالواجب استيعاب
 الحواشي دفعة واحدة بمثل ما اكتبته سواء كان ذلك
 البول باقيا عند الاستنجاء ام لا وكان وجوب الممسح ليحصل
 الاستيعاب والغلبة **قوله** فهذا الاول اجزئ اقول الظاهر
 ان الحديث من جملة الاحاديث المأخوذة عن كتب قديما
 للحملة عليها فقصده الشيخ بان يرفع رجحان اذ هو علمه السلام
 اكتفى بذلك في القعدة اكثر من التي وضعها للحمل بها في

في باب الاحاديث المتعاضدة كما مر مرارا **قوله** او يكون
 وهم الراوي اقول احسن الاحتمالات عندي انه وقع هنا
 سهو من ناسخ والاصل كان بمثليته فحمله بمثله واما الاستبانة
 هنا فيحقق بغسل مخرج البول لمثل مرات لصحيفة زراة قد
 كان يستنح من البول لمثل مرات **قوله** بمثل ما خرج من
 البول من العلوم بعد هذا التوجيه ومن العلون ان الشيخ مخدو
 في امثاله لان قصده استيقنا ما يحتمل قريبا كان بعيدا **قوله**
 عن داود البرقي الحديث حسن بوضع عناية في شأنه **قوله**
 رحمه تعالى ومن اجنبه اراد الغسل فلا يدخل يده في الماء
 اذ كان في الماء حتى يغسلها بل وان كان وضوءه من
 الغائط فليغسلها قبل ادخالها مرتين ومن حديث البول
 يغسلها مرة واحدة ولكن من حديث النوم اقول يستغسل
 من احاديث هذا الباب ان النعم يعرف يده الشربة الى
 من انما لا زالة المني والغسل الجنبات وللوضوء وجرت به عادة
 صلى الله عليه واله وسناده ايضا من احاديث هذا الباب ان

يجب الاسباغ في الوضوء والغسل من غير اسراف في الماء
وترتيب الوضوء في الوضوء باليمنى ثم اليسرى مرة واحدة
بغرفة واحدة وكان هذا هو السبب في عبادته بما ذكرناه
والله اعلم وسبق من احاد شيوخنا ان غسل اليدين
ثلث مرات او اقل يستحق قتلها الا انها ولا دلالة
فيها على استحباب غسل اليدين اذا توضأ او اغتسل احد
من غزالي نفي عن الية من الائمة **رواه** عن احمد
بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن احمد بن محمد بن عيسى
رواه عن ابن السني الحديث ضعيف فزعمتا عن
لجمل بجاه **رواه** عن احمد بن محمد بن عيسى الاسوي عن
الحسين بن سعيد **رواه** عن زرعة بن محمد الجعفي الحديث
موقوف وسماه بن مرداس على قاعدة الناحية **رواه**
عن ابن سنان يعني محمد بن ابن مسكان يعني عبد الله عن
ابن بزرع يعني ليثا ليجرح الشيخ بذلك في مواضع من هذا الكتاب
يجل الزكوة او التور في التي موسى الركوة سلة ذورق

صغير



صغير وفي الغزب التورانا، صغير شرب منه وقد قل محمد بن
ادريس الحلي في هذا الحديث في اخر السراير من نادر احمد بن
محمد بن ابي خضر الزبيدي وهذه صورة عنه عن احمد بن محمد بن
ابن خضر عن عبد الكريم بن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عن الرجل يجل الركوة او التور فيدخل اصبعه فيها الى اخر
الحديث باليمنى المملة واليمى واقول هو الصحيح وما في نسخ
هذا الكتاب من لفظ يجعل باليمى والعين مفتوحة من فاعل
واما رجوع لفظ عنه في كلام ابن ابي عمير الى ان قنظير هو
في اوائل الكافي وفي كتاب الحاشي للبرق فوقع في مواضع
اوائل الكافي قال محمد بن يعقوب لم يقع في مواضع
عنه يعني محمد بن يعقوب ولكن في الحاشي ولكن في نادر
ابن ابي خضر وفي غيرها من احوال قد ما نانا فاستفاد
الى الباب الاخر من ابواب كتاب السراير والى الحاشي
والى الكافي وقد سقطت من بعض مساحته في
نسخ لفظ قال وفي تصحيح

٣

